تغريب العالم الثالث



تغريب العالم الثالث

دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية

الدكتور كمال التابعي

فهرس

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وقُلِ اعملُوا فَسيرى ا ُ عملَكُم ورسولُه والْمؤْمِنُون وستُردون ِإلَى عالِمِ الْغَيبِ والشهادةِ فَينَبئُكُم ِبما كُنْتُم تَعملُون﴾

(سورة التوبة – آية: ١٠٥)

الإهداء

إلى من نتمنى لها كل تقدم وازدهار.. إلى مصرنا الحبيبة

مقدمة

يعد علم اجتماع التنمية فرعا حديثا من فروع علم الاجتماع، يستهدف فهم قضية التخلف والتنمية في البلدان النامية، وبيان الإسهام الذي يمكن أن يقدمه علماء الاجتماع في مجال تحليل وتفسير قضية التخلف والتنمية في هذه المجتمعات، والكشف عن ماهية التنمية وأبعادها الرئيسة وتحدياتها البنائية والتخطيطية، والتأثيرات التبادلية بين التنمية وكافة مكونات البناء الاجتماعي.

إلا أن المتأمل في اتجاهات التنظير التي قدمها علم اجتماع التنمية وغيره من العلوم، بقصد تفسير قضايا التخلف والتنمية، سوف يدرك - بادئ ذي بدء - أن هذه الأطر النظرية المفسرة للتخلف والتنمية، قد صاغها أصحابها في ضوء السياق الاجتماعي والثقافي والتاريخي لمجتمعاتهم، ذلك السياق الذي يختلف في طبيعته عن سياق وواقع المجتمعات المتخلفة، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن العديد من علماء الغرب يتحيزون إلى النموذج الغربي في التحديث، ويذهبون إلى أن التغريب هو المدخل الحقيقي لتحديث البلدان النامية، والطريقة الفضلى التي

ينبغي على هذه البلدان اتباعها. إلا أننـا نـرى أن التنميـة الحقيقية هي التنمية المتكاملة المستقلة التي تتسق والوضعية البنائية والثقافية والتاريخية لمجتمعاتنا، ولكن هذا لا يعنـي الانغلاق والجمود الفكري، بل يعني التواصـل الحضـاري الفعال، والتفاعل مع سائر النماذج الثقافية، بشرط أن نوظف كل صور التقدم التكنولوجي التي أحرزتها هـذه الثقافـات لخدمة ثقافتنا، وفي ذات الوقت نظل محافظين علـى قيمنـا الثقافية التي تحكم علاقاتنا الاجتماعيـة وتشـكل أنماطنـا السلوكية.

والحقيقية أن هذا الأمر لا يمثل أمرا يوتوبيا؛ ذلك لأننـا نجد في الواقع العديد من النماذج الثقافية التي سـلكت هـذا المسلك؛ فمثلا نجد اليابان - علـى سـبيل المثـال - قـد استوعبت كل معطيات النموذج الغربي المادية، واحتفظـت بمقومات الشخصية اليابانية، وحافظت على قـيم المجتمـع الياباني.

هذا فضلا عن أن معالجة العلماء الغربيين لقضايا التخلف والتنمية في المجتمعات الناميـة – ولا سـيما المجتمعـات الإسلامية – تعكس إيمانهم بأن الإسلام هو المسـئول عـن

تخلف المجتمعات الإسلامية. وهذا أمر ينم عن فهمهم الخاطئ للإسلام؛ ذلك لأن الدين الإسلامي يتميز بفعاليته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأنه إطار متكامل ينظم المجتمع ويوفر كل سبل التقدم والنمو، إلا أن الظروف التاريخية والسياسية وسيطرة الاستعمار على هذه المجتمعات، قد لعبت دورا هاما في تخلف هذه المجتمعات، وحاولت دون تقدمها.

ويمثل هذا الكتاب محاولة علمية متواضعة، تستهدف مناقشة قضية التخلف والتنمية من حيث مفهومها، وأبعادها الرئيسة، وعرض اتجاهات التنظير التي حاولت تحليلها عرضا نقديا. هذا فضلا عن إلقاء الضوء على قضية التغريب من حيث ديناميات التغريب ومقاومته.

ويشتمل هذا الكتاب على أربعة فصول، بدأ الفصل الأول بعرض وتحليل المفاهيم الأساسية في مجال التنمية، والكشف عن أبعادها الرئيسة.

بينما يناقش الفصل الثاني الاتجاهات السوسيولوجية المعاصرة التي عالجت قضية التخلف والتنمية. محاولا تحليل هذه الاتجاهات تحليلا نقديا يكفل بيان إيجابياتها

وأوجه الضعف التي تعاني منها؛ حتى يمكن توظيف هـذه الإيجابيات عند صياغة سياسة إنمائية لمجتمعاتنا التي تتميز بخصوصيتها البنائية والثقافية والتاريخية.

أما الفصل الثالث، فيعالج قضية ديناميات التغريب، بينما تصدى الفصل الرابع لمناقشة أهم العوامل التي تؤدي إلـى مقاومة التغريب.

ويميل المؤلف في هذا المقام، إلى أن ينوه بأنه قد تـرجم الفصول الخاصة بالتغريب من اللغة الإنجليزية إلـى اللغـة العربية، كما قدم لها تحليلا نقديا يبرز إيجابياتهـا وأوجـه القصور التي تعاني منها.

وفي ختام هذه المقدمة، يسعدني أن أتوجه شاكرا ومقدرا لكل من ساهم بفكره وتشجيعه لي، في إنجاز هـذا الكتـاب وإخراجه بصورته هذه؛ أملا أن يساهم هذا الجهـد العلمـي المتواضع في سد أوجه النقص في معالجة قضايا التخلـف والتنمية – بنظرة سوسيولوجية – بالمكتبة العربية.

وفقنا ا لما فيه خير هذا الوطن العزيز.

د. كمال التابعي

القاهرة يناير ١٩٩١

الفصل الأول

التنمية: مفهومها وأبعادها الرئيسة

يتعين علينا - ونحن بصـدد معالجـة قضـية التخلـف والتنمية، من وجهة النظر السوسيولوجية - أن نحدد مدلول هذين المصطلحين والمفاهيم المرتبطة بهمـا. لا سـيما وأن هناك العديد من اتجاهات التنظير التي تختلف فيما بينها في نظرتها إلى التخلف والتنمية. هذا فضلا عن أن المفهومـات لغة أساسية في كافة النظريات والبحوث العلميـة، كمـا أن التحديد العلمي لها، يعد خطوة لا مندوحة عنها فـي سـبيل تمهيد الطريق أمام الباحثين لفهم الظاهرة المتدارسة، وتحديد أبعادها.

ويمثل هذا الفصل محاولة علمية تستهدف إلقاء الضـوء على المفاهيم التي يستند إليها علم اجتماع التنمية في فهمـه لقضية التخلف والتنمية، والكشف عـن الأبعـاد الرئيسـة للتنمية. وتتحدد أهم المفهومات التي سـنعالجها فـي هـذا الفصل، وترتبط بالتخلف والتنمية في مفهوم التنمية؛ تنميـة المجتمع المحلي، التنمية الريفية، التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، النمو، التحديث، العالم الثالث والتخلف. بينمـا تتحدد الأبعاد الرئيسة للتنمية التي سنعالجها في هذا المقـام،

والتي ينبغي على كل من يتصدى لدراسة التنمية أن يأخذها في اعتباره في البعد الاقتصادي، البعد التكنولوجي، البعـد الاجتمـاعي الثقـافي، البعـد الإداري والتنظيمـي، البعـد السيكولوجي أو السلوكي، والبعـد السياسـي والعسـكري. وسوف نركز - في هذا المقام - على البعـد الاجتمـاعي الثقافي، الذي يعد – من وجهة نظرنا – أهم تلـك الأبعـاد جميعا وأكثرها حسما للتنمية، بالرغم من أنه لم يستحوذ على اهتمام العلماء والباحثين عند معالجتهم للتخلف والتنمية.

أولا: المفهومات

استحوذت قضية التنمية على اهتمام العلماء والمفكـرين، وغدت البرامج والخطط الإنمائية هي القاسم المشترك فـي كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة ببلـدان العالم منذ الحرب العالمية الثانية. كما تصاعد الاهتمام بهـا، مع تصاعد حركات الاستقلال والتحرر الوطني التي ساعدت على التخلص من نير الاستعمار الذي سعى دائما إلى تعضيد ودعم التخلف بالبلدان المتخلفة، حتى تظل مـوردا للمـواد الخام وسوقا رائجة لتجارته، ومجالا خصبا لاستثماراته. كما اختلف العلماء فيما بينهم حول غايات التنمية، وفي ضـوء

ذلك تعددت وتباينت أنماط التنمية ومستوياتها. وأصبح مـن الضروري على كل باحث، قبل الخوض فـي موضـوعات التنمية، أن يحدد النمط والمستوى الذي يعمل فـي إطـاره، وأن يحدد مدلول التنمية. كما نتج عن ذلك أيضا أن أصـبح التراث السوسيو – اقتصادي في مجال التنمية زاخرا بالعديد من التعريفات التي تساهم في إلقاء الضـوء علـى مفهـوم التنمية. وسنحاول فيما يلي استعراض بعض المفهومات التي تدور حول قضية التخلـف والتنميـة، وتوضـح ماهيتهـا وأبعادها.

(١) التنميةDevelopment: صاغ العلماء العديـد مـن التعريفات التي حاولت إلقاء الضوء على مفهـوم التنميـة، والتي تعكس العديد من الاتجاهات في فهمها. ولكن لو فتشنا عن الجوانب المشتركة في كل التعريفات المستخدمة، لوجدنا أنها تتفق في النظر إلى التنمية باعتبارهـا عمليـة تغييـر حضاري تستهدف الارتقاء بالمجتمع اقتصاديا وتكنولوجيـا واجتماعيا وثقافيا، وتوظيف كل مـوارد المجتمـع الماديـة والطبيعية والبشرية من أجل صالح الكـل، خاصـة تلـك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت ردحا طويلا من

الزمن من فرص النمو والتقدم. وتتحدد أهم هذه التعريفـات فيما يلي:

أ- تعريف الدكتور محمد الجوهري: التنمية بشكل عام عملية تغير ثقافي دينامية (أي: متصـلة وواعيـة) وموجهة تتم في إطار اجتماعي معـين (بصـرف النظر عن حجم هذا المجتمع) وترتبط عملية التنمية بازدياد أعداد المشاركين من أبناء الجماعة في دفـع هذا التغيير وتوجيهه، وكذلك في الانتفـاع بنتائجـه وثمراته. أي أن التنمية بهذا المعنى تنطـوي علـى توظيف جهود الكل من أجل صالح الكـل، خاصـة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت فـي السابق من فرص النمو والتقدم[1].

ب- تعريف الدكتور محمود الكردي: التنمية هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع. ونجـد مظاهرها في تلك السلسلة مـن التغيـرات البنائيـة

---

[1] محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨، ص ص: ١٤٤ – ١٤٥

والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمـع، وتعتمـد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية المـوارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها إلى أقصـى استغلال ممكن، في أقصر فترة مسـتطاعة؛ وذلـك بهدف تحقيق الرفاهيـة الاقتصـادية والاجتماعيـة المنشودة للغالبية من أفراد المجتمع[1].

ج- تعريف الدكتور وفيق أشرف حسونة: التنمية عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيـرات الهيكليـة والوظيفية في المجتمع، وتحدث نتيجة للتدخل فـي توجيه حجم نوعية الموارد المتاحة للمجتمع؛ وذلـك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفـراد المجتمـع ويورد – نفس الكاتب – معنى آخر للتنميـة حيـث يقول: التنمية هي مفهوم عـام، ومعنـوي يمكننـا تحديده في المجال السوسيولوجي على أنـه عمليـة مستحثة induced progress تؤثر فـي الركيـزة

---

[1] محمود الكردي، التخطيط للتنمية الاجتماعات – دراسة لتجربة التخطيط الإقليمي في أسوان، دار المعارف، القاهرة، غير مبين تاريخ النشر، ص: ٧٢.

التي تقود الإنسان للمحافظة على قدرته في التنبـؤ بالنسبة للبيئة[١].

د- تعريف Jacob vener: التنمية هـدف لأسـلوب التخطيط الاقتصادي يتحقق باسـتغلال الإمكانيـات المتاحة للمجتمع؛ وذلك بغرض الوصول إلى أعلـى نصيب لدخل الفرد عن طريـق أقصـى اسـتخدام للموارد الاقتصـادية الممكـن اسـتغلالها لصـالح المجتمع[٢].

ه- تعريـف Cyril Belsaw: التنميـة هـي عمليـة اجتماعية في أساسها، ولكنها تسـتهدف فـي آخـر الأمر تحقيق زيادة تراكمية في معدلات الاسـتهلاك بين أفراد المجتمع الذي تنفذ فيه أحـد مشـروعات التنمية[٣].

---

[١] المرجع السابق ص: ٧١.

[٢] المرجع السابق، ص: ٧١ – ٧٢

[٣] أحمد أبو زيد، التنمية عن طريق المجتمعات المستحدثة، ورقة مقدمة إلى مؤتمر علم الاجتماع والتنمية في مصر، ٥ – ٨ مايو ١٩٨٣، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٣، ص: ٨.

و- تعريف L. T. Hobhouse: يذهب هوب هـوس إلى أن التنمية مفهوم شامل ومعقد؛ حيـث يشـتمل على زيادة في الإنتاج، بحيث يؤدي ذلك إلى تلبيـة المتطلبات الجديدة والعدالة في التوزيع، ووفرة فـي الخدمات لكل مواطن. كما تعني أيضا دعم العلاقات الإنسانية باعتبار أن التنمية هي تنمية النـاس فـي علاقاتهم المتبادلة لنشر روح التعاون بين الجميع في العمل القائم على الحاجات المتبادلة بين الأفراد. كما أنها حركة إرادية تعتمد على مزيـد مـن الخبـرة والتجربة والمعرفة والمهارة على أسس علمية ليعم الرخاء والرفاهية للشعوب[١].

- من العرض السابق – والموجز – لبعض التعريفات التي حاولت إلقاء الضوء على مدلول مفهوم التنمية، نخلص إلى أن هناك عناصر أساسية تشخص ذلـك المفهوم، لعل أهمها ما يلي:

---

[١] L. T. Hobhouse, Social Development First published, Georg Allen & unwin Ltd, London, ١٩٢٤, pp: ٧٤ - ٧٨

- إن التنمية مفهوم معنوي لعمليـة ديناميـة موجهـة أصلا إلى الإنسان باعتباره، العنصر البشري الـذي يساهم في عملية تنمية المجتمع. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه العملية – عمليـة التنميـة – تهدف في النهاية إلى تحقيق الرفاهيـة الاقتصـادية والاجتماعية للإنسان، أي أن الإنسان هـو وسـيلة التنمية وغايتها.
- إن التنمية لا تسعى إلى تحقيق الرفاهية الاقتصـادية والاجتماعية لطبقة أو لفئة أو لشريحة اجتماعية دون أخرى، ولكنها تنطوي على استغلال كافة إمكانـات المجتمع وموارده الماديـة والطبيعيـة والبشـرية بطريقة رشيدة من أجل صالح الكل، وخاصة تلـك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت طـويلا من فرص التقدم والنمو. وهذا أمر له وجاهته؛ لأن التنمية ينبغي ألا توجه إلى فئة دون أخرى، ولكـن ينبغي أن ينتفع الجميع بثمارهـا؛ ذلـك أن قصـر الانتفاع بثمار التنمية على طبقة دون غيرها، يؤدي إلى مزيد من التخلف، وتوسيع الهوة بـين طبقـات

المجتمع وفئاته، وهذا أمر من شأنه أن يؤدي إلى الصراع الطبقي ويعضده.

- إن التنمية عملية تغير ثقافي تحدث في إطار اجتماعي وثقافي معين، وهذا يعني أن برنامج التنمية يهدف إلى إحداث تغيرات ثقافية داخل الإطار الاجتماعي الثقافي للمجتمع المراد تنميته. وتشمل هذه التغيرات، التغير في بناء المجتمع وثقافته، أي التغير في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية والسلوكية. ومن ناحية أخرى؛ فإن ذلك يعني أيضا أننا عندما نكون بصدد صياغة برنامج إنمائي، فينبغي أن تتم صياغة هذا البرنامج بالشكل الذي يتسق وطبيعة الإطار الاجتماعي الثقافي للمجتمع المراد تنميته وتطويره.
- تعتمد التنمية بصفة رئيسة على المشاركة الشعبية. وهذا يعني ضرورة أن يساهم جميع أفراد وأعضاء المجتمع في كل مراحل التنمية ابتداء من التخطيط للتنمية حتى آخر مراحلها؛ وذلك حتى يأتي البرنامج مجسدا ومحققًا لأهداف الجماهير الشعبية، ومعبرا

عن احتياجاتها الفعلية وآمالها وتطلعاتها. ومن ناحية أخرى فإن المشاركة الشعبية هي السبيل إلى إتاحـة الفرصة أمام أعضـاء المجتمـع؛ لكـي يسـاهموا مساهمة فعالة في صنع القرارات التي تتعلق بمناحى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- إن التنمية مفهوم شامل ومتكامل، كما أنهـا عمليـة تغيير بنائي وظيفي، أي أن التنمية لا تقتصر علـى جانب معين من جوانب البناء الاجتماعي، ولكنهـا توجه نحو كافـة مكونـات البنـاء الاجتمـاعي – الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافيـة – وذلك بغية تحقيق زيادة تراكمية في معدلات الإنتاج والدخل والاستهلاك. هذا من ناحية، ومـن ناحيـة أخرى فإنها – أي التنميـة – تسـعى إلـى زيـادة معدلات النمو الاجتماعي، أي زيادة فـي معـدلات التعليم والرعايـة الصـحية والـوعي الاجتمـاعي والرعاية الاجتماعية والإسكان.
- إن التنمية عملية إرادية وموجهة، أي أنها تتحقق من خلال تدخل المجتمع، في استغلال إمكانياته وموارده

المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسرة بطريقة رشيدة، أي أن التنمية تحاول جاهدة تحقيق أقصـى قدر ممكن من المنفعة والعائد بأقل التكـاليف فـي أقصر وقت مستطاع.

وفي ضوء التعريفات والمقومات الأساسية آنفة الـذكر، نصل إلى صياغة تعريف محدد يعكس نظرتنا إلى التنميـة، ويتلخص في أن:

التنمية هي مجموعة عمليات دينامية متكاملة، تحدث فـي المجتمع من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشـتركة بأساليب ديمقراطية، ووفق سياسـة اجتماعيـة محـددة، وخطة واقعية مرسومة، وتتجسد مظاهرها في سلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافـة مكونـات البناء الاجتماعي للمجتمع. وتعتمد هذه العملية على موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسـرة، للوصول إلى أقصى استغلال ممكـن فـي أقصـر وقـت مستطاع؛ وذلـك بقصـد تحقيـق الرفاهيـة الاقتصـادية والاجتماعية لكل أفراد المجتمع.

(٢) تنميـــة المجتمـــع المحلـــي Community Development: ظهرت فكرة تنمية المجتمع المحلي فـي عام ١٩٤٤ عندما رأت سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعلـيم

الجماهير في أفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع المحلي، واعتبارها نقطة البداية في سياسة الحكومة. كما ألقي عليهـا الضوء في عام ١٩٤٨ عندما أوصـى المـؤتمر الصـيفي المنعقد بكمبردج Cambridge والخاص بالإدارة الأفريقيـة بضرورة تنمية المجتمع المحلي، وحدد لها تعريفا، وكـذلك في عام ١٩٥٤ عندما أوصى مـؤتمر أشـردج Ashridge بضرورة تنمية المجتمع المحلي، وساهم في تحديد مـدلولها أيضا[١].

هذا ولم تلبث أن نالت هذه الحركة اهتماما خاصـا مـن الأمم المتحدة؛ ففي النصف الثاني من القرن العشرين بـدأت هيئة الأمم المتحدة تهتم بدارسة منهج تنميـة المجتمـع، لا سيما بعد أن أدرك جميع الخبراء في الأمم المتحدة، أن لهذا المنهج نتائجه المثمرة والفعالة. وفي عـام ١٩٥١ قـررت المنظمة الدولية تخصيص قسم لتنمية المجتمع، كما طالبـت سكرتارية الأمم المتحدة وكالاتها المتخصصـة فـي عـام

---

[١] T. P. S. Chawdhari, Selected Readings on Community Development, National institute of community Development Hyderabad, ١٩٦٧, p: ٥

١٩٥٣ أن تقوم بدراسة المعونة التي تمنحها الدول الأعضاء. وفي عام ١٩٥٥ وجهت السكرتارية أول تقرير لها عن تنمية المجتمع المحلي موضوعه "التقدم الاجتماعي عن طريق برامج تنمية المجتمع المحلي" ومنذ ذلك الحين اعتبرت تنمية المجتمع المحلي وسيلة أساسية وفعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى المحلي في البلدان النامية. كما صاغ العلماء والمختصون في التنمية العديد من التعريفات التي تحدد مدلول اصطلاح تنمية المجتمع المحلي، تلك التعريفات التي سنحاول فيما يلي استعراض بعض منها بقصد توضيح مدلول هذا المفهوم.

(أ) تعريف مؤتمر كمبردج: تنمية المجتمع المحلي حركة تهدف إلى تحسين الأحوال والظروف المعيشية للمجتمع ككل، وتعتمد أساسا على المشاركة الإيجابية والمبادأة المحلية لأبناء المجتمع. وإذا لم تظهر هذه المبادأة تلقائيا، وجب الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة. وتشتمل تنمية المجتمع على كل أشكال وأنماط التنمية،

ويجب أن تستخدم الحركة التعاونيـة، وأن تـرتبط بشدة بالهياكل الحكومية[1].

(ب) تعريف مؤتمر أشردج: تنميـة المجتمـع المحلـي حركة صممت وخططت للوصول إلى حياة أفضل للمجتمع، على أساس المشاركة والمبادأة الفعالة لهذا المجتمع المحلي[2].

(ج) تعريف هيئة التعاون الدولية في واشـنطن: تنميـة المجتمع المحلي عملية للعمل الاجتمـاعي تسـاعد الناس في المجتمع المحلي علـى تنظـيم أنفسـهم للتخطيط والتنفيذ، وتحديد حاجاتهم ومشاكلهم العامة والفردية، كما تمكن الفرد والجماعة من التخطـيط لمقابلة حاجاتهم وحل مشكلاتهم وإنجاز هذه الخطط بأقصى درجة من الاعتماد على مـوارد المجتمـع المحلي، وزيادة هذه الموارد إذا لزم الأمـر مـن خلال الخدمات والمساعدات المادية التي يحصلون

---

[1] Ibid, p: ٥.

[2] Ibid, p: ٥.

عليها من الهيئات الحكومية والأهلية مـن خـارج المجتمع المحلي[١].

(د) تعريف هيئة الأمم المتحـدة عـام ١٩٥٥: تنميـة المجتمع المحلي هي العمليـة المرسـومة لخلـق ظروف التقدم الاقتصادي والاجتمـاعي للمجتمـع المحلي كله، والمعتمدة اعتمادا كبيرا على المشاركة الفعالة للمجتمع المحلي ومبادأته[٢].

(ه) تعريف هيئة الأمم المتحـدة عـام ١٩٥٦: تنميـة المجتمع المحلي هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود الأهالي مع السلطات الحكومية، مـن أجـل تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة في المجتمعات المحلية، وإدماج هـذه المجتمعـات

---

(١) Ibid, p: ٥.

(٢) Jack Rothman, Contemporary Community organization in the United States, International Review of Community Development, No.: ٢٣ – ٢٤, ١٩٧٠, p: ٢٢٨.

المحلية في الحياة القومية، وتمكينها من المساهمة بأقصى قدر مستطاع في التقدم القومي[١].

(و) تعريف Batten: يذهب باتن إلى تنمية المجتمع المحلي هي العملية التي من خلالها يتناقش الناس في المجتمع المحلي، ويحددون حاجاتهم، ويخططون ويعملون معا لإشباعها، كما أنها – أي تنمية المجتمع المحلي – الوسيلة التي يتحقق من خلالها التغير[٢].

(ز) تعريف Stensland: تنمية المجتمع المحلي هي العملية التي يتمكن الناس من خلالها أن يعملوا ويعبئوا كل إمكانياتهم ومواردهم لمقابلة أهدافهم العامة[٣].

(ح) تعريفTaylor: يذهب تايلور إلى أن مفهوم تنمية المجتمع المحلي يشير إلى مجموعة الطرق

---

(١) Harbans Singh Mann, Anasis of some problems of Community Development in idia, Atma Ran New Delhi, ١٩٦٧, p: ٥.

(٢) T. P. S. Chawdhari, op. cit, p: ٧.

(٣) T. P. S. Chawdhari, op. cit, p: ١.

والوسائل التي يتمكن من خلالها النـاس – الـذين يعيشون في مجتمعات محليـة – مـن المشـاركة والتفاعل من أجل تحسـين ظـروفهم وأحـوالهم الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا يصبحون جماعات عمل فعالة ومؤثرة في برنامج التنمية القومية[١].

(ط) تعريف Curtis: يذهب كـورتز إلـى أن تنميـة المجتمع المحلي هي العملية الاجتماعية الديمقراطية التي يساهم ويشارك من خلالها المواطنون جميعـا في تطوير بيئتهم[٢].

(ي) تعريف الدكتور عبد المنعم شوقي: تنمية المجتمـع هي العمليات التي تبذل بقصد، ووفق سياسة عامـة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للنـاس وبيئاتهم؛ سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية، بالاعتماد على المجهـودات الحكوميـة والأهلية المنسقة على أن تكتسب كل منهـا قـدرة

---

(١) T. P. S. Chawdhari, op. cit, p: ٧.

(٢) T. P. S. Chawdhari, op. cit, p: ١٠.

أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجـة لهـذه العمليات[1].

(ك) تعريف الدكتور الفاروق ذكي يونس: يذهب إلى أن تنمية المجتمع هي إحدى العمليات التي تهدف إلـى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع، وتحقيـق الأهـداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التي يسـتخدمها إخصائيون مدربون، وتكفل مشاركة القطاع الأهلي بموارده البشرية والمادية في تخطيط برامج التنمية وتنفيذها؛ استجابة للاحتياجات المحلية من ناحيـة، ومساهمة في تحقيق الأهداف القومية مـن ناحيـة أخرى[2].

(ل) تعريف الدكتور محيي الدين صابر: يذهب إلـى أن تنمية المجتمع المحلي مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محـددة، يقـوم

---

[1] عبد المنعم شوقي، تنمية المجتمع وتنظيمه، الطبعة الثانية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، غير مبين تاريخ النشر، ص: ٤٣

[2] الفاروق ذكي يونس، تنمية المجتمع في الدول النامية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٧، ص: ٢٩

على أسس وقواعد من مناهج العلـوم الاجتماعيـة والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقـوم علـى إحـداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحيـاة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية به، إن لم يكن ذلك الوعي قائما أو بتنظيمه إن كان، ثم بالمشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانـب أعضـاء البيئة المحلية جميعا في المستويات الممكنة عمليـا وإداريا[1].

(م) تعريف الدكتور صلاح العبد: يذهب إلى أن تنميـة المجتمع المحلي عملية تعبئة وتنظيم جهود أفـراد المجتمع وجماعاته، وتوجيهها للعمل المشترك مـع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشـاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه اجتماعيا واقتصـاديا وثقافيا، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافـة

---

[1] محيي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، سرس الليان، ١٩٦٢، ص: ٢٤١

المـوارد الطبيعيـة والبشـرية والفنيـة والماليـة المتاحة[1].

(ن) تعريف الدكتور محمد علي الشناوي: تنمية المجتمع المحلي هي عملية إطلاق لشرارة التفاعل الجمعـي في المجتمع، وتحرير للطاقات الكامنة المعطلة فيه، وتطوير للعادات والتقاليد المعوقة للتغير والنمـو، وتشجيع للقيادات المحلية لتساهم بجهودها الواعيـة في خلق حركة دفع عظيمة تساعده علـى تحقيـق أسباب التغيـر الاجتمـاعي، وتهيئـة المـواطنين للمساهمة الإيجابية فـي بـرامج التنميـة وحشـد للإمكانيات الحكومية والأهليـة لتحقيـق التنميـة الاقتصادية والاجتماعيـة المتوازنـة ... وبعبـارة أخرى يمكن القول بأن تنمية المجتمع هي عمليـة تحويل المجتمع من الحالة الاستاتيكية التـي تتسـم بالجمود والخمول والحركة البطيئة التي تكاد تحس

---

[1] صلاح العبد، الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية بأفريقيا، المركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار في العالم العربي، سرس الليان، القاهرة، ١٩٧٤، ص: ٨٨.

إلى مجتمع ديناميكي خلاق يتسم بالحركـة الدائبـة والدفع المستمر والتغير السريع المقصود نحو حياة أفضـل يسـودها النمـو الاقتصـادي والتقـدم الاجتماعي[1].

من العرض السابق – والموجز – لبعض التعريفات التي حاولنا إلقاء الضوء على مفهوم تنمية المجتمع المحلي مـن خلالها، نخلص إلى أن هناك عناصر أساسية تشخص ذلـك المفهوم لعل أهمها ما يأتي:

أ- كشفت بعض هذه التعريفات عن أن تنميـة المجتمـع تتمثل في مجموعة من العمليات الدينامية المتكاملة التي تتم من خلال فريق متكامل من المتخصصـين، وقـد أدركت الأمم المتحدة هذه الحقيقة، فعدلت تعريفها الذي صدر في عام ١٩٥٥ وصاغته في عام ١٩٥٦ ليعبـر عن أن تنمية المجتمع المحلي عمليات وليست عمليـة واحدة.

---

[1] محمد علي الشناوي، تخطيط التنمية الاجتماعية، الجزء الأول، تنمية المجتمع، مذكرة داخلية رقم ٢٠، معهد التخطيط القومي، مايو ١٩٦٨، ص: ٤ – ٥

ب- تتميز تنمية المجتمع المحلي بالمشاركة الإيجابية والمبادأة المحلية لأهالي المجتمع المحلي في عمليات التنمية، وتوحد الجهود الأهلية والحكومية، وهذا معناه أن التنمية المحلية شأنها في ذلك شأن سائر أنماط ومستويات التنمية لا تتحقق بطريقة رشيدة وفعالة وواقعية إلا بالمشاركة الشعبية.

ج- إن تنمية المجتمع المحلي ترتبط ارتباطا عضويا بالتنمية القومية، وهذا يعني أن برامج التنمية المحلية تتسق وطبيعة برامج التنمية القومية، أي أنه ينبغي صياغة البرامج الإنمائية المحلية بشكل يتكامل مع التنمية القومية.

د- إن تنمية المجتمع المحلي تستهدف تحسين الأحوال والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... إلخ. وهذا يعني أن هذا المستوى من التنمية يتجه نحو كافة مكونات البناء الاجتماعي في المجتمع المحلي، أي لا يركز على جانب دون الآخر، وبهذا المدخل تكون تنمية المجتمع المحلي تنمية متكاملة.

هـ- إن تنمية المجتمع المحلـي تعتمـد علـى الأسـلوب الديمقراطي، وتتحقق وفق سياسة اجتماعيـة محـددة، وخطة علمية مدروسة تكـون قـادرة علـى الوفـاء بالاحتياجات الفعلية للناس في المجتمعات المحلية، وهذا معناه أنها ليست تلقائية، ولكنها موجهة وتـتم بـإرادة المجتمع التي تتمثل في قادة المجتمع المحلي.

و- إن تنمية المجتمع المحلي تهدف إلى إحداث سلسلة من التغييرات البنائية الوظيفية في المجتمعـات المحليـة؛ حتى تساهم مساهمة فعالة في تحقيق التقدم القومي. كما تسعى جاهدة إلى تحرير الطاقات البشرية الكامنة فـي نفوس أفراد المجتمع؛ ليساهموا بجهودهم الواعية فـي تحقيق مزيد من الإنجازات المحلية والقومية.

وفي ضوء التعريفات والمقومات الأساسية آنفة الـذكر، نستطيع القول بأن:

تنمية المجتمع المحلي هي مجموعـة عمليـات ديناميـة ومتكاملة تحدث في المجتمع المحلي، من خـلال الجهـود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية، ووفـق سياسة اجتماعية محددة، وخطة واقعية مرسومة. وتتجسد مظاهرها في سلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية التي

تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع المحلي (الريفي أو الحضري أو البدوي) وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسرة، للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر وقت مستطاع؛ وذلك بقصد تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل أفراد المجتمع المحلي، وإدماج المجتمعات المحلية في الحياة القومية، وتمكينها من المساهمة بأقصى قدر مستطاع في التقدم الاجتماعي.

٣- التنمية الريفية Rural Development: غدت التنمية الريفية الشاملة والمتكاملة للمناطق الريفية من الموضوعات الهامة في الآونة الأخيرة؛ وذلك بغية القضاء على الفوارق الشاسعة بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية، ووضع استراتيجية للتنمية الريفية، ولا شك أن هذا الاهتمام له ما يبرره، لا سيما أن سكان الريف يمثلون الغالبية العظمى من سكان المجتمع القومي الكبير، هذا بالإضافة إلى أن المجتمعات الريفية تعيش في إطار اقتصادي واجتماعي وثقافي يتسم بالتخلف والركود، ويحول دون مساهمة المجتمع القروي في الحياة القومية، ولقد نتج عن ذلك أن تحولت القرية إلى مجتمع طارد يدفع أفراده، ولا سيما من الشباب إلى الهجرة إلى المجتمعات الحضرية

التي هي قبلة جاذبة للمهاجر الريفي، كما تعددت المفـاهيم والاتجاهات حول التنمية الريفية، فهناك من يركـز علـى التنمية الاقتصادية، والتنمية الزراعية. بينما يركز الـبعض الآخر على التنمية الاجتماعية وتزويد القرويين بالخـدمات الاجتماعية والعامة والأساسية، وتوسيع فرص العمل سـواء في الزراعة أو الصناعة، وتحقيق مزيد مـن العدالـة فـي الدخل عن طريق إجراء التغيير الهيكلية لصالح غالبية سكان الريف الذين عانوا ردحا طويلا من الزمن، وحرمـوا مـن فرص النمو والتقدم، وتعبئة القرويين للمشاركة الفعالة فـي اتخاذ القرارات على المستويين المحلي والقـومي، وإعـداد جهاز إداري محلي متكامل يكون بمثابة الجهـاز والتنظـيم الأساسي على مستوى القرية الذي يضطلع بكافة المسئوليات في إدارة شئون القرية وتنميتها.

ولما كانت التنمية الريفية تمثل مستوى مـن مسـتويات التنمية، وشكلاً من أشكال التنمية المحلية. فقد أثرنا أن نحدد مدلولها في هذا المقام، معتمدين في ذلـك علـى الملامـح الرئيسة للتنمية المحلية، ويتحدد تعريفنا في أن:

التنمية الريفية هي مجموعة عمليات دينامية متكاملة تحدث في المجتمع الريفي، من خلال الجهود الأهلية والحكوميـة

المشتركة بأساليب ديمقراطية، ووفق سياسـة اجتماعيـة محددة، وخطة واقعية مرسومة. وتتجسـد مظاهرهـا فـي سلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافـة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الريفـي، وفـي تزويـد القرويين بقدر من المشروعات الاقتصـادية والتكنولوجيـة والخدمات الاجتماعية والعامة؛ كالتعليم والصحة والاتصـال والمواصلات والكهرباء والرعاية الاجتماعية. وتعتمد هـذه العمليات على موارد المجتمع المادية والطبيعيـة والبشـرة المتاحة والميسرة للوصول إلى أقصى استغلال ممكـن فـي أقصر وقت مستطاع؛ وذلـك بقصـد الارتقـاء بالمسـتوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل القـرويين، وإدمـاج المجتمع القروي في الحياة القومية، وتمكينه من المساهمة بأقصى قد مستطاع في التنمية القومية.

٤- التنمية الاجتماعية Social Development: صاغ العلماء العديد من التعريفات لمفهوم التنميـة الاجتماعيـة، وتعكس هذه التعريفات الاختلاف الواضح بين العلماء فـي تحديد مدلول التنمية الاجتماعيـة؛ فمـثلا نجـد المفكـرين الرأسماليين يسلمون صراحة بأن الدول النامية توجد حاليـا في مرحلة من مرحلة النمو مختلفة عن تلك التـي بلغتهـا الدول الصناعية المتقدمة، ويسلمون بفكرة النمو التـدريجي

المستمر؛ ولذا يعرفون التنمية الاجتماعيـة بأنهـا إشـباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية التي تقـوم بتنفيـذها الهيئـات الحكومية والأهلية.

أما النظرة الاشتراكية، فلا ترى في التنمية الاجتماعيـة مجرد برامج للرعاية الاجتماعيـة تتحقـق عـن طريـق التشريعات الحكومية، وإنما تنظر إليها على أنها عملية تغير اجتماعي موجه تهدف إلى أحداث تغيير جذري في مكونات البناء الاجتماعي في البلاد المتخلفة؛ حيث إنهـا لا تصـلح لمواجهة الأبعاد المتغيرة لعلاقات المجتمع الجديد الذي يراد الوصول إليه. وترى أن ذلك التغير لن يتم إلا عن طريـق ثورة حتمية تقضي على البناء الاجتماعي القديم، وتقيم بناء جديدا تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة.

كما أن الفكر الماركسي يرى أن التخلف نتاج طبيعـي لعملية الاستعمار والاستغلال الرأسمالي والتبعية الأجنبيـة، وأن تحقيق التقدم والتنمية رهن بتغيير البنـاء الاجتمـاعي القديم، وبإقامة مجتمع جديد يحظى فيه كل فرد بحـد أدنـى

لمستوى المعيشة، لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقا لكـل مواطن تلتزم به الدولة قبل الأفراد[١].

كما اختلف المفكرون الاجتماعيون فيما بينهم حول مفهوم التنمية الاجتماعية، فاستخدم هذا المفهوم بمعانٍ متعددة عند علماء السياسة والاقتصادية ورجال الدين. كما اختلف بعضهم في تحديد الاتجاهات التي يمكن من خلالها فهم التنمية الاجتماعية؛ فيذهب الدكتور عبد الباسط حسن إلى أن النظرة التحليلية الدقيقة لمختلف التعريفات، توقفنا على اتجاهات ثلاثة في التعريف بالتنمية الاجتماعية: الاتجاه الأول ويرى أصحابه أن اصطلاح التنمية الاجتماعية مرادف لاصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية الذي لا يمثل إلا جانبا واحدا من الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الدولة للمواطنين.

أما الاتجاه الثاني فيطلق أصحابه اصطلاح: "التنمية الاجتماعية" على الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهني وتنمية المجتمعات

---

[١] عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، الطبعة الثانية، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٧، ص: ٩٣ - ٩٥

المحلية. بينما يرى أصحاب الاتجاه الثالث أن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه؛ بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد. وهذا الاتجاه في التعريف بالتنمية الاجتماعية هو الذي يتجه إليه الدكتور عبد الباسط حسن ونأخذ به، حيث يشير إلى أن التنمية الاجتماعية ليست مجرد تقديم الخدمات، وإنما تشتمل على عنصرين أساسيين: أحدهما تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد تساير روح العصر، والآخر إقامة بناء اجتماعي تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة، ويسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات[١].

٥- التنمية الاقتصادية Ecomomic Development:

هي إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة من الزمن،

---

[١] المرجع السابق، ص: ٩٥ – ١٠٠

بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد. أما النمو الاقتصادي؛ فهو مجرد الزيادة في الدخل القومي الحقيقي[1].

٦- النمو Growth: تعني كلمة النمو في الاستعمال العادي تفتحا تدريجيا A Gradual unfolding، أو النضج الكامل لجزئيات شيء ما، أو نموا لما هو كائن بداخل البذرة الأصلية (كما جاء في قاموس أكسفورد الإنجليزي). وبهذا المعنى نتكلم عن نمو الطفل أو نمو وتطور مرض ما، ولقد ظهرت مدرسة في الفكر السوسيولوجي تماثل بين نمو كل من الكائن الحي والمجتمع البشري، وهذا ما نجده عند عالم الاجتماع الإنجليزي هربرت سبنسر وابن خلدون؛ حيث يذهب سبنسر إلى أن المجتمع ينمو ويزداد في التعقيد والبناء؛ حتى يصل إلى حالة التباين والتمايز في الأعضاء، ويقوم كل عضو بوظيفة محددة مع ارتباطه بوظائف أخرى. كما يرى ابن

---

[1] علي لطفي، التنمية الاقتصادية – دراسة تحليلية، المطبعة الكمالية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٢: ٢٣١ – ٢٣٢.

خلدون أن المجتمع البشري يمر في تطوره بمراحل تماثل المراحل التي يمر بها الكائن الحي[1].

كما يرى T. B. Bottomore أنه من الصعب أن نتكلم بنفس الطريقة عن النمو الاجتماعي؛ لأننا لا نستطيع دائمـا أن نرجع بأي قدر من الثقة واليقين ظاهرة معينة إلى بذرتها الأصلية، أو نفرق في عملية معينة تفيقا واضحا بين النمـو والتدهور، وليس هناك سوى عمليتـين اجتمـاعيتين فقـط مرتبطتين ببعضهما، ويبدو ممكنا فيهما تطبيـق مصـطلح النمو بشيء من الدقة، ويعني بهما نمو المعرفة ونمو سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعيـة، كمـا تبـدو فـي الكفـاءة التكنولوجية والاقتصادية، فهاتان العمليتان هما اللتان ظهرتا بأكبر قدر ممكن من الوضوح في البيانات وتطور المجتمـع الإنساني[2].

---

[1] T. B. Bottom ore, Sociology, A Guide to problems and Literature, First published, Unwin university Book, London, ١٩٦٢ , p: ٢٦٦

[2] T. B. Bottomore, op. cit, p: ٢٦٦

ولا شك أن هناك علاقة وثيقة بين التنمية والنمو، وتتمثل هذه العلاقة في أن التنمية تمثل ضرورة لبقاء الكائن الحـي ونموه في الوسط الاجتماعي الذي يحيا فيه. وصفوة القول: إن النمو "في معناه العام مرادف للتغيـر الثقـافي الشـامل الواسع النطاق، أي: لتوسع وتكثف النشاط الثقافي في مجتمع من المجتمعات. وهناك بعض الاعتبارات التي يمكن أن تحد من عملية النمو هذه، أو تشجع عليها وتوسع مـن نطاقهـا، وتتمثل هذه الاعتبارات في البعد الثقافي، والبعـد الطبقـي، والبعد الزمني، والبعد الجغرافي[1].

٧- التحديث Modernization: دار جدل بين المفكرين والعلماء حول مفهوم التحديث، وتعددت التعريفات وتباينـت باختلاف اتجاهات العلماء؛ فمثلا يرى الاقتصاديون التحديث من خلال استخدام الإنسـان للتكنولوجيـا للسـيطرة علـى المصادر الطبيعية من أجل استخدام الإنسـان للتكنولوجيـا للسيطرة على المصادر الطبيعية من أجل زيادة دخل الفرد، بينما ينظر علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا إلى التحديث من

---

[1] محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص: ١٠٩ – ١١

خلال التباين والتمايز بين المجتمعات؛ حيث درسوا وحللوا الأساليب والنظم المكونة للبناء الاجتماعي، وظهور الوظائف الجديدة ونموها، كما درسوا مساوئ التحديث كازدياد الضعف العقلي والأمراض العقلية وانحراف الأحداث والصراع الديني والعنصري والطبقي. بينما يهتم علماء السياسة بمشكلات بناء الدولة وبعض عناصر التحديث الهدامة. كما يتناول علماء النفس التحديث من المنظور السيكولوجي، فيذهبون إلى أنه يتمثل في الاعتماد على النفس واكتساب الفرد لخصائص وقيم تدفعه إلى مزيد من الإنجاز (ماكليلاند). كما ذهب البعض إلى أن التحديث يعني: التغريب Westernization أي: اكتساب الثقافة الغربية. وهذا معناه أن التحديث في نظرهم هو أن تأخذ المجتمعات بالأساليب الغربية في مختلف مناحي الحياة، وتكتسب الثقافة الغربية، وهذا ما نجده عند دانيل ليرنر وغيره من علماء الاجتماع الغربيين. كما ذهب البعض إلى تحديد مدلول التحديث من خلال التغير والتنمية، أي أن التحديث يشير إلى العملية التي يتحول من خلالها المجتمع من مرحلة وحالة معينة إلى مرحلة وحالة مختلفة، بافتراض أن المجتمع يسير

نحو الأفضل، أي أن مفهوم التحديث يلتقي مع مفهوم التنمية ... ومهما يكن من أمر، فإن جميع الدراسـات والنظريـات التي تناولت التحديث والمجتمع الحديث أو العصري لا تغفل حقيقة هامة مؤداها: أن المجتمعات التقليدية هي المنطلق أو نقطة البدء في التمييز بين المجتمعات الحديثـة ومـا قبـل الحديثة[1].

كما يربط بعض العلماء بين التحديث والتصـنيع، بينمـا يفهم البعض التحديث بعيدا عن التصنيع، ثـم يتناولونـه – كعملية وكهدف قومي – أي أن الحديث هو العمليـة التـي يتحول من خلالها المجتمع التقليدي إلى مجتمع حديث، يقف في مصافّ الدول الحديثة، مـع المحافظـة علـى تقاليـده القومية. والحقيقة أن هناك أشكالا متعددة للتحديث؛ فهنـاك التحديث السياسي الذي يتضمن درجة عالية من التخصـص والتمايز في الـنظم السياسـية، ونمـو وسـائل الاتصـال الجماهيري، كما يتميز المجتمع بالعمومية، ويتمثل أيضا في

---

(١) جهينة سلطان سيف العيسي، ديناميات التحديث في المجتمع القطري – دراسة تطبيقية على عمال صناعة النفط، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة القاهرة، ١٩٧٨، ص: ٣ – ١٧

الأدوار السياسية للوظائف المختلفـة وللمؤسسـات الدينيـة واتحادات العمل والجماعات السياسية والرشد والدقة العلمية والفنية في اتخاذ القرارات، ونمو البيروقراطية التي تدار من خلال موظفين أكفاء. ويتمثل أيضا في المشاركة الجماهيرية غير المعروفة في المجتمعات التقليديـة وهنـاك التحـديث الاقتصادي الذي يتمثل في تغير اتجاهات الأفراد والجماعات الاقتصادية والتطبيق المنظم للعلوم والتكنولوجيا في عمليات الإنتاج والترشيد في التوزيع، وما يترتب علـى ذلـك مـن علاقات الإنتاج. كما يتضمن الاستخدام الكلي للطاقة، بـدلا من استخدام الطاقة الحيوانية أو البشـرية المسـتخدمة فـي المجتمعات التقليدية؛ حيث يؤدي ذلك إلـى تنـوع الإنتـاج وإشباع احتياجات المستهلكين المتعددة، ولا يمكـن تحقيـق التحديث الاقتصادي دون وجود المهارات البشرية؛ سـواء كانت فنية أم إدارية، وحيث تبدأ عمليـة التحـديث، فـإن مجموعة القـيم والـنظم والعلاقـات الاجتماعيـة وسـائر التنظيمات القائمة في المجتمع، ينبغي أن تتجـاوب تجاوبـا عميقًا مع تلك القيم والمواقف والتنظيمـات الجديـدة التـي

يتضمنها نوع التغير الجديد والتنظيم الاقتصادي الجديد، وما يتضمنه من قيم.

ويؤكد شارل بتلهيم ذلك بقوله: "إن بلـدا مـا لا يكـون اشتراكيا أو رأسماليا حسب أفكار حكامه ونوايـاهم، وإنمـا تبعا لبنيانه الاجتماعي الذي يميزه، ولطبيعة الطبقات التـي تلعب فيه الدور القيادي"[1]، أما التحديث الاجتماعي، فيتمثل في انتقال أعداد كبيرة من سـكان الريـف إلـى المراكـز الحضرية التي تعتبر من أهم عوامل التحديث، وفي النمـو التكنولوجي الذي يؤدي إلى الإقـلال مـن عـدد العمـال الزراعيين غير الفنيين، كما تقل الفروق بين سكان الريـف والمدن في الدول النامية التي تستخدم الميكنـة الزراعيـة؛ نتيجة تقدم شبكة المواصلات التي تؤدي إلـى نـوع مـن التجانس بين المجتمعين الريفي والحضري، كما تتغير نظرة الأفراد والجماعات وتتغير أنماطهم السلوكية.

كما يجد الفرد نفسه في ظل التحديث الاجتمـاعي فـي مجتمع يمتاز بالحرية وضعف القيود التي تحد من حريتـه وقدرته على اتخاذ القرارات الخاصة به، فيكون حـرا فـي

---

[1] المرجع السابق، ص: ٥٣ – ٧٨

اختيار مهنته، وليس ملزما بمتطلبات عائلته أو عشيرته، مع ملاحظة أن القيود التي تفرض على حريته تأتي من خـلال القانون، وليس من خلال التقاليد والممارسات الاجتماعيـة. كما تتغير اتجاهات الأفراد وسلوكهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من ناحية، ويتغير البناء الاجتماعي أيضا من جهة أخرى، وتحل وسائل الاتصال الجمعي محل وسائل الاتصال التقليدية (التي تتمثل في الاتصال وجها لوجه) كمـا يضـع التحديث الاجتماعي الأولوية للمهارات والاكتساب بدلا مـن الوراثة والمكانة الاجتماعية والعلاقة القرابية، كما هو الحال في المجتمعات التقليدية[١].

وإيجازا للقول ... يقصد بالتحديث العملية التي يتحول بها الأفراد من الشكل التقليدي للحياة، إلى نمط حياة أكثر حداثة وتقدما، ويتسم بالتغير والتقدم التكنولوجي، ويعتبر الاتصال من أهم العوامل الرئيسة التي تمهد للتحديث وتعضده[٢].

---

[١] المرجع السابق، ص ص: ٧٨ – ٨٥

[٢] Everett Rogers & Rabel. J. Burdeg , Social change in Rural Societies, Megraw Hill Company New York, ١٩٧٢, p : ٤٠٤

٨- العالم الثالث: ذاع مفهوم العالم الثالث في الستينيات، وأصبح مصطلحا شاملا ومناسبا لوصف البلدان المتخلفة من العالم، والإشارة إلى عنصر ثالث من بناء القـوة العـالمي. ويسيطر العالم الحر المـرتبط بكتلـة الأطلنطـي والكتلـة الشيوعية الأوربية القائمة على التنظيم المركزي، على العالم الذي نعيش فيه اليوم. وتضم هاتـان المجموعتـان الـدول المتقدمة تكنولوجيا، ولكنها لا تحتكر إلا ٤٠% فقـط مـن سطح المعمورة، ولا تضم من السكان إلا أقلية تقدر بنحـو ٣٠% من مجموع سكان العالم. ويبقى بعد ذلـك مجموعـة كبيرة من الدول المستقلة التي خرجت لتوها مـن العصـر الاستعماري، تقع أساسا في النصف الجنـوبي مـن الكـرة الأرضية، وتشكل في مجملها العالم الثالث. وتشـتمل هـذه المجموعات على أفقر دول العالم المتخلفة تكنولوجيا، ولكنها قادرة على تحقيق مظاهر التقدم؛ ذلـك أنهـا تمتلـك فـي أراضيها ثروة ضخمة من المعادن ومصـادر الطاقـة، ولا تشكل دول العالم الثالث بـالمعنى الـدقيق كتلـة متجانسـة منفصلة عن القوتين العظميين، كمـا أنهـا تطلـب العـون والتأييد؛ نظرا لفقرها من أي من هاتين المجموعتين.

ولقد ظهرت على التوالي مجموعة من الأسماء لوصـف دول العالم الثالث، منها الدول المتأخرة Back ward وغير النامية undeveloped والمتخلفة underdeveloped ثم النامية Developing (وهو اصطلاح أكثر دينامية). وأخيرا ينتشر الآن مصطلح الدول الأقل نمـوا Less Developed countries. وتشترك كل هذه الدول في كونها فقيرة؛ حيث تخلفت كثيرا بالنظر إلى التقدم الاقتصادي السـريع للـدول الأوروبية. كما أنها تعيش في إطار اجتماعي ثقافي يعـوق عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي. وهناك حقيقة ينبغي ألا يغرب عنها البال، مفادها أن: هذه البلدان تتباين بالنسبة إلى مستوى تخلفها ونموها، شأنها في ذلـك شـأن المجتمعـات المتقدمة التي تختل فيما بينها مـن حيـث درجـة التقـدم والحداثة[1].

٩- التخلف Underdevelopment: هو حالة تخلـف الأساليب الفنية (التكنولوجية) والاقتصادية والاجتماعية فـي مجتمع معين عن المستوى الذي كان بوسع ذلك المجتمع أن

---

[1] محمد الجوهري وآخرون، الاقتصاد والمجتمع، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص ١٢٩

يبلغه في ذلك الوقت، والذي استطاعت أن تبلغه بالفعل مجتمعات أخرى في أماكن أخرى من العالم. ونحن ندرك بوضوح أن هذا القول هو تقرير أمر واقع، أو تقرير حقيقة بادية للعيان، ولكنه ليس تفسيرا لأسباب التخلف، ويفصح التخلف عن نفسه في مجموعة من المظاهر أو أعراض التخلف، والتي تتمثل في انخفاض متوسط الإنتاجية، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، وسوء توزيع الدخل القومي بشكل صارخ، والاشتغال بالزراعة ونظام صارخ وغير عاجل للملكية، والزيادة السكانية، وضغط السكان على الأراضي الزراعية، أي: تزايد أولئك السكان عن طاقة تلك الأراضي على إشباع احتياجاتهم، وعزوف الرأسمالية الوطنية عن المشاركة في التنمية والتطوير الاقتصادية والاجتماعي، وسوء الظروف الصحية، وانخفاض مستوى التعليم، وانتشار الأمية وارتفاع تكلفة الإنتاج وعدم تناسب حاد بين عوامل الإنتاج المختلفة، والافتقار إلى المبادأة، وضعف الدافعية إلى الإنجاز، وتبني مجموعة سلبية من القيم التي تعوق النمو الاقتصادي والاجتماعي.

وهناك حقيقة هامة ينبغي أن نضعها نُصب أعيننا، وهي ضرورة عدم الاعتماد على مؤشر واحد في قيـاس وفهـم التخلف؛ ذلك أن الاعتماد على مؤشر واحد مـن شـأنه أن يوصلنا إلى فهم وتفسير مضلل وقاصر للتخلف أو النمو[١].

ثانيا: الأبعاد الرئيسة للتنمية

إن المتأمل فيم قدمته الاتجاهات السوسيولوجية المفسـرة للتخلف والتنمية، سوف يدرك بادئ ذي بدء، أنها أكدت على أنه من الضروري أن نستند في فهمنا للتخلف والتنمية إلـى النظرة التكاملية والشاملة، تلك النظرة التي تتحـدد فـي أن هناك العديد من الأبعاد – المتفاعلـة والمرتبطـة ببعضـها البعض – والمرتكزات التي ترتكز عليها التنمية وتـدعمها، والتي يمثل كل بعد منها مطلبا من متطلبات التنمية، ودعما لها.

---

[١] لمزيد من التفصيل حول قضية التخلف، انظر:

محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، مرجع سابق.

وتتمثل هذه الأبعاد في البعد الاقتصادي، البعد التكنولوجي، البعد السياسي والعسكري، البعد الإداري والتنظيمي، البعد السيكولوجي أو السلوكي والبعد الاجتماعي الثقافي، وسنلقي الضوء بإيجاز على هذه الأبعاد فيما يلي:

١. البعد الاقتصادي: أكدت الاتجاهات النظرية المفسرة للتخلف والتنمية، على أهمية البعد الاقتصادي في التنمية، وأنه يمثل شرطًا أساسيا من شروطها، كما أنه يتمثل في العديد من العناصر الاقتصادية مثل الموارد المادية والطبيعية المتاحة والميسرة، والمؤسسات والمنشآت الاقتصادية التي تخدم التنمية، والمواصلات والنقل، والمرافق العامة، والنظام المصرفي والأجور وقوة العمل وأدوات الإنتاج ورءوس الأموال والأسواق والطاقة والمياه والمواد الخام والاستثمار والادخار والتنظيم الاقتصادي الفعال .. إلخ.

إننا ندرك أن التنمية حقيقة اقتصادية في المقام الأول، ولكننا ندرك في نفس الوقت وبنفس القدر من الوضوح، أن

تحقيقها لا يتوقف على العوامل التكنولوجيـة والاقتصـادية وحدها، وإنما على حسـن الأداء الـوظيفي للثقافـة بكافـة عناصرها. وللنظام الاجتماعي برمته.

ولذلك يتعين علينا - لكي نتناول المشـكلات المرتبطـة بالتعجيل بعملية التنمية ودفعها إلى الأمام، ويكون تناولنا لها منصفًا وناجحا، يتعين علينا - أن نحاول التوصل إلى فهـم شامل لثقافات البلاد النامية، ومعنى هذا أنه يجب أن نفهم - إلى جانب العوامل المادية في ثقافات تلك الـبلاد - كافـة القوى الروحية والفكرية والاجتماعية، كما نأخذ في اعتبارنا الظواهر المصاحبة لعملية النمو الاقتصادي والمترتبة عليها؛ فتلـك الشـروط والملابسـات غيـر الماديـة (الروحيـة والاجتماعية) هي تلك التي ستحدد ما إذا كانـت المعرفـة الفنية والموارد المالية الموظفة في مشاريع التنمية، ستستخدم بشكل فعال وناجح، أم أنها - على العكس من ذلـك - لـن تصيب سواء الفشل، ولن تؤدي إلا إلـى خلـق المتاعـب والمشكلات[١].

---

[١] محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص ٧٩ – ٨٠

كما نرى أن القدرة على خلق تنظـيم اجتمـاعي ملائـم لعملية التنمية يعد العامل الحاسم في نجاح جهـود التنميـة وتحقيق الغرض المنشود منها، فبدون هذا التنظيم الاجتماعي الملائم تصبح المعارف الفنية والإمكانيات الاقتصادية أمـرا عقيما عديم الفائدة، وهذا العامل بالذات هو كما قلنـا أقـل العوامل التي تأخذها سياسات التنمية – في البلاد الناميـة - في اعتبارها وتحسب حسابها، وربما كان أقصى ما تحرص عليه تلك السياسات هو المراعاة السطحية الشـكلية لـبعض القواعد والأساليب التنظيمية، دون أن تراعي بالقدر الواجب الاتجاهات والمثل العليا والعـادات والشـروط الضـرورية لقبول تلك الأساليب الجديدة، وتطبيقها في الواقع الحي[1].

2. البعد التكنولوجي: لا شك أن التكنولوجيا تمثـل مطلبا هاما من متطلبات التنمية؛ ذلك لأن تحقيق التنمية يستلزم الوعي التكنولـوجي واسـتخدام المعارف الفنية والأجهزة التكنولوجيـة الحديثـة التي تكفل زيادة الإنتاج، ورفع مستوى الأداء في

---

[1] محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص: ٧٦

كل مناحي الإنتاج والخدمات، إلا أننا نميل إلى أن ننبه الأذهان في هذا الصدد إلى ما نبه إليه الفيلسوف الفرنسي جاك ألول منذ الخمسينيات "أن التقنية لا تعني استعمال الآلات فقط، وإنما تعني أيضا كل سلوك واع وعقلي يهدف إلى الفاعلية والمنفعة، بحيث يصبح البحث عن المردود غاية في حد ذاته"[١].

هذا فضلا عن أننا نتفق مع John Thomas فيما ذهب إليه في دراسته التي أجراها في بنجلاديش عام ١٩٦٠؛ حيث كشف عن أهمية اتخاذ القرار السليم عند الحاجة إلى استيراد الأجهزة، وعلى الدول النامية التي تستورد التكنولوجيا من الدول المتقدمة - ألا تقبل التكنولوجيات التي لا تحقق الكثافة العمالية، ولا تعطي الاعتبار للقيم الاجتماعية، وعلى تلك الدول أن تتخذ القرار واضعة في اعتبارها قيم المجتمع، وأن تربط بين استيراد الأجهزة

---

[١] محاسن محمد الحسين البدراوي، التحديات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية في السودان، دراسة لمدينة الخرطوم العاصمة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٥، ص ٣٩٥

وتوسيع قاعدة العمالة واستيعابها؛ حتى لا تدفع الثمن غاليـا في شأن التضحية باستقلالها الثقافي والحد مـن طموحـات الجماهير وتضييق قاعدة العمل وفـرص تقـديم الخـدمات لمجتمعاتها[1].

٣. البعد السياسي والعسكري: يتجسد البعد السياسي للتنمية في عنصرين: أحدهما داخلي، ويتمثل في قيام نظام سياسي للمجتمع، يكون مسـئولا عـن وضع استراتيجية عامة للدولة تستهدف تحقيـق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، والاسـتقرار والأمن لجميـع أفـراد المجتمـع، والمشـاركة السياسية لأفراد المجتمع في صنع القرار، بينمـا يتمثل العصر الخارجي في العلاقـات الدوليـة المتبادلة بين الدول، والتي تؤثر في التنمية بشكل إيجابي أو سلبي.

كما أن السياسة هي أكثر مكونات البنية الفوقية للمجتمـع مرونة وحساسية، من حيث إنها تتأثر بشدة - لـيس فقـط بالأساس الحقيقي للمجتمع (القوى الاقتصادية والطبقية) وإنما

---

[1] المرجع السابق، ص ص: ٣٨٩ - ٣٩٠

تتأثر أيضا - بعوامل أخرى عديدة مثل المصالح الجماعيـة والشخصية ووجهات النظـر المختلفـة والآراء والأفكـار والثقافة، وهكذا تصبح السياسة هي أكثـر مقـولات البنيـة الاجتماعية فعالية وإيجابية وتأثيرا. كما أن السياسة تشـكل الإطار الذي يحتوي عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما تشكل الأداة التي توجه هذه العمليات[1].

إن النسق السياسي وهو أحد الأنساق الفرعيـة للمجتمـع يتفاعل مع الأنساق الأخرى الاقتصادية والفكريـة، ولكنـه يتميز عن هذه الأنساق بأنه ينطوي على أولوية فهو مسئول عن ممارسة القوة العليا في المجتمع وقراراته ملزمة لكافـة أعضاء المجتمع وفئاته ومنظماته، والوظيفة الرئيسة للنسـق السياسي هي تحريك وتعبئة الموارد؛ لتحقيق الأهداف التـي تحددت بواسطة القوى الطبقية الطليعية فيه[2].

هذا وترجع أهمية النسق السياسي في دول العالم الثالـث إلى ارتباطه بالنظام السياسي الذي غالبا ما يكـون السـلطة العليا النهائية في المجتمع، هـذا مـع ضـعف مسـتويات

---

[1] المرجع السابق، ص: ٤٧١

[2] المرجع السابق، ص: ٤٧٢

المشاركة السياسية، ونقص في الديمقراطية وتزايـد القيـود المفروضة على المعارضة السياسية أو حتى انعـدامها فـي بعض الأحيان[1].

ومن هنا ندرك الأهمية المحورية للنظام السياسـي فـي مجال التنمية وتحدياتها باعتباره أحد مكونات البنية الفوقيـة للمجتمع، كما أن له دوره الذي يلعبه في التأثير فـي بقيـة الجوانب البنائية بما له من قوة وأسبقية على بقية الأنظمـة الأخرى، مما يجعل قدرته على التأثير والإيجابيـة راجعـة أساسا إلى ارتباطـه الشـديد بكافـة القـوى الاقتصـادية والاجتماعية الأخرى[2].

هذا فضلا عن أننا أن المشاركة في السياق التكنولـوجي في المجال العسكري يعد دعامة القوة؛ حيث نجد أن مكانـة الأمة تعتمد على قوتها الاقتصادية والسياسية والعسـكرية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنه ينبغي على البلـدان التي تسير في درب التنمية أن تضـع صـناعة الأسـلحة والدفاع عن المشروعات الإنمائية كهدف أساسي من أهداف

---

[1] المرجع السابق، ص: ٤٧٢

[2] المرجع السابق، ص: ٤٧٢

استراتيجيتها الإنمائية؛ حتى تحمي استقلالها السياسي والاقتصادي، لا سيما أننا نعيش في عالم يتكلم بلغة القوة، بكل معانيها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية.

٤. البعد الإداري والتنظيمي: لا شك أن الأهداف الإنمائية لا تتحقق في أرض الواقع، ولا تتحول إلى فعل إنمائي إلا من خلال العمليات والوظائف الإدارية التي تتمثل في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والتنسيق ... إلخ. فبالتخطيط نستطيع أن نحقق المواءمة بين الحاجات المادية والاجتماعية التي يرنو المجتمع إلى إشباعها والموارد المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسرة التي تمكن المجتمع من تحقيق أحلامه وطموحاته، ونضع خطة واقعية تجسد مطالبنا وتتسق مع مواردنا، وتعبئ مواردنا المادية والبشرية لتحقيق أهدافنا الاجتماعية والاقتصادية.

كما أن ذلك لا يتحقق أيضا إلا في ظل إطار تنظيمي يحدد المكانات والأدوار والعلاقات والمعايير التي تحكم السلوك الإنساني. ومن خلال التوجيه والرقابة والمتابعة

وعمليات التقويم المستمرة، نستطيع أن ندرك إلى أي مـدى استطاعت البرامج والخطط الإنمائية تحقيق الأهداف المقررة والمرسومة في الإطار الزمني المحدد، وما هي التحـديات والمعوقات البنائية والتخطيطية التي واجهت الخطـة عنـد تنفيذها، وهذا كله يؤكد على ضرورة وأهمية البعد الإداري والتنظيمي.

ويهدف إدخال هذا البعد – البعد التنظيمي – إلى مناقشة البديلات التنظيمية المختلفة التي تمكن من معرفة أيهما أكثر كفاءة في تحقيق أهداف استراتيجية التطوير، فالأمر يتعلـق إذن باختيار سياسة تنظيمية يتحد وفقا لها الإطار التنظيمـي العام لاستخدام الموارد وطريقة الإدارة اليوميـة لوحـدات الاقتصاد القومي، ونبادر القول: الاختيار هنا اختيار سياسي يؤثر تأثيرا مباشرا على النتائج التي تتحقق اقتصاديا، ونمط توزيع الناتج بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

ونقصد أيضا بالإطار التنظيمي هذا الشـكل المؤسسـي الذي يحدد في النهاية للاقتصاد في مجموعة طريقـة أدائـه

عن طريق تحديده لكيفية إدارة الوحـدات الإنتاجيـة التـي يتكون منها الاقتصاد القومي[1].

والواقع أن المقدرة الإدارية تعتبر ثروة من ثروات الأمم التي يجب تنميتها، كما يستثمر رأس المال؛ فتحسين أسلوب الإدارة ونوع التنظيم يؤدي بطريق مباشر أو غير مباشـر إلى ارتفاع الإنتاجية. وقـد جـاء فـي كتابـات كـلارك كيرClark Kerr – أن نسـبة الإداريـين فـي الصـناعة الأمريكية ضعف نسبتها فـي الصـناعة البريطانيـة ودول أوروبا الغربية، وأن هناك عناية كبيـرة بتطبيـق أحـدث الأساليب العلمية في اختيار وتدريب ورفع معنوية رؤسـاء العمل، وحيث إن معظم الشركات الصناعية هنـاك تعتمـد على خريجي الجامعات في شكل الوظائف الإدارية التي تبدأ من رئيس عمالي، وتتدرج إلى أعلى؛ لـذلك فـإن بـرامج التدريب الإداري التي تطبقها هذه الشركات تنمي المقـدرة الإدارية للأكفاء منهم؛ حتى إن بعضهم قد يصل إلى أعلـى

---

[1] محمد دويدار وآخرون، استراتيجية الاعتماد على الذات – نحو منهجية جديدة للتطور العربي من خلال التصنيع ابتداء من الحاجات الاجتماعية، منشأة دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٠ ، ص: ١٦١

المراكز الإدارية وهم دون الأربعين من عمرهم. ويتبع ذلك أن إدارة الإنتاج كعلم من العلوم الإدارية قد ساعدت كثيـرا في خلق وتنمية العقلية الإدارية العلمية، تلك العقليـة التـي تتساءل دائما عن أصل المشكلة وأسبابها حتى تضع الحـل المناسب لها[١].

٥. البعد السيكولوجي أو السلوكي: إن تغيير القـيم والاتجاهات والسلوكيات يعـد شـرطا أساسـيا للتنمية وخلق مجتمع حديث، وأن درجة الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز والخلق والإبـداع والتجديد من المتطلبات الرئيسة للتنمية. كما أننا فـي حاجـة إلـى تفسـيرات سـيكولوجية وسوسيولوجية للنمو الاقتصادي والاجتمـاعي. تركز علـى أبعـاده – أي النمـو الاقتصـادي والاجتماعي – النفسية والاجتماعية، وتحاول فهم المتغيرات والقوى السيكولوجية والسوسيولوجية المرتبطة به. وليس غريبا أن نكتشـف أن هـذه القوى تكمن في الإنسـان ذاتـه فـي دوافعـه

(١) محاسن محمد الحسيني البدراوي، المرجع السابق، ص ٣٤٩

الأساسية، والطريقة التي يتفاعـل بهـا ويـنظم علاقاته مع الآخرين. وبعبارة أخرى فإن هنـاك متطلبات سيكولوجية أو سلوكية للتنمية.

ويتمثل هذا البعد في العديد من العناصر والقوى النفسـية التي تلعب دورا هاما في إحداث التنمية؛ مثل الدافعية إلـى الإنجاز عند دافيد ماكليلاند، والتقمص العاطفي عند دانيـل ليرنر، والإبداع عند هيجن. كما يتمثل أيضا في ضـرورة تغيير المجتمع لقيم واتجاهات وسلوكيات أفراده بالشكل الذي يكفل تحقيق التنمية، فمـثلا لا يمكـن - بـأي حـال مـن الأحوال- أن تقوم نهضة صناعية في بلد ينظر أبناؤه إلـى العمل اليدوي نظرة ازدراء، كما لا يمكن أن ينتشر التعلـيم في مجتمع ينظر أبناؤه إلى التعليم على أنه خسارة ومضيعة للوقت، ولا يدركون أهميته كاستثمار بشري.

هذا فضلا عن أنه لا يمكن تغيير السـلوك الإنجـابي إلا عندما تتغير الاتجاهات والقيم المرتبطة بالإنجاب، بمعنى أنه لا يمكن تغيير السلوك الإنجابي عند الرجل والمرأة في ظل الاقتناع بمفهوم العزوة، وأن تنظيم الأسرة يمثل أمرا لا يقره الدين الإسلامي على سبيل المثال، وأنه لا يمكن أن تتغيـر

أنماط الاستهلاك فـي مجتمـع إلا بفضـل تغييـر القـيم والاتجاهات المرتبطة بأنماط السلوك الاستهلاكي ... وهلـم جرا. وهذا كله يدل على أن تغيير السلوكيات يعتبر شـرطا ضروريا من شروط التنمية.

إن المجتمع قد ينجح في تحقيق أهداف اقتصادية لأسباب ليست اقتصادية على الإطلاق، بـل ولا هـي بالضـرورة عقلانية، وقد يفشل في تحقيقها على الرغم من كل ما يوفره من أسباب اقتصادية؛ لأسباب لا علاقة لها بالاقتصاد، بـل إنني سوف أذهب إلى أبعد من ذلك بالقول بأن نجاح التنميـة أو رفع مستوى الدخل لا يتوقـف أساسـا علـى ظـروف اقتصادية فقط، ولهذا تفسيره.

فالتنمية التي تستهدفها البلاد الفقيرة لا تتعلق بفرد أو فئة أو قطاع، بل بالمجتمع بأسره. وفيها ينقلب المجتمع رأسـا على عقب. وفي غمار هذا يرتفع - حقا - معدل الادخـار والاستثمار، وتتطور فنون الإنتاج، وتنمو طبقة جديدة مـن المديرين والمنظمين. ولكن هذه التغيرات الاقتصادية لا تنمو بمعزل عن تطور عقلية الناس بل من خلالها، تتـأثر بهـا وتؤثر فيها. إن انقلابا من هذا النـوع، مـن الصـعب أن

يتصور أن يكون حدوثه نتيجة لتغيرات ميكانيكية منعزلـة، كتلك التي يمكن أن تحدثها سياسات اقتصادية، بل يحتاج إلى قوة دافعة قادرة على أن تمتد إلى جوانب الحياة الاجتماعية كافة، هذه "القوة الدافعة" لا بد في اعتقادنا أن يكون مصدرها غير مادي، بل والأرجح أن يكون محركها الأول لا يمـت للاقتصاد ولا حتى للعلم بصلة.

إن المهم أن يشتعل حماس الناس لقضية يعتقدون بعدالتها أو سموها أو الإلحاح عليها، أو كـل هـذا معـا، فتهـون التضحية، ولا يفكر الفرد في نفسه بل فيمن حوله، وتتعلـق الأبصار كلها بالمستقبل، وتعود للناس ثقتهم بإمكانية التجديد والإبداع[1].

إن مثل هذا الانقلاب، لا يمكن أن يحدث نتيجة لفـرض ضريبة جديدة أو رسم جمركي، كما أن مثل هذا الحماس لا يمكن أن يولده مجرد التطلع إلى هدف هو من التدني كهدف رفع متوسط الدخل، أو الوصول إلى ربع أو عشر متوسـط

---

[1] جلال أمين، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية، مطبوعات القاهرة، القاهرة، ١٩٨٣، ص: ٥٨ – ٥٩

الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية، بل لا بد لتوليده مـن التطلع إلى هدف غير اقتصادي[1].

إن من يتأمل التاريخ الاقتصادي للدول التي تفوقت علينا، وبنت حضارة صناعية متقدمة، لن يصادف مثالا واحدا لـم تقترن فيه النهضة الاقتصادية، وبالذات فيما يسمى بمرحلـة الانطلاق "بشعور قومي عارم" وبالاعتقاد بالتفوق على الغير أو على الأقل برغبة قوية في إثبات الذات، وبأنهـا ليسـت بأقل قدرا من الأمم الأخرى، ومن المؤسف أن الاقتصاديين في محاولتهم البحث عن شروط التنميـة الاقتصـادية قـد تجاهلوا هذا العامل تجاهلا يكاد يكون تاما، وركزوا - بدلا منه - على مظاهره السـطحية وآثـاره؛ كارتفـاع معـدل الادخار والاستثمار أو توفر الكفاءات والمهارات أو تطوير فنون الإنتاج ... إلخ، مع أن هذه كلها ليست إلا نتائج لتفجر طاقة نفسية قد لا يفسرها أي عامل اقتصادي[2].

٦. البعد الاجتماعي الثقافي: نقصد بالبعد الاجتماعي الثقافي، الإطار الاجتماعي الثقافي الذي تحـدث

---

[1] المرجع السابق، ص: ٥٩

[2] المرجع السابق، ص: ١٢٦

فيه التنمية مؤثرة فيه ومتـأثرة بكافة مكوناتـه، والذي يعتبر مطلبا رئيسا من متطلبات التنميـة وشرطا من شروطها. ويتجسد هذا البعـد فـي العديد من العناصر والمكونـات البنائيـة مثـل الأنساق الاجتماعية التي تكون البناء الاجتماعي كالنسق القيمي، والنسق الديني، والنسق العائلي، والنسق الأيكولوجي، والنسق التعليمي، والتقسيم الطبقي، والنسـق الأيـديولوجي والمعتقـدات، والعادات والتقاليد، والأنماط السـلوكية، ونظـم الرعاية الاجتماعية والصحية، والمورد البشري والظروف التاريخية التي تلعب دورا في تشكيل واقع المجتمع بشكل إيجابي أو سلبي، وسنحاول في هذا المقام إلقاء الضوء على بعض عناصـر ومكونات هذا البعد.

القيم والاتجاهـات[*]: لا شـك أن لكـل مجتمـع مـن المجتمعات البشرية قيمه الاجتماعية التي تعد محـددا مـن محددات السـلوك الإنسـاني، وتشـكل اتجاهـات أفـراده وجماعاته، وتضفي معنى على أنماطهم السلوكية، ولقد أكـد تراث علم اجتماع التنمية – النظري والأمبيريقي – حقيقـة هامة آمن بها المشتغلون بالتنمية مؤداها: أن هناك تـأثيرات تبادلية بين برامج ومشروعات التنمية، والقيم والاتجاهـات السائدة في المجتمع. وتتحدد هذه التأثيرات في أن البـرامج الإنمائية تغير قيم الأفراد والجماعات بشكل إيجابي، كما قد تحدث تغيرات سلبية – غير مقصودة – في القيم تنجم عـن خلل في الخطط والبرامج التنموية. كما قد يمثل بعض القيم والاتجاهات السائدة في المجتمع تحديا ثقافيا للتنمية؛ فبالرغم من أن للقيم الاجتماعية دورا فعـالا ونشـطا فـي إنجـاح

---

[*] لمزيد من التفصيل حول القيم والتنمية، انظر:

- كمال التابعي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥.
- كمال التابعي، القيم الاجتماعية والتنمية الريفية – دراسة في علم الاجتماع الريفي، الطبعة الأولى، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٥.

المشروعات الإنمائية، إلا أن بعض هذه القيم التقليدية، يمثل أحيانا تحديا للمشروع الإنمائي. ويتمثل ذلك فـي مناهضـة هذه القيم للبرنامج الإنمائي، تلك المناهضة التي قـد تـؤدي إلى رفض المشروع، أو مقاومته والحيلولـة دون تحقيـق أهدافه المبتغاة.

ومن هنا يكون من الضروري تحليل هذا النسق القيمـي والوقوف على طبيعته، ومحاولة صياغة البرنامج بالشـكل الذي لا ينفصل عن القيم الاجتماعية السائدة (يقصد هنا القيم الإيجابية) لقد نوه العديد من العلماء بالدور السلبي لـبعض القيم الثقافية، والذي يمثل تحديا للمشروع الإنمائي.

التعليم: يعتبر التعليم متغيرا هاما في التنمية، ومؤشـرا من مؤشراتها، كما أنه المهارة الأساسية التي تكمن في كـل عملية التنمية، فمع التعليم يكتسب الناس أكثر مـن مجـرد القراءة؛ حيث يكتسبون أيضا المهارات المتعددة التي تمكنهم من المشاركة الفعالة في مختلف مناحي الحيـاة البشـرية، وبذلك يمثل التعليم المحور الاجتماعي الذي تعتمـد عليـه المهارة والتحويلات الاجتماعية والسيكولوجية. وهذا يعنـي

أيضا أن التعليم يلعب دورا فعالا في تنمية المورد البشـري الذي يمثل ركيزة من ركائز التنمية.

وقد أرجع بعض رجال الاقتصاد – في دراسات قـاموا بها- عملية التنمية أو العنصر الجوهري فيها إلـى عمليـة التعليم، سواء في الشرق أو الغرب. ففي دراسة قـام بهـا وينسون عن الولايات المتحدة الأمريكية وعوامـل التنميـة فيها، بين أن التعليم كان هو العامل المسـئول عـن زيـادة الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية بقدر الثلـث فـي النصف الأول من هذا القرن، وأن إسهام التعليم فـي هـذا الصدد يوازي ضعف إسهام رأس المال. كما بين "كايرون" في دراسة قام بها عن الاتحاد السوفيتي أن إدخـال التعلـيم الابتدائي الإجباري في الاتحاد السوفيتي في المراحل الأولى للثورة الروسية قد عاد على الاقتصاد القومي بعائد يبلغ ٤٣ ضعف ما أنفق عليه من تكاليف. كما بين باحـث سـوفيتي آخر أن تعليم العمال الأميين لمدة سنة واحدة فـي دراسـة منتظمة لمكافحة الأمية، قد زاد من إنتاجية العامل المتوسط بما يقدر بحوالي ٣٠% في العام. وفي دراسة قام بها بياتييه تبين أن محصلة استثمار ٩٠٠٠ دولار في الجامعة يحقـق

ناتجا من الخدمات قدره ١٠٠,٠٠٠٠ دولار، بينما لو استمر هذا المبلغ في أي مشروع آخر صناعي أو إداري، فإنه لـن يعطي أكثر من ٢٤,٠٠٠ دولار[١].

ومن هنا يتضح لنا أن التنمية الحديثة تعتمد - إلى حـد كبير - على تنمية الموارد البشرية وتنظيم النشاط البشـري فيها، ورغم أن كلا من رأس المـال والمـوارد الطبيعيـة والمساعدات والقروض الخارجية والتجارة الدوليـة تلعـب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه وسط هذا كله ليس هناك ما يفوق أهمية العامل البشري، فهو نقطة بداية وهدف أية عملية للتنمية[٢].

ومن ثم يجب توظيف التعليم توظيفًا اجتماعيا واعيا يؤثر ويتأثر بقضايا التنمية، وأن هذا التوظيف في أدواره المختلفة وعوائده المتنوعة، لا بد أن يتلاءم في خطته مع استراتيجية المجتمع التي يقرها للتنمية، كذلك فإنه من الضروري أيضا أن تتطور السياسات والبنى المجتمعية بما يتيح للتعليم العالي

---

[١] محاسن محمد الحسيني بدراوي، المرجع السابق، ص ص: ٣٩٦ - ٣٩٧

[٢] محاسن محمد الحسيني البدراوي، المرجع السابق، ص: ٣٩٧

أن يحقق التوظيف الاجتماعي الأمثل؛ سواء ارتبطت هـذه السياسات بمجالات الاستخدام وسوق العمـل والأجـور، أو بتشجيع البحوث العلمية والتطبيقات التكنولوجية، أو ارتبطت بإتاحة مزيد من ديمقراطية التعليم في بيئته ومضمونه[١].

المورد البشري: يعتبر الإنسان هو المحور الرئيسي في عملية التنمية؛ حيث تعتمد عليه الخطط والبرامج الإنمائيـة، كما أنه هدف التنمية. وهذا يعني أن التنمية تتحقق بفضـل الإنسان ومن أجله؛ ولذا تتجه البلدان إلى الاهتمـام بتنميـة الموارد البشرية. ويرتبط التعليم ارتباطا عضـويا بتنميـة الموارد البشرية؛ فمن خلال التعليم والتدريب تزداد خبـرة الإنسان ومهارته ومعارفه، وينعكس ذلك بشكل إيجابي على التنمية.

وتعرف عملية تنمية الموارد البشرية بأنها عملية زيـادة أوجه المعرفة والمهارات والإمكانيات عنـد جميـع أفـراد المجتمع، وقد يعبر عن ذلك اقتصاديا بأنها عملية نمو رأس المال البشري واستثماره بكفاءة في التنمية الاقتصادية. كمـا قد يعبر عن ذلك سياسيا بأنها عملية تتضمن إعدادا لأفـراد

---

[١]محاسن محمد الحسيني البدراوي، المرجع السابق، ص: ٤٠٠

للمشاركة الرشيدة في المسائل السياسية، وخاصة كمواطنين في مجتمع ديمقراطي. كما قد يعبر عنها اجتماعيـا بأنهـا عملية تتضمن مساعدة الأفراد على الاستمتاع بحياتهم على أكمل وجه كأعضاء في وجود اجتماعي، وهنا ندرك أهميـة التنمية البشرية فـي كافـة جوانـب التنميـة الاجتماعيـة الشاملة[1].

النسق الأيديولوجي: ينبغي على البلدان التي ترغب فـي التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تحدد نسـقا أيـديولوجيا تنطلق منه في التنمية، ويتحدد من خلالـه ماهيـة التنميـة وكيفية تحقيقها في أرض الواقـع؛ وذلـك نظـرا لأهميـة المعتقدات الدينية والأيديولوجية في تحديد السـلوك. ولقـد كشف ماكس فيبر في دراسته الأخلاق البروتسـتانتية وروح الرأسمالية عن أن ثمة ارتباطًا بين التنمية والقيم والمعتقدات والتغير الأيديولوجي. كما أجريت دراسة في المكسيك على قريتين؛ كانت واحدة منهما قد تحولت إلى اعتناق المـذهب البروتستانتي المسيحي منذ ثماني أو تسع سنوات من قبـل. وكشفت هذه الدراسة عن أن أفراد القريـة التـي اعتنقـت

---

[1]محاسن محمد الحسيني البدراوي، المرجع السابق، ص: ٣٩٩

البروتستانتية بدءوا يشعرون بأنهم أعلى من الناس في القرى المجاورة من حيث الإنجاز والمخاطرة. كما أن أطفال تلـك القرية كانت مستويات إنجازهم عالية عن غيرهم في القرى الأخرى، وتعزى هـذه الاختلافـات إلـى التحـول إلـى البروتستانتية التي تحث على الاهتمـام بـالتعليم وتوجيـه السلوك وفقا لمعايير التفوق. ولكن ليس من الضـروري أن يكون التغيير هو تحول إلى البروتستانتية؛ ذلـك لأن ثمـة نماذج عديدة من الإصلاح العقَدي والأيديولوجي تزيد مـن الحاجة إلى الإنجاز[١].

كما أكد Patai على أنه في الثقافة التقليدية وغيرهـا – مثل ثقافة الشرق الأوسط – تدعم مكونـات المحسوسـة – ومكونات القيم بعضها البعض، وهذا الدعم المتبـادل يمـنح الثقافة تماسكًا وتوازنا واتساقا داخليا[٢]. وهذه القضية علـى

---

(١) David. C. Meclelland, The Achieving society , First Edition , van Nostrand Company inc, united states of America , ١٩٦٧ , pp: ٤٠٦ - ٤١٣

(٢) Raphael Patai, Golden River to Golden Road, Society Culture and change in the Middle East, third

جانب كبيرة من الأهمية؛ لأنها توضح أن كل واقـع مـادي محسوس لا بد أن يواكبه ويدعمـه ويتـوازن معـه بعـد أيديولوجي ومعنوي. ونذهب إلى أكثر من هـذا أن الواقـع المادي في أي ثقافة – تقليدية كانت من هـذا ونوضـح أن الواقع المادي في أي ثقافة – تقليدية كانت أو غير تقليدية – يتضمن جانبا فكريا ومعنويا؛ لأنه – أي: الواقع المادي – ما هو إلا تجسيد للفكر.

فمثلا عندما نريد تنمية المجتمع اقتصـاديا واجتماعيـا، ونضع برنامجا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فـإن ذلـك يتطلب في نفس الوقت أن يكون هناك توجه أيديولوجي يحدد ماهية التنمية ومسارها، ذلك التوجه الذي يعد شرطا أساسيا من شروط التنمية، ومطلبا من متطلباتها.

التنشئة الاجتماعيـة: تشير الدراسات إلـى أن الأسـرة وتنشئة الطفل تعد مصدرا أساسيا من مصادر الحاجة إلـى الإنجاز، وذلك استنادا إلى نتائج دراسات التحليـل النفسـي التي أبرزت أن الاهتمامات الداخلية للخيال واهتمامات الفرد

Enlarged Edition , University of Pennsylvania press , London, ١٩٦٢, p: ٣٤٥

تنبع أساسا من علاقة الطفل بأبوية، وأن الصور التي تتشكل في عقل الطفل من خلال الأبـوين عـن الغيـرة والكفـاح والتنافس تظل في عقل الطفل، حتى عندما يصبح بالغا دون أن تتغير كثيرا بحقائق الحياة التي يواجهها، والتـي تشـكل المعتقدات والمواقف والاتجاهات الواعيـة. وقـد توصـلت "ونتربوتوم" إلى صدق هذه الحقيقة من خلال دراستها التـي كشفت عن أن أمهات الأطفال ذوات الإنجاز العالي يملن إلى توقع اعتماد أبنائهن على أنفسهم وإجادتهم لمهارات معينـة في سن مبكرة أكثر مما تتوقع أمهات الأطفال ذوات الحاجة المنخفضة للإنجاز. كما وضعن تحفظات وقيودا أقل علـى أطفالهن، وذلك بخلاف الأمهات ذوات الإنجـاز المـنخفض واللاتي وضعن قيودا أكثر على أبنائهن الذين يعتمدون فـي حياتهم على البالغين لفترة كبرى من الوقت. فمثلا توقعن أن يبدأ التدريب على الاعتماد على النفس في فتـرة مبكـرة، وذلك من شأنه أن يولد الحاجة إلى الإنجاز، بينما لا تتوقـع الأمهات - ذوات الحاجة المنخفضة إلى الإنجـاز - تفـوقَ أبنائهن في فترة مبكرة جدا[1].

---

[1] David. C. MeClelland, op. cit, pp: ٣٤٠ - ٣٤٢

وبعد أن ألقينا الضوء على الأبعاد الرئيسة في التنميـة، ولا سيما البعد الاجتماعي الثقافي، نود أن نلفت النظر إلـى حقيقة هامة مفادها: أن هذه الأبعاد ليست منعزلة عن بعضها البعض في إطار الواقع، ولكنها تمثل كلا متكـاملا تتفاعـل أجزاؤه، وترتبط ارتباطا عضويا، ويغلـب عليهـا طـابع التأثيرات التبادلية، بمعنى أن كلاً منه يؤثر ويتأثر بـالآخر. كما تتساند هذه الأبعاد وظيفيا، بمعنى أن أداء كل بعد لدوره ووظيفته يتوقف على أداء الأبعاد الأخرى لأدوارها، وهلـم جرا.

كما يمثل كل منها شرطا رئيسا مـن شـروط التنميـة الاقتصادية والاجتماعية. ويمكننا أن نستشهد في هذا المقـام بما قاله عالم الاجتماع الاقتصادي الألماني جوستاف شموللر معبرا عن هذه الحقيقة إذ يقول: "إن السر الكبير لكل تقـدم اقتصادي يكمن - في حقيقة الأمر - في تعاون وتضـافر عدد من الأفراد، وهو التعاون الذي كان يتمثل في الماضي في عملية التآزر والتكامل الاجتماعي، ثم تحول إلى تقسـيم العمل بأنواعه ومظاهره ومستوياته، ثم بعـد ذلـك إنشـاء المصانع والورش، ثم تكوين الطبقات الاجتماعية، وبعـدها

النشاط الاقتصادي الحكومي، ولم تكن صور التعاون هـذه جميعا مجرد تعاون اقتصادي فحسب، وإنما كانت منبثقة عن مجموع الحياة الروحية والفكريـة للمجتمـع ... إن التقـدم الاقتصادي الذي عرفته البشرة على امتداد تاريخها يتكـون في جانب منه من نمو الاحتياجات البشرية وتعقدها، وتقـدم التكنولوجيا ونمو رأس المال وزيادة عدد السـكان، ولكنـه يقوم في الجانب الآخر – في نفس الوقت وبدرجة أكبـر – على عملية التنظيم الاجتماعي والتربية السياسية الأخلاقيـة التي تحاولها المجتمعات البشرية في صور شتى، فتخفق فيها أحيانا وتنجح أخرى، وتتعثر أحيانا ثالثة، ولكنهـا تطورهـا وتحسنها على امتداد التاريخ.

إن التفاعل بين الخصائص الإنسانية والنظم الاقتصـادية والاجتماعية هو المنطلق الحقيقي الفعال لكل عمليات التقـدم والنمو ... إن هذه مجالات كثيرا ما تخفـق وتتعثـر فـي طريقها؛ لأن التقدم الاقتصادي متوقف علـى العديـد مـن الشروط الاجتماعية وعلى إجـراء تعـديلات ذات طبيعـة اجتماعية وسياسية، وعلى تطوير كبير في النواحي الفرديـة

والجسمية والنفسية، وعلى إحداث تغييرات إلى الأحسن في العادات والتقاليد الشائعة في المجتمع[1].

---

[1] محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص ٧٧

الفصل الثاني

الاتجاهات السوسيولوجية المعاصرة في دراسة التخلف والتنمية

يمثل هذا الفصل تحليلا نقديا للاتجاهات السوسـيولوجية الكلاسيكية والحديثة والمعاصـرة، فـي دراسـة التخلـف والتنمية. وتتمثل أهم الاتجاهات التي سـنعالجها فـي هـذا الفصل في بعض النظريات الكلاسية التي تناولـت قضـية التخلف والتنمية، والاتجاه الماركسـي، الاتجـاه المثـالي، الاتجـاه السـيكولوجي أو السـلوكي، اتجـاه النمـاذج أو المؤشرات، الاتجاه التطوري المحـدث، اتجـاه الثنائيـات والمتصلات الاجتماعية الثقافية، الاتجاه الانتشاري، الاتجـاه التكاملي، اتجاه المكانة الدولية والاتجاه الماركسـي الجديـد (التنمية كتحرر من التبعية).

وسوف تشتمل معالجتنا لهذه الاتجاهات على بيان أهـم القضايا والمقولات الأساسية التي ينهض عليها كل اتجـاه، وعرض إسهامات العلماء كنماذج للاتجاه، ثم تحليل الاتجاه تحليلا نقديا يبرز أهم الإسهامات الإيجابية التي قدمها الاتجاه في فهم قضية التخلف والتنمية. وجوانب الضعف التي يعاني منها الاتجاه. وسننطلق في تحليلنا النقدي لكل اتجـاه مـن قضيتين أساسيتين تتمثلان في مدى قدرة الاتجاه على تحليل

وتفسير قضية التخلف والتنمية في بلدان العالم الثالث، ومدى انطلاقه من النزعتين: البنائية والتاريخية؛ ذلك أن دراسة الجانب التاريخي للظاهرة الاجتماعية يعد أمرا جوهريا في الدراسة السوسيولوجية، حيث تكشف عن الأصول التاريخية للظاهرة وبعدها الدينامي. هذا فضلا عن أن الظاهرة الاجتماعية لا يمكن فهمها وتفسيرها إلا من خلال دراسة بنائية متعمقة، أي أنه لا يمكن فهم الظاهرة الاجتماعية على الجانبين الاستاتيكي والدينامي.

(أولا) النظريات الكلاسية في دراسة التخلف والتنمية:

لما كانت التنمية تمثل عملية تغيير موجهة ومعقدة وشاملة، تضم - فيما تضم - جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأيديولوجية ... إلخ، وتستهدف إحداث تغيرات بنائية وظيفية في المجتمع؛ سعيا إلى توفير أكبر قسط من الرفاهية للإنسان. فقد أفلحت في استقطاب اهتمام الفلاسفة والمفكرين والعلماء منذ أقدم العصور لدراستها وتحليلها؛ بغية الكشف عن الكيفية التي

يمكن من خلالها تغيير المجتمع وتنميته. ولقد قـدم هـؤلاء الفلاسفة والعلماء تصوراتهم عن إصلاح المجتمع وتنميتـه، وكانت هذه التصورات تمثل تفكيرا ذاتيا يعكـس رؤيـتهم ووجهات نظرهم، وتعبر عن المثل العليا التي يتصورونها، هذا بالإضافة إلى أن هؤلاء الفلاسفة والمفكرين لم يستخدموا مفهوم التنمية بشكله المتداول اليـوم، ولكـنهم اسـتخدموا مفهومات واصطلاحات عديدة مثل التغير والتقدم والتطـور والنمو، وكانت غايتهم هي البحث والتفكير في أساليب تنمية المجتمع وتطويره إلى الأفضل.

وتتمثل أهم الإسهامات الكلاسية في دراسة التنميـة فـي العديد من الفلسفات وأعمال الفلاسفة القدامى؛ فمثلا نجد في الفلسفة اليونانية معالجة لمشاكل المجتمع وتنميته عن طريق الفكر الفلسفي ورسم الطرق للوصول إلى أمور مثالية. كما فعل أفلاطون الذي انطوت أفكاره على تطلعات وتصورات ذهنية مثالية، تجسـدت بصـورة واضـحة فـي الفكـرة الأفلاطونية عن المدينة الفاضلة. كما كان أفلاطـون يريـد إصلاح أحوال المجتمع، ونظر إلى الماضي واعتبره الشكل الأمثل للحياة، ولهذا اتخاذ مـن الماضـي هـدفا، ورأي أن

الاستقرار المتكامل الذي يحافظ على الانسجام والتناسق في مدينته المثل الأعلى، فجعل المدينة ثابتة وخطط لها، ووضع جميع التحديات للمحافظة على هذه المدينة. كما عالج كثيرا من المواضيع في مدينته كموضوع العدالة والحكم الصـالح والحكومات الفاسدة والظالمة. وكشف عن عللها، وقد قادتـه هذه الأمور إلى أن يرسم خطوطا مثالية للوصول إلـى مـا يبغيه.

أما أرسطو فيقف موقفا مشابها بالنسبة لأفلاطون، ولكـن مع شيء من الموضوعية؛ حيث عالج كثيرا مـن القضـايا التي تهتم بها الدراسات السوسيولوجية، حيـث أوضـح أن الإنسان مدني بالطبع، أي: لا يمكنه العيش بدون مجتمـع، ولا يمكن عزله عن الحياة الاجتماعية. كما لا يمكن دراسته بمعزل عن المجتمع الذي يعيش فيه. ولقد اختلف أرسـطو عن أستاذه أفلاطون في موضوع الاستقرار؛ حيث ذهب إلى أن التغير يعد شرطا أساسيا في حياة المجتمعات، كما كـان يؤمن بالنسبية، وأن المجتمعات تختلف بـاختلاف المكـان والزمان، ولا يصلح دستور بعينه لأن يطبق علـى جميـع الشعوب دون استثناء.

كما اهتم أرسطو بالأسرة باعتبارها أول خلية اجتماعية طبيعية في المجتمع، وطالب بضـرورة تنظـيم الطبقـات وتوفير الحاجات الضرورية لسعادة المدينة. كما أوضـح أن لكل من الفلاحين والصناع وطبقة الجند وظيفته فـي بنـاء المجتمع، وطالب بوجود التعاون بـين القـدرات الإنسـانية والأخذ بالعوامل الاجتماعية في دراسة البناء الاجتمـاعي، والملاحظ أن هذه التصورات والتأملات الجزئية والنظرات اليونانية لشئون الحياة الاجتماعية تعد بـدايات أولـى فـي دراسة التنمية الاجتماعية، كما تعد في ذات الوقت مرحلـة ممهدة للدراسة الوضعية التحليلية لجميع نشـاطات الحيـاة الاجتماعية[1].

كما نجد في الفكر الاجتماعي الروماني أيضـا معالجـة لمشاكل المجتمع وتنميته وإصلاحه، وتتسم تلـك المعالجـة بأنها اصطبغت بصبغة علمية أكثر من التأمـل النظـري، وتتمثل الإسهامات الرومانيـة فـي المدرسـة الأبيقوريـة

---

[1] عادل عبد الحسين شكاره، نظرية هوبهاوس في التنمية الاجتماعية وتطبيقاتها على سياسة تنمية المجتمع العشيري في العراق، الطبعة الأولى، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٥، ص: ١٦٤ – ١٦٦.

والمدرسة الرواقية، وكل ما نريد التأكيد عليه في هذا الصدد هو أن الفكر الاجتماعي الروماني في تطوير المجتمع، لم يكن يؤمن بالقوى الغيبية المسيرة، وإنما كان يؤمن بالناحية العلمية التطبيقية والنظرة الشاملة في الإصلاح، وضرورة التوافق والانسجام مع نواميس الطبيعة.

أما في الفكر الاجتماعي المسيحي فنجد أيضا معالجة لقضية التنمية والتغيير، حيث نجد أن الكنيسة قد سيطرت على الفكر الاجتماعي، ومن هنا كانت فكرة القدرية هي الغالبة على كل حركات الإصلاح، وكان الإطار الفكري ضيقا ومقيدا بفكرة الخلاص من الخطيئة الأصلية، وأنه لا تستطيع قوة بشرية تغيير المجتمع؛ لأن المجتمع خلق سماويا، فالسماء هي التي خلقت الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن خصائصها أنها أزلية لا يمكن تغييرها بإرادة الإنسان. وهذا يعني أن المجتمع استاتيكي، وعلى الإنسان أن يتقبل هذه الظواهر من فقر وطبقات اجتماعية؛ لأن في ذلك تخلصا من الخطيئة. ويعتبر الفيلسوف المسيحي أوغسطين من الفلاسفة الذين اعتقدوا في القدرية، حيث إن كل شيء عنده مخطط ومقدر من العناية

الإلهية، وليس بمقدور الإنسان أن يكشف عما خططت لـه السماء، أو أن يأتي بتفسيرات لانتصار الشر واندحار الخير. وهذا كله يدل على أن كل الأفكار تتجه لرجال الدين الـذين كان ينظر إليهم كحماة للدين والقيم الأخلاقيـة المسـيحية، والذين كانوا يبحثون عن غايات ا ومقاصده في الأحداث، بدلا من التحري عن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا سادت قيم أخلاقية وجب خضـوع أغلـب النشـاطات الاقتصادية لها[1].

أما بالنسبة للفلسفة الهندية، فنجد أن الأفكار الاجتماعيـة والسياسية المرتبطة بالمجتمع الهنـدي، كانـت مصـطبغة بالصبغة الدينية، كما أن التنظيم الاجتماعي الهنـدي كـان يستند إلى القواعد الدينية ويتشكل من خلالها.

كما نجد في الفلسفة الصينية القديمة معالجة لقضية التنمية أيضا، حيث أخذت الأفكار الدينيـة طريقهـا إلـى جهـود الإصلاح، ولعبت الديانة البوذية في الصين دورا كبيرا فـي القضاء على مظاهر التعسف الطـائفي. وكـان الإصـلاح البوذي يتسم بأنه إصلاح أخلاقي سلوكي يعمل على خلاص

---

[1] المرجع السابق، ص: ١٦٧ – ١٦٨

المجتمع من شرور النظام الطائفي الطبقي الذي كانت تلتزم به الديانة البراهمية. كما كانت الديانة البوذية مستندة إلى النزعة الدينية والدعوة إلى مبادئ أخلاقية في الحرية والمساواة الإنسانية. ويعتبر الفيلسوف الصيني كونفوشيوس من أهم الفلاسفة الذين ساهموا بآرائهم وأفكارهم في معالجة مشاكل المجتمع وتطويره؛ حيث رفض أن تقوم العلاقات الاجتماعية على أساس القانون الوضعي، بل لا بد أن تستند إلى الناحية الدينية. كما أنه أول مفكر نادى بالمذهب الإنساني، فالإنسان عنده يجب ألا يعتمد على قوى غيبية، بل عليه الاعتماد على النفس، كما طالب بضرورة الاهتمام بالتعليم والمعرفة، حيث إن المعرفة في نظره هي التي تشكل الإنسان وتمنحه القدرة على مواجهة الحياة، وهي التي تنشئ الأسرة الصالحة.

كما نجد في الفلسفة الإسلامية معالجة لقضية تغيير المجتمع وتنميته، حيث ساهم العديد من مفكري وفلاسفة الإسلام مثل الفارابي، وابن سينا، وابن باجه، وعبد الرحمن ابن خلدون والغزالي وابن مسكويه، بأفكارهم التي حاولوا من خلالها بيان الأسس التي يجب أن يقوم عليها المجتمع

الفاضل والعلاقات الاجتماعية. فمثلا نجد الفارابي يحـاول وضع الأسس التي يجب أن يقوم عليها المجتمـع الفاضـل، مؤكدا على أهمية الفرد الذي لا يستطيع أن يعيش بمفـرده، والذي ينبغي عليه تحسين وتطوير نفسه، ثم تطوير الآخرين في المدينة الفاضلة، وهذا يعني أن الإنسان لا يستطيع القيام بكل الأشياء التي يحتاج إليها إلا من خلال جماعة اجتماعية يقوم فيها كل فرد بما يريده منه الآخرون، كما أكـد علـى ضرورة القانون الاجتماعي وأهميته في تحقيق العدل ومنـع الظلم، وأضح أيضا ضرورة التوحد في الجماعة، وذلك من خلال النسق القرابي واللغة. ولا شك أن هذه الأمور تهيـئ المناخ الاجتماعي اللازم لعملية التنمية الاجتماعية.

أما عبد الرحمن بن خلدون فلم يسلك المنهج الطوبـائي الذي سلكه معظم الفلاسفة المسلمين، ولكنه قـدم دراسـات واقعية لإصلاح النظم الاجتماعية، وقد سـاعدته ظـروف عصره التي تتميـز بالمتناقضـات الاجتماعيـة أن يحـس بالواقع. ولم يحاول ابن خلدون هدم كيان المجتمـع، أو أن يرسم صورة طوبائية لتغيير الأوضاع، بل حـاول دراسـة الواقع الاجتماعي دراسة واقعية، محاولا في ضوئها وضـع

خطط وأفكار واقعية للإصلاح والتغيير الاجتماعي، وهـذا هو وجه الاختلاف بينه وبين الدراسات والفلسفات الطوبائية السابقة.

وتتمثل أهم الأفكار والآراء التي قدمها ابن خلدون، والتي ترتبط بقضية التخلف والتنمية في أنه أوضح أثر البيئة على حياة السكان ونظمهم الاجتماعية والمظهـر العمرانـي؛ إذ يقول في هذا الصدد: " قد بينا أن المعمور من هذا المنكشف من الأرض إنما هو وسطه لإفراط الحر في الجنـوب منـه والبرد في الشمال. ولما كان الجانبان من الشمال والجنـوب متضادين من الحر والبرد، وجب أن تتـدرج الكيفيـة مـن كليهما إلى الوسط فيكون معتدلا؛ فـالإقليم الرابـع أعـدل العمران، والذي حافاته من الثالث والخـامس أقـرب إلـى الاعتدال، والذي يليهما والثـاني والسـادس بعيـدان عـن الاعتدال، والأول والسابع أبعد بكثير؛ فلهذا كانـت العلـوم والصنائع والمباني والملابـس والأقـوات والفواكـه، بـل والحيوانات وجميع ما يتكون فـي هـذه الأقـاليم الثلاثـة المتوسطة مخصوصة بالاعتدال، وسكانها من البشر أعـدل

أجساما وألوانا وأخلاقا وأديانا، حتى النبوات فإنما توجد في الأكثر فيها.

ولم نقف على خبر بعثه في الأقاليم الجنوبية ولا الشمالية؛ وذلك أن الأنبياء والرسل إنما يخص بهم أكمل النوع في خلقهم وأخلاقهم. قال تعالى: **كُنْتُم خَيْر أُمةٍ أُخْرِجتْ لِلناس** ... وذلك ليتم القبول بما يأتيهم به الأنبياء من عند ا وأهل هذه الأقاليم أكمل لوجود الاعتدال لهم، فنجدهم على غاية من التوسط في مساكنهم وملابسهم وأقواتهم وصنائعهم، يتخذون البيوت المنجدة بالحجارة المنمقة بالصناعة، ويتناغون في استجادة الآلات والمواعين، ويذهبون في ذلك إلى الغاية، وتوجد لديهم المعادن الطبيعية من الذهب والفضة والنحاس والرصاص والقصدير، ويتصرفون في معاملاتهم بالنقدين العزيزين، ويبعدون عن الانحراف في عامة أحوالهم، وهؤلاء أهل المغرب والشام والحجاز واليمن والعراقيون والهند والسند والصين، وكذلك الأندلس ومن قرب منها من الفرنجة والجلالقة والروم واليونانيين، ومن كان مع هؤلاء أو قريبا منهم في هذه

الأقاليم المعتدلة؛ ولهذا كان العراق والشام أعدل هذه كلهـا؛ لأنها وسط من جميع الجهات.

وأما الأقاليم البعيدة عن الاعتدال مثـل الأول والثـاني والسادس والسابع، فأهلها أبعد من الاعتـدال فـي جميـع أحوالهم فبناؤهم بالطين والقصـب وأقـواتهم مـن الـذرة والعشب، وملابسهم من أوراق الشجر يخصفونها علـيهم أو الجلود، وأكثرهم عرايا من اللباس، وفواكه بلادهم وأدمهـا غريبة التكوين، مائلة إلى الانحـراف، ومعـاملاتهم بغيـر الحجرين الشريفين من نحاس أو حديد، أو جلود يقـدرونها للمعاملات. وأخلاقهم مع ذلك قريبة من خلـق الحيوانـات العجم، حتى لينقل عن الكثير من السودان - أهـل الإقلـيم الأول - أنهم يسكنون الكهوف والغياض ويأكلون العشـب، وأنهم متوحشون غير مستأنسين، يأكل بعضهم بعضا، وكذا الصقالبة، والسبب في ذلك أنهم لبعدهم عن الاعتدال يقـرب عرض أمزجتهم وأخلاقهم من عرض الحيوانـات العجـم، ويبعدون عن الإنسانية بمقدار ذلك، وكـذلك أحـوالهم فـي الديانة أيضا؛ فلا يعرفون نبوءة ولا يدينون بشريعة، إلا من قرب منهم من جوانب الاعتدال وهو في الأقل النادر، مثـل

الحبشة المجاورين لليمن الدائنين بالنصـرانية فيمـا قبـل الإسلام وما بعده لهذا العهد، ومثل أهـل مـالي وكـوكي والتكرور المجاورين لأرض المغرب، الدائنين بالإسلام لهذا العهد. يقال إنهم دانوا به في المائة السابعة، ومثل مـن دان بالنصرانية من أمم الصقالية والإفرنج والترك من الشـمال ومن سوى هؤلاء من أهل تلك الأقـاليم المنحرفـة جنوبـا وشمالا، فالدين مجهول عندهم، والعلم مفقود بينهم، وجميـع أحوالهم بعيدة عن أحوال الأناس قريبة من أحـوال البهـائم ويخلق ما لا تعلمون[1].

وهذا يعني أن ابـن خلـدون قـد أدرك أهميـة البعـد الأيكولوجي وأثره على البناء الاجتماعي، وتقـدم وتنميـة المجتمع؛ حيث بين لنا اختلاف النظم والتجمعات الإنسـانية باختلاف البيئة الطبيعية.

كما يذهب ابن خلدون إلى أن الحياة الاجتماعية دائما في تغير وتطور وحركة، وأن هنـاك قانونـا عامـا لتطـور المجتمع، وقد صاغ هذا القـانون علـى أسـاس المشـابهة البيولوجية؛ إذ شبه المجتمع الإنساني بالإنسان، وهـو بهـذا

---

[1] انظر: المقدمة الثالثة من كتاب مقدمة ابن خلدون ص: ٨٢- ٨٣

يسبق أصحاب المدرسة الحيوية في علم الاجتماع الذين فسروا فكرة التطور الاجتماعي في ضوء المتغيرات البيولوجية، كما أشار أن للدولة أعمارا طبيعية كما للأشخاص؛ إذ يقول في هذا الصدد "اعلم أن الدولة تنتقل في أطوار مختلفة وحالات متجددة ويكتسب القائمون بها في كل طور خلقا من أحوال ذلك الطور، لا يكون مثله في الطور الآخر؛ لأن الخلق تابع بالطبع لمزاج الحال الذي هو فيه، وحالات الدولة وأطوارها لا تعدو في الغالب خمسة أطوار: الطور الأول طور الظفر بالبغية، وغلب المدافع والممانع والاستيلاء على الملك وانتزاعه من أيدي الدولة، في هذا الطور أسوة قومه في اكتساب المجد وجباية المال، والمدافعة عن الحوزة والحماية، لا ينفرد دونهم بشيء؛ لأن ذلك هو مقتضى العصبية التي وقع بها الغلب، هي لم تزل بعد بحالها.

الطور الثاني: طور الاستبداد على قومه والانفراد دونهم بالملك وكبحهم عن التطاول للمساهمة والمشاركة ويكون صاحب الدولة في هذا الطور معنيا باصطناع الرجال، واتخاذ الموالي والصنائع، والاستكثار من ذلك لجدع أنوف

أهل عصبيته وعشيرته المقاسمين له في نسبه، الضـاربين في الملك بمثل سهمه. فهو يدافعهم عن الأمر ويصدهم عن موارده، ويردهم على أعقابهم أن يخلصوا إليه؛ حتـى يقـر الأمر في نصابه، ويفرد أهل بيته بما يبني من مجده فيعاني من مدافعتهم وفعاليتهم مثل ما عاناه الأولون في طلب الأمر أو أشد؛ لأن الأولين دافعوا الأجانب، فكان ظهراؤهم علـى مدافعتهم أهلَ العصبية بـأجمعهم، وهـذا يـدافع الأقـارب لا يظاهره على مدافعتهم إلا الأقل مـن الأباعـد، فيركـب صعبا من الأمر.

الطور الثالث: طور الفراغ والدعة لتحصيل ثمرات مما تنزع طباع البشر إليه من تحصيل المال وتخليد الآثار، وبعد الصيت، فيستفرغ وسعه في الجباية وضبط الدخْل والخرج، وإحصاء النفقات والقصد فيـه، وتشـييد المبـاني الحافلـة والمصانع العظيمة والأمصار المتسعة والهياكل المرتفعـة، وإجازة الوفود من أشراف الأمم ووجـوه القبائـل، وبـث المعروف في أهله، هذا مع التوسعة على صنائعه وحاشـيته في أحوالهم بالمال والجاه، واعتراض جنوده وإدرار أرزاقهم وإنصافهم في أعطياتهم لكل هلال؛ حتى يظهر أثـر ذلـك

عليهم في ملابسهم وشكلهم وشاراتهم يوم الزينة، فيباهي بهم الدول المسالمة ويرهب الدول المحاربة، وهذا الطور آخـر أطوار الاستبداد من أصحاب الدولة؛ لأنهم في هذه الأطوار كلها مستقلون بآرائهم، بانون لعزهم، موضحون الطرق لمن بعدهم.

الطور الرابع: طور القنوع والمسالمة، ويكون صـاحب الدولة في هذا قانعا بما بنى أولوه، سِلْما لأنظاره من الملوك وأفتاله، مقلدا للماضين من سلفه، فيتبع آثارهم حذو الفعـل بالفعل، ويقتفي طرقهم بأحسن مناهج الاقتداء، ويرى أن في الخروج عن تقليدهم فساد أمره، وأنهم أبصر بما بنوا مـن مجده.

الطور الخامس: طور الإسراف والتبذير، ويكون صاحب الدولة في هذا الطور متلفا لما جمع أولوه في سبيل الشهوات والملاذ والكرم على بطانته وفي مجالسه، واصطناع أحزان السوء وخضراء الدمن، وتقليدهم عظيمات الأمور التـي لا يستقلون بحملها، ولا يعرفون ما يـأتون، ويـذرون منهـا مستفسد الكبار الأولياء من قومه، وصـنائع سـلفه؛ حتـى يضطغنوا عليه ويتخاذلوا عن نصرته، مضيعا من جنده بما

أنفق من أعطياتهم في شهواته، وحجب عنهم وجه مباشرته وتفقده، فيكون مخربا لما كان سلفه يؤسسون، وهادما لما كانوا ينبون. وفي هذا الطور تحصل في الدولة طبيعة الهرم ويستولي عليها المرض المزمن الذي لا تكاد تخلص منه، ولا يكون لها معه برء إلى أن تنقرض كما نبينه في الأحول التي نسردها وا خير الوارثين[1]. وهكذا يتضح أن المجتمع في نظر ابن خلدون ذاهب لا محالة إلى الهرم والفناء والاضمحلال، وأن المجتمع في مراحل تطوره يحمل عوامل هدمه، فالبداوة لها وظيفة محددة، وعند انتقالهم إلى مرحلة أخرى تتولد متناقضات جديدة تؤدي إلى انحلال المجتمع، وبهذا تكون نظرة ابن خلدون إلى تطور المجتمع نظرة تشاؤمية.

كما يذهب ابن خلدون إلى أن التطور الاجتماعي والسياسي يعزى إلى عنصرين أو عاملين أساسيين هما: العنصر الاقتصادي (المادي) والعنصر المعنوي (غير المادي)، ذاهبا إلى أن تطور الاجتماع البشري يكون أساسه اقتصاديا، فاختلاف المراحل في المجتمعات يرجع إلى

---

[1] انظر: مقدمة ابن خلدون، ص: ١٧٥ - ١٧٦

الحرفة التي تزاولها، كما أن كل وضع اقتصادي له أسسه المعنوية التي تقابله، وله علاقاته الاجتماعية التي تلائمه أيضا؛ فالبدو تتسم علاقتهم بالتماسك والتعاون والتعاطف والاتصال الدموي والتضامن الآلي، بينما تتسم العلاقات في الحضر بصفة التعاقد الحر. كما أشاد ابن خلدون بأهمية العمل واعتبره عنصرا محوريا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والسبيل إلى الرفاهية؛ إذ يقول في هذا الصدد: "اعلم أن الإنسان مفتقر بالطبع إلى ما يقوته ويمونه في حالاته وأطواره، من لدن نشوئه إلى أشُده إلى كبره، وا الغني وأنتم الفقراء، وا سبحانه خلق جميع ما في العالم للإنسان، وامتن به عليه في غير ما آية من كتابه، فقال خلق لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا منه، وسخر لكم البحر وسخر لكم الفلك وسخر لكم الأنعام، وكثيرا من شواهده ويد الإنسان مبسوطة على العالم وما فيه بما جعل ا له من الاستخلاف، وأيدي البشر منتشرة؛ فهي مشتركة في ذلك، وما حصلت عليه يد هذا، امتنع عن الآخر إلا بعوض، فالإنسان متى اقتدر على نفسه وتجاوز الضعف، سعى في اقتناء المكاسب لينفق ما آتاه ا منها في تحصيل

حاجاته وضروراته بدفع الأعواض عنها. قـال ا تعـالى: ﴿**فَابتَغُوا عِنْدَ ا ـ الرزقَ**﴾ وقد يحصل له ذلك بغيـر سـعي كالمطر المصلح للزراعة وأمثاله، إلا أنها إنما تكون معينـة ولا بد من سعيه معها كما يأتي، فتكون له تلـك المكاسـب معاشا إن كانت بمقدار الضرورة والحاجة، ورياشا ومتمولاً إن زادت على ذلك، ثم إن ذلـك الحاصـل أو المقتنـى إن عادت منفعته على العبد وحصلت له ثمرته من إنفاقـه فـي مصالحه وحاجاته، سمي ذلك رزقًا قال ﷺ ((إنما لـك مـن مالك ما أكلت فأفنيـت، أو لبسـت فأبليـت، أو تصـدقت فأمضيت)) وإن لم ينتفع به في شـيء مـن مصـالحه ولا حاجاته، فلا يسمى بالنسبة إلى المالك رزقا، والمتملك منـه حينئذ بسعي العبد وقدرته يسمى: كسبا وهذا مثل التـراث؛ فإنه يسمى بالنسبة إلى الهالك كسبا، ولا يسمى رزقا إذا لـم يحصل به منتفع وبالنسبة إلى الوارثين متى انتفعوا به يسمى رزقا، هذا حقيقة مسمى الرزق عند أهل السنة. وقد اشترط المعتزلة في تسميته رزقا أن يكون بحيث يصح تملكه، وما لا يتملك عندهم لا يسمى رزقـا، وأخرجـوا الغصـوبات والحرام كله عن أن يسمى شيء منها: رزقـا، وا تعـالى

يرزق الغاصب والظالم والمؤمن والكافر برحمته وهدايتـه من يشاء، ولهم في ذلك حجج ليس هذا موضع بسطها.

ثم اعلم أن الكسب إنما يكون بالسعي في الاقتناء والقصد إلى التحصيل، فلا بد في الرزق من سعي وعمل ولو فـي تناوله وابتغائه من وجوهه قال تعالى: ﴿**فَـابتَغُوا عِنْـد ا ـ الرزقَ**﴾ والسعي إليه إنما يكون بأقدار ا تعالى وإلهامـه فالكل من عند ا فلا بد من أعمـال الإنسـانية فـي كـل مكسوب ومتمول؛ لأنه إن كان عملا بنفسه مثـل الصـنائع فظاهر، وإن كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن، فـلا بد فيه من العمل الإنساني كما تراه، وإلا لم يحصل ولم يقع به انتفاع ثم إن ا تعالى خلق الحجـرين المعـدنيين مـن الذهب والفضة قيمة لكل متمول، وهما الذخيرة والقنية لأهل العالم في الغالب، وإن اقتنى سواهما في بعض الأحيان فإنما هو لقصد تحصيلهما بما يقع في غيرهما من حوالة الأسواق التي هما عنها بمعـزل، فهمـا أصـل المكاسـب والقنيـة والذخيرة.

وإذ تقرر هذا كله، فاعلم أن ما يفيده الإنسان ويقتنيه من المتمولات إن كان من الصنائع، فالمفاد المقتنى منـه قيمـة

عمله وهو القصد بالقنية؛ إذ ليس هناك إلا العمـل ولـيس بمقصود بنفسه للقنية، وقد يكون مع الصنائع فـي بعضـها غيرها مثل النجارة والحياكة معهما الخشب والغزل، إلا أن العمل فيهما أكثر وإن كان من غير الصنائع فلا بد من قيمة ذلك المفاد والقنية من دخول قيمة العمل الذي حصلت به؛ إذ لولا العمل لم تحصل قنيتها وقد تكون ملاحظة العمل ظاهرة في الكثير منها فتجعله له حصة مـن القيمـة عظمـت أو صغرت، وقد تخفي ملاحظة العمل كما في أسعار الأقـوات بين الناس، فإن اعتبار الأعمال والنفقات فيها ملاحـظ فـي أسعار الحبوب كما قدمناه، لكنه خفي في الأقطار التي علاج الفلح فيها ومؤنته يسيره فلا يشعر به إلا القليل من أهل الفلح فقد تبين أن المفادات والمكتسبات كلها أو أكثرها إنما هـي قيم الأعمال الإنسانية، وتبين مسمى الرزق وأنه المنتفع به، فقد بأن معنى الكسب والرزق وشرح مسماهما.

واعلم أنه إذا فقدت الأعمال أو قلت بانتقاص العمـران تأذن ا برفع الكسب؛ ألا ترى إلى الأمصار القليلة الساكن كيف يقل الرزق والكسـب فيهـا أو يفقـد لقلـة الأعمـال الإنسانية، وكذلك الأمصار التي يكون عمرانها أكثر يكـون

أهلها أوسع أحوالا وأشد رفاهية كما قدمناه قبل، ومن هـذا الباب تقول العامة في البلاد إذا تناقص عمرانها: إنهـا قـد ذهب رزقها حتى إن الأنهار والعيون ينقطـع جريهـا فـي القفر، كما أن فور العيون إنما يكون بالانبسـاط والامتـراء الذي هو بالعمل الإنساني، كالحال في ضروع الأنعام، فما لم يكن انبساط ولا امتراء نضبت وتمارت بالجملة كما يجـف الضرع إذا ترك امتراؤه، وانظره في البلاد التي تعهد فيهـا العيون لأيام عمرانها ثم يأتي عليها الخراب كيـف تغـور مياهها جملة كأنها لم تكن، وا مقدر الليل والنهار[1].

كما أكد ابن خلدون أيضا على أهمية العصبية في عملية تطور المجتمع؛ إذ يقول في هذا الصدد: "والسبب في ذلـك أن الملك إنما يكون بالعصبية وأهل العصبية هـم الحاميـة الذين ينزلون بممالك الدولة وأقطارها وينقسمون عليها، فما كان من الدولة العامة قبيلتها وأهل عصابتها أكثـر كانـت أقوى وأكثر ممالك وأوطانا، وكان ملكها أوسع لذلك، واعتبر ذلك بالدولة الإسلامية لما ألف ا كلمة العرب على الإسلام وكان عدد المسلمين في غزوة تبوك - آخر غزوات النبـي

---

[1] انظر: مقدمة ابن خلدون، ص: ٣٨٠ – ٣٨٢

ﷺ مائة ألف وعشرة آلاف - من مضر وقحطان ما بين فارس وراجل إلى من أسلم منهم بعد ذلك إلى الوفاة، فلما توجهوا لطلب ما في أيدي الأمم من الملك لم يكن دونه حمى ولا وزر، فاستبيح حمى فارس والروم أهل الدولتين العظيمتين في العالم لعهدهم والترك بالمشرق، والإفرنجة والبربر بالمغرب، والقوط بالأندلس، وخطوا من الحجاز إلى الشوس الأقصى، ومن اليمن إلى الترك بأقصى الشمال، واستولوا على الأقاليم السبعة.

ثم انظر بعد ذلك دولة صنهاجة والموحدين مع العبيديين قبلهم لما كان كتامة القائمين بدولة العبيديين أكثر من صنهاجة ومن المصامدة كانت دولتهم أعظم فملكوا إفريقية والمغرب والشام ومصر والحجاز، ثم انظر بعد ذلك دولة زناته لما كان عددهم أقل من المصامدة قصر ملكهم عن ملك الموحدين؛ لقصور عددهم من عدد المصامدة منذ أول أمرهم ثم اعتبر بعد ذلك حال الدولتين لهذا العهد لزناته بني مرين وبني عبد الواد، كانت دولتهم أقوى منها وأوسع نطاقا وكان لهم عليهم الغلب مرة بعد أخرى[1].

---

[1] المرجع السابق، ص: ١٦٣

كما ظهرت نظريات فلسفية وسوسيولوجية عديدة في أوروبا تضمنت العديد من القضايا الفكرية التي ترتبط بالتنمية وتطور المجتمعات، وتتمثل هذه النظريات والإسهامات الأوروبية في أعمال كل من كوندرسيه، وفيكو، وسان سيمون، وترجو، وأوجست كونت، وهربر سبنسر. وسنلقي الضوء - فيما يلي - على أهم هذه الإسهامات والنظريات.

كوندرسيه: قدم الفيلسوف الفرنسي كوندرسيه نظريته في تطور الإنسانية وتقدمها، تلك النظرية التي تعد من النظريات الخطية. وتتلخص هذه النظرية في أن الإنسانية تسير في تطورها في خط صاعد نحو الرقي والاكتمال، وتكون كل مرحلة أرقى من سابقتها، وتمهد لمرحلة أخرى أرقى منها، وأن العقل الإنساني هو الذي سوف يسيطر على هذا التقدم. كما قسم كوندرسيه التاريخ البشري إلى عشر مراحل هي: المرحلة الطبيعية، مرحلة الاعتماد على الرعي واستئناس الحيوان، مرحلة الزارعة، مرحلة عصر الحضارة اليونانية القديمة، مرحلة عصر الحضارة الرومانية، مرحلة القرون الوسطى المسيحية، مرحلة عصر الإقطاع (النصف الثاني

من القرون الوسطى)، عصر اختراع الطباعة، عصر الثورة الفرنسية وهو عصر إعلان الحقوق الإنسـانية والارتقـاء بالنظم السياسية والقانونية، وأخيرا مرحلة الآمال التي يبحث فيها الإنسان عما ينبغي أن يكون عليه مستقبل الإنسانية. كما انفرد كوندرسيه عن سـائر الفلاسـفة بمعالجـة مسـتقبل الإنسانية؛ حيث شغله مستقبل الإنسانية، كما شغله ماضـيها وحاضرها، أما غيره من الفلاسفة فقد قصروا بحوثهم على الماضي والحاضر، ولم يتعرضوا لدراسة المستقبل. ويبـدو أنه قد تأثر بدراسته الطبيعية والفلكية، وأراد تطبيـق فكـر القانون العلمي على مستقبل الإنسانية؛ ذلك لأن القانون مـن حيث هو يفسر لنا ما قد حصل في الماضي، وينبئنـا بمـا عسى أن يحدث في المستقبل، ومتى استطعنا أن نصل مـن استقراء التاريخ إلى قوانين عامة، فلا شك أنه بفضل هـذه القوانين نستطيع أن نتوقع ما يحدث في مستقبل الإنسانية[١].

---

[١] مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الأول تاريخ التفكير الاجتماعي وتطوره، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٥٤ ، ص: ١٠٧

وقد تصور كوندرسيه الآمال التي سوف يحققها تطـور الإنسانية مستقبلا في: الارتقاء الذاتي للفرد، المساواة العامة بين جميع المواطنين في دولة واحدة، ثم المساواة التامة بين الأمم والدول بوصفها أعضاء في المجتمع الإنساني، ومن ثم تكون الإنسانية قد وصلت إلى أرقى مراحل تطورها وأسمى الغايات التي تنشدها[1].

فيكو: قدم فيكو نظريته في تطور الحضـارة الإنسـانية، وتتلخص في أن تاريخ الإنسانية يمثل وحدة متماسـكة، وأن كل الشعوب تتطور، وأنها في مسيرة تطورها تمر بمراحل محددة هي: المرحلة الدينية، ومرحلة البطولـة، والمرحلـة الإنسانية، وفي المرحلة الدينية كان الاتجاه إلى نسـبة كـل شيء إلى الدين وإلى أسباب خارج عن الإنسان وفوق علمه وطاقته، وفي المرحلة البطولية نسبت الحوادث والأشياء إلى أبطال تميزوا عن الناس واعتبروا أنفسهم آلهة في الأرض. وفي المرحلة الإنسانية ردت الأشياء والحوادث إلى الإنسان ونسبت إليه، وبذلك كان للإنسان قيمته وأهميته من حيث هو إنسان، وأصبح يشعر بأنه يستطيع أن يفهم أسباب الحوادث

---

[1] المرجع السابق، ص: ١١٣

وأن يتحكم بالتالي فيها وأن يغير مـن مجريـات الأمـور وبعبارة أخرى أصبح يشعر بأن في استطاعته أن يتحكم في التاريخ وفي الظواهر الطبيعية والاجتماعية[1].

غير أن هذا التطور لا يسير إلى ما لا نهاية، ولكن يسير سيرا دائريا، بمعنى أن آخر طور من هذه الأطـوار يمهـد للطور الأول، ولكن بشكل أرقـى؛ فمـثلا عنـدما تسـتقر المجتمعات الإنسانية في المرحلة الأخيرة، لا تلبث أن تعود القهقرى إلى المرحلة الأولى، ولكن بشكل مغاير وبصـورة أكثر سـموا؛ ولـذلك سـمى قانونـه بقـانون (النكـوص أو الرجوع القهقرى La Loi de Regression)[2].

ونظرا لأن فيكو كان مؤرخا من ناحية، واشتغل بدراسة الأوضاع والظواهر الطريقة التاريخية، وذلك بالرجوع إلى منشأ الظاهرة وجذورها الأولى لكي يقف على الشكل الـذي أخذه تطورها منذ نشأتها إلى وقت دراساتها، وذلك من شأنه

---

[1] إبراهيم محمد الشافعي، علم الاجتماع العام – أسسه وتطبيقاته التربوية لطلبة الكليات، الطبعة الأولى، المملكة الليبية، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي، ١٩٦٧ ، ص: ٨١

[2] مصطفى الخشاب، المرجع السابق، ص: ١٠٧

أن يفيد في فهم الظاهرة والتنبؤ إلى حد ما بما ستكون عليه في المستقبل، هذا فضلا عن أنه قد ذهب إلى أن التغيـرات والأنظمة الاجتماعية ليست من صنع فرد واحد مهما كـان هذا الفرد ملكا أو بطلا، وإنما التغيير هـو إرادة المجمـوع ونتيجة روح الجماعة.

سان سيمون: يذهب سان سيمون إلى أن مسيرة التاريخ البشرية تمر بمراحل ثلاث هي: المرحلة اللاهوتية: وهـي المرحلة التي تسيطر فيها الأنظمة الدينية؛ مثل مرحلة الرقّ والمرحلة الإقطاعية، المرحلة الميتافيزيقية: وهـي مرحلـة امتزاج اللاهوت بالإقطاع، ثم المرحلـة الوضـعية: وهـي المرحلة التي يسيطر فيها العِلم، وقد دافع سان سيمون عـن نظريته هذه موضحا أن كل نظام يخطو إلـى الأمـام فـي مسيرة التاريخ، وأن المجتمع يخطو نحو التقدم. كما نـادى بوجوب دراسة حقائق الحياة الماضية من أجل الوصول إلى كشف قوانين التقدم[١].

---

[١] عبد الجليل الطاهر، مسيرة المجتمع، بحث في نظرية التقدم الاجتماعي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٦ ، ص: ١٧٢

كما ذهب إلى أن التطور التاريخي لا يعزى إلى العامـل الاقتصادي وحده، وإنما يعزى إلى عدة عوامل مـن بينهـا العامل الاقتصادي، وأن التاريخ لا يمكن تفسـيره بظـاهرة واحدة من الظواهر الاجتماعية مهما بلغت قوتها وأهميتهـا، وإنما يمكن تفسيره من خلال مجموعة متفاعلة من الظواهر والمتغيرات الاجتماعية.

ترجو: صاغ الفيلسوف الفرنسي ترجو نظريته في تطور تاريخ الإنسانية، وتتخلص في أن الإنسانية بوصفها كُـلا لا يتجزأ تنتقل في تقدم مطرد ومستمر نحو الارتقاء والكمـال المادي والروحي. والإنسانية في هـذا الانتقـال التـدريجي مطبوعة بطابع الاتزان والتؤدة والتأني، فلا تقبل الطفـرة، ولا تتعجل الأمور غير أنها قد تهدأ لتثور. فمـا الثـورة إلا مظهر من مظاهر التقدم وتنشيط للسير الآلي للإنسانية؛ لأن الهدوء المطلق والتؤدة المستمرة قد تعوق التقدم، وتؤدي به إلى النفور، ومن ثم فالثورة ضرورية لإزالة معوقات التقدم، وللوثوب بالإنسانية إلى مرحلـة أرقـى، فهـي إذن مـن مستلزمات التقدم وعامل من عوامله، فلا يجـب – إذًا - أن ننظر إلى الثورة نظرتنا إلى حالة باثولوجيـة أو مرضـية

تستحق الذم، ولكنها حالة سوية كامنة في طبيعة البشر وفي طبيعة الوجود الاجتماعي[1].

أوجست كونت: عالج كونت في فلسفته الاجتماعية مسألة التطور الاجتماعي، ووضع نظرية أطلـق عليهـا قـانون الأدوار الثلاثة Les Droits etats وتتلخص هذه النظريـة في: أن المجتمع الإنساني يمر في تطور بمراحل ثلاث هي:

١. المرحلة اللاهوتية Theological Stage وفـي هذه المرحلة اللاهوتية أو الدينية، يفسر الإنسان كل الظواهر في ضوء الدين أو القوي اللاهوتية، ويلعب الخيال الدور الرئيسي في هذه المرحلـة في تفسير الظواهر الطبيعية، وما يعترض حيـاة الناس من أسرار، وما يكتنفها من غموض، كما يعتمد الإنسان في هذه المرحلة على عدد محـدد من الملاحظات في تفسير بعض ما خفـي مـن أسرار الكون. كما يلجأ إلى الغيبيات والأرواح، وتكون المعرفة في هذه المرحلة مطلقة، ويرجع ذلك إلى أن الفكر الإنساني لا يتجاوز إلـى مـا

---

[1] مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص: ١١٠

وراء تلك الكائنات الإلهية، وفي هذه المرحلة تعد الآراء والأفكار اللاهوتية أساسا قويا ومشـتركا في الحياة الاجتماعية والأخلاقية كما تتميز هـذه المرحلة بالسيطرة؛ حيث يعيش الناس فـي ثقـة للقوى الدينية الثابتة، وتطابق هذه المرحلة النظام الملكي في السياسة، وتشمل هذه المرحلـة فـي إطارها على سلسلة من الدرجات، ففيها تظهـر عبادة الأصنام وعبادة الآلهة المتعددة ثم عبـادة إله واحد. وهذه المرحلة لم تساعد على تطـور الأفكار المشتركة العامة[1].

٢. المرحلة الميتافيزيقية وفيها يفسر الإنسـان كـل شيء في ضوء قوى خفيـة خارقـة. وينتقـل التفسير من الكائنات الشخصـية إلـى الأفكـار المجردة والقوى الخفية مثل القوة الكيمائية والقوة الحيوية. كما يؤمن الإنسان في هـذه المرحلـة بترابط الظواهر بعضها ببعض، وكما تطـورت المرحلة اللاهوتية، ووصلت في تطورهـا إلـى

---

[1] عبد الجليل الطاهر، مرجع سابق، ص: ١٨٠

مرحلة الإله الواحد، فإن المرحلة الميتافيزيقية قد انتقلت من القوى الخفية المختلفة إلى الاعتقاد بقوة منفردة وهي الطبيعة، وقد رأى كونت أنه في غضون المرحلة الميتافيزيقية تعطل التقدم وظهر النظام العسكري، واستمرت هذه المرحلة خمسة قرون وهي مرحلة انتقالية ساد فيها انحلال الأفكار اللاهوتية وضعف الإقطاعيات وسيطرة القوى اللاهوتية، وبدأ يظهر في مجال السياسة مرحلة الشعب التي تقوم فيها الدولة على أساس مبدأ الشعبية والتعاقد.

٣. **المرحلة الوضعية:** وفي هذه المرحلة يفسر الإنسان كل ما يدور حوله بناء على العقل، وتمثل الثقافة أشياء موضعية، وليست أشياء من نسج الخيال، وأن الأحكام في هذه المرحلة تشتق من طبيعة الوقائع التي يعيش الكائن البشري في إطارها، ويخضع الكائن البشري في هذه المرحلة للملاحظة، وتدعم الفرضيات بالحقائق الخاصة والشاملة، ويصبح التطابق مع الحقيقة هو المعيار

الوحيد للحكم على الأشياء، كما أصـبح المبـدأ المطلق غير ممكن، وأن إرجاع كل شيء إلـى مبدأ واحد يعد مستحيلا.

كما أكدت الفلسفة الوضعية التي تظهر في هذه المرحلة، أن الأساس العقلي للأخوة الإنسانية هي الوحدة بين النظرية والتطبيق، وأن الوصول إلى دراسة الظواهر اعتمادا علـى الملاحظة من شأنه أن يوصلنا إلى القوانين التي تساعد على التنبؤ والسيطرة على مستقبل الظواهر. وتطـابق المرحلـة الوضعية في قانون الأحوال الثلاث عند كونت المرحلة التي يستغل فيها الإنسان الطبيعة، ويخضع فيها لقوانين منظمـة تحدد حقوق الفرد وواجباته في المجتمع[1].

والتطور الاجتماعي الذي حدد لنا أوجست كونت مراحله يكون مصحوبا بتحسن وتقدم مطرد، غير أن هذا التقدم نحو الكمال بطيء وشاق، ويتخلله كثير مـن الصـعاب، وقـد تتعرضه الأزمات والاضطرابات والمنازعات التي لا تقـف عند حد، وأن الإنسانية تستطيع بمجهوداتها الخاصة تحقيـق تقدم أسرع؛ لأن تدخل النشاط الإنساني قد يعجـل بمجـيء

---

[1] عبد الجليل الطاهر، مرجع سابق، ص: ١٨٣

مرحلة من المراحل التي كان لها أن تأتي لـو لـم يتـدخل الإنسان باعتباره ممـثلا للإنسـانية أو تتـدخل الحكومـة باعتبارها ممثلة لسلطة المجتمع[1].

هربرت سبنسر: يعتبر هربرت سبنسر واضـع أسـس نظرية التطور الاجتماعي، وله الفضل فـي انتشـار كلمـة التطور. وقد صاغ نظريته في التطـور الاجتمـاعي التـي تتلخص في: أن المجتمع الإنساني كائن حي ينمو ويتطـور وفي تطوره ينتقل من حالة التجانس Homogenity إلـى حالة اللاتجانسHeterogeneity. وقد تأثر سبنسر في ذلك بداروين. كما أن المجتمع عندما يتقدم وتستقر إلى حـد مـا الحياة الاجتماعية، تأخذ الظواهر والنظم الاجتماعيـة فـي الارتقاء والتطور، وتخضع بـدورها للانتقـال مـن حالـة التجانس إلى حالة التباين والتخصص، وهي في ذلك تتـأثر بنوعين من العوامل: العوامل الداخلية وهي العوامل التـي تمثل في نظره الناحية الفردية، وهي أمور تتعلق بـالتكوين الطبيعي، والتكوين العاطفي، والتكوين العقلي للأفراد الـذين يكونون المجتمع. كما تتأثر الظواهر التي تقـوم فـي جـو

---

(1) مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص: ٢٤٠

المجتمع بهذه الخواص الفردية بمعنى أن الأفـراد يشـكلون ظواهر المجتمع. والعوامل الخارجية وهي العوامـل التـي تمثل في نظره البيئة، فالبيئة الجغرافية والطبيعية وظـروف المجتمع المناخية وموقعه وما إلى ذلك من الأمور التي تؤثر بصفة مباشرة علـى الأفـراد، وبالتـالي علـى الظـواهر الاجتماعية التي تكون مجرد نتيجة لأوجه نشاط الأفراد[1].

كما ترتكز نظرية سبنسر في التطور على أساس فكرتين هما: التباين ويقصد بذلك الانتقـال مـن المتجـانس إلـى اللامتجانس، والتكامل وتسير هذه الظـاهرة (أي: التكامـل) جنبا إلى جنب مع ظاهرة التبـاين، بمعنـى أن التخصـص لا يؤدي إلى الاستقلال والانعزال والاكتفاء الذاتي، ولكنـه يؤدي إلى التضامن والتماسك، واعتمادا لأفراد والوظـائف بعضها على البعض الآخر، فلا تستطيع إحداها أن تغن عن الأخرى، وذلك طبقـا لمبـدأ توزيـع العمـل البيولـوجي والفيزيولوجي بالنسبة للمركـب الحيـوي، وطبقـا لمبـدأ

---

[1] مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص: ١٨٣

التضامن والتكامـل الاجتمـاعي بالنسـبة لشـئون الحيـاة الاجتماعية[١].

كما يذهب سبنسر أيضا إلى أن المجتمع جزء من النظام الطبيعي للكون، وليس شيئا خارجا عن هـذا النظـام، وأن التطور يتميز بالحتمية، وأنه يسير في خطوات ثابتة وسلسلة من المراحل لا تتبدل، وليس للإنسان فيه أي دور، ولكنـه يحدث نتيجة تحديد تخطيط كوني. وهذا يشير إلى أن التقدم الاجتماعي يسير وفق قانون طبيعي[٢].

بيد أن المتأمل فيما قدمته النظريات الكلاسية في التنمية، سوف يجد أن بعض هذه النظريات كـان بمثابـة تـأملات فكرية، ولم يستند إلى استقراء الواقع، والدراسة الأمبيريقيـة لهذا الواقع في مكان وزمان معينـين؛ ولـذا كانـت هـذه النظريات أقرب إلى فلسفة التاريخ منه إلى علم الاجتمـاع، إلا أنه بالرغم من ذلك فإنها قد أنـارت الطريـق للرعيـل اللاحق من المفكرين والعلماء لإصلاح المجتمع وتنميته. هذا فضلا عن أنها انطوت أيضا علـى العديـد مـن الأفكـار

---

[١]مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص: ٢٧١

[٢]مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص: ٢٨٣

والقضايا الفكرية التي تهتم بها الدراسـات السوسـيولوجية المعاصرة في مجال التنمية، وتؤكد عليها مثال ذلك: فكـرة حتمية التغير والنسبية عند أرسطو، والمناداة بالنظرة العلمية في دراسة المجتمع عند الرومان، والدعوة إلـى الاهتمـام بالتعليم والمعرفة والإصلاح الأخلاقي والسلوكي في الفلسفة الصينية، وإبـراز أهميـة العامـل الاقتصـادي والنسـق الأيكولوجي في التنمية، وأهمية المتغيرات غير المادية فـي التنمية عند ابن خلدون، والتأكيد على أهمية العقل والتفكيـر في التطور عند كوندرسيه وكونت، وضرورة الاهتمام بالبعد التاريخي في دراسة الظاهرة الاجتماعية عند فيكو، وفكـرة تفسير الظواهر في ضوء مجموعة من المتغيرات عند سان سيمون، والتأكيد على أهمية الثورة كعامل من عوامل التغير عند ترجو، والتأكيد علـى تفسـير الظـواهر الاجتماعيـة والتطور الاجتماعي في ضوء العوامل الداخلية والخارجيـة عند سبنسر. ولا شك أن كل هذه القضـايا الفكـرة يمكـن الانتفاع بها عند التخطيط للتنمية، ومحاولـة فهـم قضـية التخلف والتنمية.

(ثانيا): الاتجاهات الحديثة والمعاصرة في دراسة التخلف والتنمية:

١. الاتجاه الماركسي: يعتبر كارل هنري ماركس من أبرز مفكري القرن التاسع عشر؛ حيث ترك أثرا مباشرا قويا في الجنس البشري، وكان له على أتباعه – إبان حياته وبعد موته – نفوذ فكري ومعنوي فريد في قوته لا يماثله نفوذ آخر حتى العصر الذهبي عهد القومية الديمقراطية الذي شهد ظهور أبطال وشهداء وشخصيات عظيمة. وكان ماركس أكبر أبناء هنريك وهنربيتا ماركس، ولد في ٥ مايو عام ١٨١٨ ببلدة "تربية" في القطاع الألماني من حوض الراين، وتوفي في عام ١٨٨٣، وكان والده يمارس مهنة المحاماة. وقد وهب ماركس عقلا قويا نشطا لا يتأثر بالعاطفة، وإحساسا عميقا بالظلم، وكان يشمئز من عاطفة المفكرين والتجائهم إلى الأسلوب الخطابي بقدر اشمئزازه من غباء البورجوازيين ورضائهم بالحالة القائمة. (١٩)

ولقد ترك ماركس أعمالا عديدة أهمها: مقالاته عن نقد فلسفة هيجل في القانون، والعائلة المقدسة، وكتاب عن "فقر الفلسفة" الذي يرد فيه على آراء برودون التي أوردها في كتابه "فلسفة الفقر" ودراسته عن الأيديولوجية الألمانية والبيان الشيوعي، وفيه يضع كل من ماركس وإنجلز

أفكارهما بصورة واضحة، وقد نُشر هذان العملان الأخيران بعد وفاته، ومؤلف "مساهمة في نقـد الاقتصـاد السياسـي" وكتاب رأس المال الذي توصل فيه نهائيا إلى قانون حركـة المجتمع، لا رصدا لواقع هذه الحركة فحسـب، بـل تنبـؤًا بمستقبلها أيضا. ولقد أثارت كل هذه المؤلفات العديـد مـن التفسيرات، وتركت بصماتها على الفكر الإنساني وبلـورت الفلسفة الماركسية التي تتخذ من الأسـاس المـادي أسـاس فكرها، تلك الفلسفة التي لا يمكن فهم الاتجاه الماركسي فـي التنمية بمنأى عنها؛ حيث إنها تتضمن العديد مـن الأفكـار والقضايا التنموية.

ولقد أفلحت الظروف والأوضاع السائدة في إنجلتـرا – في النصف الأول من القرن التاسع عشر – في اسـتقطاب اهتمام كارل ماركس، مما أدى إلى دراساته إياهـا، حيـث اعتبرها نموذجا عاما للبلاد المصنعة، كمـا عنـي أيضـا بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في غرب أوروبا وفي بقاع أخرى من العالم مستخلصا في النهايـة نموذجـا عاما يفسر من خلاله تطور المجتمعات الإنسانية. كما درس ماركس فلسفة هيجل وآمن بالمنطق الـديالكتيكي، وحـاول

البحث عن أهم القوى الأساسية للتغير، واستطاع من خـلال تحليل الفلسفة الهيجلية أن يقتنع بالمنطق الديالكتيكي، ذلـك المنطق الذي يدرس الأشياء ويتناولها كحقائق فـي حركـة دائمة غير منقطعة، فكل إثبات لحقيقة معينة يتضـمن فـي نفس الوقت نفيا لهذه الحقيقة، وهذا النفي بدوره يتضمن إثباتا ومن تلاقي الإثبات والنفي يوجد مركب يكون بمثابة تـأليف بين النقيضين ليس ثابتا أو نهائيا، فهو يمثل شيئا أو فكـرة تحمل بدورها بذور نقيضها، ومن الشيء أو الفكرة الجديـدة ونقيضها يتكون اتحاد جديد من النقيضين، وهكـذا يسـتمر التطور ويقترب تاريخ الإنسان من الكمال الذي ينشده، ولقد اختلف ماركس عن هيجل في أن هيجل كان فيلسوفا مثاليـا يطبق المنطق الديالكتيكي على الأفكار، أما مـاركس فقـد رفض المفهوم المثالي وأخذ بمادية – لودفيد فيورباخ – التي ترى أن المادة أصل الوجود، وأن العالم بطبيعته مادي، وأن العالم بطبيعته مادي، وأن القوة المحركة في التاريخ ليسـت هي القوة الروحية، ولكنها مجموعة الظروف المادية التـي يتحدد من خلالها تفكير وتصرفات الناس. وقد أسس ماركس بذلك فلسفة جديدة هي الماركسية الجدلية التي تفسر أشـكال

الحكم والنظم السياسية والاقتصاد بإرجاعها إلى الظروف المادية التاريخية. وسنحاول - فيما يلي - إبراز أهم المقولات الأساسية التي يتضمنها الاتجاه الماركسي في التنمية باعتباره اتجاها أساسيا من الاتجاهات الحديثة في تحليل وفهم التنمية، محاولين في النهاية إبراز أهم إسهاماته الإيجابية التي يمكن الانتفاع بها في دراسة قضية التخلف والتنمية، وأهم النقائص التي تعتري هذا الاتجاه.

يذهب ماركس إلى أن الناس في الإنتاج الاجتماعي الذي يمارسونه، يدخلون في علاقات محدده لا مندوحة عنها ومستقلة عن إرادتهم، وتناظر علاقات الإنتاج هذه مرحلة محددة من تطور قوى الإنتاج المادية، ويشكل جماع علاقات الإنتاج هذه البناء الاقتصادي للمجتمع الذي يمثل الأساس الحقيقي الذي يقوم عليه بناء فوقي من النظم القانونية والسياسية، كما يطابقها بالضرورة أشكال محددة من الوعي الاجتماعي(*)؛ إذ يحدد أسلوب الإنتاج في الحياة المادية

(*) يعني الوعي الاجتماعي Social Consciousness – طبقا للمفهوم الماركسي – المجموع الكلي للنظريات السياسية والقانونية، ولوجهات النظر الدينية والفلسفية والأخلاقية في مجتمع ما، كما يشمل

الطابع العام للعمليـات الاجتماعيـة والسياسـية والثقافيـة والروحية في الحياة في الحياة بصفة عامة. وبعبارة أخـرى فليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم، بل على العكـس من ذلك يحدد وجودهم الاجتماعي وعـيهم. وفـي مرحلـة معينة من نمو قوى الإنتاج المادية، تدخل هذه القـوى فـي صراع مع علاقات الإنتاج القائمة أو – وهذا مجرد تعبيـر قانوني عن نفس الشيء – مع علاقات الملكية التـي كانـت تعمل هذه القوى داخل إطارها مـن قبـل، وتتحـول هـذه العلاقات من أشكال وصور لنمو قوى الإنتاج إلـى أغـلال تقيدها، وعندئذ تأتي الثورة الاجتماعية، أي أنه مـع تغييـر الأساس الاقتصادي يتغيران - آجـلا أو عـاجلا - البنـاء الفوقي الضخم بأكمله. بيد أنه يجب عند النظر في مثل هذه التغييرات، أن نميز بين الظروف الاقتصادية للإنتاج التـي يمكن تحديدها بالدقة التي تتسم بها العلوم الطبيعيـة، وبـين

أيضا العلوم الاجتماعية والفن والسيكولوجية (المشاعر الاجتماعية والحالات المزاجية والعادات وهلم جرا). أما الوجود الاجتماعي Social Being - طبقا للمفهوم الماركسي - فهو الحياة المادية للمجتمع بكل تعقيداتها وتناقضاتها.

الأوضاع والأشكال القانونيـة أو السياسـية أو الدينيـة أو الجمالية أو الفلسفية، أو بإيجاز الأوضاع الأيديولوجية التـي يدرك فيها الناس وجود الصراع ويشتركون فيه.

وكما أنه من المستحيل أن نصل إلى حكم صحيح عـن فرد ما بتسجيل رأيه عن نفسه فقط، فكذلك من المستحيل أن نحكم على فترات ثورية بأكملها على أساس الطريقة الواعية التي ترى بها نفسها، بل على العكس من ذلك يجب أن يفسر هذا الوعي الاجتماعي من خلال تناقضات الحياة المادية، أي الصراع بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، كما أن أي نظام لا يغني ولا يختفي إطلاقا قبل أن تكون جميع قوى الإنتـاج التي يمكن أن توجد فيه قد اكتملت نموا، كمـا أن علاقـات الإنتاج لا تظهر أبدا قبل أن تكون ظـروف وجودهـا قـد اكتملت في رحم المجتمع القديم نفسـه؛ ولهـذا لا تطـرح البشرية أمامها سوى المهام التي يمكنها القيـام بهـا، ولـو نظرنا إلى الأمر عن قرب أكثر، نجد دائما أن المهمة نفسها لا تظهر إلا حين تكون الظروف المادية اللازمة للقيام بهـا قد وجدت من قبل، أو على الأقل تكون مرحلة التكوين.

ويمكن الإشارة إلى أشكال الإنتاج الآسـيوية والقديمـة والإقطاعية والبورجوازية الحديثة كمراحل تطور في البناء الاقتصادي للمجتمع، وتمثل العلاقات البورجوازية للإنتـاج آخر شكل مضاد في العملية الاجتماعية للإنتاج، وهو مضاد ليس بمعنى التضاد الفردي، ولكن بمعنى أن التضاد ينبع من الظروف الاجتماعية للحياة لدى الأفراد، وفي نفس الوقـت تخلق القوى الإنتاجية التـي تنمـو فـي رحـم المجتمـع البورجوازي الظروف من أجل هذا التضـاد، كمـا يمثـل المجتمع البورجوازي الظروف من أجل هذا التضاد، كمـا يمثل المجتمع البورجوزاي آخـر صـورة تأخـذها هـذه الصراعات، وبعد اختفائه سوف يختفي الصراع إلى الأبـد، ويصل المجتمع الإنساني إلى نهايته[1].

كما يؤكد ماركس أن العمـل هـو المحـور والعنصـر الرئيسي للحياة المادية في المجتمع، فمن خلاله – أي: العمل والنشاط الإنتاجي – يستطيع الفرد الوفاء بضرورات الحياة،

---

(١) Wilbert. E. Moore & Robert. M. Cock, Readings on Social Change, Pentice hall inc, Englewood cliffs, New Jersey, ١٩٦٧, pp.: ١٤ - ١٥

وإشباع حاجياته الأساسية مثل المأكل والملبس والمأوى ... إلخ. أي أن هذا النشاط الإنتاجي يمثل شرطا أساسيا لوجود المجتمع. وقد عبر – إنجلز – عن ذلك بقوله "يتعين علـى الإنسان قبل كل شيء أن يأكل ويشرب ويجد مأوى وملبس، قبل أن يبحث عن السياسية والعلم والفن والدين ... إلخ. ولا شك أن البيئة الجغرافية والسكان يعتبران مـن المتطلبـات والمستلزمات المادية الأساسية اللازمة لعملية الإنتاج، ولكن بالرغم من أن الظروف المادية الطبيعيـة تمـارس تـأثيرا عظيما على مجرى التطور الاجتماعي، فقد تعجـل بـه أو تعوقه وتؤخره، فإنها لا تشكل أساس التطور التاريخي، ولا تحدد شكل النظام الاجتماعي، فقد توجد أنسـاق اجتماعيـة مختلفة في نفس البيئة الطبيعية. وهذا ينطبق أيضـا علـى الكثافة السكانية التي يكون لها آثار متفاوتة فـي الظـروف التاريخية المتعددة، ويستجيب الإنسان دائما للبيئة الطبيعيـة، ولكن استجابته هذه ليست استجابة سلبية، ولكنهـا اسـتجابة إيجابية بمعنى أنه يؤثر في هذه البيئة تأثيرا إيجابيـا بقصـد الحصول على القيم المادية التي يحتاجها لبقائـه؛ كـالملبس والمسكن والمأكل. ويستخدم الإنسان في إشباع هذه الحاجات

أدوات عديدة لا يختارها بطريقة عشوائية، ولكنها تنتقل عبر الأجيال، ويطرأ عليها التغييرات والتعديلات والتحسينات، أي أن هذه الأدوات متطورة، ولكن تطور هذه الأدوات يسير بصورة متتابعة ومرحلية؛ وذلك لأنه لم يكن بمقدور الإنسانية مثلا أن تنتقل فجأة من استخدام الفأس الحجرية إلى استخدام الطاقة النووية؛ فالعملية التطورية عبارة عن سلسلة تتكون من حلقات، فكل مرحلة تطورية تعتمد على المراحل التي سبقتها والخبرة الإنتاجية المتراكمة. ويتعين على الإنسان دائما أن يعتمد على هذه الخبرة الإنتاجية المتراكمة بالتدريج وعلى مهارات العمل وعلى معرفة شعب بلد ما أو شعب بلد آخر أكثر تقدما، والإنسان هو القادر على خلق هذه الأدوات الإنتاجية واستخدامها؛ لأنه يملك المهارة والخبرة في العمل[1].

وتذهب الماركسية أيضا إلى أن القوى المنتجة في المجتمع تتألف من وسائل وأدوات الإنتاج التي يخلقها المجتمع كالمنشآت الصناعية والأرض الزراعية وأدوات العمل التي يتم بواسطتها خلق الثروات المادية، والعمال

---

(1) Ibid, pp: ١٧ – ١٨

الذين يقدمون بعملية الإنتاج معتمدين في ذلك على ما لديهم من خبرة الإنتاج. وعلى أية حال، فإن الحياة المادية في المجتمع لا تقتصر على القوى المنتجة؛ وذلك لأن الإنتاج لا يستمر من خلال فرد منعزل مثل – روبنسون كروزو – في جزيرته غير الآهلة بالسكان، أي أن الحياة المادية تتطلب إلى جانب قوى الإنتاج علاقات ووشائج؛ ولذا يجد الناس في عملية إنتاج الثروة المادية أحبوا ذلك أم لا، أنهم مرتبطون بصورة أو بأخرى ببعضهم البعض، ويصبح عمل كل منتج جزءا من أجزاء العمل الاجتماعي. وهذا الارتباط قد عرفه الإنسان منذ بداية التاريخ البشري، فلقد تعاون الإنسان واتحد مع غيره، واستخدموا الأدوات البدائية بغية الحصول على الوسائل الضرورية التي تمكنهم من البقاء على ظهر الحياة، وحماية أنفسهم من الحيوانات المفترسة ومخاطر الطبيعة، ولقد زادت درجة هذه العلاقة والارتباط عندما تطور العمل وظهر تقسيم العمل بصورة واضحة ... فعندما ظهر نظام الحرف اعتمد الفلاحون على الحرفيين في إنتاج الآلات التي تساعدهم في الزراعة، كما اعتمد الحرفيون على بعضهم البعض وعلى الفلاحين في الحصول على المواد الغذائية

والمنتجات الزراعية اللازمة لهم. وهكذا ارتـبط المنتجـون ببعضهم البعض في علاقات متعـددة الجوانـب. ولكـن لا تقتصر هذه العلاقات على المنتجين المشتغلين فـي فـروع الإنتاج المتعددة، ولكن بتطور قوى الإنتاج تنفصـل ملكيـة وسائل الإنتاج عن المنتج مباشرة وتتركز في أيدي فئة مـن أعضاء المجتمع، وحينئذ تقوم علاقات بين المالك لوسـائل الإنتاج والعمال المنتجين؛ وذلك لأن عملية الإنتاج لا يمكن أن تبدأ إلا إذا دخل ملاك وسائل الإنتاج والمنتجـون فـي علاقات معينة، أي تقوم علاقات معينة بين طبقات اجتماعية تتألف كل طبقة منه من جماعات كبيرة من الناس، يمتلـك بعضهم وسائل الإنتاج ويشكلون نتائج العمل الذي قـام بـه آخرون محرومون من ملكية وسائل الإنتاج لصالحهم، مثال ذلك ما نجده في المجتمع الرأسـمالي؛ حيـث نجـد طبقـة الرأسماليين تملك المصانع والشركات والسـكك الحديديـة والمواصلات، ويحصلون على ثمرة جهد العمال، أما العمال سواء أحبوا ذلك أم لم يحبوا، فإنهم يستطيعون كسب عيشهم فقط عن طريق بيع قوة عملهم للرأسمالي، بما أنهم محرمون من ملكية وسائل الإنتاج. ويطلق ماركس وإنجلز على هـذه

العلاقات التي يدخل فيها الناس خلال إنتاجهم للقيم المادية اسم علاقات الإنتاج Production Relations كما تسمى أيضا العلاقات الاقتصادية. وتنشأ هذه العلاقات في صورة مستقلة عن وعي الإنسان، ومن ثم تتسم بالطابع المادي، ويتحدد طابع علاقات الإنتاج في ضوء المستوى الذي يصل إليه تطور وطابع القوى المنتجة، فمثلا في المجتمع البدائي لا توجد علاقات الإنتاج التي تسمح بامتلاك العبيد، أو بعبارة أخرى يكون امتلاك العبيد في المجتمع البدائي أمرا مستحيلا؛ حيث توجد في هذا المجتمع البدائي أدوات إنتاج بسيطة وبدائية يصنعها كل فرد في المجتمع مثل العصا الغليظة والفأس الحجرية.

كما أنه من المستحيل أن يقوم نظام للملكية الخاصة لأدوات الإنتاج في هذا المجتمع، كما لم يكن بمقدور البشر أن يستغلوا بعضهم البعض؛ لأنهم كانوا ينتجون ما يكفيهم لمجرد العيش، ولم توجد الطبقات الطفيلية التي تعيش عالة على غيرها، ومن هذا كله يتضح أن هناك علاقة وطيدة بين القوى المنتجة وبين علاقات الإنتاج، ولا يوجد كل منها بمعزل عن الأخرى، ولكن توجدان معا في وحدة أكيدة،

ويطلق ماركس على هذا الارتباط أو الوحدة القائمة بين القوى المنتجة وبين علاقات الإنتاج مفهوم أسلوب الإنتاج أو شكل الإنتاج Mode of production، وبإيجاز يمكن القول: إن أسلوب الإنتاج هو رابطة تضم عنصرين مترابطين هما: قوى الإنتاج في المجتمع وعلاقات الإنتاج[1].

ولكن كيف يتطور الإنتاج؟ تجيب الماركسية على هذا السؤال موضحة أنه منذ أقدم العصور، وحتى يومنا هذا يحاول الناس في عملية الإنتاج أن يؤثروا على البيئة الطبيعية ويغيروها، ولكن في الوقت الذي يغير فيه الناس الطبيعة، فإن الناس يغيرون أنفسهم أيضا؛ حيث تزداد خبرتهم ومعارفهم عن العالم والواقع المحيط بهم، وتتراكم لديهم الخبرة بالإنتاج، تلك الخبرة التي تمكنهم من تحسين أدوات الإنتاج واختراع أدوات جديدة، ومن خلال ذلك كله يطرأ على الإنتاج تطورات تقدمية تؤدي في بعض الأحيان إلى ثورة في أدوات العمل والإنتاج، وتدلنا الوقائع على أن

---

(1) Ibid, pp: ١٨ - ١٩

مصادر التطور لا يمكن البحث عنها إلا في داخل التطـور نفسه وليس في خارجه.

وقد أكد ماركس ذلك عندما عرف التـاريخ. "بالحالـة الاجتماعية المتطورة ذاتيـا للبشـر Self Developing Social State " وهذا معناه أن عوامل تطور الإنتاج تكمن داخل إطار الإنتاج نفسه، ولا تأتي من خارجه؛ وذلـك لأن قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج هما اللـذان يحـددان تطـور الإنتاج بطريقة محددة.

كما أن هناك حقيقة يجب ألا يغرب عنها البال، مفادها أن وحدة قوى الإنتاج وعلاقات الإنتـاج التـي يطلـق عليهـا ماركس: "أسلوب الإنتاج" لا تعني - بأي حال من الأحوال- انتفاء إمكانية التناقضات بينهما؛ فالقوى المنتجـة تتحسـن وتتزايد بشكل مستمر مطرد، وأنها – أي القوى المنتجـة – أكثر تحركا وتغيرا من علاقات الإنتاج التي لا تحدث فيهـا التغيرات بالتدريج، بل تظهر في شكل طفرة وفي صـورة انفجار مفاجئ يؤدي إلى تصفية العلاقات الإنتاجية القديمـة وإحلال علاقات جديدة مكانها، وبذلك يظهر أسلوب جديـد من أساليب الإنتاج. وهذا يؤكد أن أي انسجام بين علاقـات

الإنتاج والقوى المنتجة في تاريخ كل أسلوب مـن أسـاليب الإنتاج يكون مرحليا ومؤقتا وعابرا. ويظل هذا الأمر حتى يأتي الأسلوب الاشتراكي في الإنتـاج، كمـا أن علاقـات الإنتاج في تطورها لا تسير بنفس المدى الذي يواكب تطور القوى المنتجة، فبنمو القوى المنتجة يظهر التناقض حتمـا، بين هذه القوى وبين علاقات الإنتاج متخذا شكل الصـراع، ويحدث هذا لأن العلاقات القديمة في الإنتاج تعوق التطـور النامي للقوى المنتجة، كما يؤدي هذا الصراع بين علاقـات الإنتاج وبين القوى المنتجة إلى زيادة حدة التناقضـات فـي مختلف مناحي الحياة الاجتماعية، وبـين الطبقـات بصـفة خاصة تلك الطبقات التي يؤيد بعضـها علاقـات الإنتـاج القديمة، بينما تؤيد الطبقات الأخرى علاقات الإنتاج الجديدة التي تأخذ طريقها إلى النمو مثال ذلك: أن علاقات المجتمع الإقطاعي القائمة على ملكية النبيـل الإقطـاعي لـلأرض والاعتماد الشخص للفلاحين على نبلاء الإقطاع، كانت فـي وقت ما تناظر قوى الإنتاج التي كانت سائدة في المجتمـع، وبالتالي ساعدت على تطور هذه القوى.

ولكن في العصر الذي بدأت فيه الصناعة اليدوية وتلتهـا الصناعة الآلية تشق طريقها إلى الأمام بسرعة هائلة تغيـر الموقف، وأصبحت العبودية عائقا يعوق نمو الصناعة التـي احتاجت إلى عمال أرادوا من ناحيـة أخـرى أن يكونـوا أحرارا، ولكنهم لا يمتلكون أي وسيلة للإنتـاج، ويـدفعهم الجوع إلى المصانع والورش ليعملوا تحت نير الرأسـمالي، ويحل هذا الصراع عاجلا أو آجلا بقيام ثورة تقضي علـى علاقات الإنتاج القديمة لتحل محلها علاقات جديدة تتفق مع طبيعة القوى المنتجة النامية، وتناظر احتياجـات تطورهـا التالي، ومن هنا ينشأ أسلوب جديد من الإنتاج، وتبـدأ دورة جديدة للتطور تمر بنفس المراحل في تلك المجتمعات التـي تتكون من طبقات متصارعة، وينتهي هذا الصراع بتـدمير شكل الإنتاج القديم وميلاد شكل جديد. وهذا كما هو الحـال في تطور المجتمع مـن النظـام الإقطـاعي إلـى النظـام الرأسمالي وهكذا[1].

تؤكد الماركسية أيضا أن لكل مجتمع مـن المجتمعـات البشرية بناءه الاقتصادي، أي أساسه الاقتصادي الذي يضم

---

(1) Ibid, pp: ٢١ – ٢٢

القوة المنتجة – أي: أدوات الإنتاج ووسـائله والمنتجـين – وعلاقات الإنتاج، وتطلق الماركسية علـى هـذا الأسـاس الاقتصادي اصطلاح البناء الأساسي أو التحتي، والذي ترى أنه المحدد لكل مناحي الحياة الاجتماعية، والأسـاس الـذي يقوم عليه البناء الفوقي الذي يتمثل طبقا للمفهوم الماركسـي في الأفكار والعلاقات والنظم الاجتماعية القائمة في المجتمع سواء كانت هذه الأفكار والنظم سياسية أو قانونية أو فلسفية أو دينية أو تنظيمات كالدولة والكنيسة والأحزاب السياسـية والمؤسسات الدينية ... إلخ.

وترى الماركسية أن هناك علاقة ورابطة وطيـدة بـين البناء التحتي والبناء الفوقي، وتتمثل هذه العلاقة في أن البناء الأساسي هو الذي يشكل البناء الفوقي، أي أن البناء الفـوقي يعد انعكاسا للبناء الأساسي مثال ذلك أننا نجـد أن تقسـيم العمل ونظام الملكية في المجتمع يحددان البناء الطبقي الذي – بدوره - يحدد طابع النظم السياسية للمجتمع ومسـتوياته القانونية.

كما نجد أيضا أن نظام الإقطاع كنظام اقتصادي هو الذي يشكل نظام التصويت الانتخابي ويجعله أمرا مستحيلا، حيث

يؤمن المجتمع الإقطاعي بامتلاك العبيد وضرورة الاعتماد المادي للفلاح على مالك الأرض (عبودية الأرض) وعدم المساواة القانونية بين الفلاحين والسادة الإقطاعيين. وكذلك عندما ظهر النظام الرأسمالي في المجتمع كنظام اقتصادي تغيرت العلاقات الاجتماعية والقانونية، وتغير البناء الطبقي. وأصبحت العلاقات قائمة بين العمال (البروليتاريا) وأصحاب رءوس الأموال (الطبقة البورجوازية) بعد أن كانت العلاقات في ظل النظام الاقتصادي قائمة بين الفلاحين والإقطاعيين ... ويمكن أن نقول نفس الشيء عن الأفكار والمفاهيم الفلسفية والدينية والأخلاقية، فمثلا كانت المجتمعات البدائية قديما تقتل الأسرى الذين يؤسرون أثناء الحرب أو أن يؤكلوا. ولكن فيما بعد أصبح من الشائع والمألوف أن يتحول هؤلاء الأسرى إلى أرقاء وعبيد بدلا من إعدامهم، ويعزى هذا التحول إلى تطور الإنتاج؛ حيث إن زيادة إنتاجية العمل جعلت من الممكن الاستفادة من عمل الآخرين، أي: استغلال الإنسان للإنسان، ومن خلال هذا النظام الاقتصادي الجديد، تشكلت عادات وأفكار اتجاه أسرى

الحرب، تلك العادات والأفكار التي تختلف عـن العـادات والأفكار التي كانت سائدة في عصر الرق.

كما أنه بظهور النظام الاشتراكي في المجتمع، ظهـرت تغيرات جذرية في آراء وأخلاقيـات ومسـتويات سـلوك أعضاء المجتمع تتفق مع طبيعة النظام الاشتراكي، وتختلف عن القيم والأخلاقيات التي كانت سائدة فـي ظـل النظـام الرأسمالي؛ حيث كانت المضاربة مثلا النظـام الرأسـمالي مهنة تماثل مهنة الطبيب أو المحامي، وتـنظم مـن خـلال تنظيمات قانونية تعمل لصالح المضاربين على نطاق واسع، وضد صغار المضاربين مثل نظام تبادل الأسهم، وهو نظام قانوني يخدم نظام المضاربة الذي دعمه المجتمع الرأسمالي الذي يؤمن باستغلال الآخرين، والنظر إلى المال باعتبـاره القيمة العليا ومقياس كل الفضائل. أما في ظل الاشـتراكية، فلم تكن مثل هذه النشاطات مدانة فحسب من قبل المجتمـع، بل إنها تخضع أيضا لعقاب القانون[١].

وهناك حقيقة هامة مؤداها أن البناء الأساسي هو العامل الرئيسي في تشكيل البناء الفوقي، وإن أي تغير يطرأ عليـه

---

(١) Ibid, pp: ٢١ – ٢٢

– أي على البناء الأساسي – يؤدي بالضرورة إلى حـدوث تغيرات أخرى في البناء الفوقي، أي: تغيرات جذريـة فـي مجال الدولة والقـانون والعلاقـات السياسـية والأخـلاق والأيديولوجية، كما يمارس البناء الفوقي – بدوره - تـأثيرا على علاقات الإنتاج، فيمكنه أن يؤخر أو يسرع باسـتبدال هذه العلاقات، فمثلا تلعب الـنظم السياسـية البورجوازيـة الحديث وقانونها وأيديولوجيتها دورا هاما في الحفاظ علـى الملكية الرأسمالية، كما أنهـا تـؤخر اسـتبدالها بالملكيـة الاشتراكية (العامة)، وفي البناء الفوقي لأي مجتمع طبقـي تكون أفكار الطبقة الحاكمة هي السائدة، ولكن إلـى جانـب ذلك يحوي البناء الفوقي أيضا الأفكار والتنظيمات الخاصـة بالطبقات المظلومة التي تساعد هذه الطبقات في أن تحارب من أجل مصالحها[1].

صفوة القول: إن طابع قوى الإنتاج والمستوى الذي تصل إليه في تطورها يحدد مسبقا العلاقات التي توجد بين الناس خلال عملية الإنتاج، وتشك هذه العلاقات الأساس الذي يقوم عليه البناء الفوقي المميز سياسيا وأيديولوجيا. ومن خـلال

---

(1) Ibid, pp: ٢٥

هذا كله يتألف مجتمع أو بناء عضـوي متكامـل أو شـكل اجتماعي اقتصـادي Socioeconomic Formation أي نمط تاريخي محدد من المجتمعات متميـز ببنائـه التحتـي وبنائه الفوقي[1].

وهكذا يتبين لنا أن كارل ماركس يفرق بين البناء التحتي والبناء الفوقي في المجتمع حيث يتمثل البناء التحتـي فـي البناء الاقتصادي للمجتمع، ويشتمل على عنصرين رئيسيين هما: القوى المنتجة Productive Forces وتتكون بدورها من تفاعل عاملين هما وسائل وأدوات الإنتاج التي تسـتخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والأجهزة والمباني ...إلخ، فضلا عن الأفراد المنتجين الذين يمارسون العملية الإنتاجية. أما علاقات الإنتاج التي تمثل العنصر الثاني فهي عبارة عن العلاقات التي تنشأ بين المشتغلين بمختلف فروع الإنتـاج، بالإضافة إلى العلاقة الخاصة بملكيـة الأمـوال ووسـائل الإنتاج. بينما يتمثل البناء الفوقي في كافة الأفكار والنظريات السائدة في المجتمع، فضلا عن النظم المقابلـة لهـام مثـل

---

(1) Ibid, pp: ٢٢ – ٢٣

الدولة والقانون والمذاهب والأحزاب السياسية والمعتقـدات الدينية والخلقية.

كما يؤكد ماركس على أن هناك تأثيرات تبادليـة بـين هذين البناءين؛ فالبناء التحتي يشكل البناء الفوقي ويؤثر فيه، بينما يؤثر البناء الفوقي في البناء التحتي – أي في أسـلوب الإنتاج والأساس الاقتصادي للمجتمع – تأثيرا قـد يكـون تأثيرا سلبيا أو إيجابيا.

تؤكد الماركسية أيضا أن تاريخ البشرية قـد مـر فـي تطوره بخمس مراحل هـي: مرحلـة الإنتـاج البـدائي أو الشيوعية البدائية، الرق، الإقطاع، الرأسمالية ثـم المرحلـة الاشتراكية، ويتخذ المجتمع في كل مرحلة من هذه المراحل شكلا اقتصاديا واجتماعيا متميزا له خصائصه وطبيعته التي تختلف عن طبيعة المجتمع في المراحـل الأخـرى، ففـي المرحلة الأولى (مرحلة الإنتـاج البـدائي) يسـود نظـام الشيوعية البدائية الذي يعد أول شكل اتخذه المجتمـع منـذ ظهور الإنسان على سطح الحياة؛ حيث كانت أدوات الإنتاج ووسائله بسيطة وبدائي ومصنوعة من الحجر كالفأس. كمـا كان المجتمع يعتمد في هذه المرحلة علـى الصـيد وجمـع

الثمار في غذائه، ثم عرف بعد ذلك الزراعة واستخدم قوته العضلية كقوة محركة.

كما كانت العلاقات التي نشأت في هذه المرحلـة بـين أفراد المجتمع تتسم بالتعاون المتبادل في أداء العمل. كمـا كانت الملكية الجماعية هي السائدة في هذا المجتمع، ولم يكن في هذه المرحلة أيضا أي شكل مـن أشـكال الاسـتغلال، ويعزى ذلك إلى عدم وجود الملكيـة الخاصـة، فـالجميع يستخدمون وسائل وأدوات الإنتاج بشكل جماعي وينتفعـون بفائض الإنتاج بشكل جماعي أيضـا. كمـا اتسـمت هـذه المرحلة أيضا بعدم قدرة الإنسـان علـى مواجهـة البيئـة الطبيعية المحيطة به، ومن هنا اشتد تماسك الجماعة. ولكن مع تطور قوى الإنتاج وتقدم الزراعة واسـتئناس الإنسـان للحيوان زاد الإنتاج الزراعي، وأدى ذلك كله إلـى حـدوث تغيرات اجتماعية كان أهمها ظهور تقسيم العمـل وظهـور الملكية الخاصة واتجاه الناس نحو تحسين ظروف العمـل. وقد أدى ذلك كله أيضا إلى تمهيد الطريق لقيام ثورة تمثلت في ظهور نظام الرق، وإحلاله محل هذه المرحلـة؛ حيـث

استلزم تطور الإنتاج وجود علاقات إنتاج جديدة تتفق مـع تطور القوى المنتجة.

أما المرحلة الثانية (نظام الرق) فهـي المرحلـة التـي ارتكزت فيها علاقات الإنتاج على الملكية الخاصة للعمـال أنفسهم (الأرقاء) وأدوات الإنتاج والسماح باستغلال العمـال وحرمان العامل المستغل من كل حقوقـه والتعامـل معـه باعتباره أداة من أدوات الإنتاج. كما ساد في هذه المرحلـة الاستغلال والقهر والعداوة، وانقسم المجتمع إلـى طبقتـين طبقة من يملكون الأرقاء وطبقة الأرقاء أنفسهم. كمـا سـاد الجشع والقسوة، وحينئذ ظهر القانون، ولكنه عبر عن إرادة الطبقة الحاكمة، كم ظهرت أفكار تنادي بعدم المساواة بـين الناس، ومن هنا اشتد الصراع وتقلص نظام الـرق، ومهـد ذلك كله لظهور نظام جديد هو نظام الإقطاع.

أما المرحلة الثالث (نظـام الإقطـاع) فتتميـز بملكيـة اللوردات الإقطاعية لوسائل وأدوات الإنتاج، ولا سيما ملكية الأرض، حيث كان الفلاحون يعتمدون على رجال الإقطاع، ولكنهم لم يعودوا ملكا لهم، كما كان الفلاحون يقومون بتقديم الخدمات للإقطاعيين. كما سمح للفلاحين بامتلاك قطعة من

الأرض يتصرف فيها الفلاح كما يشاء في إنتاجها بعـد أن يوفي لصاحب المقاطعة بالتزاماته، وقد شعر الفلاح في ظل هذه الظروف بعدم حاجتـه إلـى تحطـيم وسـائل وأدوات الإنتاج؛ لأنه يملك، ثم تقدمت الزراعـة نتيجـة اسـتخدام الأسمدة كما ظهرت اكتشافات عديدة مثـل إنتـاج الحديـد واختراع البوصلة والبارود ... إلخ. كما ساد عدم المسـاواة في هذه المرحلة، وبمرور الزمن تطورت قوى الإنتاج بشكل أحدث تناقضا بين هذه القوى وبين علاقات الإنتـاج التـي سادت المجتمع الإقطاعي، كما تطورت هذه القـوى بشـكل جعلها تتناقض مع البناء الأساسي، حيث ناضـل الفلاحـون ضد النظام الإقطاعي والظلم الإقطاعي بقصد الحصول على حقوقهم في الحرية وتحرير أنفسهم من سيطرة الإقطـاعيين كما اتسع نطاق التجارة وظهرت المخترعات والاكتشـافات العلمية والتكنولوجية، وقد أدى ذلك كله إلى تقلص النظـام الإقطاعي والتمهيد لظهور النظام الرأسمالي.

أما المرحلة الرابعة (مرحلة نشـأة الرأسـمالية) فهـي المرحلة التي حلت فيها البورجوازية محل الإقطـاع، كمـا انقسم فيها المجتمع إلى طبقتين هما الطبقـة البورجوازيـة

وطبقة البروليتاريا؛ حيث يمتلك البورجوازي في هذا النظام وسائل وأدوات الإنتاج الأساسية في المجتمع. أما العامل فهو لا يملك سوى عرقه وجهده؛ وإذا كان الاستغلال هو الطابع المميز لهذه المرحلة، ولقد وضعت الطبقة البورجوازية في هذه المرحلة النظم التي تكفل لها المحافظة على مصالحها وتضمن استمرارية استغلالها وسيطرتها على الطبقة العاملة.

ولكن مع تطور القوى المنتجة ظهرت التناقضات الاجتماعية التي تلعب دورها في تقويض النظام الرأسمالي وإحلال النظام الاشتراكي محله. ويذهب ماركس إلى أن هذا التناقض تحكمه عدة قوانين تؤدي إلى انهيار النظام الرأسمالي، وتتمثل هذه القوانين في ثلاثة قوانين هي قانون فائض القيمة، وقانون تراكم رأس المال، وقانون الإفقار المطلق كما تبرز هذه القوانين تناقضاتِ النظام الرأسمالي، وتؤدي إلى تذمر العمال مما يؤدي في النهاية إلى قيام الثورة التي تقوض النظام الرأسمالي، وتسمح بسيطرة البروليتاريا وبظهور المرحلة الخامسة والأخيرة.

أما المرحلة الخامسة (مرحلة الاشتراكية) فهي المرحلـة التي يرتكز فيه النظـام علـى الملكيـة الجماعيـة لأدوات ووسائل الإنتاج، كما تقوم علاقات الإنتاج علـى التعـاون والمساعدات المتبادلة بين كل العمال الذين تحـرروا مـن استغلال البورجوازية. ويصبح هناك تناسق بـين علاقـات الإنتاج وقوى الإنتاج. وتعمل الاشتراكية على القضاء علـى الاستغلال والقهر، وتجنب الملكيـة التـي هـي المصـدر الأساسي لكل الشرور. وتعد الاشتراكية مرحلة تمهد لمرحلة تالية هي الشيوعية، ولكن الاشتراكية والشيوعية مرحلتـان لشكل اجتماعي واحد، ولكنهما يختلفان في درجـة التطـور الاقتصادي، ونضج العلاقـات الاقتصـادية، ولكـل مـن المرحلتين أساس اقتصادي مشترك هو الملكيـة الجماعيـة لوسائل الإنتاج وقيام علاقات التعاون والمساعدات المتبادلة بين الناس والأيديولوجية الشيوعية المتماثلـة. كمـا تعتبـر الشيوعية أعلى مراحل النظام الاقتصادي الاشتراكي، وفيها يصل المستوى التكنولوجي لوسائل وأدوات الإنتـاج حـدا متقدما ويرتفع فيها الإنتاج إلى المستوى الذي يسمح للمجتمع ويمكنه من الانتقال من مبدأ التوزيع الاشتراكي المستند إلى

مبدأ هام مؤداه "من كل حسب قدراته، وإعطائه حسب عمله. إلى مبدأ التوزيع الشيوعي الذي يأخذ من كل حسب قدرته، ويعطي لكل حسب حاجته" كما يخلو المجتمع من الطبقـات، وتنمو وسائل الإنتاج نموا حرا[١].

كما تستند المادية الجدلية عند ماركس إلى فكرة التطـور ومؤداها: أن الأشياء في حركة وتغير وتطـور، وأن كـل شيء في هذا العالم يتطور، وأن التطـور الـدائم وانتقـال الظواهر من حالة إلى حالة، وحلول شيء ما محـل شـيء آخر سمات مميزة للعالم المادي، ومن الضـروري دراسـة تطور هذه الظواهر حتى تتحقق لنا المعرفة بالأشياء، كما أن العالم المادي ليس متطورا فحسب، بل هو كل مترابط كذلك، فالظواهر تترابط مع بعضها البعض، وأن ظواهر العـالم لا تتطور منعزلة، ويرجع ذلك إلى أن هناك تأثيرات تبادليـة بين الظواهر والأشياء، ويتمثل هذا الترابط في كل جوانـب الواقع، فمثلا تترابط بعض الجسيمات وتتفاعل فيمـا بينهـا

---

(١) Samuel. H. Beer, Marx and Engles, The Communist Manifesto, Appleton Century – Crafts, New York, ١٩٥٥, pp: XXVIII- XXIX

لتكون الذرة، وتترابط الذرات وتشكل الجزئيات ثم تتـرابط الجزئيات وتكون الأجسام المرئية. كما أن هناك ارتباطا بين النبات والطاقة الشمسية وحياة الإنسان، ويتمثل هذا الترابط في أن ثاني أكسيد الكربون يتحلل بتأثير الطاقـة الشمسـية داخل كلوروفيل النباتات الخضراء، وبهذه العمليـة يمـتص النبات الكربون ويخرج الأوكسجين الذي يعتمد عليه الإنسان في تنفسه، وبدونه لا يتنفس الإنسان.

كما يرتبط الإنسان أيضا بالطبيعة خلال الإنتاج المـادي لوسائل معيشته كالمأكل والملبس والمسكن وغيرها. ومـن الضروري دراسة هذا الترابط بين الأشياء، ذلـك التـرابط الذي يعد من سمات العالم المادي؛ حتى تتحقق لنا المعرفـة بالأشياء أيضا[١].

كما يذهب ماركس إلى أن هناك ثلاثة قوانين تحكم حركة المادة والمجتمع والعالم، وتتمثل هذه القوانين فـي: قـانون وحدة الأضداد وصراعها، قانون تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية، وقانون السلب الجدلي. ويهدف كل قانون من

---

[١] محمد عارف، النظرية الاجتماعية، مذكرة غير منشورة، ص: ٨ - ٩

هذه القوانين إلى تحقيق غاية معينة، فالقانون الأول يهـدف إلى الكشف عن مصدر التطور والقوى المحركة له، بينمـا يهدف القانون الثاني إلى الكشف عن التغيـر عـن طريـق الطفرات والتحول المستمر للتغيرات الكمية الداخليـة إلـى التغيرات الكيفية. أما القانون الثالث والأخير فيهـدف إلـى تحديد الطابع التقدمي للتطور.

أما بالنسبة للقانون الأول (وحدة الأضـداد وصـراعها) فيشير إلى أن كل ما هو مادي مـن الظـواهر والأشـياء والأنساق يتألف من أجزاء وعناصر بسيطة يرتبط بعضـها بالآخر بطريقة محددة، وتخلق الخواص الكيفيـة لمختلـف العناصر، والتفاعل القائم بين هذه العناصر وبعضها، مظاهر وميولا محددة داخل النسق المادي، وقد يناقض بعض هـذه الميول غيره، وهذا ما يعرف بالأضداد، وهذه الحقيقة تلاحظ في كل جوانب الواقع، فمثلا في العالم غير العضوي نجـد التضاد بين قطبي المغناطيس وبين الشحنة الكهربائية السالبة والموجبة. كما نجد الأضداد في العالم العضوي، ويتمثل في نمو الخلايا الجديدة، وضمور الخلايا القديمة في داخل الكائن الحي، وفي الحياة الاجتماعية أيضا يوجد أضـداد، فهنـاك

تضاد بين الإقطاعيين والفلاحين، وبين البروليتاريا والبروجوازية، ويخلق هذا التضاد أسلوبا محددا للإنتاج يقوم على استغلال طبقة ما لمصلحة الطبقة الأخرى، وترتبط هذه الطبقات مع نقيضها برابطة لا تنفصم في إطار ذي شكل اجتماعي اقتصادي محدد، ولكنهما يتناقضان في وقت واحد.

فنظام الإقطاع مثلا يتضمن الضدين رجال الإقطاع وعبيد الأرض، وكلاهما يتطلب ويناقض الآخر في وقت واحد. ويؤدي هذا الترابط إلى مركب معين هو التناقض الجدلي الذي يعد مصدر التطور في كل ظواهر الطبيعة والمجتمع والمعرفة الإنسانية.

ولا شك أن حركة المادة ذاتية، أي أن هذه الحركة قائمة في ذات الأشياء والظواهر والعمليات التي يحويها العالم الواقعي. ولكن تختلف التناقضات في شدتها واتجاهها باختلاف مراحل التطور، كما أن الصراع بين الأضداد يتخذ خلال عملية التطور أشكالا متعددة، ويؤدي هذا إلى حدوث تناقضات في الحياة، ويمر التناقض طبقا للمفهوم الماركسي بثلاث مراحل هي: مرحلة نشأة التناقض ثم مرحلة تطوره ونموه، ثم يلي ذلك مرحلة حل هذا التناقض، كما تصنف

التناقضات إلى أشكال عديـدة مثـل التناقضـات الداخليـة والتناقضات الخارجية، والتناقضات الأساسية والتناقضـات الثانوية، والتناقضات العدائية والتناقضات غير العدائية[1].

أما القانون الثاني (قانون التحول من التغيرات الكمية إلى التغيرات الكيفية) فيعني أن لكل شيء أو ظاهرة مجموعـة من القسمات المميزة للظاهرة، وتركيبهـا الـداخلي بحيـث تؤلف هذه القسمات، وذلك التركيب حدود الظاهرة، والتـي لولاها لما كانت الظاهرة على ما هي عليه، ويطلق على هذه الملامح كيف الشيء أو الظاهرة، ولا شك أن هناك فروقـا كيفية بين الأشياء، فمثلا تختلف الحيوانات الفقارية؛ اختلافا كيفيا عن اللافقريات، كما أن الحيوانات الفقارية تتفاوت فيما بينها تفاوتا كيفيا يبدو في ذلك الاختلاف القائم بين الثـدييات والطيور والأسماك والزواحف، والبرمائيـات كالضـفادع. ولكن إلى جانب هذا الكيف توجد أيضا الجوانب الكمية التي تشير إلى الخواص الكمية التي عليها الكيفيات، أي أنها تحدد المقدار الكلي لوجود السمات الكيفية.

---

[1] محمد عارف، المرجع السابق، ص: ١٠ – ١٦

ويشير التحديد الكمي للملامح الخارجية، فقد يكون الشيء مثلا كبيرا أو صغيرا. وقد يشير أيضا إلى الطبيعة الداخلية لهذا الشيء، فلكل معدن مثلا درجة معينة لتوصيل الحرارة، ولا بد من فهم الجوانب الكمية والكيفية للعمليات والظـواهر القائمة في العالم؛ لأن الاهتمام بالجانب الكيفـي وحـده أو الجانب الكمي للظواهر والعمليات والأشياء وحده، يجعل هذه النظرة أقرب ما تكون إلى الميتافيزيقا. وهناك رابطة جدلية عميقة بين الجوانب الكمية والجوانب الكيفية، وتتمثل هـذه العلاقة في أن التغيرات الكمية في شيء ما تؤدي حتما إلى تغير في كيف هذا الشيء. ولكن هذا التغير في الكم الـذي يؤدي إلى تغير في الكيف لا يحدث إلا إذا تخطـى التغيـر الكمي حدا معينا، وهذا يعني أن الفـوارق الكميـة البحتـة تتحول بعد نقطة معينة إلى تغيرات كيفية، مثـال ذلـك أن الماء يظل سائلا مهما تغيرت درجة حرارته حتى تصل هذه الدرجة إلى ١٠٠ درجة مئوية، وهنا يتحول المال إلى بخار وينتقل من حالة السيولة التي هي حالته الكيفية الأولى إلـى الغازية وهي الحالة الكيفية الثانية. ويعني هـذا أن درجـة ١٠٠ مئوية هي الحد الفاصل بين السيولة والغازية. كـذلك

الأمر بالنسبة للصلب الذي يظل محتفظًا بالصلابة عند تسخينه. ولكن عندما تصل درجة حرارته إلى نقطة حاسمة، فإنه يتحول بعد ذلك إلى سائل.

وهذه الخاصية يمكن ملاحظتها أيضا في الواقع الاجتماعي، ففي غضون المراحل الأولى للتطور الاجتماعي نشأ نظام الاقتصاد الطبيعي الذي ينتج فيه الأفراد ما يحتاجون إليه من سلع لوجودهم وبقائهم. ولما تزايدت كمية الإنتاج وزادت السلع كميا ظهرت عملية تبادل السلع، وأصبح التداول أمرا سائدا، وبهذا حل الاقتصاد السلعي محل نظام الاقتصاد الطبيعي؛ حيث استند نظام الاقتصاد السلعي هذا على قيام الناس بإنتاج السلع من أجل تبادلها، وليس من أجل استهلاكها فحسب، وأصبح الناس يحصلون على ما يحتاجون إليه من سلع عن طريق التبادل. وعندما ينشأ كيف جديد أي ظاهرة أو شيء جديد نتيجة للتغيرات الكمية، يصبح لهذا الشيء الجديد حدود كمية جديدة.

كما أن هناك تحولا من الكيف إلى الكم، مثال ذلك أن نشأة نموذج جديد من الآلة يؤدي إلى ارتفاع معدلات الإنتاج. وهذا يعني أن تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات

كيفية جذرية أو العكس يعتبر قانونا عاما للنمو الجدلي، وهذا القانون تخضع له كل عمليات الطبيعة والمجتمع والتفكيـر، وكل المجالات التي تحل فيه الظواهر الجديدة محل الظواهر القديمة. ولا بد من الإشارة في هذا المقام إلى أن هذا التحول يحدث في صورة انفجار أو ثورة، ويطلق على هذا التحول "طفرة في عملية التطور النامي" ذلك أن الطفرة تبدو أنهـا تحول مفاجئ إلى كيف جديد، وأنها انقلاب واضح المعـالم وتغير جذري في عملية التطور الثاني. فظهور الإنسان في ضوء نظرية دارون يعتبر طفره؛ لأنه تحول جـذري فـي عملية التطور النامي للعالم العضوي. وتعتمد سرعة ظهور الطفرة على طبيعة الشيء الذي تطرأ عليه الطفرة وتحولـه إلى شيء آخر، كما تعتمد على الظروف التي تحدث الطفرة في إطارها ويفضل ماركس أن يطلق مفهوم الثـورة علـى التغيرات الكيفية التي تحدث في الحياة الاجتماعيـة متخـذة شكل الطفرة. وهنا تعني الثورة تغيرات كيفية فـي النظـام الاجتماعي العام للمجتمع. ولكن هذا لا يمنع حدوث ثورات

في مجالات أخرى من المجتمع كالثورة فـي التكنولوجيـا، وفي الإنتاج، وفي العالم، وفي الثقافة[1].

أما القانون الثالث (قانون السلب الجدلي) فيعني به طبقـا للمفهوم الماركسي أن السلب جزء أساسي في عملية التطور للواقع المادي، ويتمثل ذلك في أنه خلال عملية التطور تحل ظاهرة كيفية جديدة محل ظاهرة كيفية جديدة محل ظـاهرة قديمة تختلف عنها في الكيف، ويتخذ إحلال الجديـد محـل القديم صور محددة، أي: تنشأ عن الظاهرة القديمة ظـاهرة جديدة مخالفة ومضادة لها، بحيث يصـبح الجديـد والقـديم أضدادا. ويعني ذلك أن الجديـد والناشـئ مـن الظـواهر والأشياء يقومان بسلب القديم والمندثر. وهذا القانون أو هذه الظاهرة يمكن إدراكها في كل جوانب المجتمع ... فمثلا نجد أن التطور الجيولوجي للقشرة الأرضـية مـر بعـدد مـن العصور الجيولوجية، وكل عصر جديد ينشأ على أنقـاض عصر قديم، وهذا يعد نوعا من السلب للعصر القديم. كمـا يلاحظ أن التطور في الأشكال الاجتماعيـة يخضـع لهـذا القانون أيضا. إذ نجد أن نظام الرق سلب الشكل الشـيوعي

---

[1] محمد عارف، المرجع السابق، ص: ١٨ – ٢٣

البدائي من أشكال المجتمع، وسلبت الرأسمالية الإقطاع، ثـم سلبت الاشتراكية الرأسمالية. كما يحدث السلب أيضـا فـي التفكير فكل نظرية علمية جديدة تسلب النظريـة القديمـة. وهناك حقيقة هامة يجب ألا يغرب عنها البال مؤداهـا: أن تسلب النظرية القديمة. وهناك حقيقة هامة يجب ألا يغـرب عنها الباب مؤداها: أن سلب الظـاهرة الجديـدة للظـاهرة القديمة ينتج عن فعل قيام وحدة الأضداد وقيـام التنـاقض بينها، فالصراع بين التناقضات يؤدي إلى عمليـة السـلب للقديم وظهور الجديد مكانه، كما أن عملية التطور لا تقـف عند سلب الجديد للقديم، ولكن الصراع دائم فالجديد يسـلب القديم، ثم يأتي الجديد ويحوى في طياته التناقض ثم يـدخل في صراع آخر على مر الزمن، مع شيء جديد ذلك الجديد الذي يسلب القديم مرة أخرى، وهكذا تسير الأمـور دائمـا. كما أن السلب الجدلي ليس سلبا ميكانيكيا، يتم فيه القضـاء على الشيء الذي يسلب، ولكن القضاء على هـذا الشـيء يكون نتيجة تدخل إرادي من قبل القوى التي تريد التغييـر، كما أن الجديد لا يقضي على القديم كلية، بل يحتفظ بـبعض العناصر من هذا القديم، كما أن السلب يظل قائما طالمـا أن

هناك تضاد وتناقضات. فالسلب الجدلي يحـتفظ بالجوانـب الإيجابية في القديم، ولا يلغي القديم تماما مثـال ذلـك: أن النظام الاشتراكي يقوم على أنقاض المجتمع الرأسمالي، وأن سلب الرأسمالية لا يعني القضاء كلية على كل مـا أنجزتـه البشرية في ظل النظام الرأسمالي، ولكن كل ما نجده هو أن النظام الاشتراكي يظهر في الواقع، ويحتفظ بقوى الإنتـاج التي وجدت في ظل النظام الرأسمالي والإنجازات العلميـة والثقافية، بل أكثر من ذلك أن النظام الاشتراكي يعمل على تنمية هذه المنجزات. وهذا يعني أيضا أن التقدم هو الاتجاه العام للتطور؛ فالجديد يمهد السبيل لنشأة شيء يكون أكثـر جدة منه وأكثر تقدما. ولكنه جديد ومختلـف مـن الناحيـة الكيفية. كما أن التطور التقدمي في ضوء المادية الجدلية لا يسير في حركة الخط المستقيم، بل يسير كعمليـة حلزونيـة متصلة، تحوي تكرارا لمراحل انقضت وعودة معينة إلـى الماضي، ولكن على أساس أرقى[1].

بيد أن التأمل فيما قدمه ماركس، سوف يجد أن الاتجـاه الماركسي في التنمية ينطوي على إسهامات إيجابية يمكـن

---

[1] محمد عارف، المرجع السابق، ص: ٢٣ - ٢٧

الانتفاع بها في مجال التنمية، إلا أنه بالرغم من ذلـك فقـد عاني هذا الاتجاه أيضا من نقائص وسلبيات، وتتمثـل أهـم إيجابيات وسلبيات الاتجاه الماركسي فلي التنمية في النقـاط الموجزة التالية.

أ- كشفت الماركسـية عـن أن المجتمـع والظـواهر والأشياء دائما في حالة حركة وتغير وتطـور، وأن هذا التطور أي الجانب الديناميي للمجتمع، يجـب أن يكون موضع اهتمام المفكـرين والعلمـاء لتحليلـه ودراسته؛ لأن تجاهله يؤدي إلى فهم مبتور للواقـع المادي والظواهر وهذا أمر لـه وجاهتـه؛ لأن أي ظاهرة لها ماضي وحاضر ومستقبل، وإذا اقتصرنا في دراسته الظاهرة على تحليل واقعها في الحاضر دون الخوض في أعماق ماضي الظاهرة، فإننا بذلك نكون قد أغفلنا جانبا هاما من جوانب الحقيقة؛ ولذا فإن على الباحـث العلمـي أن يـدرس الماضـي والحاضر للظاهرة المتدارسة، ومـن خـلال فهـم ماضي وحاضر الظاهرة، يستطيع أن يتنبأ بالمسـار المستقبلي للظاهرة. وهذا إن دل على شـيء فإنمـا

يدل على أن الماركسية قد أشارت إلى أهمية البعـد والتحليل التاريخي في دراسة الواقـع الاجتمـاعي والأشياء والظواهر الاجتماعية.

ب- كشفت الماركسية عن أن هناك تأثيرات تبادلية بين مكونات البناء الاجتماعي، فالبنـاء التحتـي – أي الأساس الاقتصادي للمجتمع – يؤثر تأثيرا بالغا في البناء الفوقي، كما أن البناء الفوقي يؤثر بدوره فـي البناء التحتي. وهذا يعني أن الماركسية قد أدركـت أن السياسـة والـنظم القانونيـة والنسـق القيمـي والأيديولوجيا ... إلخ، تـؤثر أيضـا فـي البنـاء الاقتصادي، كما يؤثر البناء الاقتصادي فـي هـذه النظم، وأنها نظرت إلى المجتمع باعتبـاره وحـدة تترابط أجزاؤها. وأن أي تغيير في أي جانب مـن جوانب المجتمع يؤدي بالضرورة إلى تغيرات فـي الجوانب الأخرى. فمثلا يؤدي التغيير فـي قـوى الإنتاج إلى تغيرات في علاقات الإنتاج، كما يـؤدي التغير في أسلوب الإنتاج إلى تغير البنـاء الفـوقي وهكذا. كما يشير هذا الأمر أيضا إلى أن الماركسية

قد أشارت إلى أهمية البعد والنزعـة البنائيـة فـي تفسير الواقع والظواهر الاجتماعية، وأن أي ظاهرة لا يمكن تفسيرها بمنأى عن بقية مكونـات البنـاء الاجتماعي، أي أنه لا بـد مـن تفسـير الظـاهرة الاجتماعية في ضوء السياق الاجتماعي العام الـذي توجد في إطاره وترتبط ببقية مكوناته، وقد تجاهلت معظم الكتابات هذه الحقيقة عنـد تناولهـا للفلسـفة الماركسية.

ج- كشفت الماركسية عن أهمية العوامل التكنولوجية في التطور والتغيير الاجتماعي. موضـحة أن تغييـر وسائل وأدوات الإنتاج وتقدمها تكنولوجيا يؤدي إلى تغير في علاقات الإنتاج. وهذا أمر له وجاهته؛ لأن العامل التكنولوجي يعد من العوامل الرئيسـية فـي عملية التغيير الاجتماعي، حيـث غيـرت الثـورة الصناعية والتكنولوجية كل حدود المجتمع، وخلقت مدنية حديثة في الوجود، فالطاقة الذريـة والقمـر التليفزيوني وغيرها من الاختراعات المتعددة، قـد ساهت في إحداث تغيرات شتى في مختلف منـاحي

الحياة الاقتصـادية والاجتماعيـة. ولقـد صـيغت نظريات سوسيولوجية عديدة أوضحت ذلك الـدور الهام الذي تلعبه التكنولوجيا في التغيير الاجتماعي، مثال ذلك نظرية الهوة الثقافية عند عالِم الاجتمـاع الأمريكي وليم أوجبرن. كمـا أجريـت دراسـات إمبيريقية عديدة أكدت دور التكنولوجيا في التغييـر الاجتماعي، مثال ذلك نظرية الهوة الثقافية عند عالم الاجتماع الأمريكي وليم أوجبـرن. كمـا أجريـت دراسات إمبيريقية عديدة أكدت دور التكنولوجيا في تغيير البناء الاجتماعي، من هذه الدراسات دراسـة W. F. Cottrel التـي بعنـوان Death by Dieselization: A Case Study in the reacction to technological change تلـك الدراسة التي كشفت عن مدى التغير الذي طرأ على منطقه Calients عند ظهـور القـاطرة البخاريـة والديزل[1].

---

(1) Kimball young and Raymond. W. Mack, principles of Sociology, A Reader in theory and Research,

د- يعتبر فهم ماركس للتنمية على أنها عملية ثوريـة، تتضمن تغييرات بنائية عديدة في مختلف الأبنيـة: الاقتصادية والسياسـية والقانونيـة والأيديولوجيـة والقيمية ...إلخ، من الإسهامات الرائدة والإيجابيـة في فلسفته، ذلك أن التنميـة الحقيقـة مـا هـي إلا عمليات تغيير بنائي تستهدف إحداث تغيرات جذرية في البناء الاجتماعي، وليست مجـرد إجـراءات أو حركات إصلاحية. كذلك كان ماركسي واعيا عندما أشار في نظريته إلى أن التحول من مرحلـة إلـى أخرى يتضمن بالضرورة صراعا حادا بين القـوى الاجتماعية التي يكون التغير لصالحها، وتلك التـي يكون هذا التغير ضـد مصـالحها. وهـذه نقطـة جوهرية ينبغي أن يضعها المخططون للتنمية نصب أعينهم عند وضع الخطط والبرامج الإنمائية. هـذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإننا نرى أنه لا ينبغي النظر إلى الصراع دائما على أنه حالة باثولوجيـة

American Book Company, New York, ١٩٦٠ pp: ٧٩ - ٨٠

في المجتمع، بل ينبغي أن ندرك أن الصراع أحيانا يكون المدخل الحقيقي للتغيير والإصلاح، لا سـيما عندما تعجز القنوات الشرعية عن إحداث التغييـر الذي يحقق المصلحة العامة في المجتمع.

٥- أسهمت النظرية الماركسية في الكشف عن أهميـة المتغيرات الاقتصادية والمادية في عمليـة التنميـة باعتبارها متغيرات أساسية تحـدث تغيـرات فـي مختلف مجالات النظم الاجتماعية الأخرى كـالنظم السياسية والدينية والثقافية ...إلخ. كما أنها في نفس الوقت كشفت عن تأثر المتغيرات الاقتصادية والبناء الاقتصادي الأساسي بمختلف العوامل والقوى التـي يتضمنها البناء الفوقي. وهذا يدل على أن مـاركس في الوقت الـذي يشـيد فيـه بأهميـة المتغيـرات الاقتصادية لم يغفل أثر القيم التي تمثل مكونا مـن مكونات البناء الفوقي عنده وهذا أمر له وجاهتـه؛ لأنه يشير إلى أن هنـاك تـأثيرات تبادليـة بـين المتغيرات الاقتصادية والقـيم، أي: بـين التنميـة الاقتصادية والقيم.

و- وتعتبر المادية التاريخية في الفلسـفة الماركسـية، محاولة جادة وناجحة في تفسير ديناميـات التغيـر؛ حيث لم يكتفِ بعرض المراحل التـي يمـر بهـا المجتمع في مسيرة تطوره، كما اتجهت إلـى ذلـك النظريات التطورية الكلاسية التـي افتقـرت إلـى الطابع الدينامي الذي تميزت به الفلسفة الماركسـية، ولكنه نجح في تحليل عمليـات التغيـر وتوضـيح الكيفية إلى تحولت بها المجتمعات من مرحلة إلـى أخرى.

ز- وجهت سهام النقد من قبل بعض العلماء والمفكرين إلى الفلسفة الماركسية، معتبرين إياها نظرية أحادية Mono – Causal Theory تفســر الواقــع الاجتماعي والظواهر والأشياء وتطورها من خلال متغير واحد هو المتغير الاقتصادي ... بيد أننا نرى أن هؤلاء العلماء لم يفيضوا في تحليل تلك النظرية بالشكل الدقيق الذي يتيح لهم فهم كـل عناصـرها ومقولاتها الأساسية، فما كانت النظرية الماركسـية نظرية أحادية، ذلك أن ماركس عندما فسر التغيـر

والتطور لم يذهب – كما توهم البعض – إلى أن التطور يعزى إلى عامل واحد، وإنما يعزى – في نظره – إلى مجموعة متفاعلة من المتغيرات الاقتصادية والمادية والتكنولوجية والثورية والصراعية والسياسية والأيديولوجية ... إلخ، إلا أنه أعطى الأهمية الأولى للمتغيرات الاقتصادية. وهذا لا يعني أبدا أنه فسر الواقع الاجتماعي في ضوء عامل واحد.

والحقيقة أننا نتفق مع ماركس في أن المتغيرات الاقتصادية تحتل المرتبة الأولى في التأثير على البناء الاجتماعي؛ ذلك أن الدراسة الأمبيريقية للتأثيرات التبادلية بين النسق القيمي وبرامج ومشروعات التنمية الريفية في قرية ميت برة بمحافظة المنوفية، قد كشفت النقاب عن أن التغيرات الاجتماعية والبنائية التي طرأت على القرية ترجع إلى عوامل عديدة منها العامل الأيكولوجي والتاريخي والاقتصادي ...إلخ، وإن كان العامل الاقتصادي هو العامل الرئيسي الذي يحتل المرتبة

الأولى في الأهمية والتأثير. بينما توصلت الدراسة ذاتها إلى أن تخلف قرية طنبارة بمحافظة الغربية يرجع إلى عوامل أهمها الفقر وتخلف البناء الاقتصادية. ناهيك عن أننا إذا حللنا العديد من مظاهر وأعراض التخلف في البلدان المتخلفة. سوف ندرك أن هذا التخلف يعزى إلى عوامل عديدة أهمها العوامل الاقتصادية بيد أنه لا بد من الإشارة في هذا المقام إلى أننا إذا كنا قد أشرنا إلى أن المتغيرات الاقتصادية تحتل الأهمية الأولى في التأثير، كما تبين لنا من خلال المعطيات والشواهد التجريبية، فإننا في نفس الوقت نؤمن بأن ذلك لا يحدث بشكل مطلق، فقد تحتل عوامل أخرى المرتبة الأولى في التأثير، ويرجع ذلك إلى أن تأثير المتغيرات ودرجة أهميتها تتسم بالنسبية، أي أن درجة تأثير المتغيرات وأهميتها تختلف باختلاف الزمان والمكان. هذا فضلا عن أن الفعل الاقتصادي يتضمن معنى، وأن الفصل التعسفي بين ما هو مادي وما هو أيديولوجي ليس إلا عزلا تصوريا لا

يجسد ديناميات ومكونات الواقع الاجتماعي الحـي الذي نعيشه.

ح- تضمنت المعالجة الماركسية للتنمية إشارات عديـدة إلى التأثيرات التبادلية بين التنمية الاقتصادية والقيم، حيث ذهبت إلى أن البناء الفوقي ما هو إلا انعكاس للبناء الاقتصادي الأساسي، وأن أي تغير يطرأ على البناء التحتي يصاحبه تغير في البناء الفوقي، أي أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى تغيير النسـق القيمـي وتشكله، كما ذهبت أيضا إلى أن البناء الفـوقي قـد يؤخر عملية التطور أو يعجل بها. وهذا يعنـي أن القيم باعتبارها مكونا من مكونا البناء الفوقي يكـون لها تأثير سلبي في التنمية؛ حيث أنهـا قـد تعـوق وتؤخر عملية التنمية والتطور. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن للقيم تأثير إيجابي أيضا في التنمية يتمثل في أنها أي القيم قد تعجـل بعمليـة التطـور والتنمية والتحديث. هذا بالإضافة إلى أن الماركسية قد أشادت بضرورة توافق القيم مع أسلوب الإنتاج. وهذا أمر له وجاهته؛ لأنه يوضح أن النسق القيمي

يعد مكونا ذا تأثير بـالغ علـى مكونـات البنـاء الاجتماعي وعمليات التنمية؛ ولذا ينبغي عدم تجاهل النسق القيمي عند وضع الخطط والبرامج الإنمائية.

ط- كشفت الماركسية عن أن هناك قوانين ثلاثة تحكـم حركة المادة والمجتمع والعالم منها قـانون تحـول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية. وهذا يعنـي أن التغيرات الكمية التي تحدث بشكل تدريجي بطـيء تمهد للتغيرات الكيفية. وهذا أمر له وجاهته؛ حيـث يمكن الانتفاع به في مجال التنمية والتحديث، وتتمثل هذه الاستفادة في أننا إذا أردنا أن تحـدث تغيـرات كيفية، فلا بد من الاهتمام بإحداث التغيرات الكمية. مثال ذلك إذا أردنـا أن نطـور ونحسـن العمليـة التعليمية بالمدارس والجامعات، وهذا أمر كيفي، فلا بد من إحداث تغيرات كمية منها زيـادة الحـوافز للعاملين في الحقل التعليمي، وتقليل إعداد المقبولين بالجماعات، وتقليل عدد التلاميذ في الفصول وهكذا. وإذا أردنا أيضا رفـع مسـتوى أداء العمـال فـي المصانع، فلا بد من زيادة أجورهم؛ حتى يكون ذلك

بمثابة الحافز والدافع الذي يدفعهم إلى تغيير الملامح التي يتسم بها أدائهم. هذا من ناحية، ومـن ناحيـة أخرى، إذا أردنا أن تحدث تغيرات كمية فلا بد من إحداث التغيرات الكيفية، مثال ذلك إذا أردنا زيـادة معدلات الإنتاج من الناحية الحكمية، فلا بـد مـن إحداث تغيرات في أدوات ووسائل الإنتاج وظروف العمل وعلاقات الإنتاج.

ي- ذهبت الماركسية إلى أن المجتمع في مسيرة تطوره يمر بمراحل خمس محددة هي: الشيوعية البدائيـة، الـرق، الإقطـاع، الرأسـمالية وأخيـرا مرحلـة الاشتراكية والشيوعية، إلا أننا لا نتفق مع مـاركس في هذا الصدد، وذلك من منطلق أنـه لـيس مـن الضروري أن تمر كل المجتمعات الإنسـانية بهـذه المراحل؛ وذلك لأن لكل مجتمع ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومراحل تطوره التي قطعهـا في مسيرة تطوره، والتي تتشـكل طبقـا لظروفـه الاقتصادية والاجتماعية التي تختلف في طبيعتها عن طبيعة ظروف المجتمعات الأخرى، هذا من ناحية،

ومن ناحية أخرى تتنبأ الماركسية بـأن الرأسـمالية تمهد للاشتراكية ثم الشيوعية، في حين أننا نرى أنه ليس من الضروري أن تتحول الرأسمالية المعاصرة إلى المرحلـة الشـيوعية؛ وذلـك لأن الرأسـمالية المعاصرة تحاول جاهدة تجنـب مسـاوئ النظـام الرأسمالي، فهي تسعى جاهدة إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعمل، واتخـاذ إجـراءات إصلاحية من خلال التنظيمات النقابيـة التـي مـن شأنها ترشيد النظام الرأسمالي وتهذيبه. ولا شك أن مثل هذه الإجراءات الإصلاحية قد تقلل من شـعور الطبقة العاملة بالظلم الاجتماعي، وتجعلهـا تـدرك عدم حاجتها إلى تحطيم أدوات ووسـائل الإنتـاج، وتؤكد التغيرات الأخيرة التي طرأت على الاتحـاد السوفيتي صدق ما نذهب إليه.

ك- أشادت الماركسية بالدور الذي تلعبـه الثـورة فـي تغيير المجتمع، ولكنها ركزت دائمـا علـى ثـورة القوى المنتجة التي تشعر بـالظلم الصـارخ الـذي تمارسه قوى الإقطاع والرأسمالية وغيرهم. إلا أننا

نميل إلى أن ننبه إلى الدور الذي تلعبـه الثـورات السياسية التي تساهم في تنمية وتطوير المجتمعات، والدور الذي تلعبه المتغيرات السياسية في تشـكيل البناء الاجتماعي وأسلوب الإنتاج وتغييره.

ل- ذهبت الماركسية إلى أن قانون السلب الجدلي يعـد من القوانين الثلاثة التي تحكـم المـادة والمجتمـع والعالم، موضحا أن كل مرحلة يمر بهـا المجتمـع تهيئ الظروف للمرحلـة الأخـرى التـي تليهـا؛ فالمرحلة البدائية تهيئ الظروف لمرحلة الرق، ثـم تهيئ مرحلة الرق لمرحلة الإقطاع، وهكـذا حتـى نصل إلى المرحلة الاشتراكية والشـيوعية. ولكنـا نتساءل طالما أن ماركس قد ذهب في فلسفته المادية إلى أن الوجود في حركة وتطور دائم، وأن الواقـع المادي لا يثبت على حال واحد، ولكنه دائم التغير، وهذه مقوله أساسية ترتكز عليها المادية الجدلية عند ماركس، فلماذا يصل المجتمع عنده إلـى المرحلـة الشيوعية، ويعتبر هذه المرحلة هي نهاية المطـاف؟ هل التغير والتطور يقف ويتجمد عند هـذا الحـد؟

وهل هذه المرحلة هي الخط الفاصل العظـيم بـين العمليات السابقة للنمو الإنساني؟ إننا نميل إلـى أن ننبه في هذا المقام إلى أن ماركس طالما آمن بحتمية التغير والتطور الذي يمثل سنة من سنن الوجـود، وطالما آمن بأن كل نظام ينطوي في داخلـه علـى عوامل فنائه، ويمهد للمرحلة التي تليه من التطور، فكان من الأجدر ألا يتوقف ماركس عـن تطبيـق قانون السلب الجدلي على المرحلة الشـيوعية؛ لأن ماركس بهذه الصورة قد تناقض مع نفسـه؛ لأنـه يذهب إلى أن كل شيء في المجتمع يتغير ويتطور، وهذا التغير يتخذ شكلا تقدميا، ثم نجده يعود ويجمد هذا التغير عند المرحلة الشيوعية. ونحن نتسـاءل أيضا: هل مسيرة تطور المجتمعات ستتجمد عند هذا الحد؟!

م- كشفت الماركسية أيضا عن أن هناك صراعا حـادا دائما بين طبقات المجتمع بسبب تعارض المصالح؛ فالرأسماليون يحاولون المحافظة على مصـالحهم، وذلك على حساب الطبقة العاملة التي تبيع عرقهـا

وجهدها للرأسـمالي، ولا تملـك وسـائل وأدوات الإنتاج، في حين أن الطبقة العاملة لها مصالح أيضا تتعارض مع مصالح الرأسماليين وهكذا. وهذا أمـر له وجاهته؛ لأنه يكشف لنا عن طبيعة الصراع الحاد بين القوى الاجتماعية. وهذه حقيقة يمكن الانتفـاع بها في التنمية، وتتمثل هذه الاستفادة في أننا عنـدما نكون بصدد وضع خطة أو برنامج إنمـائي علـى المستوى القومي أو الإقليمي أو المحلي، فلا بـد أن ندرس بكل دقة موقـف كـل الطبقـات والفئـات والجماعات الاجتماعية من التنميـة؛ حتـى نكـون واعين بموقف كل جماعة، حتى نتخذ الإجـراءات التي تمكننا من كسب هذه القوى الاجتماعية لصالح التنمية، وتشجيعها على تعضيد البرامج الإنمائية بدلا من مقاومته وتعويقها لبرامج التنمية. هذا فضلا عن أننا لا نتفق مع كارل ماركس في فكـرة المجتمـع اللاطبقي؛ حيث إن لكل مجتمـع مـن المجتمعـات البشرية بنائه الطبقي، وأن الطبقات ظاهرة اجتماعية

لا يمكن إلغائها، ولكن ينبغي العمل بكل السبل مـن أجل تذويب الفوارق بين الطبقات.

ن- الواقع أن المتأمل في المقولات التي تضمنتها الفلسفة الماركسية، سوف يدرك بادئ ذي بـدء أن بـذور الأفكار الماركسية كان واردة في العديد من كتابات الكتاب السابقين أو المعاصرين له. فمـثلا بالنسـبة للمادية التاريخية توجد في صـورتها الكاملـة فـي رسالة كتبها "هو لباخ" قبل ذلك بقرن، وهذه بدورها مدينة بالكثير من نشأتها "لا سـبينوزا" ثـم أعـاد "فيورباخ" كتابتها بصورة معدلة في عهد مـاركس نفسه. ووجهة النظر التي تقول: إن التاريخ البشري هو تاريخ الصراع بين الطبقات، توجد كذلك لـدى سان سيمون، وقد تبناها إلى حد كبيـر عـدد مـن المؤرخين التحرريين الفرنسيين المعاصـرين مـن أمثال "تييري" و "مينيه" كما تبناها أيضـا "جيـزو" الذي يعد أكثر ميلا للمحافظة. ولعل النظرية العلمية المتعلقة بحتمية تكرار وقوع الأزمات الاقتصـادية بانتظام كان أول من وضعها سيسموندي. وكـذلك

أشار "بابيف" في الحقبة الأخيرة من القرن الثـامن عشر إلى نظرية ديكتاتورية البروليتاريا، وأوردهـا "واتيلنج دبلانكي" صراحة وزاد عليها فـي القـرن التاسع عشر. كما أن لويس بلان واشتراكيي الدولة الفرنسيين بحثوا موضوع مركز العمال في الحاضر والمستقبل وأهميتهم في الدولة الصناعية بحثا عميقا أكثر مما يعرف به ماركس. ونظرية القيمـة علـى أساس العمل مستمدة كذلك من لـوك وآدم سـميث والاقتصاديين الكلاسـيكيين، ونظريـة الاسـتغلال وفائض القيمة وعلاجها تحت إشراف الدولة العمدي توجد لدى كل من فورييه، وفي كتابات الاشتراكيين الإنجليز الأول مثل "براي" وتومبسون وهودجسكين، وأنه لمن السهولة بمكان أن نستمر في هذه القائمـة إلى أبعد من ذلك. وقد جاء ماركس وغربـل هـذه الكتلة الضخمة من المادة المشوشة، وانتقى منها كل ما بدا له أصيلا وحقيقيا وهاما، ثم شيد على ضوئها أداة جديدة في التحليل الاجتماعي، لم يكن ميزتهـا الأساسية في جمالهـا واتسـاقها، ولا فـي قوتهـا

العاطفية أو الفكرية. ولكن ميزتها الحقيقية هي فـي ذلك المزيج العجيب من مبادئ أساسـية بسـيطة، وإحاطة شاملة وواقعية وتفصيل. وقد بدت النظرية الجديدة التي تمثل مزيجا فذا من المثاليـة الألمانيـة والعقلية الفرنسية والاقتصـاد الإنجليـزي، متسـقة وقادرة علـى تفسـير مجموعـة مـن الظـواهر الاجتماعية، ظلت حتى ذلك الوقت في عزلـة عـن بعضها البعض[1].

وقد يكون من الإنصاف القول: إنه على الرغم من سهام النقد التي صوبت إلى الاتجاه الماركسي في التنمية، فإن هذا الاتجاه قد أفادنا في تقديم صورة واضحة، كشف من خلالها عن اختلاف المجتمعات التقليدية عن المجتمعات الحديثـة. هذا بالإضافة إلى أنه كشف عن أهمية العديد من المتغيرات الاقتصادية والمادية والتكنولوجية والسياسية والقيميـة فـي التنمية. كما انطلقت المعالجة الماركسية للتنمية والتطور من النزعتين البنائية والتاريخية، وقد كشف هذا الاتجـاه أيضـا عن التأثير التبادلية بين الظواهر الاقتصادية والقيم وغيرهـا

---

[1] إيسيابرلين، كارل ماركس، مرجع سابق، ص ص: ١١ – ١٢

من الأنساق والنظم الاجتماعية. كما كانت الماركسية نظرية دينامية كشفت عن ديناميات التطور ... وإحقاقا للحق نقـول أن كارل ماركس قد ترك بفلسفته المادية هذه التي قدمها إلى التراث السوسيولوجي تأثيرا واضحا على كثير من علمـاء الاجتماع، كما قدم لنا رؤية عميقة يمكن الانتفاع بها في فهم قضية التخاف والتنمية، كما أوضح أن البشر هـم صـناع تاريخهم.

٢. الاتجاه المثالي: ينهض هذا الاتجاه على قضـية أساسية مؤداها أن القـيم والأخلاقيـات الدينيـة والاقتصادية هـي الدعامـة الرئيسـة للتنميـة الاقتصادية والنمو الاقتصادي وأن تغيير القـيم والاتجاهات يعد من المتطلبات الرئيسـة لخلـق مجتمع حديث. ويعتبر عالم الاجتماع الألمـاني ماكس فيبر هو المؤسس الحقيقي لهـذا الاتجـاه الذي ترك بصـماته علـى كافـة الاتجاهـات الأخرى. وسنلقي الضوء فيما يلي علـى أهـم أفكار وإسهامات ماكس فيبر في هذا الصدد.

ماكس فيبر: يعتبر ماكس فيبر من الرواد الأوائل الـذين أرسوا دعائم الاتجاه المثالي في التنمية، وأثّروا بفاعلية فـي أفكار وآراء كل العلماء الذين انتمـوا إلـى هـذا الاتجـاه وشاركوا فيه فيما بعد. ويعتبر مؤلف "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" (*) من أهم مؤلفات مـاكس فيبـر التـي تعكس هذا الاتجاه، والذي يتناول فيه دراسة طبيعة العلاقـة بين القيم والأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، وذلـك من وجهتي نظر أساسيتين هما: الأولى: تأثير الأخلاقيـات البروتستانتية الزاهدة على روح الحياة الاقتصادية الحديثـة، والثانية: العلاقة بين الديانة البروتستانتية والبناء الطبقي. أو بعبارة أخرى دراسة العلاقة بين مذاهب دينية معينة؛ وهـي البروتستانتية والسلوك الاقتصادي. هذا من ناحيـة، ومـن

(*) لمزيد من التفصيل حول هذه الدراسة انظر:

كمال التابعي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥

ناحية أخرى دراسة العلاقة بين وضع الجماعات في النسق الاقتصادي وأنماط معتقداتها الدينية[1].

واهتم ماكس فيبر بالكشف عن الاتجاهات السيكولوجية التي أدت إلى نمو النظام الرأسمالي موضحا أنها – أي: القيم والاتجاهات السيكولوجية – مفتاح فهم التطور الاقتصادية وليس أسلوب الإنتاج، أي: ليس هو القُوى المنتجة وعلاقات الإنتاج. وهذا يدل على أن فيبر تناول بالدراسة والتحليل نفس الظاهرة التي اهتم بها كارل ماركس، وهي نشأة الرأسمالية باعتبارها أسلوبا للتنمية. ولكنه انطلق من منظور فكري متعارض في تفسير نشأة النظام الرأسمالي؛ فبينما ذهب ماركس إلى أن الرأسمالية قد نشأت نتيجة تطور أسلوب الإنتاج، أي تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج وتناقضاها، وأن التغيرات التي تحدث في البناء الفوقي بما تشمل عليه من قيم وفلسفات ومعتقدات ليست إلا انعكاسا للتغيرات التي تحدث في البناء التحتي

---

[1] Max Weber, The protestant Ethic and the spirit of Capitalism, Eleventh impression, George Allen & unwin – Ltd, London ١٩٧١ m p: ٢٧

الذي يتمثل في الأساس الاقتصادي للمجتمع، اتجـه مـاكس فيبر إلى تفسير نشأة النظام الرأسمالي في ضوء المتغيـرات السيكولوجية والمثالية (القيم والمعتقـدات) حيـث إلـى أن الرأسمالية الحديثة، قد نشأت من خلال العقيدة البروتستانتية التي تطابق روحها روح الرأسمالية، وأن هنـاك تـأثيرات تبادلية بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية. وبعبـارة أخرى لم يتجه فيبر نحو دراسة التناقضات بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، كم ذهب إلى ذلك ماركس، وإنمـا القضية التي استحوذت على اهتمامه كانت هي صياغة إطار تحليلي نستطيع من خلاله الكشف عن ماهية العلاقة بين القيم الدينية ونمو النظام الرأسمالي الحديث، وإبراز الدور الـذي تلعبه القيم والاتجاهات السـيكولوجية فـي نشـأة النظـام الرأسمالي الحديثة.

كما أشار فيبر إلى أن العلاقة بين الديانة البروتسـتانتية والبناء الطبقي، تبدو واضحة من خـلال مقارنـة الوضـع الطبقي للبروتستانت بالوضع الطبقي للكاثوليك، وسعى إلـى تأييد هذه النتيجة من خلال تحليل تاريخي لـبعض الـدول البروتستانتية. كما استهل مؤلفه سالف الذكر، بهذه الحقيقـة

مشيرا إلى أن النظرة السريعة إلى إحصاءات الوظائف فـي أي بلد ذي تكوين ديني مختلط، توضح موقفا، طالما أثـار المناقشة في الصحافة والأدب الكاثوليكي والمؤتمرات الدينية الألمانية، مؤداه أن أغلب رجال الأعمال وأصـحاب رءوس الأموال، وأصحاب المهن والشركات الفنية والتجارية التـي تتطلب مهارة فنية وتجارية عالية في أوروبا هم عادة مـن البروتستانت. كما أن البروتستانت قد أبدوا ميلا خاصا لتنمية اقتصادية رشيدة، وهذا ما لا نجده عند الكاثوليـك الـذين لا يشاركون في التجارة أو في إقامة مشروعات اقتصادية، هذا بالإضافة إلى أن نسبة ذهاب البروتستانت إلـى المـدارس والمعاهد الصناعية والفنية والتجارية، ترتفـع عـن نسـبة الكاثوليك الذين ترتفع نسبتهم في المدارس والمعاهد العامـة لدارسة العلوم الإنسانية، وذهب فيبر أيضـا إلـى أن هـذه الحقيقة صادقةٌ تاريخيا، فلو تعمقنا في فهـم هـذه العلاقـة وتتبعناها في الماضي البعيد، لوجدنا أن عددا ملحوظًا مـن المناطق التي شهدت نموا رأسماليا في بداية القرن السـادس عشر، كانت مناطق تسودها البروتستانتية، كمـا أن الـدول التي قطعت شوط هائلا في ميدان النمو الاقتصـادي منـذ

عصر الإصلاح، كانت هي الدول التـي تسـودها العقيـدة البروتستانتية مثل هولندا وإنجلترا وأمريكا، بينما ظلت الدول الكاثوليكية وغير البروتستانتية متخلفة نسبيا.

كما انتشرت حركة النمو الصناعي الرأسـمالي بشـكل ملحوظ في المناطق الشمالية من ألمانيا وإنجلترا وفرنسـا، حيث تزداد فيها نسبة البروتستانت عن المناطق الجنوبية[1].

وتساءل ماكس فيبر عن السبب في وجود هذه العلاقـة؟ واستحوذت هذه القضية على اهتمامه، وانتهى إلى أن روح العقيدة البروتستانتية في تلك الدول، كانت هي القـوة التـي أنتجت نمطًا جديدا للشخصية، وبثت روحا في مواقف كـل من العمال وأصحاب العمل، وأدت في النهايـة إلـى نمـو الرأسمالية الصناعية الحديثة؛ حيث إنها – أي: روح العقيدة البروتستانتية – تحث على التحرر الديني الذي يعقبه تحرر اقتصادي يدعو إلى التخلص مـن الأسـاليب الاقتصـادية التقليدية، كما يدعو إلى الحرية في علاقات الإنتـاج، تلـك الحرية التي يرتكز عليها النظام الرأسمالي الذي يمثل وليدها الطبيعي. ولقد استند فيبر في ذلك إلى تحليل دقيـق لتعـاليم

---

(1) Ibis, pp: ٣٥ – ٤٦

لوثرLuther الذي دعا إلى أن يكون رجل الدين هو كل فرد وألا يعتمد الفرد كلية على رجال الدين، ولكن عليه أن يقرأ الكتاب المقدس بنفسه ويستلهم الإرشـاد مباشـرة، وتعـاليم "كالفن" Calvin الذي دعا إلى الكفـاح الـدائم مـن أجـل الكمال[1].

كما يذهب ماكس فيبر إلى أن الرأسمالية الغربية تمثـل ظاهرة فريدة؛ حيث إنها تستند إلى التنظـيم والرشـد – أي تعتمد على المشروعات الاقتصادية المعتمدة علـى التنظـيم الرشيد – وأن روح الرأسمالية تشكلات من خـلال العقيـدة البروتستانتية، تلك الروح التـي ارتكـز عليهـا التنظـيم الرأسمالي الحديث. ويوضح فيبـر ذلـك مشـيرا إلـى أن الاقتصاد الرأسمالي والعمليات الرأسمالية، قد وجـدت فـي أنحاء كثيرة من المجتمعات غير الغربية من العالم قـديما، فلقد وجدت في اليونان والصين والهند وبابل ومصر، وفـي العصور الوسطى والعصور القديمة حول البحر المتوسـط، وتكونت هذه العلميات أساسا من سلسلة من العمليات الفردية وبالتدريج بدأت نشاطات التجار الكبار تكتسب تنظيما، كمـا

---

(1) David. C. Mcclelland, op. cit, pp: ١ - ٣

كان دائما في جميع أنحاء العالم تجار جملة وتجزئة يعملون بالتجارة الداخلية والخارجية، كما كانـت هنـاك القـروض والبنوك في القرن السادس عشر تلك البنوك التـي كانـت تمول العديد من الهيئات العام وعمليات البنـاء والصـفقات التجارية، كما كان هناك رجال أعمال استعماريون يمتلكون المزارع ويسخرون فيها العبيد والعمال بطريقة مباشـرة أو غير مباشرة. ولكن هذه النشاطات الرأسمالية التي وجـدت في كل مكان من أنحاء العالم كانت ذات طبيعة غير رشيدة؛ حيث استندت إلى التخمين المحض والمضاربة والمغـامرة والكسب بالقوة والاستغلال والشره غير المحدود إلى الكسب بأية صورة من الصـور، وهـذا أمـر يتنـافى مـع روح الرأسمالية الحديث[1].

أما الرأسمالية الغربية الحديثة، فتمثل نوعا مغايرا تمامـا للرأسمالية التقليدية – فهي أي الرأسمالية الغربية الحديثة – لم تظهر في أي مكان آخر؛ ولذلك فهي ظاهرة فريدة، حيث تستند مشروعاتها الاقتصادية إلى التنظيم الاقتصادي الرشيد الذي يعتمد أساسا على المبادئ العلمية، ولا سـيما مبـادئ

---

(1) Max Weber, op. cit, pp: ١٩ - ٢١

العلوم الطبيعية القائمة على الرياضيات والتجارب العلميـة، والانتفاع بالمعرفة العلمية بصورة تكفل الإنتاج للجمـاهير، كما ترتكز على نظام قانوني وإداري متميز. هذا بالإضـافة إلى اعتمادها على الكفاءة الفنية والفضيلة والمنافسة الحـرة والموازنة المستمرة بين التكلفة والعائد والسعي إلى الـربح المتجدد الذي يناله الرأسمالي من خـلال العمـل المسـتمر الكفء الذي لا ينتهز الفرص لتكوين أرباح مصيرها الفنـاء وبعبارة أخرى، فإن الرأسمالية الحديثة تستند إلـى العمـل الحر الرشيد الذي يتحدد من خلال فضائل وقيم محددة تتمثل في الاقتصاد في الإنفاق وضبط النفس والابتكار والتجديـد، وهذه كلها خصائص نموذجية للرأسمالية الغربيـة الحديثـة التي تختلف في طبيعتها عن الرأسمالية التقليدية[١].

ولقد تساءل فيبر عن القوى التي خلقـت هـذا النمـوذج الرأسمالي الرشيد في المجتمعات الغربية، واستحوذت هـذه القضية على اهتمامه، وخلص في النهاية إلى أن الرأسمالية الحديثة بخصائصها الفريدة المميزة، قد نشأت مـن خـلال العقيدة البروتستانتية وأخلاقياتها الاقتصادية، تلك العقيدة التي

---

(١) Max Weber, op. cit, pp: ٢٤ – ٢٥

تطابق روحها روح الرأسمالية التي ظهرت قبل الرأسـمالية ذاتها. ويعني ماكس فيبر بروح الرأسـمالية: الاتجـاه إلـى الربح بطريقة رشيدة ومنظمة، وبالطريقة التـي أوضـحها بنيامين فرانكلين[1].

هذا فضلا عن أن ماكس فيبر قد كشف عن حقيقة هامـة مؤداها أن هناك تأثيرات تبادليـة بـين الظـواهر الدينيـة والظواهر الاقتصادية. وتتمثل هذه التأثيرات فـي أن القـيم الدينية البروتستانتية تمثل قوة معجلة للتنمية، وسندا ودعامة أقيم عليها النظام الرأسمالي الحديث. هذا من ناحية، ومـن ناحية أخرى فإن بعض القيم التقليدية – التي كانت قائمة قبل ظهور الرأسمالية الرشيدة. وقفت عائقًـا أمـام الرأسـمالية الرشيدة، حيث وجدت – أي: الرأسمالية التقليديـة - أنهـا ستضار من انطلاق الرأسمالية الحديثـة الرشـيدة والنمـو الرأسمالي الرشيد. هذا بالإضافة إلى أن الظـواهر الدينيـة تتأثر بالتنمية الاقتصادية والظواهر الاقتصادية.

بيد أن المتأمل فيما قدمته دراسة ماكس فيبر، سوف يجد أن هذه الدراسة تنطوي على إسهامات إيجابية يمكن الانتفاع

---

[1] Max Weber, op. cit, p: ٦٤

بها في فهم التنمية، إلا أنه بالرغم من ذلك فقد عانت أيضـا من نقائض وسلبيات جعلتها مقصورة وغير قادرة على فهم قضايا ومشكلات التخاف والتنمية في البلدان النامية، وتعزى هذه السلبيات إلى أن ماكس فيبر في دراسته هـذه اقتصـر على دراسة وتحليل واقع البلـدان الأوروبيـة والغربيـة، متجاهلا واقع البلدان المتخلفة التي يتحدد سلوك الفرد فيهـا من خلال العديد من القيم التقليدية التي يمثل الكثير منها قيما سلبية تشكلت عبر تاريخ طويل مـارس فيـه الاسـتعمار سيطرته على هذه البلدان، وظل جاثما على صدرها فتـرة طويلة من الزمن، وخلق فيها قيما مثبطة مثل الخوف مـن السلطة والنفاق الاجتماعي واللامبـالاة والخضـوع وعـدم الرغبة في التغيير والقناعة بالحياة مهمـا كانـت متخلفـة ومتأخرة ... إلخ، ولا شك أن مثل هذه القيم تمثل تحديا أمام البرامج الإنمائية. وتتمثل إيجابيات وسلبيات دراسة فيبر في النقاط الموجزة التالية:

أ- افتقار تعميمات ماكس فيبر إلى الصدق الإمبيريقي:
ذهب فيبر في دراسته هذه إلى أن النمو الرأسـمالي الرشيد في المجتمعات الغربية، قد تشكل من خـلال

العقيدة البروتستانتية التي يرجع إليها الفضل في صياغة روح الرأسمالية. وهذا معناه أن النمو الاقتصادي قد اقتصر على المجتمعات التي تدين بالديانة المسيحية، ولا سيما المجتمعات التي يدين أهلها بالمذهب البروتستانتي الذي اهتم به فيبر دون سائر المذاهب الأخرى من الديانة المسيحية. وهذا أمر لا يتفق ومعطيات الواقع؛ حيث نجد في اليابان على سبيل المثال ما يناقض ما ذهب إليه فيبر، فمنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر لم يحدث أي تغير ملحوظ للعقيدة الدينية. كما أن الديانة التي انتشرت في اليابان لم تكن المسيحية أو اليهودية، وبالرغم من ذلك استطاعت اليابان أن تحقق تقدما اقتصاديا هائلا، ونموا رأسماليا يستند إلى نظرة رشيدة للحياة الاقتصادية. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن التعميم الذي توصل إليه فيبر من أن كل البروتستانت دون غيرهم يتميزون بالرشد الاقتصادي والكفاءة الاقتصادية - تعميم يفتقر إلى الصدق الإمبيريقي.

ب- إغفال فكرة الاستعمار والإمبريالية: من أهم جوانب الضعف في دراسة فيبر هذه، أنه أغفل تماما مسألة الاستعمار والإمبريالية التي نرى أنها قد حالت دون تقدم العديد من البلدان المتخلفة، فما هو معروف أن الاستعمار دأب دائما على استمرارية تخلف العديـد من بلدان العالم الثالث؛ وذلك بقصد نهـب ثرواتـه والاعتماد عليها في تنمية اقتصاده؛ حتى يظل هـذا العالم مصدرا للمواد الخـام اللازمـة للصـناعات والمشروعات التي يديرها، وسوقا رائجة لتسـويق بضاعته ومنتجاته. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإننا نرى أن هناك ارتباطا قويا بين نمو الرأسمالية الغربية وحركة الاستعمار العالمي ومستقبل البلـدان النامية ذلك الاستعمار الذي كان وما زال مسـئولا عن واقع هذه البلدان المتخلفة؛ حيـث لعـب دورا هائلا في تشكيل الواقع المتخلـف لكافـة البلـدان النامية، والحقيقة أن ماكس فيبر إذا كان قـد أدرك مسألة الاستعمار هذه لكانت أحكامه عن المجتمعات غير الغربية مغايرا تماما لما ذهب إليه.

ج- خطأ فكرة فيبر التي ذهب فيها إلى أن المجتمعـات غير البروتستانتية مجتمعات غيـر نشـطة، حيـث اتضح لنا من خلال دراسة فيبر هذه أنه يعتقـد أن المجتمعات البروتستانتية هي التي عرفـت النشـاط والعمل المتفاني، وذلك على عكس المجتمعات غير البروتستانتية هي التي عرفـت النشـاط والعمـل المتفاني، وذلك علـى عكـس المجتمعـات غيـر البروتستانتية، ولكننا نذهب إلى ما ذهب إليه العديد من العلماء، ونعارض بشدة ماكس فيبر فـي هـذا الموقف؛ وذلك لأن الدراسات السوسيولوجية تؤكـد كل يوم أن هناك مجتمعات غير بروتستانتية تتسـم بالنشاط والقدرة الفائقة على الإنجاز. ولـيس هـذا فقط، بل أكدت الدراسات الأنثروبولوجية أيضا مـن خلال دراسة العديد من المجتمعـات أن الشـعوب البدائية التي كانت لا تعرف المذهب البروتسـتانتي كانت تبذل الكثير من المجهودات المضنية في العمل البسيط بغية توفير الطعام وإنتاج المواد الأولية التي تصدرها إلى شعوب الغرب، وهذا معنـاه أن هـذه

المجتمعات البدائية التي لم تعـرف البروتسـتانتية عرفت العمل والتفاني فيه، وهـذا يـدل علـى أن المسألة ليست مسألة ديانة بروتستانتية، ولكن المهم هو طبيعة الإطار الاجتماعي الثقافي الذي يتم فيـه العمل الإنساني.

د- خطأ تحيز فيبر إلى الثقافة الغربية: تتمثل جوانـب الضعف في دراسة فيبر أيضا في أنه عندما حـاول الكشف عن طبيعة العلاقة بين القيم الدينية والنمـو الاقتصادي الرأسمالي، فإنه لـم يركـز إلا علـى المجتمعـات الصـناعية، ولا سـيما المجتمعـات الأوروبية والغربية، وكأنه يحاول جاهدا أن يبين لنا أن الثقافة الغربية هي النموذج الأمثل الذي يجب أن يحتذى، والذي يمثل الآفاق الواسـعة، وأن النظـام الرأسمالي الغربي حقيقة تاريخيـة ظهـرت عبـر التاريخ الحديث، ويمثل أبرز معالم التطور الغربي، ولكننا نرى أنه كان ينبغي على فيبر ألا يتحيز إلـى الثقافة الغربيـة؛ فـإلى جانـب اهتمامـه بقضـايا المجتمعات الصناعية الغربية، كان يجـب أن يهـتم

بالبلدان النامية التي لها تاريخها وثقافتها التـي دأب المفكرون الأوروبيون على النظـر إليهـا نظـرة ازدراء وإهمال.

٥- خطأ فيبر في تصوره للماركسية على أنها نظريـة أحادية: اعتمادا على العديد من الفقرات التي صاغها فيبر في دراسته هذه، يمكن القول: إن فيبر قد اعتبر النظرية الماركسية نظرية أحادية التفسير، أي أنهـا تفسر الواقع فـي ضـوء متغيـر واحـد Mono variable هو المتغير الاقتصادي. وهـذه النظـرة تعكس قصورا في تصور فيبر للماركسية؛ ذلك أننا نرى أن الماركسية ليست من النظريات الأحادية كما تصور فيبر وغيره من العلماء مثل نيقولا تيماشيف على سبيل المثال؛ وذلك لأن المتغيـرات الماديـة الاقتصادية التي اعتبرها ماركس أسـاس المجتمـع ليست عبارة عن عامل واحد، ولكنها تمثـل بوتقـة تنصهر فيها مجموعة من المتغيرات مثـل تطـور القوى المنتجة التي لا تعبر في الحقيقة إلا عن نمـو المعرفة العلمية والفنية ونمو الأفكار وأدوات الإنتاج

التي ليست أكثر من تطبيقات للعلـم والتكنولوجيـا، وعلاقات الإنتاج التي تتجسد في الصراع الطبقـي الذي يظهـر بفعاليـة وبوضـوح فـي المرحلـة الرأسمالية، ويؤدي إلى انفجار الثـورة والإطاحـة بالنظام الرأسمالي وإحلال النظام الاشتراكي محله، ثم الوصول إلى المجتمع اللاطبقي.

و- كشف لنا ماكس فيبر في الفصل الأول من دراسـته هذه عن أن هناك علاقة بين الانتماء الديني والتقسيم الطبقي. وهذا يعني فـي نظـره أن القـيم الدينيـة البروتستانتية هي التي حثت الفرد البروتسانتي على التفاني في العمل والادخار، واستغلال المدخرات في الاستثمار وتقديس الوقت والأمانة، وبهذا اسـتطاع البروتستانتي أن يصل إلى أعلى المراتب والمراكز الاجتماعية. وهذا التفسير في الحقيقة يكشف لنا عن دور القيم كعامل مؤثر في التقسيم الطبقي. ولكننـا نرى أن هناك مجموعة أخـرى مـن المتغيـرات والمحددات الأخرى التي تساهم في تحديـد البنـاء

الطبقي أهمها المتغير الاقتصادي، والسلطة، والتعليم ... إلخ.

ز- فسر لن فيبر - من خلال دراسته هـذه - ظـاهرةً معقدةً، وهي الرأسمالية الحديثة التي تتشـكل مـن خلال متغيرات متداخلة بطريقة دوجماطيقيـة فـي ضوء القيم والأخلاقيات البروتستانتية، موضـحا أن القيم والأخلاقيات البروتستانتية هي مفتاح فهم النظام الرأسمالي وتطوره. وهذه الفكرة تنطوي على أوجه الضعف؛ لأن من الخطر أن ننظر إلى مسـألة مـا على أنها مفتاح فهم ظاهرة معقدة. وبذلك فنحن نتفق مع R. H. Tawney الذي يؤكد هذه الحقيقة بقوله "يخطئ من يستخدم أية فكرة جديدة ومثمرة كمفتاح لفتح كل الأبواب، وأن يفسر في ضوء مبدأ واحـد ظواهر هي في الحقيقة معقدة، وتنتج مـن خـلال متغيرات متداخلة ومتعددة"[1].

ح- تذهب دراسة فيبر في توضيحها للعلاقة بين الـدين والتطور الاقتصادي، إلى أن المسـيحية وحـدها،

---

[1] Max Weber, op. cit, p: ٧

ولا سيما العقيدة البروتستانتية تقف موقفا عدائيا من الاتجاهات والنزعات التقليدية في الحياة، وتدعو إلى انتشار النظرة العقلية الرشيدة. وفي ضوء ذلك فسر فيبر نمو الرأسمالية فـي المجتمعـات المسـيحية، وفشلها في المجتمعات غير المسيحية. وهذه النتيجة تفتقر أيضا إلى الصدق الإمبيريقي، فمثلا نجـد أن المجتمعات التي كانت تؤمن بالكونفوشية لم ينشأ لها نظام رأسمالي مماثل للنظام الرأسـمالي الغربـي، بالرغم من أن الكونفوشـية تماثـل فـي تعاليمهـا البروتستانتية؛ حيث تدعو الكونفوشية إلى النزعـة العملية في الحياة، وتعارض النزعة الميتافيزيقيـة، كما تشتمل على نظرية تربوية في إعـداد وتنشـئة الفرد[1].

ط- أشاد ماكس فيبر في دراسته هذه بالمعتقدات والقـيم البروتستانتية، واعتبرها الأساس الذي انطلقت منـه

---

[1] Harry Elmer Barnes, An Introduction to the history of Sociology, Third Edition , the university of Chicago press, Chicago, ١٩٦٩, pp: ٢٥٤ - ٢٥٤

الرأسمالية الرشيدة في المجتمعات الغربية، كما بالغ في ذلك. ولكننا نعارض ماكس فيبر فيما ذهب إليـه في هذا الصدد ذلك أن المسـيحية ليسـت وحـدها الديانة التي تحث على التفاني في العمل والإخلاص، والعمل من أجل المصلحة العامة. ولكن هناك الدين الإسلامي الذي يتضمن العديد من القيم والأخلاقيات الاقتصادية والسياسية والعائلية، ولم يترك جانبا من جوانب الحياة إلا وحدده، وأوضح ما ينبغي عملـه في هذا الجانب، فمثلا في الناحية الاقتصادية التـي تدور حولها دراسة فيبر، نجد أن الإسلام قد دعا إلى العمل والتفاني فيه وإتقانه، كما يبـيح للعامـل "أن يجني ثمار عمله، وأن ينال كفاءة جهده. كمـا أقـر الإسلام حق الملكية الفردية، وفي هذا تشجيع للفـرد على أن يعمل ويمتلك، واعتراف بأن الملكية الفردية عمل طبيعي تدعو إليه الغريزة السليمة، أي أنه يتفق والفطرة الإنسانية، وهـذه الملكيـة التـي أجازهـا الإسلام ملكية مقيدة يراعي في إدارتها وتنميته خير الناس جميعا، أو هي وظيفة اجتماعيـة يقـوم بهـا

شخص لخير الجماعة، وهذا يعني أن الإسـلام قـد أباح الملكية الفرديـة بشـرط أن تسـتغل لصـالح المجموع، وهي بذلك ليست ملكية مطلقة. كما حـث الإسلام المسلمين على إنفاق المال فيما ينفع الصانع والعامل والزارع والتاجر وألا يكنزوه، كمـا دعـا الإسلام أيضا إلى عدم الإسراف، وحرم الاحتكـار وانتهاز الفرص.

خلاصة القول: إن الإسـلام جـاء بالعديـد مـن القـيم والفضائل والأخلاقيات الاقتصادية والسياسية وغيرها، تلـك القيم التي تكفل بناء مجتمع رشيد في مختلف مناحي الحيـاة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولكن هناك سؤالا يطـرح نفسه على بساط البحث مؤداه طالما أن الإسلام قد جاء بهذا التنظيم الاجتماعي الرشـيد، فلمـاذا تخفـت المجتمعـات الإسلامية، ولم تحقق ما حققته البلاد الغربية المتقدمة التـي تدور حولها دراسة ماكس فيبر؟ إن الإجابة على هذا السؤال تتمثل في أن المجتمعات الإسلامية تخلفـت عـن الركـب الحضاري، ولم تستطع أن تحقق نموا تكنولوجيا واقتصـاديا ورأسماليا رشيدا، ليس بسبب عدم فعاليـة وسـلبية الـدين

الإسلامي في التطوير الاقتصادي، كما يدعي بعض علمـاء الاجتماع في العصر الحديث، ولكن السبب الحقيقـي كمـا يذهب Sami Zubaida يكمن في أن المجتمعات الإسلامية لم يتحقق لها الاستقلال السياسي والسيطرة السياسـية التـي تحققت للمجتمعات الغربية، وكان ذلك نتيجة سيطرة الطبقات العسكرية والحاكمة على هذه المجتمعات[١].

ي- قوبل مؤلف ماكس فيبر "الأخـلاق البروتسـتانتية وروح الرأسمالية" بحفاوة بالغة، وذلـك باعتبـاره مؤلفا يرد على الفكر الماركسي وينقده، وقد دفع ذلك البعض إلى رفض النظرية الماركسية فـي تفسـير التاريخ، غير أن هذا هو الخطـأ بعينـه؛ ذلـك أن الماركسية إذا كانت قد اهتمت بتفسير التاريخ ونشأة النظام الرأسمالي في ضوء المتغيرات الاقتصـادية، فإن هذه المتغيرات الاقتصادية، لم يتجاهلها فيبر في دراسته، بل اهتم بتفسير النمو الرأسمالي في ضوء

---

(١) Sami Zubaida, Economic and political Activism in Islam , Economy and Society, Vol ١, No. ٣, ١٩٧٢, p: ٣٠٨

القيم الدينية البروتستانتية، ولم يتجاهل فـي نفـس الوقت العوامل الاقتصادية، والدليل علـى ذلـك أن دراسته المذكورة آنفا قد تضمنت في مواضع متعددة العديد من الفقرات التي تحذر من إغفـال الأهميـة الأساسية للعامل الاقتصادي. كما أنـه لـم يـذهب إطلاقا إلى أن الأخلاق البروتستانتية وحدها كانـت المسئولة عن نشأة النظام الرأسمالي الرشيد ونمـو الرأسمالية الحديثة. بل أكد أيضا على أن التطـوير والترشيد الاقتصادي قد واجه مقاومة عنيفة من قبل القيم التقليدية. ويكفي أن نستشهد في هـذا المقـام بالفقرة التي اختتم بها فيبر مؤلفه، والتي عبر بهـا عن هذه الحقيق؛ إذ يقول: "لم يكن هدفي بالطبع أن أستبدل بالتفسير المادي المتحيز، تفسـيرا روحانيـا متحيزا؛ فكلاهما يؤثر بنفس الدرجة فـي الحقيقـة التاريخية، ولكن إذا لم يؤدِ أحـدهما دوره كمتغيـر مستقل، ولعب دوره كمتغير تابع في البحث، فإنـه يحقق قدرا مساويا من أجل الحقيقة التاريخية"[١].

---

(١) Max Weber, op. cit, p: ١٨٣

والحقيقة أن تأكيد فيبر على أهمية العامل الاقتصادي في تطوير المجتمع وتشكيل الحقيقة التاريخية وتغيير القيم، يعد من إيجابيات الدراسة؛ ذلك أنه جسد حقيقة واقعية لا يمكن إنكارها، فمن منا يستطيع أن ينكر أهمية العامل الاقتصادي في مختلف مناحي الحياة، فبالمال والإنتاج نستطيع تحقيق التنمية السوسيو/اقتصادية، وننقب عن مواردنا الكامنة في باطن الأرض، ونضع برامج للتحديث في مختلف مناحي حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. ولكننا نود أن نعبر في هذا المقام عن حقيقة هامة يؤكدها اليوم المشتغلون في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتحديث، مفادها أن العامل الاقتصادي وحده لا يستطيع أن يكون مؤشرا ومقياسا للتخلف والتنمية؛ ذلك أننا إذا اعتمدنا عليه وحده في قياس التخلف فسوف سكون مؤشرا مضللا لا يعكس لنا كل الحقيقة، ولكنه سيلقي الضوء على جانب واحد من الحقيقة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يستطيع المتغير الاقتصادي وحده أن يحقق التنمية المنشودة، وذلك كله انطلاقا من أن ظاهرة التخلف تمثل ظاهرة معقدة، ولا يمكن تفسيرها من خلال متغير واحد؛ لأنها تتشكل من خلال

عنقود متـرابط ومتفاعـل مـن المتغيـرات الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. كما أن التنميـة لا يمكـن تحقيقها إلا من خلال عنقود مـن المتغيـرات الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، أي بطريقة تكاملية. وهـذه هي الحقيقة التي ينادي بها كل من تهمه قضايا التنمية اليوم؛ حتى الاقتصاديون الذين ظلوا ردحا طـويلا مـن الـزمن يركزون على البعد الاقتصادي وحده.

ك- أصاب ماكس فيبر كبد الحقيقة عندما أبرز طبيعـة التأثيرات التبادلية بين الظواهر الدينيـة والظـواهر الاقتصادية؛ حيث خلص من خلال دراسته إلـى أن هناك تأثيراتٍ تبادليةً بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية. وهذا معناه أن القيم الدينية تؤثر علـى الاقتصاد وتتأثر به في نفس الوقت. وهذا يدل على أن اتجاه التأثير لا يسير في خط واحد. ولكن هناك تأثيرا متبادلا بين المتغيرات الروحية والمتغيـرات الاقتصادية. وهذه القضية على جانـب كبيـر مـن الأهمية؛ ذلك أنها تجسد حقيق واقعية وماثلة أمـام الأعين على مسرح الحيـاة الاجتماعيـة، فالحيـاة

الاجتماعية تمثل بناء متكاملا ومترابطا، ولا نستطيع فهم جانب من جوانبه إلا في ضوء علاقته بالجوانب الأخرى. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذا البناء تتفاعل وحداته معا وتؤثر في بعضها البعض، فمثلا يؤثر انخفاض مستوى الدخل على بقية الجوانب التعليمية والسياسية والعائلية والقيمية والصحية، ويتأثر بها أيضا. كما أن جمود القيم الثقافية وتخلفها يؤثر على أنماط السلوك الاقتصادي والإنجابي والسياسي، وهلم جرا.

ل- من إيجابيات دراسة فيبر إبراز خطأ فكرة التفسير الأحادي للظاهرة الاجتماعية؛ حيث رفضت الدراسة - بصورة قاطعة - أي تفسير أحادي للظاهرة الاجتماعية، أي: تفسيرها في ضوء متغير واحد؛ سواء كان اقتصاديا أو روحيا أو سياسيا ... إلخ. وهذه القاعدة المنهجية تعد على جانب كبير من الأهمية؛ ذلك أن الظاهرة الاجتماعية ظاهرة معقدة تتشكل من خلال العديد من المتغيرات المتفاعلة معا. وإذا فسرناها اعتمادا على متغير واحد، فإن

ذلك سوف لا يصور لنا كل جوانب الحقيقة، ولكنـه سيفسر لنا جانبا واحدا من جوانب الظاهرة. ولقـد أشاد بارسونز وفروند Julien Freund بأهمية هذه القاعدة المنهجية، والتزام فيبر بهـا فـي دراسـته. والحقيقة أن عدم تفسير فيبر للنمو الرأسـمالي فـي ضوء عامل القيم وحده يتضح من خلال تأكيده على أن القيم الدينية البروتستانتية قـد شـكلت الـروح الرأسمالية التي نتج عنها التحرر الاقتصادي الـذي ساهم بدوره في النمو الرأسمالي، هذا بالإضافة إلى أنه أكد في دراسته أيضا على ضرورة البحث عـن الظروف الاجتماعية والاقتصادية إلى تأثر بها الزهد البروتستانتي في نموه وطبيعته. ولقد أشـاد Julien Freund باستخدام فيبر لهذه القاعدة المنهجية فـي دراسته بقوله: "يظل مؤلف الأخلاق البروتسـتانتية وروح الرأسمالية العمل البارز لماكس فيبر في علم الاجتماع الديني، وسوف لا نـدخل فـي الخـلاف والجدل ونزعات الرفض التي سببها هذا الكتاب في نصف القرن الحالي، ليس فقط فيما يتعلق بـالمنهج

المستخدم في هذه الدراسة، بقدر ما يخص بعـض التفسيرات والاستنتاجات، ولكن بدلا من هذا فسوف نحاول تقديم فكرة هذا العمل، ونوايا فيبر بأوضح ما يمكن. وعلى أية حال، فإنه من المفيـد أن نحـذر القارئ من التفسيرات التي تبسط الأمور، وتـوحي بأن فيبر نظر إلى البروتستانتية على أنهـا السـبب الوحيد للرأسمالية، وأن كتابه يعتبر في أحد جوانبـه رد فعل للافتراض الميتافيزيقي الماركسـي الـذي يذهب إلى أن كل أحداث الحضارة يمكن اختصارها إلى سبب واحد هو الأساس الاقتصـادي ... فلقـد ذهب فيبر إلى أن أية نظرية - ذات جانـب واحـد كهذه - لا تتفق وطبيعة البحث العلمي، ولا ينبغـي أن نفرض استنتاجات قبل التحليل، وهذا ما تؤكـده الدراسات المعاصرة في علم الاجتماع"[١].

---

[١] Julien Freud, The Sociology if Max Weber , translates From the French By Mary Ilford, First published penguin university Book, London, ١٩٦٨m pp: ٢٠٨ – ٢٠٩

م- من إيجابيات هذه الدراسة أنها أثرت التراث السوسيولوجي عن القيم، فهي تعد دراسة رائدة في معالجة القيم بصفة عامة، والقيم الدينية بصفة خاصة؛ حيث أوضحت ماهية العلاقة بين القيم والتنمية، ولا شك أن التراث العلمي الذي يتناول بالدراسة والتحليل القيم الثقافية ودوره في التحديث والتنمية، ينطلق أساسا من معالجة فيبر الرائدة للأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، والدليل على ذلك أننا لا نجد مؤلفا من المؤلفات السوسيولوجية يعالج قضية القيم والتنمية، إلا ويعتمد على دراسة ماكس فيبر، كما يرجع الفضل إلى فيبر في أنه كشف عن دور القيم كمحدد من محددات السلوك الإنساني.

صفوة القول: إن معالجة ماكس فيبر لقضية العلاقة بين القيم الدينية والتنمية الاقتصادية ونشأة النظام الرأسمالي، قد انطلقت من النزعة البنائية التاريخية، وتضمنت أفكارا وقضايا ارتبطت بالواقع الأوروبي والغربي، ذلك الواقع الذي تحيز إليه ماكس فيبر، شأنه في ذلك شأن سائر العلماء

الأوروبيين والغربيين، وقد يكون من الإنصاف القول بأنـه بالرغم من سهام النقد التي صوبت إلى ماكس فيبر واتجاهه المثالي، فإن هذا الاتجاه قد أفاد في إلقاء الضوء على الدور الذي تلعبه القيم الروحية في التنمية، والتأكيد على أن القـيم تمثل مطلبا أساسيا من متطلبات التنمية، ينبغي عدم إغفالـه من جانب المخططين للتنمية بكل أشكالها ومستوياتها. كمـا ساهمت هذه الدراسة أيضا مساهمة إيجابية في الكشف عـن العلاقة بين القيم والتنمية.

٣. الاتجاه السيكولوجي أو السلوكي: يـنهض هـذا الاتجاه على قضية أساسية مؤداهـا أن درجـة الدافعية الفردية أو الحاجة إلـى الإنجـاز هـي الدعامة الفردية أو الحاجة إلـى الإنجـاز هـي الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية، وأن تغيير الاتجاهات والقيم والسلوكيات يعد شرطا أساسيا لخلق مجتمع حديث. وينضوي تحت لواء هـذا الاتجاه العديد من العلماء منه على سبيل المثـال دانيـل ليرنـر Daniel Lerner ودافيـد ماكليلاند David. C. Mcclelland وإفرت

هـيجن Everett Hagen وشـومبير Schumpter وإليكس إنكلز وفاينر وشوداك.
وسنلقي الضوء فيما يلي علـى أهـم إسـهامات هؤلاء العلماء كنماذج لهذا الاتجاه.

أ- دانيل ليرنر(*): يعتبر ليرنر عالما من علماء الاجتمـاع المعاصرين الذين تناولوا قضية التنمية والتحديث من منظور سلوكي، حيث أجرى دراسة أمبيريقية في عام ١٩٥٠ علـى سبعة مجتمعات انتقالية هي تركيا واليونان ومصر ولبنـان والأردن وسوريا وإيران بهدف التعرف قدر الإمكان علـى مدى تعرض الأفراد في هذه المجتمعات للوسائل الإعلامية، واتجاهـاتهم المختلفـة إزاء بـرامج التنميـة الاجتماعيـة والسياسية المنفذة في بلادهم، والوقوف على أهم التغيـرات التي أحدثتها التنمية أو التحديث في هذه البلدان. وقد انطلقت هذه الدراسة من منظور سيكولوجي (سـلوكي) مـؤداه: أن

(*) لمزيد من التفصيل حول دراسة دانيل ليرنر "تحول المجتمع التقليدي – تحديث الشرق الأوسط" أنظر: كمال التابعي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥

تحديث المجتمع وتحوله من النمط التقليد إلى النمط الحديث، يتم من خلال الفرد والبيئة معا. وبعبارة أخرى فإن معـدل التغير الاجتماعي والتحديث في كل مكان هو نتـاج لعـدد الأفراد الذين يمثلون نمط أو فئة الانتقاليين، فكلما كان هناك عدد أكبر من الأفراد الذين يحاولون جاهدين الأخذ بما هـو حديث في بلد ما، كلما كانت مسـتويات الأداء ومؤشـرات الحداثة عالية، وتتمثل الحداثة في المشاركة في الحياة العامة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... إلخ) تلـك المشاركة التي يكتسبه الأفراد عن طريق التعلـيم والقـدرة على التقمص. وبذلك يتناول ليرنر التنمية أو التحديث فـي ضوء اكتساب خصائص التي يكتسبها الأفراد مـن خـلال القنوات التي يقدمها لهم المجتمع بقصد مساعدتهم على تغيير أسلوب حياتهم التقليدي إلى أسلوب حياة يتسم بالحداثة[١].

ويذهب ليرنر إلى أن التحديث – من وجهة نظر – يعني تحول أساليب حياة الأفراد بقوة من الحياة الشخصـية إلـى

---

(١) Daniel ERNER, The passing of Traditional Society Modernizing the Middle East, Third Edition, the Free Press , New York, ١٩٦٦m p: ٧٨

حياة مشاركة ذات طابع غير شخص، أي أن التحديث اتجاه علماني ذو جانب واحد في اتجاهه يتمثل في التحـول مـن التقليدية إلى أساليب الحياة المشاركة[1]. كما ينظر ليرنر إلى النموذج الغربي في التحديث على أنه النموذج الذي يجب أن تحذو حذوه البلاد الأخرى.

وتعتمد التنمية أو التحديث في ضوء نظرية ليرنر علـى مجموعة من المتغيرات الأساسية التـي يمكـن اعتبارهـا مؤشرات للتحديث والحداثة. وتتمثل هذه المتغيرات الرئيسة فـــي التحضـــير urbanization والتعلـــيم Literacy، والمشاركة في وسـائل الاتصـال Media participation والمشـاركة السياسـية Political Participation هـذا بالإضافة إلى خاصية هامة تميز المجتمـع الحـديث هـي التقمص العاطفي Empathy تلك الخاصـية التـي تعـين المجتمع على التنمية.

أم بالنسبة للتحضر فيرى ليرنر أنه يعد متغيرا أو شرطا رئيسيا في تحديث المجتمعات؛ ذلك أنه مع التحضر بـدأت تاريخيا عملية التحديث في المجتمعات الغربية. كمـا قـدم

---

(١) Ibid, pp: ٧٦ – ٨٩.

ليرنر نموذجا تاريخيا حدد من خلاله المراحل التي عبر من خلالها المجتمع التقليدي إلى المرحلة الحديثة، تلك المراحل التي تتميز بالتداخل والترابط والتتابع، أي أن كـل مرحلـة تمهد للمرحلة التالية. وتتحدد هذه المراحـل فـي المرحلـة الأولى وهي مرحلة التحضر، التي ينتقل فيها الأفـراد مـن الريف إلى المدن، وتنمو فيها الاستعدادات والإمكانيات التي تميز الاقتصادية الصناعي الحديث، كما تنمو فيهـا أيضـا الإمكانيات التي تميز المرحلتين التـاليتين؛ وهمـا التعلـيم وتطور وسائل الاتصال، ولا شك أن هناك علاقة وطيدة بين هاتين المرحلتين؛ فالتعليم يطور وسـائل الاتصـال التـي بدورها تساعد على انتشار التعليم.

أما المرحلة الثانية فهي المرحلة التي يلعب فيها التعلـيم دورا رئيسا، وتظهر فيها المقدرة على القراءة، تلك القـدرة التي يكتسبها في البداية عدد قليل من الناس. ولكن بـالرغم من ذلك فهي توفر الظروف الملائمة لتحديث المجتمع. ثـم تأتي المرحلة الثالثة التي تتقدم فيهـا التكنولوجيـا الدقيقـة اللازمة للنمو الصناعي، كما يبدأ فيهـا المجتمـع إصـدار صحف على نطاق واسع، وإنشاء شبكات ومحطات إذاعيـة

ودور عرض، وهذا كله بدوره يزيد مـن سـرعة انتشـار التعليم، كما أنه من خلال التفاعل والتأثيرات التبادلية بـين التعليم والمشاركة في وسائل الاتصال في المجتمـع، ينمـو المجتمع ويصبح حضريا وحديثا؛ حيث تظهر فيه المشاركة السياسية (نظام الانتخاب) التي نجدها في كافة المجتمعـات الحديثة والمتقدمة.

ولكن ينبغي أن ندرك أنه وراء كـل هـذه المراحـل، وخلال التطور التاريخي تكمن خاصية سيكولوجية أساسـية لا غنى عنها في التحديث، وتتمثل في القدرة على الـتقمص العاطفي التي تميز الإنسان الحديث عن الإنسـان التقليـدي الذي يتمسك بتلابيب الماضي، ويبتعد عن كل ما هو جديـد ويقاومه[1].

هذا شأن التحضر، أما التعليم فيذهب ليرنر إلى أنه يعـد متغيرا من المتغيرات الرئيسة في التحديث، ومؤشـرا مـن مؤشراته، كما أنه المهارة الرئيسة التي تكمن فـي عمليـة التحديث، فمع التعليم يكتسب الناس أكثر من مجرد القراءة؛ فهم يكتسبون أيضا المهارات المتعددة التـي تمكـنهم مـن

---

(1) Ibid, pp:٤٣ – ٦٤

المشاركة الفعالة في مختلف منـاحي الحيـاة الاجتماعيـة والسياسية، وبذلك يكون التعليم بمثابة المحـور الاجتمـاعي الذي ترتكز عليه المهارة والحراك النفسـي. بـين تلعـب المشاركة في وسائل الاتصال الجماهيرية مثـل الصـحافة والراديو والسينما دورا هاما في تحديث المجتمعات والـنظم الاجتماعية، فمن خلالها يتعلم الفرد الكثيـر، ويسـتطيع أن يتخيل، وبذلك تنمو لديه القدرة على التقمص العاطفي، تلـك القدرة التي تمكنُه من اكتساب كل ما هـو جديـد، كمـا أن وسائل الاتصال وانتشارها في المجتمع وتعرض الأفراد لها يعد مؤشرات التحديث، كما تلعب المشاركة السياسـية دورا بالغ الأهمية أيضا في التحديث، فمن خلال التعليم وتعـرض الفرد لوسائل الاتصال الجماهيرية، يتحول هذا الفـرد إلـى قارئ للصحف، ويكون أحد الذين يـدلون بأصـواتهم فـي الانتخابات، أي: يتحول إلى عضو فعال ومشارك في الحياة السياسية، ثم تأتي من خلال هذا كله الديمقراطية التي تجسد لنا طبيعة المجتمع المشارك، وأخيرا تـأتي القـدرة علـى التقمص العاطفي التي يرى ليرنر أنها تمثل الدعامة الرئيسة

التي يرتكز عليها التحديث، والتي تكمن في كل المتغيـرات آنفة الذكر[1].

كما يذهب ليرنر إلى أنه من الضروري على المجتمـع التقليدي الذي يبغي تحديث ذاته أن يعبئ الأفراد الانتقـاليين الذين يشاركون بإرادتهم في اكتسـاب الأسـاليب الحديثـة والمهارات التي من خلالها يشكلون مستقبلهم في المجتمـع، ويتمثلون القيم المستحدثة التي تواكب التحديث وتعضده، ولا تكتسب هذه المهارات والمشاركة إلا من خلال وسيلة وقدرة خاصة وهامة تميز المجتمع الحديث، يطلق عليهـا ليرنـر القدرة على التقمص العاطفي، ويعني بها: الوسيلة التي تمكن الأشخاص الذين تميزوا بالحركة حديثا من أن يعملوا بكفاءة في عالم حديث. كما تتمثل أيضا في قدرة المـرء علـى أن يرى نفسه في مكان الشخص الآخر الحديث، أي أن الفـرد يتقمص السمات والخصائص الحديثة التي يراها في الحديثين الآخرين، ويسعى إلى تحقيقها في ذاته، وبذلك يتحول الفـرد ويتغير ويكتسب كل ما هو جديد، مثال ذلك البقال البلجـاتي في قرية بلجات التركية الذي كان يتمنى دائما أن يكون مثل

---

[1] Ibid, pp:٤٣ - ٦٤

البقالين الذين يعملون في أنقرة، ويمتلكون محلات تجاريـة كبيرة، وكان يرتدي ملابس على الطريقة الحضـرية فـي القرية، حيث كان يرتدي نوعا من رباط العنق بالرغم مـن أنه ولد وتربى في قرية بلجات، أي أنه كان يعيش في عالم مليء بالخيالات والتهيؤات، ويميل إلى كل ما هو مختلـف وغير مألوف، وكان يردد دائما: "إنني أريد أشياء أفضـل، كنت أحب أن يكون لي محل بقالة كبير فـي المدينـة، وأن يكون لي منزل جميل، وأرتدي ملابس جميلة". وهكذا يرى ليرنر في القدرة على التقمص العاطفي المـدخل الحقيقـي للتنمية والتحديث؛ لأنها تعين المجتمع على تحقيق التنمية[1].

كما أشار ليرنر إلى أن المجتمعات التي تناولها بالدراسة والتحليل، يمكن أن تنتظم في أنماط ثلاثة من حيث درجـة الحداثة هي: النمط التقليدي ويتمثل في المجتمعات التقليديـة التي تتسم بكافة خصائص وسمات المجتمع التقليدي وأهمها: أن القرابة تمثل المحور الأساسي لها في الحياة الاجتماعية، وضعف تقسيم العمل وتركز السلطة في أيدي الآباء، وقيـام العلاقات الاجتماعية وجهـا لوجـه، والخضـوع للسـنن

---

[1] Ibid, pp:٤٣ - ٤٦

الاجتماعية، ويضم هذا المجتمع الأفراد التقليديين الـذين لا تتوافر لديهم القدرة على التقمص العـاطفي. والـنمط الانتقالي، وهو النمط الذي يتمثل في البلدان التـي تحـاول جاهدة عن طريق الأفراد الانتقاليين الـذين يضـمهم هـذا النمط، والذين لديهم بعض أو كل خصائص الحديثين العبور من التقليدية إلى الحداثة، أي إلى المرحلة يقل فيهـا شـأن الحياة التقليدية، وتظهر فيهـا محـاولات الأفـراد لتمثـل الأساليب والقيم الحديثة. ثم يأتي النمط الحديث الذي يتمثـل في البلدان التي قطعت شوطا كبيرا في التقدم وغيرت حياتها الاقتصادية والاجتماعيـة والسياسـية والثقافيـة ... الـخ. واكتسبت خاصية المشاركة، ويضم هذا المجتمـع الحـديث الأفراد الحديثين، وهم المتعلمون الذين يشاركون بفعالية في وسائل الاتصال، ولديهم آراء في قضايا مجتمعهم[١].

هذا فضلا عن أن ليرنر قد كشف عن حقيقة هامة مفادها أن هناك تأثيرات تبادلية بين القيم والتنمية، وتتمثـل هـذه التأثيرات في أن التحديث يلعب دورا هاما في تغيير القـيم. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فكما أن التنمية تؤثر على

---

(١) Ibid, pp:٨٩ – ٩٠

القيم، فإن القيم بدورها تؤثر في التنمية والتحديث. ويتمثـل هذا التأثير في أن القيم قد تعجل بالتنمية، وتكون سندا لهـا وإما أنها تكون عائقا من عوائق التنمية يحول دون تحقيـق الأهداف الإنمائية المبتغاة.

ب- دافيد ماكليلاند(*): يعتبر دافيد ماكليلاند عالما مـن علماء النفس الذين عالجوا قضية التنمية الاقتصـادية مـن منظور سيكولوجي، حيث قدم دراسـته الشـهيرة "مجتمـع الإنجاز" التي تناول فيها قضية على جانب كبير من الأهمية، وهي قضية التنمية الاقتصادية مع التركيز بصـفة أساسـية على البعد السيكولوجي، كما حاول في هذه الدراسة أيضـا الربط بين الدوافع النفسية، لا سيما الـدافع إلـى الإنجـاز والتنمية الاقتصادية، موضحا أن الدافع إلى الإنجاز يـؤدي إلى النمو الاقتصادي، كما أن تحقيق التنمية الاقتصادية فـي أي مجتمع من المجتمعات البشرية يعتمد بصفة أساسية على

(*) لمزيد من التفصيل حول دراسة دافيد ماكليلاند "مجتمع الإنجاز" انظر:

كمال التابعي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٥.

وجود مجموعة من المنظمين ذوي بناء نفس خاص يشجعهم ويدفعهم إلى الاجتهاد والابتكار والمخاطرة والإنجاز بغيـة تحقيق أهداف اجتماعية تتمثل في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

كما تربط هذه الدراسة أيضا بين التنميـة الاقتصـادية والقيم، حيث تذهب أيضا إلى أن المجتمع المتخلـف إذا أراد البدء في تنمية نفسه اقتصاديا، فلا بد له من دعـم الشـعور بالحاجة إلى الإنجاز لدى الأفراد من خلال التربية والتنشئة الاجتماعية في المدرسـة والأسـرة والمجتمـع، وتشـجيع المجتهدين والمجددين للدخول في ساحة العمل الاقتصـادي، هذا بالإضافة إلى تغيير القيم والمعايير التقليدية التي يكـون بعضها مثبطة، واستبدالها قيم مستحدثة وإيجابية بها؛ لـدفع عجلة التحديث الاقتصادي بشدة. وكشفت هذه الدراسة أيضا عن أن هناك مصادر عديدة يتشكل من خلالها الـدافع إلـى الإنجاز، منها القيم الدينية.

كما قدمت تقييما للنظريـات الاقتصـادية والتاريخيـة والسوسيولوجية التي حاولـت تفسـير نشـأة واضـمحلال

الحضارات، ولفتـت الأنظـار إلـى أهميـة المتغيـرات السوسيولوجية المصاحبة للتنمية الاقتصادية.

وتنهض هذه الدراسة أيضا علـى أن درجـة الدافعيـة الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز هي الركيزة الرئيسة للتنميـة الاقتصادية، وأنه من الضروري فهم بعض القوى التي تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية السريعة، تلك القوى التـي تكمن في الإنسان نفسه، وفي دوافعه الأساسية والطريقة التي ينتظم بها في علاقاته مع رفاقه[١]. ويعني ماكليلاند بالحاجة إلى الإنجاز: ذلك الدافع الذي يجعل بعض النـاس يهتمـون بالنشاطات الاقتصادية أكثر من غيرهم، ويؤدون أداء أفضل كلما كان الإنجاز ممكنا، ويحققون في ذلك نجاحات بـارزة، أما مجتمع الإنجاز، فهو ذلك المجتمع الذي تتحقق فيه التنمية الاقتصادية أسرع من غيرها[٢].

وقد أشار ماكليلاند إلى أنه بالرغم من الإسهامات التـي قدمتها النظريات الاقتصادية فـي تفسـير وتحليـل النمـو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، إلا أنها تفسيرات عقلانيـة

---

(١) David C. Mcclelland, op. cit, pp: ١ – ٣

(٢) David C. Mcclelland, op. cit, pp:٤٥ - ٦٣

تهتم أساسا بـالمتغيرات العقليـة، ولا تهـتم بـالمتغيرات السيكولوجية والاجتماعية التي تشير إلى عدم صياغة برامج للتنمية وفق مفاهيم ومتغيرات اقتصادية بحتة؛ ولذا يكون من الضروري في ضوء هذه الحقيقـة الاهتمـام بـالمتغيرات السوسيوسيكولوجية قدر اهتمامنا بالمتغيرات الاقتصادية عند تفسير التنمية الاقتصـادية، حتـى يـأتي تفسـيرنا للنمـو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية تفسـيرا متكـاملا، ولـيس تفسيرا مبتورا. أي أننا في حاجة إلى تفسيرات سوسيولوجية وسيكولوجية للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلـى التفسـيرات الاقتصادية[١].

كما أشاد ماكليلاند إلى أن الدافع إلـى الإنجـاز يـدفع الشخص إلى أداء أفضل، كلما كان الإنجـاز ممكنـا، وأن الناس إذا وجدت لديهم دوافع قوية في ثقافة معينـة وزمـن معين، فسيبحثون عن مواقف يشبعون من خلالها هذا الدافع، كما سيضعون لأنفسهم مستويات ومعايير لهـذا الإنجـاز، ويبدعون نشاطا خلاقا ودءوبا؛ بغية بلوغ معايير ومستويات الإنجاز، لمجرد اللذة في بلوغ هذه المستويات، وليس مـن

---

[١] David C. Mcclelland, op. cit, pp: ١٥ - ١٦

أجل الحصول على مكافأة مالية، أو الرغبة في الزلفـى أو الإعفاء من العمل بعض الوقت، كمـا كـان يحـدث فـي الماضي.

وهكذا يتبين لنا أن الزيادة في الحاجة إلى الإنجاز تؤدي إلى نمو اقتصادي وثقافي، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه عالمة النفس الأمريكية وينتربوتم Winterbottom من خلال دراستها التي كشفت بها عن الارتباط بين الدافع إلـى الإنجاز والنمو الاقتصادي، وكيف يثير الوالدان ولا سـيما الأمهات اهتماما قويا بالإنجاز عند أولادهم، حيث خلصـت إلى أن أمهات الأولاد الذين حصلوا على درجات عالية في الحاجة إلى الإنجاز، يتوقعن من أولادهم أن يكونـوا أكثـر نشاطا واستقلالا، ويأملن في أن يتعلم أولادهن - في مرحلة مبكرة – أنشطة؛ مثل العمل بنشاط والاستعداد لبذل الجهـد، وأن يعرفوا كيف يسيرون بمفـردهم فـي الطرقـات، وأن يختاروا الأصدقاء بمفـردهم، وأن يحـرزوا نجاحـا فـي المنافسة. بينما تميل أمهات الأولاد الـذين حصـلوا علـى درجات منخفضة في الحاجة إلى الإنجاز، إلـى رفـض أن يلعب أولادهن مع أطفال لا يوافق عليهم الأبـوان، كمـا لا

يوافقون على أن يتخذ أولادهن قرارات هامة بأنفسهم، كمـا تتفق هذه النتائج أيضا مع ما توصل إليه ماكس فيبـر فـي دراسته "الأخلاق البروتسـتانتية وروح الرأسـمالية" حيـث أوضح أن البروتستانتية كانت تمثل ثورة في الأسـرة أدت إلى ظهور مزيد من الأبناء الذين لديهم حوافز قويـة إلـى الإنجاز، وذلك من خلال حركة البروتستانت التي ارتكـزت على قيم الاعتماد على الذات، وبالتالي وجهت النظـر إلـى تدريب الطفل على الاستغلال المبكر وإتقان العمـل اللـذين يكونان بدورهما دافعا أعظم إلى الإنجاز، مما يؤدي بعد ذلك إلى التنمية الاقتصادية وظهور الرأسمالية الحديثة[١].

كما أشار ماكليلاند من خلال دراسته لعينة من الثقافات إلى أن الحاجة إلى الإنجاز ترتبط ارتباطا جوهريا بالنشـاط التنظيمي للاقتصاد في ثقافة المجتمع، وأن ثمة دليلا على أن الثقافات التي أظهرت ارتفاعا في مسـتويات الحاجـة إلـى الإنجاز تطبق مستوى أعلى من التكنولوجيـا، وأن الحاجـة إلى الإنجاز لا تؤثر في نمط النشاط فحسب، ولكنها تحـدث فروقا في مستوى النشاط، وهذا معناه أن الدافع إلى الإنجاز

---

(١) David C. Mcclelland, op. cit, pp: ٤٥ - ٤٩

يقود إلى الأخذ بالأساليب التكنولوجية والأنشطة التنظيمية الاقتصادية التي تتحقق من خلال جهود المنظمين القادرين على السيطرة على وسائل الإنتاج بغية الإنتاج الوفير الذي يستهدف الاستهلاك وتصدير الفائض، كما أن هذا المجتمع الذي يشعر بالحاجة إلى الإنجاز بدرجة عالية ينتج منظمين Entrepreneurs قادرين أكثر على تحقيق تنمية اقتصادية أسرع، ويتميز هؤلاء المنظمون بسمات خاصة يركز عليها علماء الاقتصاد والاجتماع، ويرون ضرورة توافرها في المنظمين؛ حتى تمكنهم من تحقيق الأهداف المأمولة من ورائهم بنجاح، وتتمثل هذه الخصائص في المخاطرة المعتدلة كنتيجة للمهارة وليست للمصادفة، والنشاط الفعال والإبداعي والمسئولية الفردية، والميل إلى معرفة نتائج القرارات، واعتبار المال مقياس النجاح والنتائج الإيجابية والقدرة على التخطي والتنظيم والإقبال على المهن التنظيمية [(١)].

ويذهب ماكليلاند إلى أن الدافع إلى الإنجاز يعد مسئولا إلى حد ما عن النمو الاقتصادي، وأن العالِم أو المؤرخ

[(١)] David C. Mcclelland, op. cit, pp: ٦٨ - ٦٩

الاقتصادي الذي يحاول فهم الأسباب التي تؤدي إلى انتقـال بلدٍ ما من مستوى منخفض من النمو الاقتصادي إلى مستوى عال من النمو الاقتصادي، استنادا إلى المتغيرات والأحداث التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعيـة، متجـاهلا المتغيرات السيكولوجية المتداخلة في عقول البشر مثل الدافع إلى الإنجاز، يكون تفسيره وفهمه تفسيرا قاصرا؛ ولذا تهـتم دول عديدة تريد أن تتقدم بسرعة في الوقت الحالي بمعرفـة إمكانية تحقيق الكثير من الحاجة إلى الإنجاز، طالما أن هذه الحاجة إلى الإنجاز تمثل ضرورة أساسـية فـي التعجيـل بالتنمية والنمو الاقتصادي، أي أنها تهـتم بصـفة أساسـية بالمتغيرات السيكولوجية التي تتمثل فـي ضـرورة تغييـر اتجاهات الناس وسلوكهم، ودفعهم إلى التنمية، واضعة فـي اعتبارها أيضا أهمية التخطـيط والمتغيـرات الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، كما تتشكل الحاجة إلى الإنجاز من خلال مجموعة معقدة من مصادر الإنجاز أهمها: الجنس والبيئة وأساليب تنشئة الطفل والقيم الدينية والمكانة المهنية وبناء العائلة والمناخ[1].

---

(1) David C. Mcclelland, op. cit, pp: ٣٣٧ - ٣٨٧

كما بين ماكليلاند أن هناك متغيرات سيكولوجية معينة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وأن هذه المتغيرات تزيد من فعالية نشاطات الأفراد في المجتمع، ولا سيما بين طبقة المنظمين، وتتشكل هذه المتغيرات من خلال مصادر عديدة أهمها المعتقدات والقيم، ويمكن فهم الصلة بين التنمية والمعتقدات والقيم على سبيل المثال، من خلال حركة الإصلاح الديني وتطور الرأسمالية التي كشف عنها ماكس فيبر، باعتبارها مجرد حالة واحدة من حالات عديدة، توضح أن الحاجة إلى الإنجاز تتشكل من خلال التغير الأيديولوجي.

ولذا ينبغي على البلدان التي تتجه إلى الإسراع بالتنمية، أن تدرك حقيقة هامة، مفادها أن التعجيل بالتنمية الاقتصادية لا يتحقق إلا من خلال مجموعة من السياسات والخطط الإنمائية التي تجعل من التنمية عملية ميسرة وممكنة، وأن تغيير الاتجاهات والقيم يعد مطلبا رئيسا من متطلبات التعجيل بالتنمية الاقتصادية.

ولا بد أن ترتكز هذه السياسات والخطط على عدة ركائز أهمها: تغيير القيم والمعايير التقليدية، وتعبئة الرأي العام، وتحرير المرأة والاهتمام بجماعات اللعب التي يتعلم من

خلالها الأطفال كيف يستجيبون للآخرين ويشـاركون فـي أنشطتهم، والتقليل من سـيطرة الأب، والاهتمـام بـالتغيير الأيديولوجي والتعليم لتأثيره القوى على الحاجة إلى الإنجاز، وضرورة الاستفادة بذوي الحاجة إلى الإنجاز بطريقة أكثـر فعالية، وضرورة النظر إلى بعض المتغيرات الاقتصـادية والاجتماعية في عملية النمو مثل معدل زيادة السكان والنمو المتوازن والاستثمار والتحضر والمصادر الطبيعية والسياسة النقدية - نظرةً جديدة، على أن كل هذه المتغيـرات تعتمـد بصفة رئيسة على دوافع وقيم أولئك الذين يديرون النظـام، ولهم تأثيرهم الفعال، وتوفير البيئة الاقتصادية الملائمة التي تكفل وضع خطة عامة للتعجيل بالنمو الاقتصادي[١].

هذا فضلا عن أن ماكليلاند قد كشف عن الدور الإيجابي الذي تلعبه القيم في تشكيل الدافع إلى الإنجاز، وهذا يعني أن للقيم تأثيرا إيجابيا على التنمية الاقتصادية. كما أماط اللثـام عن حقيقة هامة مؤداها أن على البلدان النامية عندما تتجـه إلى تنمية نفسها اقتصاديا بغية رفع المسـتوى الاقتصـادي والاجتماعي لأفرادها، أن تحاول جاهدة رسم سياسة وخطة

---

(١) David C. Mcclelland, op. cit, pp: ٣٩١ - ٤١١

إنمائية تتضمن الوسائل الكفيلة بتغيير الاتجاهات والقيم والمعايير التقليدية، واستبدالها بالقيم التخطيطية المستهدفة؛ فمثلا إذا كان المجتمع التقليدي المراد تنميته يستند في تقييم أفراده على أساس مكانتهم الاجتماعية وانتماءاتهم الطبقية، فلا بد لهذا المجتمع عند البدء في التنمية أن يستبدل هذه القيم التقليدية بقيم مستحدثة تتمثل في ضرورة تقييم الأفراد على أساس إنجازهم وأدائهم.

ويتساءل ماكليلاند: كيف يمكن استبدال الأساليب التقليدية للمجتمع بأساليب ومعايير جديدة وبأكثر سرعة؟ ويجيب ماكليلاند على هذا التساؤل، موضحا أنه أراد الناس تنمية أنفسهم والاستفادة بمزايا الثقافة المادية المتقدمة التي تأتي بها المدينة الحديثة، فعليهم أن يتقبلوا كثيرا من القيم والأنماط الثقافية والسلوكية التي تواكب هذه الثقافة المادية، وقد يتحقق ذلك من خلال زيادة في وسائل الاتصال التي تمثل مطلبا أساسيا في إحداث هذا التغيير ووسائل النقل العامة والرخيصة والكهرباء والراديو والتليفونات والصرف، والخطب العامة عندما لا تتوافر هذه الوسائل، كما هو الحال في الريف الهندي، كما لا بد أن يحدث اتصال بأي شكل من

الأشكال؛ كي يتعلم الناس المعاني والأساليب الفنية الحديثة، وإن كان الاتصال وحده ليس كافيا، فمثلا كان العرب على اتصال بالحضارة التكنولوجية الأوروبية في كل مراحل تطورها، ولكنهم فشلوا في أن يتمثلوا الكثير منها؛ ذلك أن الناس قد تمسكوا بالقيم والمعايير القديمة معتقدين أن التحديث هو خِصم للدين، وهذا ما حدث في كثير من بلدان العالم مثل المكسيك وبلدان أمريكا اللاتينية وإيطاليا وبعض مناطق العالم الإسلامي. وقد روى ماكليلاند كثيرا من القصص والحكايات الشعبية التي تكشف عن هذه الحقيقة، فمثلا هناك من القصص ما يعكس قلق الأم الفلاحة التي تصطحب طفلها المريض إلى الطبيب لأول مرة، بدلا من المعالج الشعبي Folk – Curer، وكانت حينئذ تخشى أن تكون بترددها على الطبيب بطفلها تضر به، أو ستكون عرضة لانتقام الأرواح؛ لأنها خرجت عن القيم والمعايير التقليدية للمجتمع، وفي النهاية كانت تلجأ إلى الاثنين معا[١].

جملة القول: إن دافيد ماكليلاند قد ركز على أن القيم والدوافع والقوى السكيولوجية، هي التي تحدد في النهاية

---

(١) David C. Mcclelland, op. cit, pp: ٣٩٤ – ٣٩٧

معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن الأفكار هي التي تلعب دورا في تشكيل التاريخ، يفوق الـدور الـذي تعلبـه المتغيرات والجوانب المادية. كما أن هناك مجموعـة مـن المتغيرات السيكولوجية تلعب أيضا دورا في التنمية، وأهـم هذه العوامل الإحساس بالمسـئولية الجماعيـة، والشـعور بالتفوق على الآخرين[1]. ويمكن القول: إن ماكليلانـد قـد انطلق في دراسته هذه من دراسة مـاكس فيبـر "الأخـلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، كما تـأثر أيضـا بأفكـار شومبيتر.

ج- **إفرت هيجن:** حاول هيجن في كتابه - عن التغيـر الاجتماعي والتنمية الاقتصادية – التعرف على أهم العوامل التي تمكن المجتمع التقليدي من أن يحقق النمو الاقتصادي، ويتحول إلى مجتمع حديث، مستندا في ذلك إلى تحليل بعض نماذج التغير الاجتماعي التي حدثت في بعض المجتمعـات، كمحاولة لفهم عملية النمو الاقتصادي، تلك العملية التي لـم

---

[1] Alejandro portes, On the Sociology of National development, Amercian Journal of Sociology, volume ٨٢, N. ١, pp: ٦٩ - ٧٠

تفهم – على حد قوله – فهما متكاملا، بل كان فهمها فهمـا قاصرا؛ بسبب انفصال العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجيـة والاقتصادية والسيكولوجية بعضها عن بعـض؛ ولـذا رأى هيجن ضرورة التكامل بين كل هذه العلوم، ذلـك أن هـذا التكامل يمثل مطلبا لا مندوحة عنه في سبيل تفسير ظـاهرة النمو الاقتصادي تفسيرا شاملا.

ولقد كان التساؤل الرئيسي الذي طرحه هـيجن علـى بساط البحث مؤداه: لماذا تحقق بعض الشعوب في بعـض المجتمعات تقدما تكنولوجيا بفاعلية وأسرع من مجتمعـات أخرى؟![1].

كما أشار هيجن في دراسته إلى أن النظريات الاقتصادية التي تناولت قضية التخلف والتنمية قد فسرت ظاهرة النمـو الاقتصادي في ضوء متغيرات اقتصادية، وأغفلت المتغيرات غير الاقتصادية. كما أوضح أن النمـو الاقتصـادي الـذي يحدث في بعض المجتمعات بدرجة أسرع وأكثر فاعلية من المجتمعات الأخرى، ومعوقات النمو الاقتصادي ومشـكلاته

---

(1) EVERETT. E. HAGEN, ON THE THEORY OF SOCIAL CHANGE, FIRST PUBLISHED, TAVISTOCK PUBLICATIONS, LONDON, ١٩٦٢, PP: ٢ - ٥

تكمن أساسا في البناء الاجتماعي، أي أن النمو الاقتصـادي ومشكلاته ترجع إلي عوامل داخلية أكثر مـا ترجـع إلـى عوامل خارجية؛ فالتقليديون يقفون موقفـا مناوئـا للتنميـة الاقتصادية وبرامج التغيير الاجتماعي في المجتمع التقليدي، ذلك المجتمع الذي يتسم في نظر هيجن بالجمود وعدم إتاحة الفرصة أمام أبنائه لاكتساب كل ما هو جديد أو تبني الأفكار الجديدة، كما أن مكانة الفرد فيه تتحدد من خـلال انتمائـه القرابي، وليس من خلال إنجازه وعمله، أي: أن المكانـات الاجتماعية فيه تتسم بأنها مفروضة وليست مكتسبة، ويتحدد سلوك الفرد فيه أيضا من خلال العادات والتقاليد، وليس من خلال القانون، وبذلك تصبح الشخصية في هـذا المجتمـع تسلطية وغير خلاقة؛ حيث يغيب النشاط الإبداعي في البناء الاجتماعي للمجتمعات التقليدية[1].

كما رفض هيجن النظريات التي تذهب إلـى ضـرورة الاتصال والاحتكاك بالغرب ومحاكاة البلدان النامية للأساليب التكنولوجية السائدة في البلدان المتقدمة، وذلك من منطلـق أساسي مـؤداه: أن محاكـاة البلـدان الناميـة للأسـاليب

---

[1] EVERETT. E. HAGEN, OP. CIT, PP: ٥٥ - ٨١

والممارسات الغربية عادة ما تكون مستحيلة بسبب التبـاين الواضح بين الإطار البنائي والثقافي للدول الغربية والبلـدان النامية، فالدول المتقدمة تملك العلم والهندسـة والأسـاليب التكنولوجية والفنية والمعرفة العلميـة الحديثـة، ووسـائل المواصلات والاتصال الحديثة كما أن لها تنظيمهـا الإداري الذي يرتكز على أحدث نظريات التنظيم الإداري، وهذا كله لا يتوافر في البلدان النامية. هذا من ناحية، ومـن ناحيـة أخرى فإن الاقتصاد الغربي يمثـل مركبـا فنيـا وثقافيـا واجتماعيا، ولا يمكن النظر إليه كـأجزاء منفصـلة يمكـن عزلها عن السياق العام للمجتمع. هـذا بالإضـافة إلـى أن الدخل في البلدان النامية منخفض إذا قـورن بالـدخل فـي المجتمعات المتقدمة، وبالتالي يكـون تـراكم رأس المـال ضئيلا، وهذا ينعكس بلا شـك علـى الإنتاجيـة والنمـو الاقتصادي، كما أن الاتصال بالثقافة الغربية قد يؤدي إلـى تصدع الثقافة التقليدية[١].

وتنهض نظرية هيجن أيضا على قضية أساسية أخـرى مؤداها: أن المستوى العالي من الإبداع والخلق هو الدعامة

---

[١] EVERETT. E. HAGEN, OP. CIT, PP: ٢٣ – ٢٥

الرئيسية لإحداث التنميـة الاقتصـادية، أي أن الشخصـية الإبداعية تمثل ضرورة أساسية في التنمية الاقتصادية، وأن التقدم التكنولوجي يتطلب خلق تنظيم اجتمـاعي وسياسـي واقتصادي جديد، وشبكة علاقات اجتماعية جديدة، أي لا بد من تغيير البناء الاجتماعي التقليـدي، وتغييـر الاتجاهـات بالشكل الذي يتفق وأهداف التنمية المبتغاة؛ حتى يتحقق النمو الاقتصادي. وبعبارة أخرى فإن التقدم التكنولوجي في البلدان النامية يتطلب درجة عالية من الخلق والإبداع، كما حدث في الغرب، كما أن هـذا التجديـد لا يتطلـب فقـط تغيـرات تقني/اقتصادية Techno economic، ولكنه يتطلب أيضـا تغيرات اجتماعية تفوق - في أهميتها - أهميةَ المتغيـرات الأخرى؛ ولهذا فإن الانتقال إلى مرحلة النمـو الاقتصـادي يصاحبه تغيرات اجتماعية وسياسية وثقافية، ولا بد مـن أن تضع أي نظرية للنمو الاقتصـادي فـي اعتبارهـا البنـاء الاجتماعي والشخصية والسلوك[1].

ولا شك في أن المتأمل فيما قدمه هيجن فـي نظريتـه، سوف يدرك - بادئ ذي بدء - أن هيجن وماكليلانـد قـد

---

[1] EVERETT. E. HAGEN, OP. CIT, PP: ٣٠ – ٣٥

اهتما بقضية واحدة هي الإنجاز والتجديد؛ ففي الوقت الـذي يذهب فيه ماكليلاند إلى أن الدافع إلى الإنجاز هو الركيـزة الرئيسة للتنمية الاقتصادية، نجد هيجن يركز أيضـا علـى التجديد والشخصية الإبداعية باعتبارها الركيـزة الأساسـية للتنمية الاقتصادية، ويكمن التماثل بينهما في أن الشخصـية الإبداعية لا بد أن يتوافر فيها الدافع إلى الإنجاز الذي بدونه لا تستطيع الشخصية أن تكون شخصية خلاقة تنجز الكثيـر من الإنجازات.

وقد حاول هيجنز أن يقدم لنا تقييما علميا للإطار النظري الذي وضعه هيجن، فقال عنه "يعتبر النموذج النظري الذي وضعه هيجن إحدى الإضافات العلمية القيمة – ليس فقد في مجال نظريات التنمية – بل في مجال النظرية الاجتماعيـة على وجه العموم ... فقد أقام تحليلـه العلمـي آخـذا فـي الاعتبار مفهوم البناء والوظيفة الذي يأخذ به علماء الاجتماع والأنثروبولوجيـا، ومفهـوم التربيـة الوالديـة والتنشـئة الاجتماعية ونمط الشخصية الذي يأخذ به علمـاء الـنفس، ومفهوم السوق والمشروع الكبير وتراكم رأس المال الـذي يأخذ به علماء الاقتصاد، ثم مفهوم المبتكـر أو المجـدد أو

المنظم الذي يأخذ به علماء الاقتصاد، ثم مفهوم المبتكـر أو المجدد أو المنظم الذي يأخذ به عـدد كبيـر مـن العلمـاء الاجتماعيين من أمثال فيبر وتوني وشومبيتر وتوينبي[1].

د- **شومبيتر:** يعتبر الاقتصادي الأمريكـي النمسـاوي الأصل جوزيف شـومبيتر أولَ مـن مجـد دور المـنظم، واعتبره القوة الأساسية في التنمية الاقتصادية. كمـا تـأثر بكارل ماركس أكثر من أي اقتصادي آخر، ولكنه مع ذلـك يمقت الشيوعية، ويقدر الرأسمالية حق قـدرها، ويشـارك المدرسة الكلاسيكية وماركس ذاته في نظرية القائمة لمستقبل الرأسمالية، حيث يؤمن بأن النظام الرأسمالي سوف ينهـار، وأن مزايا الرأسمالية، وليست مساوئها هي التي تؤدي إلـى ذبح الأوزة التي تبيض ذهبا. ويتفق شومبيتر مع المدرسـة الكلاسيكية وماركس في أن الناتج القومي يعتمد على عـدد العمال ومقدار الموارد الطبيعية ورأس المال العيني، ونسبة هذه العوامل بعضها إلى البعض، ومسـتوى التقـدم الفنـي والتكنولوجي، كما عرف الادخـار بأنـه تجنيـب بقصـد الاستهلاك أو الاستثمار في المستقبل، وعلى هذا فإن كلا من

---

[1] عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص: ٣٢٢

العمال والرأسماليين يستطيع الادخار، وأن مدخراتهم تزيـد بزيادة دخولهم. كما اتفق مع المدرسة شبه الكلاسيكية في أن الادخار يميل نحو الزيادة كلما ارتفعت أسعار الفائدة، وذكر أنه يمكن تقسيم الاستثمار إلى نوعين: الأول هو الاسـتثمار المحفوز، والثاني هو الاستثمار الاختياري، فالاستثمار الأول هو ذلك الذي يتولد من الزيادات الحديثة في الإنتاج والدخل والبيع أو الأرباح. أما الاستثمار الاختياري فهو الذي ينـتج من الاعتبارات طويلة الأجل مثل التقـدم الفنـي، ويزيـد الاستثمار المحفوز بازدياد الأرباح الجارية، ويقل بارتفـاع أسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار[1].

ويذهب شومبيتر في نظريته إلى أن التنمية الاقتصـادية تستند إلى دعامتين أساسيتين هما: المـنظم والاختراعـات والتجديدات التي يقوم بها المنظم الذي يمثل حجر الزاويـة في عملية التنمية الاقتصادية. وقد ركز شومبيتر أيضا على ما أسماه بالمخترعات كمصدر أساسي للاستثمار الاختياري، وعرف المخترعات أو المكتشفات بأنها التغييرات في طرق

---

[1] بنيامين هيجنز، التنمية الاقتصادية (المبادئ، المشاكل والسياسات) العدد ١٢١ من سلسلة اخترنا لك، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، غير مبين تاريخ النشر، ص: ٣٤ – ٣٥.

الإنتاج التي تؤدي إلى زيادة فيه، فكل عمل يؤدي إلى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج الحالية هو اختراع مثل اختراع سلع جديدة أو تطبيق تنظيمات جديدة في الصناعة. وقد اعترف شومبيتر بأن نمو السكان شأنه المدخرات، يمكن أن يؤدي إلى نمو الاقتصاد. كما ذكر أن التقدم الفني ومعدل المخترعات يعتمد على دور المنظمين. والمنظم في نظر شومبيتر هو ذلك الرجل الذي يلمح فرصة تقديم وسيلة حديثة أو سلعة جديدة، ويدبر المبالغ اللازمة لتأسيس المشروع الجديد، ويجمع عوامل الإنتاج، ويختار المديرين ويسير دفّة الإنتاج. وليس من الضروري أن يكون المنظم رأسماليا؛ إذ قد لا يتوفر لديه أي رأس مال، كما أنه ليس من الضروري أن يكون مديرا للمشروع أو مخترعا أو مكتشفا، فالعبرة ليست بالاختراع، فكم من اختراعات بقيت بدون استغلال، وإنما العبرة بوضع هذه الاختراعات موضع التنفيذ؛ حتى تعم الفائدة منها، وهو ما يتولى القيام به المنظمون؛ ولذا يعتبر شومبيتر أن توفر المنظمين عامل حاسم في تحديد معدل التنمية[1].

---

(1) المرجع السابق، ص: ٣٤ – ٣٥

وقد ركز شومبيتر على أهميـة العوامـل الاجتماعيـة والنفسية التي تحيط بطبقـة المنظمـين ومنهـا المقدسـات الاجتماعية والتكوين الطبقي ونظم التعليم وما شابهها، وعلى الأخص مدى تقدير المجتمع لرجـال الأعمـال النـاجحين والنظرة الاجتماعية لهم، وذلك بالإضـافة إلـى معـدلات الأرباح التي تعود عليهم. كما أن هناك عامل آخـر وهـو مدى احترام المنظمين ذاتهم للروح الرياضية بحيث يقبلـون الكسب أو الخسارة دون اللجوء إلى الغش والخداع[1].

كما يرى شومبيتر أيضا أن توزيع الدخول مقياس للمحيط الاجتماعي، فأي اتجاه نحو الحد من الأرباح مثل ازدياد قوة نقابات العمال أو رفع معدلات ضرائب الدخل العام وغيرها من السياسات التي اتبعت في منتصف وأواخر عـام ١٩٣٠ في ظل السياسة الجديدة يعد تدهورا في الجـو الاجتمـاعي لطبقة المنظمين؛ حيث إن هذه السياسات لم تشـجع طبقـة المنظمين على الاستثمار[2].

---

[1] المرجع السابق، ص: ٣٥

[2] المرجع السابق، ص: ٣٤ – ٣٥

ويذهب شومبيتر إلى أن أي نظام اقتصادي لا ينمو نموا تلقائيا، أو حتى نموا منتظما، ولكنه يدفع دفعا من خلال انتفاضات ونشاطات فعالة يقوم بها رجال ذوو كفاءة يريدون أن يروجوا سلعا جديدة، وأساليب جديدة للإنتاج ويستغلون مصادر جديدة للمواد الخام، ويفتحوا أسواقا جديدة، هؤلاء الرجال هم المنظمون الذين يتجهون إلى التجديد والابتكار وزيادة الإنتاجية، ليس لمجرد الحصول على الربح، ولكن نتيجة قوى ودوافع سيكولوجية كامنة في شخصيتهم وتمارس عليهم قهرا باستمرار، وتدفعهم إلى حلبة المنافسة للتنافس والانتصار بغية التمتع بلذة الخلق والابتكار والفوز. وبعبارة أخرى فإن المنظم – في نظر شومبيتر – ليس هو مجرد إنسان عاقل يسعى إلى الربح وحده، أو يتخذ القرارات استنادا إلى تقديرات المنطق وحدها، بل هو أيضا إنسان له دوافع ورغبات، ويسعى إلى إقامة أسرة تسيطر على النشاط الاقتصادي، وتحقق الانتصار في معركة التنافس، وتتمتع بلذة الخلق[1].

---

[1] DAVID. C. MCCLELLAND, OP. CIT, PP: ١٠ - ١١

هـ - **إليكس إنكلز Inkeles:** يذهب إنكلز إلى أن هناك قيما واتجاهات أساسية يتميز بها الإنسان الحديث، وأن على الدول التي تبغي التحديث والتنمية، أن تكتسب هـذه القـيم والاتجاهات؛ لأنها تمثل الدعامة الرئيسة للتنمية. وتتمثل هذه الخصائص والقيم في تسع خصائص هي:

(١) الاستعداد للخبرات وتقبل التجديدات.

(٢) العقل المفتوح الذي يميل صاحبه إلى تكوين الآراء واعتناقها.

(٣) التوجيه الديمقراطي.

(٤) الإيمان بالتخطيط.

(٥) الإيمان بالكفاءة الإنسانية والشخصية.

(٦) الإيمان بقابلية العالم للحساب (أي أن العالم ينقسـم إلى وحدات يمكن حسابها).

(٧) التركيز على الكرامة الإنسانية والشخصية.

(٨) الإيمان بالعلم والتكنولوجيا.

(٩) الإيمان بالعدالة التوزيعية. ويضيف إنكلز موضحا أن هذه الخصائص والقيم لا تتوفر عنـد الأفـراد التقليدين؛ حيث إنهم لا يركـزون علـى الكرامـة

الإنسـانية والشخصـية، ولا يؤمنـون بالعدالـة التوزيعية[1].

و- ميرون فاينر (١٩٦٦) Myron Weiner & وشوداك Chodack (١٩٧٣)

يذهب ميرون فاينر إلى أن نقطة البدء فـي أي تعريـف للتنمية عند العديد من الباحثين والعلماء، ليست هي طبيعـة المجتمع، بل طبيعة الأفراد، وأن هناك اتجاها – ويعني بـه الاتجاه السيكولوجي – يؤمن أصحابه – وهو منهم – بـأن تغيير القيم والاتجاهات يعد من المتطلبات الرئيسـة لخلـق مجتمع ونظام اقتصادي وسياسـي حـديث، إلا أن هـؤلاء العلماء يختلفون فيما بينهم حول الكيفية التـي يمكـن مـن خلالها تغيير القيم والاتجاهات.

أما شوداك فيذهب هو الآخر إلى أن أصـحاب الاتجـاه السيكولوجي – وهو منهم – لا يتساءلون عن ماهية التنمية؟ أو ما الذي يحدث خلالها؟ ولكن بالأحرى يتسـاءلون عـن لماذا تحدث التنمية؟ أو ما هي الأسباب التي تحدثها وتحول المجتمعات من مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات حديثـة، أي

---

(١) Alejandro portes, op. cit, p: ٧٠

أنهم يبحثون عن العوامل التي تؤدي إلـى التنميـة والتـي بغيابها يسود الركود والتأخر. والحقيقة أن العامل الرئيسـي الذي يمثل الركيزة الأساسية للتنمية في نظرهم يكمـن فـي التوجيه القيمي[1].

بيد أن المتأمل فيما أصـحاب الاتجـاه السـيكولوجي أو السلوكي، سوف يجد أن النظريات والدراسات التي قـدمها أصحاب هذا الاتجاه تنطوي على إسهامات إيجابيـة يمكـن الانتفاع بها في مجال التنمية، إلا أنه بالرغم من ذلـك فقـد عانت أيضا من نقائص وسلبيات جعلتها قاصـرة، وغيـر قادرة على فهم قضايا ومشكلات التخلف والتنمية في البلدان النامية وتعزي هذه السلبيات إلى أن هـذه النظريـات قـد صاغها أصحابها في ضوء الواقـع الأوروبـي والغربـي، وتجاهلوا واقع البلدان النامية، ذلك الواقع الذي يختلف فـي طبيعته عن طبيعة الواقع الغربي، ومن هنا جاءت نظرياتهم معبرة عن واقعهم، ومغايرة تماما لواقـع البلـدان الناميـة. وتتمثل أهم إيجابيات وسـلبيات الاتجـاه السـيكولوجي أو السلوكي في النقاط التالية:

---

[1] Alejandro portes, op. cit, p: ٦٨

أ- الانطلاق من فروض ضيقة النطاق، وإغفال النزعة البنائية التاريخية؛ حيث إن المتأمل في النظريـات السيكولوجية أو السلوكية التي تنضوي تحت لـواء الاتجاه السيكولوجي سوف يدرك أن هذه النظريات انطلقت من فروض ضيقة النطاق، تلك الفـروض التي اصطبغت إلى حد بعيد بصبغة سـيكولوجية. هذا بالإضافة إلى أنها لم تسـتطع معالجـة البنـاء الاجتماعي والبعد التاريخي في تفسيراتها للتنميـة والتخلـف، أي أنهـا تجاهلـت النزعـة البنائيـة الاجتماعي والبعد التاريخي في تفسيراتها للتنميـة والتخلف، أي أنها تجاهلت النزعة البنائية التاريخية في تفسيرها لقضية التخلف والتنمية. وهذا أمر يعد من الأخطاء التي وقع فيها أصحاب هذا الاتجـاه. فمثلا نجد ماكليلاند على سبيل المثال يذهب إلى أن الدافع إلى الإنجاز هو الدعامـة الرئيسـة للتنميـة الاقتصادية، ولكنه لم يوضح لنا كيف تكـون هـذا عبر التاريخ، وما هي المقومات البنائية التي دعمته وأدت إلى ظهوره؟ في حين أن الدافع إلى الإنجـاز

– كما يعكس لنا الواقع – لا ينشأ من فراغ، ولكنه يـرتبط ارتباطـا عضـويا بالسـياق الاجتمـاعي والتاريخي للمجتمع، أي أن له جذوره التي تمتد في أعماق تاريخ المجتمع ومكونات البناء الاجتمـاعي؛ ولذا فنحن نتساءل لماذا أغفل ماكليلاند – شأنه في ذلك شأن سائر أصحاب الاتجـاه السـيكولوجي – البحث في أعماق الجذور التاريخية للدافعيـة إلـى الإنجاز، ومقوماتها التي تكمن في البناء الاجتماعي والتي ساهمت في تشكيل الدافع إلى الإنجاز. ويميل الكاتب في هذا المقام إلى أن ينـوه بـأن الدراسـة الإمبيريقية التي أجرها في قريتي ميت بره وطنباره بمحافظتي المنوفية والغربية، قد كشفت عن صـدق هذه الحقيقة، فالدافع إلى الإنجاز الذي يتميز به أبناء قرية ميت بره إنما يرجع أساسا إلى عوامل بنائيـة وتاريخية، في حين أن غياب هذا الدافع في قريـة طنبارة يرتبط ارتباطا عضويا ببناء وتاريخ القرية.

وقد أكد إليجانـدروبورتيز Alejandro portes – على حقيقة إغفال أصحاب الاتجـاه السـيكولوجي

للنزعة البنائية التاريخية؛ إذ يقول: "لقـد اختـارت النظريات السيكولوجية للتنمية مثل تلك التي تتمثـل في أعمال كل من دافيـد ماكليلانـد وهـيجن، أن تتجاهل النزعة البنائية التاريخية التي اتبعها ماكس فيبر في دراسـاته، وركـزت – أي: النظريـات السيكولوجية – على الأهمية الأولية للأفكـار فـي المجتمع، ويتضح ذلك مما ذهبت إليه من أن القـيم والدوافع أو القوى السيكولوجية هي التي تحدد فـي النهاية معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعيـة، وأن الأفكار هي التي تلعب دورا هاما في تشكيل التاريخ يفوق الدور الذي تلعبه المتغيرات المادية. كمـا أن هذه المعالجـة السـيكولوجية لا تهـتم بـالفروق والاختلافات بين المراكز الاجتماعية داخل البنـاء الطبقي، كمـا لا تهـتم أيضـا أيضـا بالعوامـل الاقتصادية والسياسية. وهكذا يتبين لنا أن أصحاب الاتجاه السيكولوجي يؤمنون بالحكمة القائلة: "حينما توجد الإرادة يوجد طريق ما Where there is a will, There is away ويمكن التنبؤ بهذه الإرادة

عند الشخص صاحب المستوى العالي من الدافعيـة إلى الإنجاز[1].

ب- إغفال النسبية الثقافية والتغيـر: تحـدث أصـحاب الاتجاه السيكولوجي كثيرا في نظرياتهم عن العديد من المفاهيم السيكولوجية مثل الدافعية إلى الإنجاز، والتقمص العاطفي والخلـق والإبـداع والتجديـد والمنظم.. إلخ. واعتبروا هذه القضايا أمورا تتحقق في سائر المجتمعات، وينجم عنها التنمية والحداثـة تلقائيـا، ولـم يضـعوا فـي اعتبـارهم الفـروق والاختلافات النسبية بين الثقافـات والمجتمعـات. ونحن من المنظور السوسيولوجي نرى أننـا لسـنا أمام مجتمع واحد أو ثقافة واحـدة، ولكننـا أمـام مجتمعات وثقافات متعددة ومتباينة، وهذا يعنـي أن "أ" الذي يستجيب له مجتمع ما، قد يقاومه مجتمـع آخر؛ لأنه لا يتفق وطبيعة بنائه الاجتماعي وإطاره الثقافي. كما أن "ب" الذي يقاومه مجتمع مـا، قـد تؤيده وتعضده ثقافة مجتمع آخـر وهكـذا، هـذا

---

(1) Alejandro portes, op. cit, p: ٦٩

بالإضافة إلى أن أصحاب الاتجـاه السـيكولوجي يتحدثون كثيرا عـن عوامـل اسـتاتيكية دون أن يشيروا إلى التغيير، في حين أننا نميل إلى أن ننوه بأن عملية التنمية في حقيقة الأمر ما هي إلى عملية تغيير بنائي وظيفي تصيب كافة مكونـات البنـاء الاجتماعي.

ج- إغفال تحديث البناء الاجتمـاعي: يـذهب بعـض أصحاب الاتجاه السيكولوجي - مثل إليكس إنكلـز على سبيل المثال - إلى أن هناك مجموعـة مـن الخصائص السلوكية والقيم والاتجاهات، يتسم بهـا الشخص العصري، وتعكس هذه السمات خصائص الشخصية الغربية، وهذا أمر يفصـح عـن تحيـز العلماء إلى النموذج الغربي في التحدي، باعتبـاره النموذج الذي ينبغي أن تحذو حذوه كل البلدان التي تبغي تحديث نفسها، وتغيير واقعها الاجتماعي. كما يشير إلى أن الاتجاه السـيكولوجي يركـز علـى السمات والخصائص الشخصـية. ولكننـا - مـن المنظور السوسيولوجي - نؤمن بأن الفرد يعـيش

في إطار اجتماعي وثقافي يكسبه الطـابع المميـز لشخصيته. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فـإن الفصل بين الإنسان التقليدي والإنسـان العصـري الحديث يعد أمرا تعسفيا. ناهيك عن أننا إذا أردنـا تنمية الفرد وتحديثه، فلا بد من تحديث البيئة والفرد معا، وهذا ما أشار إليه ليرنر فـي نظريتـه عـن التحديث. وقد عبر أليجاندرو بورتيز Alejandro portes عن ذلك بقوله: "إن أصحاب هذا الاتجـاه يضعون قائمة بالخصائص التـي تجعـل الإنسـان حديثا، ويختلفون فيما بينهم حول هذه الخصـائص، ففي كثير من الأحيـان يتناقضـون مـع بعضـهم البعض، فبينما تعتبر الفردية والاعتماد على النفس من الملامح الحديثة بالنسبة لبعضهم، نجد لـبعض الآخر يركز على إخضـاع الأهـداف الشخصـية لرفاهية المجموع وإمكانية العمل مع الآخرين مـن أجل المساعي المشتركة كعلامـة مـن علامـات الحداثة. ومن السذاجة أن نعتقد أن قدرا أكبر مـن الحداثة أو الدافعية إلى الإنجاز سوف تغيـر هـذه

البناءات بطريقة آلية، بغض النظر عما يراه علماء الـنفس؛ فالمجتمعـات ليسـت مجـرد مجمـوع الأفراد"[1].

د- إغفال سلبية بعض المنظمين والأفراد المحدثين في تغيير المجتمع وتحديثه: كشفت بعـض النظريـات السيكولوجية مثل نظرية ليرنر عن أن القدرة على التقمص العاطفي Empathy تعـد مـن الملامـح الحديثة، ومؤشرا من مؤشرات الحداثة. وهذا أمـر له وجاهته؛ لأن الفرد كلما تخيل نفسه في أوضـاع جديدة، فإن هذا الأمر سيكون بمثابة المـدخل إلـى التغيير واكتساب الأساليب الحياتية الحديثة. ولكـن هذه العملية التي اعتبرها ليرنـر مـن مؤشـرات الحداثة تعد سلاحا ذا حدين؛ فإلى جانـب مزاياهـا فإن لها عيوبها التي تتمثل في أنها – أي: القـدرة على التقمص العاطفي – قد تكون تحديا من تحديات التنمية في البلدان الفقيرة ذات الإمكانيات المحدودة، حيث يمثل الطلب الذي تحث عليه وسائل الإعـلام

---

[1] Alejandro portes, op. cit, pp: ٧٠ – ٧١

مشكلة، أمام الأفراد والحكومـات المتجهـة نحـو التنمية في بلدان العالم الثالث؛ ذلك أن الأفراد كثيرا ما يتقمصون أمورا استهلاكية تتجـاوز القـدرات والإمكانات الواقعية لبلد فقير، وهذا بـدوره يمثـل ضغطا على الموارد المحـدودة فـي المجتمعـات النامية. وهنا تجد الحكومات نفسـها فـي مـأزق الاختيار بين الاستراتيجيات السياسية والاقتصـادية وبين الاستهلاك المباشر، وهذا أمر يمثل عائقا من معوقات التخطيط للتنميـة. والحقيقـة أن تقمـص واكتساب القيم الاستهلاكية الحديثـة والاحتياجـات غير الناضـجة والمطالـب والأذواق المسـتوردة والاستهلاك المبالغ فيه – ليست هي قيم التنميـة – وتؤكد لنا التجارب التاريخية للتنمية القومية في هذا القرن على الضرورة الملحة لفرض الحدود والقيود على الاستهلاك، والتركيز على إنجـاز الأهـداف القومية بقدر التركيـز علـى تحقيـق الأغـراض الشخصية، كمـا لا بـد أن تصـوغ المجتمعـات والثقافات التقليدية قيما تضفي عليها الشرعية فـي

فترات التغيير السريع، تكون بمثابة قـوة معجلـة للتنمية؛ حتى تتحقق الأهداف التنمويـة المنشـودة بدون آثار جانبيـة تحـول دون الانتفـاع بثمـار التنمية[١].

٥- الخيال التاريخي: تشترك بعض نظريات التحـديث التي تنطلق من منظور سيكولوجي مـع نظريـات الاتجاه التطوري، في أنها ترى أن التنمية تتحقـق من خلال مراحل محددة، مثل هـذه النظريـات لا تعتمد على ملاحظة المجتمعات الفعلية، بل تعتمـد على الخيال التاريخي وتأمـل ملامـح المراحـل التطورية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فـإن هذا التصور يشير إلى أن المجتمع الحديث هو نهاية المطاف، في حين أن الحداثة قد تخلق تقليدا، وهذا ما نجده فـي كلمـات أويـن لاتيمـور Owen Lattimores (١٩٦٢) " تمخضت البربرية عـن الحضارة" هذا بالإضافة إلى أن المرحلـة الحاليـة للتنمية في المجتمعات الصناعية لا يمكن أن تتكرر

---

(١) Alejandro portes, op. cit, pp: ٧٢ - ٧٣

بنفس الصورة في المجتمعات المتخلفـة؛ ذلـك أن ملامح المجتمعات الصناعية الحاليـة هـي نتـاج لعمليات تاريخية فريدة تنتمي إلى تاريخ وماضـي هذه المجتمعات، هذا من ناحية، من ناحية أخـرى فإن بناء وثقافة هذه المجتمعات الصناعية المتقدمـة تختلف في طبيعتها عن طبيعة بناء وثقافة البلـدان النامية، أي أن هناك نسبية ثقافية. ويكفينا في هـذا الصدد أن نقول ما قاله عالم اجتماع معاصـر فـي أمريكا اللاتينية: "لا يكون علم التنمية علما بحـق، إلا حين يتخلى عن افتراض وجود هدف ذي بنـاء محدد ينبغي الوصول إليه، ويحاول - بدلا من هذا - أن يفهم التنميـة كعمليـة تاريخيـة، إن هـذه النظريات ليست إلا وصفا للانتقال من مجتمع ليس معروفا بالفعل إلى مجتمع لن يوجد"[١].

صفوة القول: إن معالجة الاتجاه السيكولوجي أو السلوكي لقضايا ومشكلات التنمية، قد تجاهلت الواقع البنائي التاريخي للبلدان النامية، ذلك الواقع الذي يختلف فـي طبيعتـه عـن

---

[١] Alejandro portes, op. cit, pp: ٧٣ - ٧٤

طبيعة الواقع الأوروبي والغربي الذي انطلقت منه النظريات السيكولوجية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن هـذه النظريات السيكولوجية في تضمنت أفكارا وقضايا ارتبطت بالواقع الغربي وتحيزت إليه، واعتبرته واقعـا ينبغـي أن يكون قبلة لكل أمة تريد أن تنمي أو تغير نفسها، وكان يجب على أصحاب هذه النظريات ألا يتجاهلوا واقع البلدان النامية وتاريخها؛ حتى يستطيعوا تقديم فهمٍ وتفسيرٍ حقيقـي لواقـع البلدان النامية، يمكن من خلاله مساعدة هذه البلـدان علـى الانطلاق إلى آفاق النمو والحداثة.

هذا فضلا عن أنه بالرغم من سهام النقد التي صوبت إلى الاتجاه السيكولوجي، فإن هذا الاتجاه - ونظرياتـه - قـد أفادنا في إلقاء الضوء على المتطلبات السيكولوجية للتنميـة. أي أنها كشفت عن أهمية البعد السيكولوجي في تفسير قضية التنمية، كما أماطت اللثام أيضا عن أهمية القيم والاتجاهات والسلوكيات ودورها في التنمية والتحديث، وأوضحت أهمية بعض المتغيرات والمفاهيم السيكولوجية مثل الدافعيـة إلـى الإنجاز، والتقمص العاطفي، والتجديد والابتكار، والمنظمين ذوي الدافعية العالية إلى الإنجاز.

وإحقاقـا للحـق، فإننـا لا ننكـر أهميـة المتغيـرات السيكولوجية في التنمية، إلا أنه بالرغم من ذلك نقـول: إن البعد السيكولوجي وحده لا يكفي لإحداث تنمية حقيقية، ولكن من الضروري عند وضع وصياغة البرامج الإنمائية مراعاة التكامل بـين المتغيـرات السـيكولوجية والسوسـيولوجية والاقتصادية والسياسية، وفهم الخصوصية البنائية والتاريخية للمجتمع المراد تنميته؛ حتى يتسنى لنا وضع خطة تنمويـة تتسق وطبيعة المجتمع.

٤. اتجاه النماذج أو المؤشرات: يعتبر اتجاه النماذج أو المؤشرات من أكثـر الاتجاهـات انتشـارا وذيوعا في دراسة التنميـة والبلـدان الناميـة، وينهض هذا الاتجاه على قضية أساسية مفادهـا أنه يمكن التفرقـة بـين المجتمعـات المتقدمـة والنامية اعتمادا على مجموعة من المؤشـرات الكمية والكيفية. وتعتبر المؤشرات الكمية بمثابة محكات نستطيع من خلالها التعرف على الـدول المتقدمة والبلدان النامية، كما أنهـا تعبـر عـن خصائص هذه الدول تعبيرا كميا مستخدمة فـي

ذلك المؤشرات الحسابية أو الأرقام. وتتمثل هذه المؤشرات الكمية في متوسط الـدخل الفـردي، معدلات التعليم، معدلات السـكان الحضـريين، عدد الأطبـاء والمستشـفيات، معـدل توزيـع الصحف وعدد أجهزة الراديو والسيارات بالنسبة لكل شخص.. إلخ. أما المؤشرات الكيفية فهـي بمثابة محكات نستطيع من خلالها التعرف علـى الدول المتقدمة والبلدان النامية، كما أنهـا تعبـر عن خصائص هذه الدول تعبيرا كيفيا، مستخدمة في ذلك بعض العناصر النموذجية التي يعتقد أنها ملامح وخصائص للتنمية والتحديث أو التخلف. وفي ضوء هذه الخصائص تصبح عملية التنمية أو التحديث مجرد عملية اكتساب خصـائص أو سمات يعتقد أنها خصائص التنمية، كما تصـبح ظاهرة التخلف بمثابة فقدان هـذه الخصـائص، وتتمثل المؤشرات الكيفية للتخلف والتنمية فـي سوء التغذية، انتشار البطالة بكل صورها مثـل البطالة المقنعة والموسـمية، ضـعف البنيـان

الزراعـي والصـناعي والتبعيـة الاقتصـادية والسياسية، دوام المديونيـة الخارجيـة، نقـص رءوس الأموال، انخفاض المسـتوى الصـحي، عدم توفر القيم المعنويـة، اشـتغال الأطفـال، الإنفاق البذخي، قلة تنوع النشـاط الاقتصـادي، النمو السكاني الذي يفـوق المـوارد المتاحـة، التفاوت الطبقي، العمومية الإنجاز، والمصـلحة الجمعية.. إلخ. هذا فضلا عن أنه يمكن صياغة نماذج تنموية تبرز التغيرات البنائية المسـتهدفة والمأمولة من وراء التنمية، أو تجسـد عمليـة التنمية الدائرة في إطار الواقع، وتصور الكيفيـة التي ينتقل بها المجتمع من حالة التخاف إلى حالة التقدم.

وينضوي تحت لواء هذا الاتجاه العديد من العلماء الذين ساهموا بإسهامات سوسيولوجية رائدة في هذا الميدان؛ منهم على سبيل المثـال لا الحصـر: تـالكوت بارسـونز T. Parsons، بيرت هوزيلتز Hoselitz، وسـيمور ليبسـت Lipset، ماريون ليفـي Levy، جـالتونج Galtung، رو

Raw، ونيل سميلسر Neil smelser، وسنلقي الضوء فيما يلي على إسهامات هوزيلتز وسميلسر كنماذج لهذا الاتجاه.

أ- **هوزيلتز:** يذهب هوزيلتز إلى أن المجتمعات المتقدمة هي تلــك المجتمعــات التــي تشــهد متغيــرات العموميــة Universalism والتوجيــه نحــو الأداء (الإنجــاز) Achievment – orientation وتخصيص الـدور Role specificity، أما المجتمعات المتخلفة فهي المجتمعات التي تشــهد المتغيــرات المقابلــة، وهــي الخصوصــية Pariticularism، والعزو (النسبة) Ascription، وتشـتت الدور Role difuseness، وهذا يعني أن التنميـة طبقـا لمفهوم هوزيلتز هي اكتسـاب البلـدان المتخلفـة للأنمـاط والمتغيرات السائدة في المجتمعات المتقدمة، والتخلي عـن الأنماط الشائعة فيها، هذه العملية في نظر هـوزيلتز هـي نقطة البداية في إحداث التنمية، وهكذا يتبين لنا أن هوزيلتز يتجه إلى تصنيف المجتمعات إلـى ثنائيـة، هـي التقليـد والتحديث[1].

---

(1) Ibid, pp: ٦٢ - ٦٣

ب- **نيل سميلسر:** يذهب سميلسر إلى أن العمليات التنموية، تتمثل أساسا في التباين البنائي والتكامل، وأن التنمية تعني التحول في بعض متغيرات الحياة مثل: التكنولوجيا، السكان، الزراعة والأسرة والدين.. وهكذا. ويعبر سميلسر عن ذلك بقوله: "عندما نستخدم مصطلح التنمية يكون في ذهننا على الأقل أربع عمليات متميزة ومرتبطة بعضها بالبعض:

١- في عالم التكنولوجيا يمر المجتمع النامي بعملية التغير من الأساليب التقليدية، ويتجه نحو تطبيق المعرفة العلمية.

٢- وفي الزراعة ينتقل المجتمع النامي من زراعة ما يحتاج إليه بشكل ضروري إلى الإنتاج التجاري للسلع الزراعية.

٣- وفي الصناعة يمر المجتمع النامي بعملية تحول من استخدام الطاقة الإنسانية والحيوانية إلى التصنيع ذاته، وفي مجال البيئة ينتقل المجتمع النامي من المزرعة والقرية إلى التركيز في المدن[1].

---

(1) Ibid, pp: ٦٤ – ٦٥

بيد أن المتأمل فيما قدمه أصحاب هذا الاتجاه، سوف يجد أن إسهاماتهم تنطوي على جوانب إيجابية، يمكن الانتفاع بها في مجال التنمية وفهم التخلف، إلا أنه بالرغم من ذلك فقـد عانى هذا الاتجاه أيضا مـن نقـائص وسـلبيات. وتتمثـل إيجابيات وسلبيات هذا الاتجاه فيما يلي:

أ- كشف لنا هذا الاتجاه عن أن هناك مؤشرات كمية نستدل من خلالها على التخلف أو الحداثة، إلا أننا نـرى أنـه ينبغي علينا أن نتعامل بحيطة وحذر عن استخدام هـذه المؤشرات وأن لا نعتمد عليها وحدها؛ لأنها قد تكـون مضللة أحيانا ولا تعبر عن الواقع، مثال ذلـك أننـا إذا اعتمدنا على متوسط الدخل الفردي كمؤشر على تقـدم المجتمع أو تخلفه، فإن هذا المؤشر قد يكون قاصرا ولا يعكس كل الحقيقة، ولكنه يعكس بعـدا مـن أبعادهـا، والدليل على ذلك أن متوسط دخل الفرد قد يكون عاليـا في بلد ما أو أعلى من متوسط دخل الفرد في كل بقـاع العالم، ولكن بالرغم من ذلك - لا يمكن اعتبار هذا البلدِ بلدا متقدما اعتمادا على هذا المؤشر وحده؛ ولذا لا بـد

من الاعتماد على مجموعة متكاملة من المؤشرات الكمية والكيفية التي تجسد لنا ما هو كائن بالفعل.

ب- كشفت هذه الإسهامات التي قدمها أصحاب هذا الاتجـاه عن العديد من المؤشرات الكمية والكيفيـة، التـي رأى العلماء ضرورة الاعتماد عليها في التفرقة بـين الـدول المتقدمة والمتخلفة. إلا أننا نميل إلى أن ننبه الأذهان إلى أن هذا الاتجاه لم يتناول قضية التخلف والتنميـة، مـن خلال فهم الأبعاد البنائية والتاريخية التي شكلت ظـاهرة التخلف في المجتمعات المتخلفة، في حين أننا لا نستطيع وضع استراتيجية تنموية لمجتمع من المجتمعات إلا إذا تفهمنا طبيعة بنـاء المجتمـع وثقافتـه وخصوصـيته التاريخية. ولذلك كله؛ فقدت هذه المؤشـرات دلالاتهـا ومعانيها عندما ابتعدت عن السياق البنائي والتـاريخي للمجتمعات المتخلفة.

ج- أغفلت هذه النظريات النسبية الثقافية، ووضعت مجموعة من المؤشرات والنماذج التنموية، معتقدة أنها ملائمة لكل المجتمعات والأزمنة، وهنا يكمن الخطأ؛ ذلك أننا مـن وجهة النظر السوسيولوجية نرى أننا لسنا أمام مجتمـع

واحد، ولكننا أمام مجتمعات متباينة، وحتى المجتمع الواحد تختلف ظروفه وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية باختلاف المراحل الزمنية التي يمر بها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنه من الصعب – بل من الخطأ – استخدام مؤشر معين وتطبيقه على سائر المجتمعات بلا تمييز مثال ذلك: إذا قلنا: إن متوسط الدخل الفردي الذي يقل عن "س" يدل على تخلف المجتمع، فإن ذلك لا يمكن تطبيقه على كل المجتمعات؛ لأن هناك اختلافات واضحة في مستوى الأسعار بين الدول، وهذا أمر من شأنه التأثير على النتيجة التي تخلص إليها؛ لأن المجتمع الذي يقل فيه المتوسط عن "س"، قد تكون فيه معدلات الأسعار معتدلة أو منخفضة بدرجة تسمح للفرد بأن يوفر لنفسه مستوى لائق من المعيشة. هذا فضلا عن أن هناك أمورا عينية غير مباشرة لا توضع في الحسبان عند حساب الدخل، وما يقال عن الدخل والأسعار، ينطبق أيضا على الدخل والسكان.

د- كشفت نظريات هذا الاتجاه مثـل نظريـة سميلسـر أن التنمية تعني التحول في بعض متغيـرات الحيـاة مثـل التكنولوجيا والزراعة والصناعة .... إلخ. كمـا ذهـب هوزيلتز إلى تحديد خصائص للمجتمعات المتقدمة، تلك الخصائص التي عندما يكتسبها المجتمع المتخلف يتحول إلى مجتمع متقدم، إلا أننا نرى أن هذه النظريـات لـو افترضنا صحتها، فإنها لا تمثل نقطة البدايـة، وليسـت نظريات دينامية، وكـان ينبغـي علـى أصـحابها أن يوضحوا لنا كيف تحدث هذه التحولات؟ وما هي الكيفية التي من خلالها ينتقل المجتمع من نمط متخلف إلى نمط متقدم؟ ولماذا تحدث هذه التحولات بـدرجات وأشـكال متفاوتة بين المجتمعات؟ ولماذا تصاب هذه التحـولات أحيانا بالشلل؟ وما هي أهم المعوقات البنائية والتخطيطية التي تحول دون تحقيق الأهـداف المأمولـة مـن وراء التنمية؟ ذلك أن هذه الأمور تمثل قضايا محوريـة فـي تحليل ديناميات التغير الاجتماعي والتخلف والتنمية فـي المجتمعات، ولا يمكن البدء في فهم ومعالجـة قضـية التخلف والتنمية بمنأى عنها.

هـ- إن المدقق فيما قدمه هـوزيلتز مـن مؤشـرات كيفيـة وخصائص للمجتمعات المتقدمة والمتخلفة؛ مثل العمومية والخصوصية والإنجاز .... إلخ، سوف يجـد أن هـذه الخصائص قاصرة في التمييز بين المجتمعات المتقدمـة والمتخلفة، فمثلا بالنسبة لخاصية العمومية نجد أن هـذه السمة ليست سائدة تماما في كل المجتمعات المتقدمـة؛ حيث يعتمد الاقتصاد الياباني على المكانة الاجتماعيـة، هذا فضلا عن أن المجتمعات المتخلفة تشهد العموميـة أيضا. هذا من ناحية، ومن ناحية أخـرى، فـإن سـمة الخصوصية التي اعتبرها هوزيلتز خاصية للمجتمعـات المتخلفة فيها قدر من التعسف.

و- يذهب هوزيلتز إلى أن المجتمعـات المتقدمـة تتصـف بخاصية تخصيص الدور، بينما تتسم البلدان النامية بعدم التخصيص في الأدوار، ونحن نتفق معه في ذلـك؛ لأن المجتمع كلما ارتقى في سلم الحضارة، كلما اتجه إلـى تقسيم العمل وتحديد الأدوار، ويصبح لكل فـرد عمـل ودور محدد يمارسه. وهذا بخلاف المجتمـع المتخلـف الذي تتشتت فيه الأدوار؛ حيث يقوم الفـرد بممارسـة

العديد من الأعمال والأدوار، لكن بالرغم من ذلك، فـإن بعض المجتمعات المتخلفة قد تشهد قدرا من التخصيص في مجال العمل أيضا.

صفوة القول: إن معالجة اتجاه النمـاذج أو المؤشـرات لقضايا ومشكلات التخاف والتنمية تفتقر إلى التحليل البنائي التاريخي، كما أنها تجاهلت طبيعة البلدان النامية، وانغمست في واقع الدول الأوروبية والغربية. هذا من ناحيـة، ومـن ناحية أخرى، فإنها قدمت مؤشرات تصورت أنهـا عامـة وقابلة للتطبيق على كافة المجتمعات الإنسانية، وقد يكون من الإنصاف القول بأنه على الرغم من هذه الانتقـادات التـي وجهت إلى هذا الاتجاه، فإنه كشـف لنـا عـن اخـتلاف المجتمعات المتقدمة عن المجتمعـات المتخلفـة، وإمكانيـة صياغة نماذج تنموية تتحدد من خلالها الأهداف الإنمائيـة، وتجسد لنا العمليات التنموية المنفـذة بالفعـل فـي إطـار المجتمع.

٥. الاتجاه التطوري المحدث: ظهر في القرن التاسع عشر العديد من النظريات التطورية الكلاسـيكية التي استعارت مفهـوم التطـور مـن العلـوم

البيولوجية، وطبقته على التحولات المستمرة التي يمر بها المجتمـع الإنسـاني. وتـنهض هـذه النظريـات علـى فكـرة أساسـية مؤداهـا أن المجتمعات الإنسانية تماثل الكائنات العضوية في أنها تمر بسلسلة من المراحل المرتبة والحتميـة في نموها، بحيث تترتـب كـل مرحلـة علـى المراحل التي سبقتها، كما تهيئ كل مرحلة قائمة للمراحل التي تتلوها في سلم التطور. وتتمثل هذه النظريات التطورية في أعمال كل مـن لـويس هنري مورجان، فيكو، جان جاك روسو، ترجو، كوندرسيه، شبنجلر، تـوينبي، جـدنجز، سـان سيمون، فولتير، هربـرت سبنسـر، أوجسـت كونت، هوبهوس، ودي روبرتي .... إلخ. كمـا أعاد بعض المفكرين الاجتماعيين المعاصـرين إحياء فكرة المراحل التطورية التي تمـر بهـا المجتمعات محاولين الإفادة منهـا فـي دراسـة التنمية والبلدان الناميـة، وصـاغوا نظريـات تطورية حديثة. وتتمثل أهم هذه النظريات فـي

أعمال كل من والت ويتمان روستو، W. W. Rostow، تالكوت بارسونز، وولاس، وسنلقي الضوء فيما يلي على أهـم إسـهامات هـؤلاء العلماء المعاصرين كنماذج لهذا الاتجاه.

أ- والت ويتمان روستو: يعتبر روستو واحدا من العلمـاء البارزين الذين تناولوا المراحل التاريخية للنمو الاقتصادي؛ حيث قدم نظرية في التنمية الاقتصادية تنهض علـى فكـرة أساسية مؤداها أن المجتمعات تمر في تطورهـا بمراحـل خمس أساسية هي:

١- مرحلة المجتمع التقليدي The Traditional Society.

٢- مرحلة التهيؤ للانطـلاق Preconditions for Take off.

٣- مرحلة الانطلاق The Take – off.

٤- مرحلة الاتجاه نحو النضج The Drive to Maturity.

٥- مرحلة الاستهلاك الوفير The Age of High Mass Consumption، وسنلقي الضوء - فيما يلي - علـى هذه المراحل.

- مرحلة المجتمع التقليدي: تمثل هذه المرحلـة المجتمـع التقليدي، وفيها يعتمد المجتمع في إنتاجه علـى العلـوم والفنون التي كانت شائعة قبل عصر نيوتن. ويتميز هذا المجتمع التقليدي بعدم الفهم للظروف الطبيعية للمجتمع، مما يترتب عليه انخفاض في الإنتاجية. كما يتسم بغلبـة الطابع الزراعي؛ حيث تعمل الغالبية العظمى من السكان بالزراعة، وتركز السلطة فـي أيـدي مـلاك الأرض، وانتشار التقاليد الجامدة التي تحول دون حدوث التغيـر والتحولات الاجتماعية. كما تتضمن هذه المرحلة بعض التحولات مثل التقلبـات السـكانية، وظهـور بعـض المشروعات التجارية والزراعية، ويتمثل هذا المجتمـع في كل العالم الذي سبق نيوتن مثل أوروبا في العصور الوسطى، وحضارات الشرق الأوسط، وأُسـر الصـين القديمة التي توالت علـى عـرش الصـين، والدولـة الإسلامية تحت الحكم التركي[١].

---

(١) Stephen Enke, Economics For Development, prentice – Hallinc m London, ١٩٦٣, pp: ١٩٤ - ١٩٥

- مرحلة التهيؤ للانطلاق: يتميز المجتمع في هذه المرحلة بحدوث تغيرات عميقة في قطاعات الصناعة والنقل والمواصلات والزراعة والتجارة الخارجية، وظهور العديد من الأفكار والاتجاهات والعادات التي تساهم في تحقيق التقدم مثل نشر التعليم بالشكل الذي يلائم النشاطات الاقتصادية، وظهور مجموعة من المنظمين الذين يتميزون بالميل إلى تعبئة المدخرات واستثمارها في إقامة المشروعات بقصد تحقيق الربح، ويشير روستو إلى أن هذه الظروف والملامح قد توافرت في أوروبا الغربية مرت بمرحلة التهيؤ للانطلاق، ويعزى ذلك إلى المزايا الجغرافية ومواردها الطبيعية، وإمكانياتها التجارية والاستقرار النسبي الذي تمتعت به في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية.
- كما تظهر البنوك والمؤسسات الاستثمارية في هذه المرحلة، ويوجه الدخل الفائض عن الاحتياجات إلى الإنفاق على المشروعات العديدة؛ مثل إنشاء الطرق والسكك الحديدية وإقامة المصانع والمدارس بدلا من إنفاقه على السلع الاستهلاكية، واقتناء المجوهرات

والقصور. كما تتغير اتجاهات الأفراد نحـو الإنجـاب، وتنمو معايير جديدة في تقييم الأفراد من أهمهـا تقيـيم الأفراد طبقـا لأعمـالهم وإنجـازاتهم، ولـيس طبقـا لانتماءاتهم الطبقية. ويشير روسـتو إلـى أن ظـروف الانطلاق وعوامله، ليس من الضروري أن تنبعث مـن داخل الدولة، كما حدث في بريطانيا العظمى، بـل قـد يحدث العكس تماما، بمعنى أن ظروف الانطلاق قـد لا تنبعث من داخل المجتمع، وإنما قد تتسرب إليـه مـن الخارج عن طريق المجتمعات التي قطعت شوطًا هائلا من التقدم[1].

- مرحلة الانطلاق: يعتبر روستو هذه المرحلة مـن أهـم مراحل التطور الاقتصادي، وهي قصيرة نسبيا، حيـث تبلغ عشرين عاما، ويتم فيها القضاء على كل المعوقات التي تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي، كمـا يعبـئ الأفراد مدخراتهم ويزيدون من معـدلها، كمـا تحـدث تغيرات جذرية في الطرق ووسائل الإنتاج مـن خـلال التجديد والابتكار، ويذهب روستو إلى أن التكنولوجيـا

---

[1] Ibid, pp: ١٩٥ - ١٩٧

كانت القوة الدافعة للانطلاق في بريطانيـا والولايـات المتحدة وكندا، والعامل الرئيسي للنمو الاقتصادي. هـذا فضلا عن أن عملية البدء في الانطلاق قد تحدث نتيجة دافع قوي قد يأخذ شكل ثـورة سياسـية تغيـر البنـاء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي القائم، وتعـدل نمـط الإنتاج، وهذا ما حدث في ألمانيا عام ١٨٤٨، واليابـان بعد ظهور القوانين الإصلاحية عام ١٨٦٨ والصين بعد الثورة[(١)].

- مرحلة الاتجاه نحو النضج: يـذهب روسـتو إلـى أن المجتمع يصل إلى هذه المرحلة بعد حوالي ستين عامـا من بداية مرحلة الانطلاق، وتأتي بعد مرحلة الانطلاق، ويأخذ فيها المجتمع بالتكنولوجيا والعلم الحديث، ويطبق ذلك في استغلال موارد المجتمـع، كمـا ترتفـع فيهـا الإنتاجية ومعدلات الاستثمار؛ حيث يوجه المجتمع أكثر من ١٠% من الدخل القومي إلى مجالات الاستثمار، كما تزداد العمالة ونسبة العمال المهرة، وتظهر الصـناعات

---

(١) Ibid, pp: ١٩٥ - ١٩٧

الاستهلاكية مثـل السـيارات والأجهـزة التليفزيونيـة والكهربائية والصناعات الكيميائية، ومن أمثلـة الـدول التي مرت بهذه المرحلة بريطانيا العظمـى فـي عـام ١٨٥٠، والولايات المتحدة في عام ١٩٠٠ وفرنسا فـي عام ١٩١٠، والسويد في عام ١٩٣٠، واليابان في عـام ١٩٤٠، وروسيا في عام ١٩٥٠، وكندا في عام ١٩٥٠، وباقتراب المجتمع من مرحلة النضج تحـدث تحـولات اقتصادية واجتماعية وثقافية؛ حيث يتحول السكان إلـى حضريين، وتنتقل القيادة من أيدي الذين كونوا ثـروات عن طريق ملكيتهم للمصانع، إلى المديرين الأكفاء، كما تتغير نظرة الأفراد وتطلعاتهم إلى الأمور، ويطـالبون الدولة باتخاذ العديد من الإجـراءات الخاصـة بـالأمن الاقتصادي والاجتماعي[1].

- مرحلة الاستهلاك الوفير: تعتبر هـذه المرحلـة هـي المرحلة الأخيرة، من مراحل التطور الاقتصادي، حيث يصل إليها المجتمع بعد أن يتم النضـج فـي النـواحي العلمية والتكنولوجية، وتتميز بارتفـاع متوسـط دخـل

---

[1] Ibid, pp: ٢٠٠ - ٢٠١

الفرد، والتقدم التكنولوجي، كما يرتفع الاستهلاك في هذه المرحلة ارتفاعا كبيرا، ويتجه المجتمع إلى إنتاج السـلع المعمرة؛ كالسيارات والثلاجات والغسالات الكهربائيـة، كما تخصص الدولة اعتمادات هائلة للرفاهية الاجتماعية والتضامن الاجتماعي.

ويشير روستو إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية، قد دخلت هذه المرحلة في عام ١٩٢٠، أما بريطانيا العظمـى فقد بدأت هذه المرحلة في عام ١٩٣٠، أما أوروبا الغربيـة فقد دخلت هذه المرحلة، في عام ١٩٥٠[١].

تالكوت بارسونز: ذهب بارسونز إلى أن العملية التطورية – هي في حقيقتها – زيادة أو (تدعيم) القدرة التكيفية للمجتمع، وأن العملية التطورية تنشأ إما من داخل عمليـة الانتشـار الثقافي أو من خلالها. أما المكونات الأساسية للتطور فهـي في – نظر بارسونز – عمليات التباين والتكامـل والتعمـيم (في داخل نطاق النسق القيمي) ويواصل بارسـونز تحليلـه فيحدد ثلاث مستويات تطورية تتيح كل منها وجود مجتمعات متنوعة ومختلفة: المرحلة الأولى (وهي البدائية) وتنقسم إلى

Ibid, p: ٢٠١[١]

مرحلتين فرعيتين والمجتمع البدائي – عند بارسونز – يتميز بأن الدين وروابط القرابة يلعبان فيه دورا بـالغ الأهميـة، ويأتي بعد ذلك النموذج المتقدم من هذه المرحلة ليشير إلـى المجتمعات التي تشهد نسقا للتدرج الاجتمـاعي، وتنظيمـا سياسيا يقوم على وجود حدود إقليمية آمنة مستقرة نسبيا. أما المرحلة التطورية الثانية (وهي الوسـيطة) فتضـم أيضـا نمطين فرعيين من المجتمعات:

أ- المجتمعات القديمة Archaic التي تتميز بوجود (تعلـيم حرفي) أي: تعليم محدود وخاضـع لتنظـيم وسـيطرة الجماعات الدينية في المجتمع.

ب- النموذج المتقدم من المجتمعات القديمة، وفيه نجد أفراد الطبقة العليا يتلقون التعليم، بحيث يكسب المجتمـع مـا أطلق عليه بيلاه Bellah الدين التاريخي، كما هو الحال في الصين والهند والإمبراطورية الرومانيـة والدولـة الإسلامية، أما المرحلة الثالثة والأخيرة (أي: المتقدمـة) فتشير إلى المجتمعات الصناعية الحديثة[١].

---

[١] السيد الحسيني، التنمية والتخلف – دراسة تاريخية بنائية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٠، ص: ٦٦

ويستطرد بارسونز ذاهبا إلى أن المحكات التي تصل بين هذه المراحل الثلاث الأساسية تتمثل في "التطورات الحاسمة التي تطرأ على عناصر النسق القِيمي" فالتحول من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية (أي: من المرحلة البدائيـة إلـى المرحلة "الوسيطة " يتطلب تطورا فـي اللغـة (أي: اللغـة المكتوبة) وهذا التطور طبقا لبارسونز يزيد ويعمق الفـروق والاختلافات بين الأنساق الاجتماعية والثقافية؛ بحيث يمـنح الأخيرة نطاقا أوسع واستقلالا أكبر. أما التحول من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة (أي: من المرحلة الوسيطة إلـى المرحلة المتقدمة) فإنه يتوقف على التطور الذي يطرأ على النسق أو النظام القانوني، فالنظام القانوني يجب أن يكـون على درجة عالية من العمومية والتنظيم؛ بحيث يستند استنادا كليا إلى أسس عامة. هو إذا يجب أن يتضمن ما أطلق عليه ماكس فيبر الرشد الرسمي[١].

ج- **ولاس:** يذهب ولاس إلى أن الانتشار الثقافي يعتبـر عاملا أساسيا من عوامل التغير والتنمية، ويشير إلى وجـود دورة للتغير تمر في مراحل خمس هي: مرحلة الثبـات أو

---

[١] المرجع السابق، ص: ٦٦ - ٦٧

الاستقرار: وهي التي تكون قائمة قبل حدوث التغير، وتتسم بوجود حالة من التكامل والتوازن بـين عناصـر الثقافـة السائدة، وفي هذه المرحلة يجيز المجتمـع جميـع الأنمـاط الثقافية القائمة، ما دامت قادرة على إشباع احتياجات الأفراد والجماعات.

- مرحلة تزايد الاحتياجات الفردية: وفي هذه المرحلة تأخذ احتياجات الأفراد في التزايد، وتعجز الأنمـاط الثقافيـة القائمة عن ملاحقة التزايد المسـتمر فـي الاحتياجـات الفردية ويتطلب هذا حدوث تغيرات في الأنماط الثقافيـة القائمة لتكون أكثر قدرة على إشباع الاحتياجات المتزايدة.
- مرحلة التحريف الثقافي: حينما تعجز الأنمـاط الثقافيـة القائمة عن ملاحظة احتياجات الأفراد، يتجه المجتمع إلى استيراد أنماط ثقافية من مجتمعات أخرى يتصـور أنهـا كفيلة بتحقيق التنمية، غير أنه يفاجأ بحدوث تعارض بين الأنماط الثقافية الجديدة والأنماط القديمة، مما يترتب عليه صعوبة امتصاص وهضم العناصر الجديـدة، وحـدوث عملية تحريف لعناصر الثقافة الأصلية، ويكون ذلك تحديا أساسيا للمجتمع.

- مرحلة الإحياء: يحاول المجتمع في هذه المرحلة أن يعيد توازنه عن طريق إحياء عناصر ثقافته القديمة، مع الاستفادة بالعناصر الثقافية الجديدة، التي أثبتت فعالية ونجاحا. وعلى الرغم من كثرة التحديات التي تواجه المجتمع في هذه المرحلة، فإنه يستطيع أن يجابهها بنجاح عن طريق القضاء على الروتين الذي هو ألد أعداء التنظيم، والاهتمام بوسائل الاتصال، وتقبل العناصر والسمات الثقافية المفيدة، وبذلك تتم عملية التحول الثقافي.
- مرحلة الثبات أو الاستقرار الجديد: حينما ينجح المجتمع في إعادة التوازن بين عناصر ثقافته، يعود إلى حالته الطبيعية، وتشمله حالة من الثبات والاستقرار تختلف عن الحالة التي كان عليها من قبل؛ حيث إنه يكون قد قطع شوطا كبيرا في الطريق إلى التنمية[1].

بيد أن المتأمل فيما قدمه أصحاب الاتجاه التطوري المحدث، سوف يجد أن هذه النظريات التي قدمها هذا الاتجاه تنطوي على إسهامات إيجابية يمكن الانتفاع بها في دراسة قضية التخلف والتنمية، إلا أنه بالرغم من ذلك فقد

---

[1] عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص: ٣٠٣ – ٣٠٥.

عانت أيضا من نقائص وسلبيات جعلتها قاصرة فـي فهـم مشكلات التخاف في بلدان العالم الثالـث؛ حيـث تجاهلـت الإطار البنائي والتاريخي للبلدان الناميـة، وانغمسـت فـي الواقع الأوروبي والغربي الذي تختلف في طبيعته وتاريخـه عن واقع وتاريخ البلدان النامية. وتتحدد أهم إيجابيا وسلبيات الاتجاه التطوري المحدث فيما يلي.

أ- الواقع أن المتأمل في هـذه النظريـات التطوريـة، سوف يجد أنها قد تكون مفيدة كأداة في تحليل تطور بعض المجتمعات الإنسانية، ولكنها لا تكون صالحة لتفسير مشكلة محددة من مشاكل التنميـة القوميـة، وهذا هو ما واجهة البـاحثون والدارسـون عنـدما شرعوا في دراسة البلدان النامية؛ حيـث واجهـوا صعوبة في تطبيق الأفكار التي انطلقت من المنظور التطوري، أي أنه أصبح من الصعوبة بمكان تطبيق هذه المفاهيم على الحالات التاريخية المحددة التـي ترتبط بزمان ومكان معينين. هذا فضلا عن أن هذه النظريات لم تجب لنا عن أسئلة عديدة، كثيـرا مـا تثار على بساط البحث مؤداها: لماذا تحـدث هـذه

التحولات في مجتمعات ولا تحدث فـي غيرهـا؟! ولماذا تحدث هذه التحـولات بـدرجات وأشـكال متفاوتة؟ وما هي أهم المعوقات البنائية والتخطيطية التي تواجه عمليات التنمية والتغييـر؟ ومـا هـي الظروف التي تمكن المجتمعات من التغلب على هذه المعوقات والتعجيل بالتنمية؟ بالرغم مـن أن هـذه القضايا وغيرها تعتبر قضايا جوهرية فـي تحليـل عملية النمـو والتغيـر الاجتمـاعي بالمجتمعـات المتخلفة. كما تصف لنا هذه النظريات التنمية بأنهـا تتحقق من خلال التضاد والتمايز دون أن تقدم لنـا فهما للظاهرة. ولم تقدم لنا رؤية ثاقبة فـي تفسـير أصول الجهود الخاصة بالتنمية وتنويعاتها الكثيـرة، ولم تبحث في الكيفية التي تكونت به الصفوة التـي اتجهت نحو تحقيق التنمية والاضطلاع بمسئولياتها، وكيف استطاعت هذه الصفوة السيطرة على الدولة، والتغلب على كافة العقبات التـي واجهتهـا عنـد استغلال المصادر والموارد القومية. والحقيقـة أن هذا القصور لا يعزى إلى زيف الافتراضات التـي

تنهض عليها هذه النظريات، بقدر ما يرجع إلى أن هذه الافتراضات على درجة مبالغ فيها من التجريد؛ حيث إن الأفكار والقضايا التي تضمنتها هذه النظريات، لا يمكن تطبيقها على كل المجتمعات، ذلك أنها غير صادقة في ضوء الشواهد التجريبية الخاصة بمكان وزمان معينين في البلدان النامية[1].

ب- يصور لنا أصحاب هذا الاتجاه التنمية على أنها عملية تدريجية هادئة، في حين أننا نرى أن التنمية عملية تغيير حضاري معقدة وموجهة، وتستهدف تغيير البناء الاجتماعي القائم بالفعل في المجتمع، هذا فضلا عن أن هذا الاتجاه لا يكشف لنا عن طبيعة التوترات والحركات الدائبة التي يعاني منها النسيج الاجتماعي خلال عملية التنمية، ولم يزودنا بأفكار نظرية تعيننا على فهم المعوقات والتحديات التي تواجه التنمية، وحالات الفشل التي تمثل جزءا أساسيا في أي عملية تنموية. فمثلا لم يفسر لنا هذا الاتجاه الركود الاقتصادي الدائم في الهند، والنمو

(1) Alejandro portes, op. cit, pp: ٦٤ - ٦٥

المفاجئ في تايلاند. كما لم يعالج لنا حالات التقدم في ظل النظام العسكري في بيرو، وعكس ذلك تحت الحكم العسكري في بوليفيا، كما لم يقدم نظرة أو رؤية عميقة للدور الذي تلعبه المتغيرات الاجتماعية في التغيير الاجتماعي. هذا بالإضافة إلى أنه يتبنى التغير التدريجي الهادئ للبناء الاجتماعي، في حين أن العمليات التدريجية الهادية في الاقتصاد الدولي تميل وتتجه نحو زيادة التفاوت وعدم المساواة بين الدول الغنية والبلدان الفقيرة[١].

ج- أغفلت بعض هذه النظريات التطورية العلاقات المتبادلة بين الأمم، وتأثير العوامل الخارجية على البناء الداخلي لكل منها، أي أن هذه النظريات التطورية تنظر إلى المجتمعات كوحدات تحكم ذاتها، وتتغير بفعل القوى الداخلية. وهذه الحقيقة بعيدة كل البعد عن الواقع؛ حيث إننا نجد أن هناك تأثيرات تبادلية وعلاقات بين المجتمعات، أي أن المجتمعات

---

[١] Ibid, pp:٦٥ - ٦٦

متداخلة في بعضها البعض. كما لم تُشِر هذه النظريات إلى التدخل الاقتصادي والسياسي لبعض المجتمعات في البناء الداخلي لمجتمعات أخرى، بل إنها تتصور التنمية على أنها حركة تتحول من خلالها دولة متخلفة في البداية إلى دولة حديثة، وهكذا تبدو النظريات التطورية جزئية ومجردة تزودنا بأفكار عن البناء الداخلي وتغيره في بعض المجتمعات، إلا أنها تفشل كلية في تقديم إطار نفهم من خلاله: كيف تدخل الدول المفردة في نسق دولي متطور. كما أنها تتجاهل أيضا حقيقة هامة مؤداها أن التنمية ليست مسألة تغير يحدث ذاتيا، بل إن التنمية تتكون أساسا من التبادل والتعاون في نسق عالمي متماسك ومتكامل من أجل تغيير وضعية أمم مفردة[1].

د- تمركزت النظريات التطورية حول التاريخ الأوروبي والغربي، ولم تستند إلى المعرفة بتاريخ وطبيعة البلدان النامية، ومن هنا قدمت تصوراتٍ

---

[1] Ibid, pp: ٦٦ – ٦٧

وأفكارا وقضايا لا تنطبق إلا على المجتمعات الأوروبية والغربية التي تشكلت هذه النظريات من خلالها. هذا فضلا عن أن بعض هذه النظريات التطورية قدم لنا مؤشرات للتنمية والتقدم، لا تقتصر على البلدان المتقدمة، بل نجدها أيضا في البلدان المتخلفة، ومن هنا تفقد أهميتها وقيمتها ودقتها في التمييز بين ما هو متقدم وما هو متخلف، فمثلا إذا تأملنا مؤشرات التنمية والتقدم التي قدمها بارسونز، وأطلق عليها العموميات التطورية، واعتبرها محكات يمكن الاستناد إليها في التفرقة بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، والتي تتمثل في: التنظيمات البيروقراطية، مركب النقود، السوق، والمعايير العامة (النظم القانونية الرسمية)، والتنظيمات الديمقراطية السياسية، سوف نجد أن هذه الخصائص والمؤشرات كانت وما زالت قائمة منذ فترة طويلة في البلدان النامية. وهذا يعني أن الخصائص البنائية التي عرضها بارسونز في نظريته توجد في كل الأمم المتقدم منها والمتخلف،

وإن كانت وظائف هذه الملامح تتنوع بين النمطين من المجتمعات، وتختلف باختلاف إمكانيات المجتمعات. ويرجع ذلك كله إلى أن كلا من النمطين (المتقدم والمتخلف) يمثل جزءا من نظام عالمي متماسك. كما نسي أصحاب الاتجاه التطوري أنه منذ عصور الاستعمار، كانت هناك تنظيمات بيروقراطية وقانونية واسعة النطاق في المناطق غير المستقلة بهدف السيطرة على هذه البلدان، وضمان سيطرة المراكز العالمية على البلدان الفقيرة[١].

٥- تذهب بعض نظريات هذا الاتجاه مثل نظرية بارسونز إلى أن المجتمعات المتقدمة، والمرحلة المتقدمة من التطور تتميز بخصائص وسمات فريدة ومحددة أهمها: ظهور التنظيمات السياسية الديمقراطية. إلا أننا نميل إلى أن نذكر بارسونز بأن هناك العديد من البلدان قد بدأت تستقل وتتخذ شكل جمهوريات ديمقراطية، بل نجح بعضها في

---

(١) Ibid, pp: ٦٧ – ٦٨

المحافظة على نظام ديمقراطي لفترة طويلـة مـن الوقت، ومن أمثلة ذلـك كوسـتاريكا وأروجـواي وشيلي وفنزويلا (١٩٧٢) في أمريكـا الجنوبيـة. ولكن هذه النظم لم تزد كثيرا مـن مقـدرة نظمهـا الاجتماعية والاستقرار. هذا فضلا عن أن التـاريخ يؤكد لنا أن السياسات الديمقراطية تعمل في أغلـب الأحيان مـن أجـل إعطـاء الصـورة الشـرعية للتناقضات النابعة من عدم المساواة والاقتصاد غير المستقل، وتعضيد هذه التناقضات، وفي ظـل هـذه الظروف يتحول النظام الديمقراطي إلى نظام حكـم ديكتاتوري تقليدي ظالم يدعم التخلـف ويعضـده، ويحول دون انطلاق المجتمع إلى آفاق التقـدم [1]. وهذا يعني أنه ليس من الضروري أن تكون هنـاك ديمقراطية، بل الأهم هو فعالية النظام الـديمقراطي القائم، وقدرته على الممارسة الديمقراطية الفعليـة، أي لا تكون الديمقراطية مجرد شـعارات يرددهـا الحكام، ولا نجد لها صدى فـي الواقـع الحيـاتي

---

(١) Ibid, pp: ٦٧ – ٦٨

للجماهير؟ بل ينبغي أن تفصح الممارسة الديمقراطية عن نفسها في مشاركة الجماهير في صنع القرار وتشكيله، وفي أن يعبر الكائن عن دخيلته بسلوك ظاهر يتسق وقيم المجتمع في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية .. إلخ، وألا تكون الحرية حِكرا على فئة أو جماعة دون الأخرى.

و- أخطأت النظريات التطورية عندما تصورت أن المجتمعات الإنسانية تسير في خط ومراحل رئيسية محددة، واقتربت إلى فلسفة التاريخ منها إلى علم الاجتماع؛ ذلك أننا لسنا أمام مجتمع واحد، ولكننا أمام مجتمعات وثقافات متعددة، تختلف فيما بينها باختلاف أبنيتها الاجتماعية والثقافية ومراحل تطورها. ولذا فنحن نرى أنه ينبغي دراسة المراحل التطورية للمجتمعات بطريقة واقعية ترتبط بزمان ومكان معينين، وليس بشكل مجرد، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه النظريات لم تكن نظريات دينامية؛ حيث لم تكشف لنا عن الكيفية التي

تحولت بها المجتمعات، ولكنها اقتصرت على بيـان المراحل وخصائص كل مرحلة بشكل مجرد، فـي حين أن الأهم في نظرنا هو الوقوف على ديناميات التطور، وبيان أهم التحديات التي واجهتها عمليـة التغيير والتنمية.

ز- كشفت هذه النظريات أن التنمية الاقتصادية عمليـة معقدة، تعتمد على العديد من المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية والسياسية؛ مثل ظهور البنوك التي تضطلع بمسئولية تعبئـة رءوس الأمـوال واسـتثمارها، والمؤسسـات الصـناعية، وظهور المنظمين الذين يعتبرون حجر الزاوية فـي عملية التنمية الاقتصادية، ويتميزون بروح الإقـدام والمخاطرة المعتدلة، وانتشـار التعلـيم وحـدوث تغيرات في اتجاهات الأفراد وقيمهم وسلوكهم، وهذا أمر له وجاهته؛ لأن الاتجاهـات المعاصـرة فـي التنمية تتفق مع هذه النظرة، مركزةً على ضـرورة التكامل في التنمية، والنظر إلـى التنميـة كتغييـر

حضاري شامل يمس كافة مكونات البناء الاجتماعي.

ح- إن هذه النظريات تعكس تاريخ المجتمعات المتقدمة، التي قطعت شوطا هائلا من التقدم، ولم تعكس لنا تاريخ البلدان النامية، وكأن هذه البلدان ليس لها تاريخ. وهذا أمر لا يعكس الواقع؛ ذلك أن البلدان النامية لها تاريخ وماضٍ مشرف لا يقل في عظمته عن تاريخ الأمم المتقدمة، وأن هذه البلدان النامية إذا لم تكن قد قطعت الشوط الذي قطعته الدول المتقدمة اليوم، فإن ذلك لا يعزى إلى طبيعتها، ولكنه يعزى بصفة أساسية إلى الدور الذي لعبه الاستعمار في تشكيل ماضيها وحاضرها بالشكل المتخلف الذي نراه، وبعبارة أخرى فإن هذه النظريات قد تجاهلت العلاقة التاريخية بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة.

ط- كشفت نظرية روستو عن بعض العناصر والأبعاد الرئيسة للتنمية، مثل أهمية المنظمين ودورهم في التنمية الاقتصادية، وهذا ما يركز عليه أصحاب

الاتجاه السيكولوجي أو السلوكي فـي التنميـة. ولا شك أن هذا أمر له وجاهته؛ ذلـك أن المجتمـع لا يستطيع التقدم إلا إذا توافر فيه مجموعة من الأفراد الذين يتميزون بروح المخاطرة المعتدلة والمبـادأة، وتعبئة كل طاقاتهم وإمكانياتهم المادية للاسـتثمار، وإدارة المشروعات الاقتصادية التي تحقـق عائـدا يساهم بدوره في زيـادة النـاتج القـومي والـدخل الفردي، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. إلا أننا نرى أنه بالرغم من ذلك فإنـه قـد يسـتغل بعض المنظمين بالشكل الذي يحول دون اسـتغلال طاقاتهم في التنمية الحقيقية، كما قد توجـه جهـوده نحو أمور وقضايا لا ترتب بالتنمية القوميـة. هـذا فضلا عن أن روستو قد أشار في نظريته إلى أهمية التجديد والابتكار في التنمية، وأوضـح أن عمليـة الانطلاق قد تنبعث من داخـل المجتمـع أو مـن خارجه، وبهذا يكون روستو مدركا لأهمية العوامل الداخلية والخارجية في التنمية الاقتصادية.

ي- أصاب روستو كبد الحقيقة عندما أشاد بأهمية المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية في التنمية؛ ذلك أن هناك أبعاد أساسية للتنمية منها البعد الاقتصادي والبعد التكنولوجي، ولا شك أن هذين البعدين يسيران جنبا إلى جنب مع البعد الاجتماع الثقافي وبذلك تصبح التنمية عملية معقدة، وبوتقة تنصهر فيها مجموعة متفاعلة من المتغيرات المادية والتكنولوجية والقيمية والسياسية والثقافية .... إلخ بقصد تغيير مكونات البناء الاجتماعي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لكل أفراد المجتمع.

ك- أخطأت نظرية روستو عندما رسمت سياسة البلدان المتخلفة في ضوء الفهم الخاص لطبيعة الدول المتقدمة. هذا فضلا عن أنه أشار إلى أن أوروبا الغربية وإنجلترا قد حققت التقدم؛ نتيجة إمكانياتها ومواردها وخصائصها الجغرافية، ونسي أو تناسى أن إنجلترا والدول المتقدمة الأخرى، قد اعتمدت بصفة أساسية على البلدان التي تضعها اليوم في

مصاف البلدان المتخلفة. فيبدو أن روستو قد تناسى الاستعمار البريطاني لدول أفريقيا وبعض البلـدان العربية، واستغلال إنجلترا لهذه البلدان مـن أجـل تحقيق نمو إنجلترا وتقدمها، حيث كانت هذه البلدان موردا للمادة الخام لها، وسوقا رائجة لتسويق السلع الإنجليزية، ومجالا خصبا للاستثمارات البريطانيـة وبعبارة أخرى تناسى روستو أن إنجلترا قـد نبـت نفسها اعتمادا على سلب ونهب البلدان المتخلفة.

ل- أصاب بارسونز عندما كشف في نظريته عن أهمية القانون واللغة المكتوبة والصناعة والتعليم والانتشار الثقافة كمتغيرات هامة في عملية التنمية والتطـور، وذلك للدور الهام الذي تلعبه هذه العوامل في تغيير المجتمعات وتحديثها. هذا من ناحية، ومـن ناحيـة أخرى فإن بارسونز كان موفقا عندما ذهـب فـي نظريته هذه إلى أن المحكات التي تفصل بين هـذه المراحل التطورية الثلاث التي عرضت آنفا تتمثـل في التطورات الحاسمة التي تطرأ علـى عناصـر النسق القيمي؛ ذلك أننا نعتقد أن المجتمع الذي تتغير

اتجاهات وقيم أفراده وجماعاته بشكل إيجابي، ويتمثل أفراده القيم الإيجابية الجديدة، ويقلعون عن القيم التقليدية التي يمثل بعضا منها تحديا للتنمية، يستطيع أن ينطلق إلى آفاق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ويغير واقعه إلى الأفضل.

م- أكد البعض من أصحاب النظريات التطورية على أهمية الثورة السياسية، في التغيير وانطلاق المجتمع. وهذا أمر له وجاهته؛ لأن الثورة تعتبر من العوامل الهامة في تغيير البناء الاجتماعي، وأمرا حتميا وضروريا كلما اشتدت وطأة الفساد والتخلف، وانتشر التفكك الاجتماعي، كما أنها في هذه الأحوال تكون هي المدخل الحقيقي للتنمية، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، واقتلاع جذور الفساد، والقضاء على مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

صفوة القول: إن معالجة الاتجاه التطوري المحدث لقضايا ومشكلات التنمية والتغير الثقافي، تفتقر إلى الصدق الأمبيريقي والكفاءة النظرية، هذا بالإضافة إلى أنها تفتقر

أيضا إلى إمكانية التطبيق على البلدان النامية، ويعزى ذلـك كله إلى تجاهلها للواقع البنائي والتاريخي لهذه البلدان، ذلـك الواقع الذي يختلف تماما عن الواقع الأوروبي والغربي الذي انطلقت منه النظريات التطورية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه النظريات تضمنت قضايا وأفكارا مجردة لا ترتبط بزمان ومكان معينين، وزعمت بأنها عامـة وقابلـة للتطبيق على كافة المجتمعات الإنسانية. وهكذا تنـأى عـن الروح السوسيولوجية، وتقترب إلى فلسفة التاريخ وفي ضوء هذه الحقائق ينبغي على الباحثين والعلماء الـذين يهتمـون بدراسة المجتمعات من الناحية التطوريـة والتاريخيـة- أن يركزوا أولا على دراسة وحدات محددة، أي: يقوموا بدراسة وتحليل مجتمعات معينة ومراحل تطورها، والوقوف علـى أهم المراحل التطورية التي مر بها كل مجتمع، المقارنة بين هذه المجتمعات بغية الكشف عن العموميات والسمات العامة المشتركة، والخصوصيات أيضا، وبـذلك يمكـن صـياغة نظريات تطورية تعكس ما هو واقع بالفعل، وتتسق وطبيعة البناء الاجتماعي والظروف التاريخية للمجتمع. ولا شك أنه في ضوء الدراسة العلمية والتاريخية للبلدان النامية نستطيع

فهم واقع وتاريخ هذه البلدان، والمراحـل التاريخيـة التـي قطعتها في مسيرة تطورها.

وقد يكون من الإنصاف القول بأنه على الرغم من سهام النقد التي صوبت إلى الاتجاه التطوري المحدث، فإن هـذا الاتجاه ونظرياته التطورية قد أفادتنا فـي تقـديم صـورة واضحة كشفت من خلالها عن اختلاف المجتمعات التقليدية عن المجتمعات الحديثة. هذا فضلا عن أنها أكـدت علـى حقيقة التغير والتطور، موضحة العديد من المتغيرات التـي ينبغي أن نضعها في الاعتبار عند وضع استراتيجية للتنمية الإقليمية والمحلية والقومية، ومؤكدة على أهميـة المـدخل التكاملي في التنمية بكل مستوياتها وأشكالها.

٦. اتجاه الثنائيات والمتصلات الاجتماعية الثقافيـة:

يتجه أصحاب هذا الاتجاه إلى فهم قضية التخلف والتنمية من خلال فكرة الثنائيات التـي تـنهض على وجود نمطـين أو شـكلين مختلفـين مـن المجتمعات أحدهما متخلف والآخر متقدم، وتمثل الثنائيات نماذج وبناءات عقلية تصورية شـيدت لتكون بمثابة أدوات منهجية يستند إليها العالم في

وصف وتحليل الواقع الاجتماعي، والخصائص التي يتسم بها كل مجتمع، والمقارنة بين المجتمعات المتخلفة والمجتمعات المتقدمة. ولم يهتم أصحاب هذا الاتجاه بدراسة التراث التاريخي الكلي للإنسانية. بينما ركزوا على خصائص المجتمع المتخلف الذي يمثل نموذج ما قبل التنمية، وخصائص المجتمع المتقدمة الذي يمثل مجتمع ما بعد التنمية، ومن بين تلك الثنائيات ثنائية إميل دوركايم الذي يميز بين مجتمع قديم وتقليدي يسوده التضامن الآلي، أي أن أفراد هذا المجتمع يجدون أنفسهم متجهين نحو التضامن بصورة آلية تلقائية دون أن يكون السبب عضويا، وهذا كما هو الحال في المجتمعات البدائية، ومجتمع يسوده التضامن العضوي، حيث يجد فيه الأفراد أنفسهم متجهين نحو التضامن الذي يكفل لهم إشباع الحاجات الضرورية اللازمة للفرد والتي من شأنها مساعدته على البقاء، وفي هذه الحال يشعر

الأفراد بأن الدوافع التي تدفعهم إلى التضامن هي دوافع عضوية، ويسود هذا التضامن في المجتمعات التي يسودها نظام تقسيم العمل والتخصص [١] وثنائية فرديناند تونيز التي تميز بين المجتمع المحلي الصغير Gemeinchaft الذي تسوده العلاقات الأولية والقرابية، والمجتمع الكبير Gesellschaft الذي يتسم بالعلاقات القانونية والتعاقدية، وثنائية هنري مين الذي يميز بين مجتمعين يرتكز أحدهما على المكانة الاجتماعية، بينما يرتكز الآخر على التعاقد، وثنائية هوارد بيكر الذي يميز بين مجتمع مقدس، ومجتمع علماني وثنائية كولي التي تميز بين الجماعات والأشكال الأولية التي يقابلها في الطرف الآخر الأشكال الثانوية، وثنائية روبرت رودفيلد الذي قسم المجتمعات إلى نمطين: هما المجتمع الشعبي (الثقافية الشعبية) والمجتمع

---

(١) George Guritch and Wilbert. E. Moore, Twentieth Century Sociology, Part one The philosophical library, New York, ١٩٤٥, p: ١٠٢

الحضري (الثقافة الحضـرية) موضـحا فكـرة المتصل الريفي الحضري[1].

بيد أن المتأمل فيما قدمه أصحاب هذه الثنائيات، سـوف يجد أن هذه النظريات تنطوي على عدة نقـائص وسـلبيات أهمها: أن هذه النظريات قـد تجاهلـت النظـرة البنائيـة التاريخية في تحليلها لقضية التخاف والتنمية، شأنها في ذلك شأن العديد من الاتجاهات الأخرى، كما لم تكـن نظريـات دينامية، أي لم تكن نظريات دينامية، أي لم تصور لنا كيف يتحول المجتمع المتخاف إلى مجتمع متقدم، وفي ضوء ذلك ينطبق عليها، ما سبق أن أوضحناه بالنسبة لاتجاه النمـاذج والمؤشرات. هذا بالإضافة إلى أن هـذا الاتجـاه – اتجـاه الثنائيات – يتصور التنمية على أنها مجرد اكتساب المجتمع المتخاف لخصائص وسمات المجتمع المتقدم. كما أنه يمكـن القول: إن هذه الثنائيات مثالية، ولا تتفق والواقع؛ لأنه مـن الصعوبة بمكان أن نضع حدودا فاصـلة بـين المجتمعـات المتخلفة والمجتمعات المتقدمة، ولكـن بـالرغم مـن هـذه السلبيات الموجهة إلى هذا الاتجاه، فإننا نستطيع القـول: إن

---

(1) Alejandro portes, op. cit, p: ٦٢

هذا الاتجاه قد ساهم في الكشـف عـن الاختلافـات بـين المجتمعات المتخلفة والمتقدمة، كما أنه يمكن الاستفادة منـه كأداة منهجية في الدراسة والتحليل.

الاتجاه الانتشاري: ينهض هذا الاتجاه على قضية أساسية مؤداها أن التنمية يمكن تحقيقها من خلال انتقال العناصـر المادية والثقافية السائدة في الدول المتقدمـة إلـى البلـدان النامية. كما أن العناصر الثقافية تنتقل أولا مـن عواصـم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول النامية، ثم تنتشر بعد ذلك في عواصمها الإقليمية إلى أن تسود في النهاية كل منـاطق وأقاليم هذه الدول، كما يميل بعض أصحاب هذا الاتجاه إلى إبراز "المعوقات" التي تضعف من قدرة الدول النامية علـى تمثل التجديدات والاستحداثات الوافدة من الغرب، وغالبا ما تتخذ هذه المعوقات، إما شكلا بنائيا أو ثقافيا، أي أنها تتعلق بالبناء الاجتماعي والسياسي للمجتمع أو بقيمه السائدة(١).

بيد أن المتأمل في القضايا التي ينهض عليها هذا الاتجاه، سوف يدرك أن أصحاب هذا الاتجاه يتحيزون إلى الثقافـة الغربية، ويرون أن انتقال أي نمط مـن الأنمـاط الثقافيـة

---

(١) السيد الحسيني، مرجع سابق ،ص: ٧٥ - ٧٧

الغربية كفيل بتغيير البلدان النامية وتطويرها، وهـذا أمـر مبالغ فيه، ذلك أن ما حدث في الغرب ليس من الضـروري أن يحدث في المجتمعـات المتخلفـة بسـبب الاختلافـات الواضحة بين تلك المجتمعات. هذا فضلا عن أن أصـحاب هذا الاتجاه يزعمون أيضا إن انتقال رءوس الأموال الغربية إلى البلدان المتخلف سيساهم في تنمية هذه البلـدان، وهـذا أيضا أمر مشكوك في صحته؛ لأن المجتمعات الغربية عندما تقدم رءوس أموال إلى البلدان النامية، فإنها لا تهـدف مـن وراء ذلك إلا تحقيق مزيد من السيطرة والتبعية على هـذه البلدان.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فـإن أصـحاب هـذا الاتجاه يتجاهلون رءوس الأموال التي تتجـه مـن البلـدان المتقدمة في شكل أرباح من استغلال الدول المتقدمة للبلدان المتخلفة. وفضلا عما سبق فإن أصحاب الاتجاه الانتشـاري يتجاهلون النسبية الثقافية، وأن لكل مجتمع بنـاء اجتماعيـا وثقافة متميزة تختلف عن ثقافة المجتمعـات الأخـرى، وأن تنمية هذه المجتمعات لا يتم بنقل عناصر ثقافية من مجتمـع إلى آخر بطريقة آلية، ولكن تتطلب عملية التغيير هذه توفير

المناخ الـذي يسـمح بحـدوثها، وإلا قوبلـت بالمقاومـة والمعارضة.

٧. الاتجاه التكاملي: ينهض هذا الاتجاه على النظرة الكلية للمجتمع، ورفض التفسير الجزئي لقضـية التخلف والتنمية، وذلك على أساس أن المجتمـع يمثل وحده كلية تترابط أجزاؤها، وأنه لا يمكـن فهم جزء من أجزائها إلا فـي ضـوء علاقتـه بالأجزاء الأخرى، أو بعبارة أخرى لا يمكن فهم أي نظام أو ظاهرة أو عملية اجتماعية إلى فـي ضوء علاقتها بالسياق الاجتماعي العـام الـذي توجد في إطاره. وهذا يعني أننا عندما نحـاول دراسة ظاهرة التخلف، فلا بد مـن فهـم كافـة مكونــات البنــاء الاجتمــاعي مثــل البنــاء الـديموجرافي، النسـق الأيكولـوجي، النسـق الاقتصادي، النسق السياسي، النسـق التعليمـي، النسق القرابي، والبناء الطبقي ... إلخ، ذلـك أن كافة هذه المكونات تتفاعل معا في تشكيل ظاهرة التخلف، وهذا هو الحال أيضا عند فهم التنميـة،

فلا بد من دراسة كافة جوانب البناء الاجتماعي للمجتمع المراد تنميته؛ حتى تستطيع وضع خطة إنمائية متكاملة تكفل لنا تحقيق الأهداف المأمولة من وراء التنمية. وينضوي تحت لواء هذا الاتجاه العديد من العلماء منهم على سبيل المثال لا الحصر سوروكين Sorokin، تالكوت بارسونز، ميردال Myrdal، دوركايم، فيكيمانزو وسيجموندو وويلبرت مور. وسنلقي الضوء فيما يلي على أهم إسهامات ويلبرت مور كنموذج لهذا الاتجاه.

- **ويلبرت مور:** يذهب مور إلى أن عملية التنمية أو التمدين، عملية عريضة لها دلالات مختلفة، تختلف باختلاف المكان والزمان؛ ففي بعض المناطق ينظر إلى المشكلة على أنها القضاء على الأمية أو توفير المياه النقية للأحياء المتخلفة في المدن، أو رش المستنقعات بالمواد الكيميائية لإبادة البعوض والقضاء على الملاريا، بينما تعطى الأولوية لمشروعات أو خدمات أخرى من العالم، وفي منطقة ثالثة

من العالم قد تعطى الأولوية لصناعات السلع الاستهلاكية أو إصلاح أجهزة الخدمة المدنية.

غير أن عملية التمدين أكبر من ذلك بكثير؛ فهـي تعنـي التحول الكلي من المجتمع التقليدي أو المجتمع السابق علـى المجتمع الحديث إلى أنمـاط مـن التكنولوجيـا والتنظـيم الاجتماعي تميز الدول الغربية[1]. كما أن عمليـة التمـدين عنده تبدأ في صورة تنمية اقتصـادية؛ ولهـذا صـلاحيته الكبرى، وإن لم تكن صلاحية مطلقة؛ ففي بعض المواقـف يفضل أن تبدأ التنمية بالدولة أو بالمدرسة أو بالبيئة الريفية، ومع ذلك فإن رفع المستويات المعيشية للأفراد له نوع مـن القيمة لا نزاع عليه في المناطق النامية. وللتنمية للاقتصادية قيمة أدائية هامة بالنسبة لكثير من الإصـلاحات الأخـرى بمعنى أنه ينبغي توافر الأموال اللازمـة للقيـام بمختلـف الإصلاحات، فإيجاد جهاز خدمة مدنية حديث، قد تكون لـه قيمته الذاتية في صورة الكفاية الإدارية والمحافظـة علـى نظام سياسي قائم، غير أنه من غير المتوقع أن يقل الفساد، أو يختار الموظفون على أساس الجدارة، أو تقـوم أخـلاق

---

[1] عبد الباسط محمد حسن، المرجع السابق، ص: ٣٣١ – ٣٣٢

إدارية سليمة بغير نظام للمرتبات يرضـي العـاملين فـي الجهاز الحكومي، وهذا ما يستحيل إطلاقا في الاقتصـاديات الفقيرة. وقد ينظر إلى التعليم على أنـه ضـرورة لتكـوين جمهور انتخابي مستنير في نظـام ديمقراطـي أو وسـيلة للتثقيف السياسي لتحويل ولاء الأفراد إلى النظم الثورية بدلا من الولاء التقليدي للأسرة، أو ينظر إليه على أنه نوع مـن أنواع الاستهلاك الضروري في الدول التي تهدف إلى رفـع المستوى المعيشي للفرد، لكن المدارس والكتب والمدرسـين تتطلب أموالا، وتحتاج إلى اعتمادات كافية [1] وقد تصـدر قوانين للإصلاح الزراعـي رغبـة فـي تحقيـق العدالـة الاجتماعية أو ضمان التأييد السياسي، وغالبـا مـا تـؤدي قوانين الإصلاح إلى إعادة توزيع الدخل بدلا من زيادة جملة الدخل؛ ولضمان نجاح مشروع الإصلاح الزراعي ينبغـي توافر رءوس أموال جديدة ووسـائل تكنولوجيـة متقدمـة، وإجراءات للتسويق تفيد المزارع الريفي، وتحقق له ربحـا معقولا يعود عليه وعلى الاقتصاد القوم بالفائدة، كما يـرى ويلبرت مور أيضا أنه من الصواب النظر إلى التمدين فـي

---

[1] عبد الباسط محمد حسن، المرجع السابق، ص: ٣٣٣ – ٣٣٤

صورة النمو الاقتصادي أو التصنيع، وما يصاحبه من تغيرات في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية. كما يرى أن التنمية التي تنشدها حكومات الدول النامية والتقدمة على السواء تتطلب أكثر من الرغبة المتفائلة في حياة أفضل، فهي تتطلب توافر مجموعة من المقومات هي القيم والنظم والهياكل التنظيمية الإدارية والحوافز[1].

بيد أن هذا الاتجاه لا ينطلق من منطلق جزئي في تفسير ظاهرة التخلف والتنمية، ولكنه ينطلق من منظور شامل يضع في اعتباره كافة المتغيرات والمكونات التي ضمها البناء الاجتماعي. وهذا أمر له وجاهته؛ لأننا في ضوء هذا الاتجاه نستطيع أن نقف على كافة المتغيرات التي تساهم في إفراز ظاهرة التخلف. إلا أننا نرى أنه من الضروري عند البحث عن العوامل والأسباب المؤدية للتخلف، ألا نقف عند حدود مكونات البناء الاجتماعي، ولكنه ينبغي البحث في الأصول التاريخية للظاهرة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه ينبغي علينا ألا نتجاهل العوامل الخارجية التي تساهم أيضا في تشكيل ظاهرة التخلف.

---

[1] عبد الباسط محمد حسن، المرجع السابق، ص: ٣٣٤ - ٣٣٦

٨. اتجاه المكانة الدولية: ينهض هذا الاتجـاه علـى قضية أساسية مفادها أن هناك ضرب من النظام أو البناء الدولي في ضوئه يمكن أن تتدرج دول العالم وفقا لمحكات معينة، وينضوي تحت لـواء هذا الاتجاه العديد من العلماء منهم على سـبيل المثـــال لاجـــوس Lagos، هـــورفيتز Horowitz، نيتـــل Nettle وروبرســـتون Robertson وسنلقي الضوء فيما يلي علـى أهم أراء وإسهامات لاجـوس كنمـوذج لهـذا الاتجاه.

لاجوس: قدم لاجوس إطارا تصوريا يقوم علـى فكـرة أساسية وهي أن المجتمعات القومية تشكل نسـقا اجتماعيـا دوليا، وأن هذه المجتمعات تحتل داخل هذا النسق أوضـاعا مختلفة يمكن ترتيبهـا أو تـدريجها فـي ضـوء المركـز الاقتصادي والقوة والهيبة. ويذهب لاجوس إلى أن التفاوتات ظاهرة لا تنطبق فقط على الطبقات الاجتماعية، بل تنطبـق أيضا على الأمم، فالمركز الاقتصادي للأمة يتحدد في ضوء درجة تقدمها الاقتصادي والتكنولوجي، كما يقاس في ضوء

مراحل والت روستو، أي المجموع الكلي للدخل القومي، ومستوى معيشة الأفراد. أما القوة فتقاس في ضوء التقدم التكنولوجي والقدرة على المشاركة في السباق التكنولوجي في المجال العسكري. وأخيرا نجد مكانة الأمة تعتمد على قوتها الاقتصادية بالنظر إلى الأمم الأخرى، ومن ثم فإن هيبة الأمم تزداد بزيادة مركزها الاقتصادي، وقوتها ومكانتها. ولقد أولى لاجوس الدول المتخلفة جانبا ملحوظا من اهتمامه؛ حيث أوضح أن هناك مفهومين يعبران عن موقف الدول المتخلفة. الأول: هو انخفاض مكانة الدولة (أو ما أطلق عليه Atimia)، والثاني: هو التخلف. ويتخذ انخفاض مكانة الدولة شكلان: فقد يكون انخفاضا جزئيا أو كليا. أما مؤشر الانخفاض الجزئي في المكانة فهو عدم القدرة على اتخاذ موقف الريادة التكنولوجية (مثال ذلك بريطانيا وفرنسا)، بينما يتمثل الانخفاض الكلي في المكانة في فقدان "التنمية الاجتماعية" كما يعبر عنها انخفاض مستوى المعيشة[1].

[1] السيد الحسيني، المرجع السابق، ص ص ١١٩ – ١٢١

غير أن هذا الإطار التصوري الذي قدمه لاجوس، يحوي مؤشرات كمية وكيفية للتفرقة بـين المجتمعـات المتخلفـة والمجتمعات المتقدمة، وهو في هذا يكون قد اقتـرب إلـى اتجاه النماذج أو المؤشرات الذي عرضناه أنفا؛ ولذا يمكـن القول: إن ما سبق توجيهه من انتقادات إلى اتجاه النماذج أو المؤشرات يمكن توجيهه أيضا إلى ذلك الإطار التصـوري الذي قدمه لاجوس.

٩. الاتجاه الماركسي الجديد (التنمية كتحـرر مـن التبعية): تبين لنا مما عرضنا أن ظاهرة التخلف – طبقا للمفهوم الماركسي – هي نتيجة لسـيادة نمط إنتاج متخلف ينتج عنـه وعـي اجتمـاعي متخلف. ويوضح هذا التعريف الخاصية الشمولية لظاهرة التخلف، فهي تشمل نمط الإنتـاج بمـا يتضمنه من قوى إنتاج متخلف وعلاقات إنتـاج متخلفة، وكذلك يشمل التكوين الاجتمـاعي بمـا يتضمنه من علاقات اجتماعية ووعي اجتمـاعي متخلف. وعلى هذا فإن ظاهرة التخلف تتكـون من عنصرين أساسـيين تقـوم بينهمـا علاقـة

ديالكتيكية وهما العنصر المادي أو الاقتصـادي للتخلف، والعنصر الاجتماعي له [1].

وقد حاول الماركسيون المحدثون تطـوير آراء كـارل ماركس حتى تتسق والظـروف الاقتصـادية والاجتماعيـة الجديدة التي يعايشها المجتمع الدولي في القـرن العشـرين. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى حتى يمكن الانتفاع بها في دراسة وتحليل قضية التخلف والتنمية في بلدان العالم الثالث. ومن هذا المنطلق تكون اتجاه جديد فـي التنميـة يعـرف بالاتجاه الماركسي الجديد، ويعد مـن أحـدث الاتجاهـات السوسيولوجية في التنمية. ويـنهض هـذا الاتجـاه علـى مجموعة من القضايا والمقولات الأساسية مؤداها أن التنمية الحقيقية هي التحرر من التبعية، وأن دراسة التنمية لا بد أن تتم في ضوء إطار نظري عالمي، وأن التناقض الأساسـي القائم اليوم ينشأ في الحقيقة بين الإمبريالية من ناحية، وبين شعوب العالم الثالث من ناحيـة أخـرى، كمـا أنـه مـن الضروري التخلي عن الأساليب التقليدية في التنمية، والبحث

---

[1] عطية مهدي سليمان، التنمية الاقتصادية ومشاكل التخلف، الجزء الأول، مذكرة داخلية رقم ٢٩٧ فبراير ١٩٧٣، معهد التخطيط القومي، القاهرة ، ص: ٣١.

عن مداخل جديدة تمكن البلدان المتخلفة من الـتخلص مـن تخلفها والانطلاق إلى آفاق أرحب، ذلك التخلف الذي يرتبط أساسا بطبيعة النظام الإمبريالي العالمي.

كما لا ينظر هذا الاتجاه إلى قضـية التخلـف والتنميـة كمرحلتين مختلفتين في تاريخ الإنسانية، ولكن كجـزئين لا يتجزأن في النظام الاقتصادي العالمي، وأن الأشكال التـي يتخذها الفقر الاجتماعي والركود الاقتصـادي فـي العـالم الثالث في الوقت الحاضر بصفة عامة، تنجم عـن التوسـع الرأسمالي العالمي، أي أن التخلف – طبقا للاتجاه الماركسي الجديد – لا يعتبر مرحلة تخلف سابقة للرأسـمالية، ولكنـه يعتبر نتاجا أساسيا لنشأتها وتطورها، كما أن التخلف يـنجم أيضا بصفة أساسية عن التبعية التي تغرق فيها بلدان العـالم الثالث، تلك التبعية التي ينبغي أن نفهمها على أنهـا ليسـت نتاج الظروف الخارجية فحسب، بل هي وليـدة الظـروف الداخلية أيضا؛ حيث لا تفرض التبعية للأجانب اليـوم مـن خلال جيوش الاحتلال، كما تـذهب إلـى ذلـك الروايـات الساذجة، ولكن تنفذ التبعية في البداية مـن خـلال طبقـة بورجوازية محلية راغبة في ذلك. وهـذا مـا يعبـر عنـه

Torres Rivas (١٩٧٤) بقوله "لا تكون مثل هـذه القـوة التابعة التي تخضع لقوة إمبريالية، إلا مـن خـلال سـلوك الطبقات الحاكمة والمسـيطرة إلـى تخضـع لهـذه القـوة الإمبريالية قبل المواجهـة، وهـذا نتيجـة ضـعف هـذه المجموعات نفسها"[١]. وينضوي تحت لـواء هـذا الاتجـاه العديد من العلماء منهم على سبيل المثال: إيرنست مانـديل Mandel، بول باران Baran، بييرجاليه Jalee، هربرت ماركيوز H. Marcuse، لين بياو Lin Piao، فرانك فانون F. Fanon فالكووسكي Valkowski، أندر فرانك Frank وشارل بتلهيم Bettlehim وسنلقي الضوء فيما يلـي علـى إسهامات كل من باران وشارل بتلهـيم كنمـوذجين لهـذا الاتجاه.

أ- باران: يعتبر باران من أشهر الاقتصاديين السياسيين الماركسيين المحدثين الذين عالجوا قضية التخلـف بقصـد تحديد طبيعته والعوامل الأساسية التي تشكله؛ حيث يـذهب إلى أن القوى الدولية والطبقات الحاكمة تحـاول المحافظـة على اقتصاديات بلدان العالم الثالث، واستمرارية الأوضـاع

---

(١) Alejandro portes, op. cit, pp: ٧٤ - ٧٧

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنـة فـي البلـدان النامية؛ وذلك حتى تظل هذه الدول مستمرة في القيام بدورها كمنتجة للمواد الخام اللازمـة للصـناعات الغربيـة. كمـا تعارض البلدان المتقدمة أن تتجه البلدان النامية إلى التصنيع وتنمية نفسها ذاتيا؛ لأن ذلك من شأنه أن يقلل اعتماد البلدان النامية على الدول المتقدمة في تصريف المواد الخام التـي تنتجها، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه يـؤدي إلـى تقلص دور هذه البلدان النامية كسوق لتصـريف المنتجـات الأجنبية [1] كما يرفض باران النزعة التدريجيـة كوسـيلة فعالة لإحداث التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، ويسـتند باران في ذلك إلى سببين: الأول أن الزيادة الضـئيلة فـي الدخل القومي سرعان ما تختفي بسبب الزيادة السريعة فـي عدد السكان، والثاني تبديد الذين يشغلون أوضاع القوة فـي الدول النامية للمصادر المختلفـة، واسـتئثارهم بامتيـازات خاصة مرتبطة بالاستثمارات الأجنبية، وفضلا عمـا سـبق يذهب باران إلى أن الدول الرأسمالية المتقدمـة قـد تتبنـى استراتيجية أخرى لضمان استمرار تخلف الدول المتخلفـة،

---

(1) Ibid, pp: ٧٤ - ٧٥

تقوم على تأييد ودعم "الجماعات المحافظة أو الرجعية" في الدول الأخيرة بما تقدمه لها من مساعدات اقتصادية وعسكرية، وهكذا نجد باران يؤكد – شأنه في ذلك شأن أغلب الماركسيين المحدثين – الآثار السلبية التي أحدثها التغلغل الرأسمالي الغربي في المجتمعات الأخرى (باستثناء أمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلانده) فهم يؤكدون ضرورة تحطيم الاقتصاد الزراعي التقليدي، والعمل على القضاء على الصناعات الحرفية، وخلق طبقة عاملة قوية، وتطوير العلاقات القانونية، وعلاقات الملكية الضرورية لظهور سوق اقتصادي، وتحسين المواصلات (السكك الحديدية، الموانى والطرق ... إلخ) حتى يمكن إحكام الضبط ونقل الاقتصادي. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بإقامة اقتصاد اشتراكي مخطط، فهو القادر على تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي في البلاد المتخلفة. ويذهب باران إلى أن المهمة التي تواجه ثورة اشتراكية في دول متخلفة مهمة معقدة إلى أبعد حد؛ لأنها لا تقتصر فقط على تنمية هائلة للقوى الإنتاجية، بل تتعدى ذلك لتشمل خلق نظام اقتصادي اجتماعي اشتراكي

جديد تماما. وتعد اليابان مثالا يمكن الاستشـهاد بـه علـى القضايا السابقة[1].

ب- شارل بتليهم: يعتبر شارل بتلهيم من ممثلي الاتجـاه الماركسي الجديد، وقد احتل مكانة ممتازة بين الاقتصاديين، مكانة الريادة والرياسة معا. وقد اهتم بقضايا العالم الثالـث اهتماما بالغا، ولم يضن بعون يبذله لكل بلد من البلدان التي تحررت من سيطرة الاستعمار، وأخذت تناضل مـن أجـل تصفية التخلف الموروث، وقدم رؤية ماركسية جديـدة فـي دراسة وتحليل ظاهرة التخلف تنطوي على جانب كبير مـن الأهمية؛ حيث بدأ تحليله لظاهرة التخلـف بتبديـد وإزالـة الغموض والخلط في مفهوم الـدول المتخلفـة موضـحا أن اصطلاح "البلاد المتخلفة" اصطلاح جديد للتعبير عن حقيقة قديمة نسبيا، وقد ولد هذا التعبير داخل الهيئات الدولية غداة الحرب العالمية الثانية. كما انتشر استخدامه بسرعة فائقـة، وهو اليوم كلمة جارية في الصحافة اليومية. وليس من شك في أنه إذا كان استخدام اصطلاح البلاد المتخلفة قد ذاع على هذا النحو، فإن ذلك يرجع إلى أن المشكلات التي تواجههـا

---

[1] السيد الحسيني، مرجع سابق: ص: ١٣٦ - ١٣٨

تلك البلدان هي من أكثر المشكلات إلحاحا في النصف الثاني من القرن العشرين، إلا أن اصطلاح "البلاد المتخلفة" يوحي في الواقع بعدة أفكار خاطئة علميا، فهو يوحي بأن البلـدان المتخلفة تعاني "مجرد تأخر" عن تلك التي تسـمى "الـبلاد المتقدمة" وتلك النظرة التي تجعل لكل بلد مكانا متقـدما أو متخلفا في سلم التقدم الاجتماعي والاقتصادي نظرة سطحية تماما. هذا بالإضافة إلـى أن الاعتمـاد علـى الملاحظـة الإحصائية في الوقوف على ارتفاع أو انخفـاض مسـتوى المعيشة، وإغفال التفسير التاريخي في تحليل ظاهرة التخلف تعد نظرة قاصرة أيضا.

ومن الناحية العلمية يجب أن يحل محل تعبيـر "الـبلاد المتخلفة" التعبير الأكثر دقة: "البلاد المستغلة أو التابعـة أو ذات الاقتصاد المشـوه" وألا نتجاهـل علاقـات السـيطرة والاستغلال القائمة بين مختلف البلدان[1]. وفضلا عن ذلـك يذهب بتلهيم إلى أنه من الضروري أن يحل محل التحليـل المضلل "التخلف" المزعوم تحليل واقعي، أي تحليل لا يعزل

---

[1] شارل بتلهيم، التخطيط والتنمية، ترجمة د. إسماعيل صبري عبد ا ، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦، ص: ٣٧ - ٣٨

وضع تلك البلاد ليجعل منه شيئا في ذاته، بل على العكـس يضعها في شبكة علاقات التبعية والاستغلال التي تحيط بها، والتي يتعين الخروج منها حتى يغدو من الممكن الارتفـاع الفعلي بمستوى معيشة سكانها[1].

كما اتجه بتلهيم إلى تحليل وتفسير ظاهرة التخلـف فـي بلدان العالم الثالث، وخلص إلى أن ظاهرة تخلف بلدان العالم الثالث تعزى إلى أسباب عديدة تتمثل في: (١) التبعية التـي تعيش فيها هذه البلدان، والتي تظهر في مستويين: المستوى السياسي، والمستوى الاقتصادي، فعلى المستوى السياسـي نجد أن الشكل المطلق للتبعية هو تبعية المسـتعمرات، مـع ذلك فإن التبعية يمكن أن تتخذ شكلا أقل إطلاقا مـن تبعيـة المستعمرات، وأمثلة هذا النوع من التبعية السياسية عديـدة في بلاد أمريكا اللاتينية التي لم تكد تخـرج مـن تبعيتهـا كمستعمرات لبلدان أوروبا حتى وقعـت فـي تبعيـة شـبه استعمارية إزاء الولايات المتحدة. ويرتكز هذا الشكل مـن التبعية السياسية على بعض روابط التبعية الاقتصادية الوثيقة أو على فساد فريق من رجال السياسة القياديين فـي الـبلاد

---

[1] شارل بتلهيم، المرجع السابق، ص: ٤١

التابعة، وتتميز البلاد الخاضعة لهذا النوع من التبعية بعـدم الاستقرار السياسي أو بنظام ديكتـاتوري أو بتـوالي عـدم الاستقرار والديكتاتورية. ويطلق حاليا على هذا الشكل مـن التبعية في البلاد التي غادرت حديثا وضع المستعمرات اسم "الاستعمار الجديد" وفي جميع أحوال التبعية السياسية يكون نوع النمو الاقتصادي الذي يتم في البلدان التابعـة خاضـعا لمصالح خارجية، وهذا لا يستتبع بالضرورة وقف كل نمـو أو التراجع العام لكل القوى المنتجة. ولكنه يسـتتبع نوعـا خاصا من النمو يؤدي إلى تضخم بعض القطاعات – التـي يكون من مصلحة الطبقات المسيطرة الأجنبيـة تنميتهـا – وإلى ركود أو تراجع القطاعات الأخرى. وهذا النوع يـوفر الأساس للنوع الثاني من التبعية، أي: التبعية الاقتصادية التي تشكل سمة مميزة جوهرية للبلدان المسماة "متخلفة"[١].

أما على المستوى الاقتصادي فنجد أن تبعيـة بلـد مـا اقتصاديا لبلد آخر في الغالب تكون ثمرة لتبعيته السياسية له من قبل. ولكن من المعروف أن التبعية الاقتصادية يمكن أن تنشأ دون أن يكون البلد التابع مستعمرا للبلد الـذي يتبعـه.

---

[١] المرجع السابق، ص: ٤١ – ٤٣

وتلك هي مثلا حالة معظم بلدان أمريكـا اللاتينيـة التابعـة اقتصاديا للولايات المتحدة؛ نتيجة لضعفها الاقتصادي وقـت حصولها على الاستقلال. وهذا الضعف الذي كـان ثمـرة للسيطرة الاستعمارية السابقة هو الذي أوقعها فـي التبعيـة الاقتصادية للولايات المتحدة.

وتتخذ التبعية الاقتصادية صورا عديـدة مثـل التبعيـة التجارية التي تتمثل في أن حجم وقيمة التجارة الخارجية لبلد ما يتوقفان على صادراتها إلى عدد محدود من البلاد (غالبا ما يكون بلدا واحدا) وهي صادرات تتكون من عدد محدود كذلك من المنتجات تصدر غالبا في شكل مواد أولية أو شبه أولية. وفي الواقع أن البلاد التي تعيش في ظل هذا النـوع من التبعية التجارية تنقسم حياتها الاقتصادية إلى قطـاعين: القطاع المرتبط بالسوق الخارجية، يكون عادة أكثر تقدما من الناحية التكنيكية، وهو كذلك الذي تنمـو داخلـه علاقـات الإنتاج الرأسمالية، وهو مملوك بنسبة كبيرة لـرأس المـال الأجنبي. والقطاع الذي يغطي الحاجات الداخلية وهو قطاع فقير من حيث المعدات محدودة القدرة على النمـو، تسـوده

علاقات إنتاج سابقة للرأسمالية، والتبعية المالية التي تتمثـل في سيطرة رءوس الأموال الإمبريالية على البلدان المتخلفة.

أما العامل الثاني للتخلف، فهو الاستغلال الذي يهدف إلى تحقيق أقصى ربح لرأس المال الاحتكـاري، أي: تحقيـق أقصى قدر من استغلال البلاد التابعة بواسطة رأس المـال الاحتكاري الإمبريالي، ويتخذ الاسـتغلال صـورا عديـدة أيضا، تتمثل في الاستغلال المالي الذي يتم عن طريق رأس المال الأجنبي، ويظهر هذا الشكل من أشـكال الاسـتغلال للوهلة الأولى في حجم ما يقتطعه رأس المال الأجنبي مـن الناتج القومي للبلد المستثمر فيه. وتلك الاقتطاعات عبـارة عن أرباح محققة، وفوائـد مدفوعـة وعائـدات محصـلة، والاستغلال التجاري الذي يعد نتيجة للتبادل غير المتكافئ.

أما العامل الثالث للتخلف فهو التجميد، ويعني أن يظـل النمو الاقتصادي للبلدان المتخلفة مقيدا بشكل دائـم؛ وذلـك بفضل عوامل خارجية كالاقتطاعات المفروضة على الـبلاد التابعة، تلك الاقتطاعات التي تشكل عاملا تلقائيا من عوامل التجميد، والجهد المنتظم الذي يبذلـه رأس المـال الكبيـر الأجنبي للوقوف في وجه نمو القوى الإنتاجية فـي الـبلاد

التابعة، والدافع إلى ذلك هو أن استغلال تلك البلاد يكون أيسر كلما كانت ضعيفة، وقليلة الصناعة وأكثر تخصصا في إنتاج نوع أو نوعين من المنتجات. ويتخذ هذا الجهد المنظم أشكالا متعددة مثل الاستيلاء على أجود الأراضي، الاستيلاء على المناجم وتصدير منتجاتها كمواد أولية، واستخدام إمكانيات التأثير التي تمنحها السيطرة على الأجهزة السياسية والمصرفية والنقدية والمالية والتجارية .... إلخ. وعوامل داخلية ذات طبيعة اقتصادية أو تكنيكية أو اجتماعية أو حضارية. وتتمثل العوامل الداخلية الاقتصادية في ضعف التراكم، أي ضعف تراكم رأس المال نتيجة الاقتطاعات الخارجية، وانخفاض إنتاجية العمل، وسوء استخدام رأس المال المتاح.

أما العوامل الداخلية الاجتماعية فتتمثل في الحفاظ على الدور الهام الذي تلعبه الطبقات والجماعات التي تميز الاقتصاد السابق للرأسمالية؛ ذلك أنه من المعروف أن تلك الطبقات والجماعات التي تميز الاقتصاد السابق للرأسمالية، ذلك أنه من المعروف أن تلك الطبقات والجماعات لا تميل إلى التجديد في التكنيك والتكنولوجيا، ولا تجري استثمارات

منتجة. هذا بالإضافة إلى أن هناك علاقة بين هذه الطبقـات والإمبريالية، حيث تساندها الإمبريالية سياسيا؛ لأنها تعطـل النمو. أما العوامل الحضارية فتتمثل في الـروح الروتينيـة واحترام الأوضاع التقليدية وازدراء العمل اليـدوي وعـدم الثقة بالمستقبل وضـعف الشـعور بالمسـئولية والجهـل بإمكانيات التكنيك. وهكذا نرى أن ثمة عوامل تشارك فـي إبقاء تخاف البلاد التابعة والمستغلة، ولكن هـذه العوامـل جميعا ترتبط جوهريا بحالة التبعية والاستغلال التي تعـيش فيها تلك البلاد.

ولهذا فإنها لا تستطيع أن تصل فعلا إلى تقدم اقتصادي واجتمـاعي سـريع إلا إذا خرجـت مـن حالـة التبعيـة والاستغلال[1].

كما حاول بتلهيم أيضا توضيح الشروط اللازمة لتنميـة البلدان المتخلفة، أي شروط التقدم الاقتصادي والاجتمـاعي لهذه البلدان، فذهب إلى أن أول شرط من هذه الشروط هـو الاستقلال السياسي، أي إنهاء الوضع الاسـتعماري، حيـث لا يـزال مفروضـا، ثـم إقصـاء الطبقـات الاجتماعيـة

---

[1] المرجع السابق، ص: ٤٣ – ٥٢

والتشكيلات السياسية المرتبطة بالإمبريالية والتي تقبل التعاون معها.

والشرط الثاني هو الاستقلال الاقتصادي الذي يعني - في جميع البلاد التابعة تقريبا - نزع ملكية رأس المال الكبير الأجنبي، وتأميم المزارع والمناجم والبنوك وسائر المشروعات المملوكة لرأس المال الكبير الأجنبي. ولا شك أن بلوغ الاستقلال الاقتصادي يعني كذلك تعديلا عميقا للعلاقات النقدية والجمركية والمالية والتجارية التي تربط كل بلاد تابع بدولة أو مجموعة من الدول الإمبريالية. وهذا الشرط على النقيض تماما مع ما يقترحه أصحاب نظريات التخلف عندما يعلنون أن الالتجاء المتزايد إلى رأس المال الأجنبي والاستثمارات الأجنبية هو وحده الذي يمكن البلاد التابعة من التعجيل بتنمية اقتصادها. ولا يتنافى الاستقلال الاقتصادي بالطبع مع إقامة علاقة تجارية مع مختلف البلاد الإمبريالية، ولا حتى مع قبول قروض منها، ولكنه يقتضي أن تكون العلاقات الجديدة على قدم المساواة، وهذا لا يتيسر لبلاد ضعيف اقتصاديا إلا إذا بدأ بطرد الإمبريالية من المواقع التي تحتلها في اقتصاده، ثم نمى علاقاته التجارية مع عدد

كبير من الدول الأجنبية، ولا سيما مع البلدان الاشتراكية حتى لا يعود خاضعا للضغوط التي تسمح بها التجارة مع بلد واحد.

أما الشرط الثالث للتقدم هو التحول الاجتماعي العميل الذي يفضي إلى اختفاء الطبقات الطفيلية أو المرتبطة بالاستعمار. ويعني هذا الشرط نجاح الثورة الوطنية الديمقراطية، فبدون تلك الثورة لا يمكن الوصول بالنضال من أجل الاستقلال إلى غايته، وبدونها تصطدم التنمية بعقبات اجتماعية وحضارية، وتلك حقيقة يؤكدها كل تاريخ بلاد أمريكا اللاتينية. والثورة الكوبية من ناحيتها تؤكد أنت الثورة الديمقراطية الوطنية تحرر إلى حد بعيد القوى المنتجة والمبادرة والقدرة الخلاقة. كما تثبت الثورة الكوبية كذلك أن الوصول بالثورة الوطنية الديمقراطية إلى نهايتها يعني بالضرورة تحولها إلى ثورة اشتراكية.

والثورة الاشتراكية هي وحدها القادرة على التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل يجعل من الممكن خلال جيل واحد تصفية تخلف مستوى المعيشة الذي تعاني منه حاليا الشعوب الفقيرة والمحرومة. ويمكن في معظم تلك

البلاد بلوغ هذا الهدف على أساس مـن التكتيـك الحـديث والتعاون الدولي؛ لأن معظمها يملك ثروات طبيعية ضخمة وقوى إنتاجية عظيمة تعاني قلة الاستخدام، وأن استخدام تلك الثروات والقوى سيكون من أعظم المهام في الجزء الأخير من القرن العشرين، كما سيكون عدم استخدامها حاليا، شاهدا بين كثير من الشواهد علـى الطبيعـة الرجعيـة الأصـلية للإمبريالية[1].

كما اهتم بتلهيم أيضا بتحديد أهداف النضال ضد التخلف، فذهب إلى أن هناك أهدافا نهائية وأخـرى وسـيطة. أمـا الأهداف النهائية فتتمثل في التحسين الجوهري في مسـتوى معيشة السكان جميعا، وبناء اقتصـاد قـادر علـى إشـباع حاجات السكان المتزايدة أقصى إشباع ممكن، وإقامة هيكـل اقتصادي يوفر لكل مواطن ازدهار شخصيته وتفتح قدراته. وهذا لا يمكن بلوغه إلا بفضل الارتفاع بمستوى الاستهلاك إلى حد معقول، وتوفير مستوى مرتفع من التعليم والقضـاء النهائي على الأمراض المتوطنـة. وإذا كانـت تلـك هـي الأهداف النهائية للنضال ضد التخلف، فإنه من الواضح أنه

---

[1] المرجع السابق، ص: ٥٣ – ٥٤

لا بد لبلوغها من تحقيق بعض الأهداف النهائية للنضال ضد التخلف، فإنه من الواضح أنه لا بد لبلوغها من تحقيق بعض الأهداف الوسيطة التي تعتبر شرطًا لتحقيق الأهداف النهائية. وتتمثل الأهداف الوسيطة في الارتفاع المنتظم بإنتاجية العمل بشكل من الممكن لكل فرد أن يقدم في وقت عملاً معقولاً أكثر بكثير مما يقدمه من منتجات صناعية أو زراعية حاليا، وهو يستخدم وسائل الإنتاج التافهة التي لا يتاح غيرها لمعظم العاملين في البلاد المتخلفة، ويجب أن يلاحظ هنا أن التجربة والنظرية تعلمان أنه من المستحيل إجراء تجديد شامل وعميق لتكنيك الإنتاج إذا كان الجزء الأكبر من وسائل الإنتاج الجديدة لا يتم إنتاجه محليا.

وهذا يعني أن كل سياسة للنضال ضد التخلف لا بد أن تشمل – كجزء لا يتجزأ منها – سياسة للتصنيع؛ ذلك لأن التصنيع وتطوير الزراعة وتنويع الإنتاج تشكل الجوانب الأساسية لكل جهد يرمي إلى تنمية سريعة لقوى الإنتاج (١٠٧). ولا يتيسر تحقيق تلك الأهداف إلا إذا توافرت وسائل معينة، وتحققت بعض المقتضيات فيجب أن يوضع حد لخضوع التنمية في البلاد المتخلفة لتحديد من الخارج،

ولا بد لذلك من أن تصدر القرارات الاقتصادية الجوهرية في داخل البلاد، وابتداء من هذه النقطة يمكن أن تنتظم المقتضيات الأخرى. وتتمثل وسائل تحقيق هذه النقطة في قيام الدولة بدورها الاقتصادي وسيطرتها على كل النشاطات الاقتصادية حتى تستطيع وضع حد للتبعية الاقتصادية، وتحقيق التعبئة اللازمة لمجموعة قوى الإنتاج لتحقيق التنمية السريعة، ولا شك أن دور الدولة في البلاد المتخلفة لا يكون فعالا إلا إذا صفيت مواقع السيطرة التي يحتلها رأس المال الأجنبي والتي تساهم في إبقاء البلاد في حالة تبعية اقتصادية، كما أنه من الضروري منذ بداية التنمية أن يمتد الدور الاقتصادي للدولة إلى التجارة الخارجية التي يجب أن تخضع للحاجات القومية لتلك البلاد بدلا من أن تخضع لمصالح أجنبية، أي أن تكون التجارة الخارجية أداة في خدمة تنمية الاقتصادية القومي بدلا من أن تكون أداة لفرض التبعية. كما تتمثل أيضا هذه الوسائل في ضرورة التخلص من كل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي تجعل من المتعذر، وأحيانا من المستحيل تقدم الاقتصاد، كما لا بد أن ترتكز سياسة التنمية أساسا على التراكم القومي، وليس على

المساعدات المالية الخارجية التي يمكن في معظم الأحـوال أن تؤدي إلى الإبقاء على حالة التبعية – المراد وضع حـد لها – ولو تحت أشكال جديدة؛ وذلك لأن التراكم القومي هو الأساس الوحيد الذي يمكن أن تقام عليه سياسة تنمية حقيقية. أما التنمية الاقتصادية المزعومة التي تعتمد أساسـا علـى المساعدات الخارجية فإنها بناء على رمال، وما تولده مـن نشاط اقتصادي يمكن أن يتوقف إذا توقفـت المسـاعدات، ومثل تلك التنمية المزعومة لا يمكن أن تخفي حقيقتهـا، ألا وهي أنها تبعية اقتصادية في شكل آخر. وفضلا عما سـبق ذكره من وسائل، فإنه من الضروري أن يصـاحب إعـداد الخطة توفير الهياكل التنظيمية والنظم التي تكفل تحقيقهـا، والتي بدونها تظل الخطة حبرا على ورق، ومـن الأهميـة بمكان التحذير في هذا الصدد من الفكرة القائلة بأنه يكفـي إعداد خطة مرضية فنيا؛ حتى يكون تحقيقها ممكنا. وهـذا كله يعني ضرورة توافر شروط تنظيمية إلى جانب وجـود كادر سياسي يتوفر عنده الوضوح الفكـري فيمـا يتعلـق بأهداف وأولويات النضال ضد التخلف، وأن يتفـانى هـذا الكادر السياسي في خدمة المصلحة القومية. ويجب أن نذكر

في مجال المقتضيات البشرية التي تتعلق بالكادر السياسي ضرورة التحام ذلك الكادر بأوسع فئات الجماهير؛ حيث أثبتت التجربة أن نجاح سياسة التنمية يتوقف على عمل الجماهير المتحمس والغني بالثقة في تنفيذ تلك السياسة؛ ولذلك فإنه ينبغي أن يعمل الكادر السياسي على تفتح وتعدد المبادرات بكل قوة[1].

بيد أن المتأمل فيما قدمه أصحاب الاتجاه الماركسي الجديد، سوف يجد أن هذا الاتجاه ينطوي على إسهامات إيجابية يمكن الانتفاع بها في مجال دراسة التخلف والتنمية والبلدان النامية. إلا أنه بالرغم من ذلك، فقد عانى هذا الاتجاه أيضا من نقائص وسلبيات. وتتمثل إيجابيات وسلبيات هذا الاتجاه في النقاط الموجزة التالية:

أ- قدمت لنا النظريات التي انضوت تحت لواء الاتجاه الماركسي الجديد، رؤية ماركسية جديدة ركزت على تفسير ظاهرة التخلف في بلدان الثالث في ضوء التبعية والعلاقات الاقتصادية التاريخية بين البلدان المتخلفة والدول المتقدمة. وهذا أمر له

---

[1] المرجع السابق، ص: ٥٧ – ٦٢

وجاهته؛ لأنه يتسق والظروف التاريخية التي مرت بها المسيرة التاريخية لبلدان العالم الثالث؛ حيث إنه من المؤكد تاريخيا أن الاستعمار دأب على فـرض سيطرته على بلدان العالم الثالث المتخلف، بقصـد توفير مستلزمات ومتطلبات التنمية الرأسمالية وتقدم العالم الغربي، وحتى تكون هذه البلـدان مصـدرا لتمويل الصناعة الأوروبية والغربية بالمواد الخـام اللازمة لها، وسوقا لتسويق المنتجـات الأوروبيـة الغربية، ومجالا خصبا للاستثمارات الأجنبيـة. ولا شك أن هذا البعد الذي ركزت عليه هذه النظريات – وهو دور الاستعمار والرأسمالية في تخلف بلـدان العالم الثالـث – قـد تجاهلتـه كافـة الاتجاهـات السوسيولوجية في التنمية.

ب- كشفت بعض نظريات هذا الاتجاه – وهذا كما هـو الحال عند شارل بتلهـيم – عـن أهميـة الهياكـل التنظيمية والكوادر السياسية والمشاركة الجماهيرية، كمتطلبات أساسية في التنمية. وهذا أمر له وجاهته، ذلك أن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تقف عنـد حـد

الخطط الوردية التي يقوم المخططـون بإعـدادها. ولكن لا بد من توافر الهياكل التنظيمية التـي مـن خلالها يتم تنفيذ ومتابعة العمليات الإنمائيـة. هـذا فضلا عن أن ذلك يكشف أيضا عن أهميـة الـدور الذي تلعبه الإدارة في التنمية، ذلك الدور الذي دفع العلماء المعاصرين في مجـال علـم الإدارة إلـى تخصيص مبحث من مباحـث علـم الإدارة يهـتم بدراسة وتحليل الجانب الإداري في عملية التنميـة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن توفر الكوادر السياسية والمشاركة الشعبية في التنمية يعـد أمـرا ضروريا في التنمية؛ حيث إن المشاركة الشعبية في التنمية تكفل لنا أمرين: أولهما: أن البرامج والخطط الإنمائية سوف تجسد لنا آمال ورغبات الجمـاهير ومشاكلهم الحياتية، وثانيهمـا: أن هـذه المشـاركة ستساهم بفعالية في تحقيق الأهداف المأمولـة مـن وراء التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تستهدف الإنسان وتتحقق به، أي أن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها.

ج- ساهمت نظريات هذا الاتجاه في فهم جوانب عديـدة لظاهرة التخاف في بلدان العالم الثالث؛ حيث كشفت أن هذه الظاهرة تشكلت من خـلال مجمـوع مـن المتغيرات البنائية والتاريخية والخارجية والداخلية، تلك المتغيرات التي تفاعلت معا في الإبقـاء علـى تخلف هذه البلدان ودعمه. هذا من ناحيـة، ومـن ناحية أخرى فإن هذه النظريات عندما تحدثت عـن التنمية فإنها نظرت إليها كعملية متكاملة تنصهر فيها متغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وتكنولوجية – وهذا كما هو الحال عند شـارل بتلهـيم – ففـي الوقت الذي يتحدث فيه عن الاسـتقلال السياسـي والاقتصادي، لم يتجاهل ضرورة التحول الاجتماعي كمطلب أساسي من متطلبات التنمية، وعندما تحدث عن أهداف النضال ضد التخلف، لم يركز فقط على البعد الاقتصادي، ولكنـه ركـز علـى الجوانـب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ورأى ضرورة أن تتفاعل هذه المتغيرات من أجل تنميـة الإنسـان

وازدهار شخصيته وتفتح قدراتـه، أي أن التنميـة عنده عملية تغيير حضاري تستهدف بناء الإنسان.

د- كشفت هذه النظريات عن أن تخلف البلدان المتخلفة يرجع إلى التبعية، ولا سـبيل أمـام هـذه البلـدان للتخلص من هذا التخلف والاستغلال، إلا السعي من أجل التخلص من التبعية. وقد كانت هذه النظريـات دينامية عندما تحدثت عن ذلك؛ حيث أوضحت لنـا العديد من الأساليب التي من الممكـن أن تتبعهـا البلدان المتخلفة؛ لكي تقضي على تبعيتهـا للبلـدان المتقدمة، وهذا ما ركزت عليه نظرية بتلهـيم فـي توضيحه لأسباب التخلف وشروط التنمية، وتحديـده لأهداف النضال ضد هذا التخلف.

ه- أرجعت نظريات هـذا الاتجـاه التناقضـات التـي يحتويها البناء الاجتماعي لبلدان العالم الثالـث إلـى التوسع الرأسمالي، وهذا هو ما توضحه الكتابـات العديدة التي تركز على التبعية في تفسيرها لقضـية التخلف والتنمية. إلا أننا نتساءل إذا كانت ظـاهرة التخلف والتناقضات الاقتصادية والاجتماعيـة فـي

بلدان العالم الثالث ترجع إلى التوسـع الرأسـمالي، فبماذا تفسر التناقضات التي شهدتها المجتمعات قبل أن تعرف النظام الرأسـمالي، فمـثلا مـا أسـباب التناقضات التي شـهدها المجتمـع الإقطـاعي أو المجتمعات في ظل نظام الرق ... ألا تفسر لنا هذه التناقضات أن ثمة متغيرات أخرى تعزى إليها هذه التناقضات، غير التوسـع الرأسـمالي، ولا سـيما المتغيرات الثقافية والأيديولوجية.

و- فسرت لنا نظريات هذا الاتجاه ظاهرة التخلف فـي ضوء العلاقة التاريخية بين هذه البلـدان المتخلفـة والبلدان المتقدمة، ولكننا نتساءل لماذا اقتصرت هذه النظريات في تحليلها على العلاقة التاريخيـة بـين البلدان المتخلفة والمتقدمة، ولم تتعمق في فهم تاريخ البلدان النامية، أليس لهذه البلدان تاريخ؟! إننا نوجه هذا السؤال إلى أصحاب هذا الاتجاه، موضحين لهم أن للبلدان النامية تاريخا شأنها في ذلك شأن البلدان المتقدمة، ذلك التاريخ الذي يزخـر بالعديـد مـن

المتغيرات التي تلقي الضوء على ظاهرة تخلف هذه البلدان.

صفوة القول: إن معالجة الاتجـاه الماركسـي الجديـد، للتخلف والتنمية قد أماطت اللثام عن أن التبعية التي تشكلت من خلال تضافر جهود الرأسمالية المسـتغلة والإمبرياليـة كانت وما زالت هي المسئولة عن تخلف الواقع الاقتصـادي والاجتماعي والسياسي في البلـدان المتخلفـة، ولا سـبيل للقضاء على التخلف إلا التخلص من هـذه التبعيـة بكـل صورها الاقتصادية والسياسية، تلك التبعية التي لا تعـزى إلى العوامل الخارجية فحسب، بل تساهم في فرضها ودعمها عوامل داخلية تتحدد في الطبقات الحاكمة الفاسدة والطفيليـة التي من صالحها أن يستمر هذا التخلف، والتـي تطوعهـا القوى الرأسمالية لخدمها أهدافها الإمبريالية والاحتكارية.

مستخلصات أساسية ومناقشة عامة:

وجد المؤلف لزاما عليـه، بعـد أن عـرض الخطـوط العريضة والقضايا الرئيسة التي تنهض عليهـا الاتجاهـات السوسيولوجية في دراسة التخلف والتنمية - أن يجمع فـي إطار متصل أهـم الاستخلاصـات العامـة التـي يمكـن

استخلاصها من معظم هذه الاتجاهات، بعد أن جاءت متفرقة بين الاتجاهات المتخلفة. وتتمثل أهم الاستنتاجات العامة في النقاط الموجزة التالية.

أ- إغفال دور الاستعمار في التخلف: كان القاسم المشترك بين كل هذه الاتجاهات – باستثناء الاتجاه الماركسي الجديد – إغفال مسألة الاستعمار والإمبريالية التي نرى أنها حالت دون تقدم العديد من البلدان النامية؛ حيث دأب الاستعمار دائما على المحافظة على استمرارية تخلف هذه البلدان، ونهب ثرواتها وتشكيل واقعها المتخلف؛ حتى تظل مصدرا للمواد الخام اللازمة للصناعات والمشروعات التي يديرها، وسوقًا رائجة لتسويق بضاعته ومنتجاته، ومجالا خصبا لاستثمار أمواله. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإننا نرى أن هناك ارتباطًا قويا بين نمو الرأسمالية الغربية وتطور حركة الاستعمار العالمي وبين واقع ومستقبل البلدان النامية.

ب- التحيز إلى النموذج الغربي في التحديث: اتسمت هذه الاتجاهات بالتحيز إلى النموذج الغربي في

التنمية والتحديث، والنظر إلى هذا النموذج على أنه المدخل الحقيقي لتحديث بلدان الشرق الأوسط والبلدان المتخلفة، وإغفال النماذج الأخرى في العديد من بلدان العالم المتقدم. ونحن نرى أن هذا التحيز ليس له أساس من الصحة؛ حيث إن هناك العديد من نماذج التحديث غير الغربية، مثل نماذج التحديث في الاتحاد السوفيتي والصين واليابان وغيرها، وقد حققت نجاحات بارزة في مختلف مناحي الحياة العلمية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية ... إلخ. ولذا يمكن القول: إن العلماء والمفكرين الغربيين يلتفون حول ذاتهم في الوقت الذي يصمون البلدان النامية بالالتفاف حول الذات.

ج- الكشف عن أهمية البعد الاقتصادي في التنمية:

كشفت هذه الاتجاهات عن أهمية البعد الاقتصادي في التنمية والتحديث، موضحة الدور الهام الذي تلعبه المتغيرات الاقتصادية متفاعلة مع المتغيرات التكنولوجية والاجتماعية والثقافية في تحقيق الأهداف المأمولة من وراء البرامج الإنمائية، ولا

شك في أننا لا نجد من يساوره الشك في صدق هذه المقولة؛ حيث إن التنمية الشاملة تتطلب رءوس الأموال والعمالة الفنية المدربة والاستثمارات المالية والأسواق والتنظيمات الاقتصادية التي تضطلع بمسئولية التخطيط للتنمية وتنفيذها. هذا فضلا عن أن التغيرات الاقتصادية تترك بصماتها على مختلف مكونات البناء الاجتماعي مثل التدرج الاجتماعي، النسق العائلي، النسق السياسي والنسق القيمي ... إلخ، كما تتأثر المتغيرات الاقتصادية بغيرها من المتغيرات الأخرى التي تتفاعل معها داخل الإطار الاجتماعي الثقافي.

د- الكشف عن أهمية البعد التكنولوجي في التنمية:
كشفت هذه الاتجاهات عن أهمية البعد التكنولوجي في التنمية والتحديث. موضحا أن عملية التنمية تتطلب إلى جانب المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المهارات والمعرفة الفنية والأساليب التكنولوجية، تلك الأساليب التي يعتمد عليها المجتمع في زيادة الإنتاجية وتطوير الخدمات، ولا شك في

أن التغيرات التكنولوجية، واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة يعد من العوامل الهامة التي تعجل بالتنمية، لا سيما إذا صاحبها تنظيم اقتصادي واجتماعي يكفل الاستفادة من هذه الأساليب العلمية والتكنولوجية.

٥- الكشف عن أهمية الإطار الاجتماعي الثقافي، والمتطلبات السيكولوجية في التنمية: كشفت هذه الاتجاهات عن أهمية البعد الاجتماعي الثقافي في التنمية، موضحة أن التنمية ليست تغييرات اقتصادية ومادية فحسب، بل إنها عملية تغيير حضاري تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي وشبكة العلاقات الاجتماعية، وأنساق القيم والمعايير، وأنماط السلوك الاجتماعي. كما أن نجاحها لا يتوقف على الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية وحدها، بل لا بد أن يتوافر إلى جانب هذه الأبعاد الإطار الاجتماعي الثقافي الذي يكفل توفير التنظيم الاجتماعي الذي يدعم التنمية ويمكنها من تحقيق أهدافها. ولا شك أن تجاهل هذا البعد الاجتماعي

الثقافي يؤدي إلى تعثر برامج التنمية وفشلها؛ ولـذا يتحتم على كل المخططين وخبراء التنمية أن يدركوا مدى الترابط والتداخل بـين أبعـاد التنميـة، وأن ينظروا إليها – أي: التنمية – نظرة شاملة وتكاملية؛ تجنبا للعديد من المشكلات والآثار الجانبيـة التـي تنجم عن النظرة الجزئية لقضية التخلف والتنميـة، كما كشفت أيضا هـذه الاتجاهـات عـن أهميـة المتطلبات السيكولوجية في التنمية، تلك المتطلبـات التــي تــرتبط ارتباطًــا عضــويا بــالمتغيرات السوسيوثقافية، وتتفاعل معها.

و- الكشف عن طبيعة التأثيرات التبادلية بـين النسـق القيمي والتنمية: أجمعت معظم هذه الاتجاهات على أن هناك تأثيرات تبادلية بين النسق القيمي والتنمية، وتتحدد هذه التأثيرات في أن بـرامج ومشـروعات التنمية تؤدي إلى تغيير بعض مكونـات وعناصـر النسق القيمي. كما أن القيم تؤثر في التنمية؛ حيـث إنها – أي: القيم – قد تكون قوة معجلة بالتنمية، أو قد تمثل بعض القيم تحديا للتنمية، أي أن للقيم تأثيرا

إيجابيا وسلبيا في التنمية. ونميل إلى أن ننوه في هذا المقام بأن التنمية، قد يصاحبها تغيرات سلبية في النسق القيمي، لا سيما عندما تنطلق التنمية من منظور جزئي، ولا تستند إلى خطة إنمائية متكاملة تضع في اعتبارها كل أبعاد التنمية، كأن تهتم بالأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية وتركز على المدخلات الاقتصادية والعائد الاقتصادي متجاهلة الإطار الاجتماعي والثقافي والعائد الاجتماعي.

ز- إغفال البعد التاريخي: تجاهل العديد من هذه الاتجاهات البعد التاريخي في تفسير قضية التخلف والتنمية، في حين أن الاهتمام بالجانب التاريخي للظاهرة المتدارسة يعد أمرا جوهريا؛ حيث إن حاضر الظاهرة يتشكل ويتأثر بماضيها. كما أن فهم الماضي والحاضر يمكننا من تحديد المسار المستقبلي للظاهرة والتنبؤ به؛ ولذا يعتبر تفسير الظاهرة تفسيرا مبتورا إذا لم يستند إلى الأصول والجذور التاريخية التي تنتمي إليها الظاهرة. هذا فضلا عن أن العديد من هذه الاتجاهات لم يراع

البعد البنائي في فهمه لقضية التخلف والتنميـة، أي حاول تفسير الظاهرة بمنأى عن السياق الاجتماعي. كما أن هذه الاتجاهات في معظمها لم تكن اتجاهات دينامية، بمعنى أنها لم تكشف لنا عن الكيفية التـي يتحول بها المجتمع من مجتمع متخلف إلى مجتمـع يتسم بالحداثة، بل اكتفت بأن توضح لنا خصـائص المجتمع المتخلف والمجتمـع المتقـدم، ووصـف المراحل التي يمر بها المجتمع في مسيرة تطـوره، دون أن توضح لنا كيف تكتسب المجتمعات المتخلفة خصائص المجتمعات المتقدمة.

صفوة القول: إنه في ضوء هذه الاستنتاجات، وسهام النقد التي صوبت إلى كافـة الاتجاهـات السوسـيولوجية التـي عرضناها آنفا، يمكننا القول: إن الدراسـة السوسـيولوجية المتعمقة لقضية التخلف والتنمية في بلدان العـالم الثالـث، تتطلب مدخلا تكامليا شاملا يضع في اعتباره كافة المكونات والمتغيرات التي تساهم في تشكيل هذه الظاهرة وإفرازهـا. ومن الضروري أن يستند هذا المـدخل إلـى فهـم عميـق للعناصر البنائية والتاريخية التـي شـكلت الظـاهرة، وألا

يقتصر في تحليله لظاهرة التخلف على العوامل الداخلية التي يحتويها البناء والسياق الاجتماعي، بـل ينبغـي أن يمتـد اهتمامه إلى العوامل الخارجيـة قـدر اهتمامـه بالعوامـل الداخلية.

هذا فضلا عن أنه من الضروري النظر إلى التنمية نظرة تكاملية شاملة، باعتبارها عملية تغيير حضاري شاملة لهـا أبعادها المتداخلة والمترابطة، تلك الأبعاد التي تتحـدد فـي الأبعـاد الاقتصـادية والتكنولوجيـة والسوسـيوثقافية السيكولوجية، والتي ينبغي أن يضـعها المخططـون فـي اعتبارهم، لا سيما البعد الاجتماعي الثقافي الـذي يعتبـره المؤلف أهم هذه الأبعاد وأكثرها حسما في عملية التنميـة، والذي يتكون من عناصر ومكونات عديدة أهمها العنصـر القيمي الذي يساهم في تحديد وتشـكيل اتجاهـات الأفـراد وأنماطهم السلوكية.

كما أن هناك حقيقة ينبغي ألا يغرب عنها البال مفادهـا: أنه ينبغي على المهتمين بقضية التخلف والتنمية، أن يدركوا أن النظريات الأوروبية والغربية التي صاغها أصحابها في ضوء الواقع الأوربي الغربي، لم تعد قادرة على تقديم رؤية

واضحة وتفسير مقنع لظاهر التخلف في بلدان العالم الثالث، الذي يختلف واقعة وتاريخه عـن واقـع وتـاريخ الـدول المتقدمة. ولذا ينبغي على علماء الاجتماع والمتخصصين في دراسة التخلف والتنمية في بلدان العالم الثالـث، أن يبـذلوا الجهد في دراسة واقع وتـاريخ مجتمعـاتهم، وأن يقـدموا تفسيرات لواقعهم تستند إلى معطيـات هـذا الواقـع، وأن يصوغوا النماذج التنموية والنظريات التي تتسـق وطبيعـة واقع البلدان النامية، ذلك الواقع الذي يتميـز بخصوصـيته البنائية والتاريخية، بدلا مـن الاعتمـاد علـى النظريـات والنماذج التنموية المتميزة دائما إلى الثقافة الغربية، والتـي يرى أصحابها أن الطريق الوحيد والأمثل أمام هذه البلـدان هو التغريب Westernization أي اكتساب الثقافة الغربية، وسوف نتناول في الفصلين القادمين قضية التغريـب هـذه بشيء من التفصيل.

الفصل الثالث

ديناميات التغريب (*) ماهية التغريب

(*) ترجم الدكتور كمال التابعي هذا الفصل عن المصدر التالي:

- Raphael patai, Golden River to Golden Road, Society, culture and change in the Middle East, Third Enlarged Edition, University of Pennsylvania Press, London, ١٩٦٢, pp: ٣٢٨ – ٣٤٩

وسيقدم المترجم تحليلا نقديا لهذا الفصل والفصل الرابع في نهاية الفصل الرابع من هذا الباب.

إن أفضل ما نستهل به مناقشة ديناميات التغريب في الشرق الأوسط، هو القول بأن التغريب Westernization شكل محدد من أشكال التغيير الثقافي، وبما أن التغير الثقافي هو العملية التي من خلالها تتغير العناصر المادية، والأساليب الفنية، والتنظيم، والاتجاهات، والقيم والمفاهيم ووجهات النظر في ثقافة ما؛ نتيجة الاتصال بين حاملي هذه الثقافة، وحاملي ثقافة أخرى مختلفة، فإن التغريب هو التغير الثقافي الذي يحدث في أي مجتمع غير غربي تحت تأثير الاتصال بجامعات أو أفراد غربيين، أي أنه – أي التغريب – العملية الثقافية التي من خلالها يتبنى المجتمع أو جزء منه الثقافة الغربية كلية أو جزئيا، وتتضمن هذه العملية نبذ عناصر ومركبات من الثقافة التقليدية؛ كي يحل محلها عناصر ومركبات ثقافية غربية.

ومن الناحية النظرية، عندما يكون هناك اتصال بين جماعتين من الأفراد ذوي ثقافتين مختلفين، فإن التغير قد يحدث في النماذج الثقافية لإحدى الجماعتين أو لكليهما. وعمليا على أية حال، عندما يتصل حاملو الثقافة الغربية

بمجتمعات غير غربية، فإن فرص اكتساب الجماعـة غيـر الغربية للثقافة الغربية تكون أفضل بكثير. ويعزى ذلك إلـى مجموعة من العوامل التي نستعرض أهمها فيما يلي:

غالبا ما يصل الغربيون إلى المناطق غير الغربية كغزاة، أو لشغل مراكز القوة والقيادة وتشكيل الطبقة الحاكمة، وهذا ما حدث في المناطق المستعمرة حاليا أو فيما مضى بالشرق الأوسط (باكستان، جنوب شبه الجزيرة العربيـة، قبـرص، شمال أفريقيا) وفي مناطق الانتداب (العراق، سوريا، لبنان، فلسطين، شرق الأردن) وفي مناطق أخـرى (أفغانسـتان، إيران، تركيا، المملكة العربية السعودية)، كما كـان النفـوذ الغربي اقتصاديا في معظمه. ولكن هذا كـان كافيـا لكـي يضمن للغربيين مناصب عالية كرجـال أعمـال، ومـلاك للمشروعات والأساليب الفنية الرفيعة، هذا فضـلا عـن أن موقفهم المالي كان أفضل بشكل لا يترك وجها للمقارنة مـع أبناء البلاد المتوسطين، كما كانوا يكونـون مجتمعـا مغلقـا يستبعدون منه أبناء البلاد، وكانت هذه المكانة التي اكتسـبها الأجانب بين الوطنيين تعزى أيضا إلـى الحضـارة التـي يمثلونها، ولا سـيما المظـاهر الواضـحة لحضـارتهم أي

تكنولوجيتهم وأجهزتهم المادية، وكل مظاهر الفخامة التـي أحاطوا بها أنفسهم، وخاصة بين أعضـاء الطبقـة العليـا الحضرية الذين كانت لهم أعمال رسمية، وتنـدر علاقـاتهم الاجتماعية مع الغربيين، كما كانت لديهم الإمكانات الماديـة اللازمة والرغبة في الاقتداء بالغربيين في اقتناء ما يتمتعون به من أجهزة مادية، وتعلم كيفية استخدامها، وكانت الملامح المكتسبة بهذه الطريقة ذات فائدة عمليـة فـي كثيـر مـن الحالات. هذا فضلا عمالها من قيمة تـدل علـى المكانـة وتضاف إلى جاذبيتها.

ولقد فرضت مظاهر التغريب في الشرق الأوسط نفسـها على اهتمام دارس المنطقة خلال العشرين أو الثلاثين سـنة الماضية، حيث يمكننا على الأقل أن نجد إشـارات مبعثـرة إلى هذه المظاهر تقريبا في كل الكتب والمقالات التي تتناول بالدراسة أي جانب من جوانب حياة الشرق الأوسـط. كمـا ثبت تماما وجود ظاهرة التغريب نتيجة لذلك. وسوف يصبح من السهل أن نضع قائمة بالملامح التقليدية في ثقافة الشرق الأوسط، التي حل محلها – في المائة أو المائة وخمسين سنة الماضية – ملامح جديدة جاءت من الغرب.

ويختلف الموقف بالنسبة لديناميات التغريب، حيث لا نجد إجابات شافية في التراث السوسيولوجي المتاح، عن العديد من القضايا والتساؤلات مثل، ما هي طبيعة الأسباب والقوى التي مكنت الثقافة الغربية في مواقف اتصال عديدة من أن تسود وتسيطر، وجعلت الثقافة التقليدية في الشرق الأوسط تخضع وتتراجع؟ ولماذا وكيف مكّن الغربيون أبناء الشرق الأوسط من أن يتقبلوا ثقافتهم؟ وما هي الدوافع التي دفعت أبناء الشرق الأوسط إلى ترحيبهم وسعيهم الدائب وراء هذه التغييرات؟ ولماذا كانت مظاهر معينة من الثقافة الغربية مقبولة بسرعة أكثر من غيرها، بينما رفضت بعض هذه المظاهر كلية؟! ولماذا كانت تأثيرات تقبل عناصر ثقافية محددة من الثقافة الغربية على السياق الثقافي في الشرق الأوسط؟

ويمثل هذا الفصل محاولة تستهدف تقديم عرض موجز لبعض الملامح والقوى والعمليات الرئيسية التي أدى تفاعلها إلى التغريب الذي نلاحظه اليوم، لا سيما في التجمعات الحضرية في كثير من بلدان الشرق الأوسط، وسوف

نخصص الفصل القادم لمناقشة المقاومة والمعارضة اللتين تلازمان التغريب في الشرق الأوسط.

الصلة الثقافية

عندما نركز الاهتمام على مقارنة ثقافة الشرق الأوسط التقليدية، التي يمثلها العراق وإيران أو شبه الجزيرة العربية بأغلبيتهما الزراعية وشبه البدوية، بالثقافة الغربية الحديثة التي يتمثل نموذجها الأصلي المميز على سبيل المثال في الولايات المتحدة وإنجلترا بأغلبيتهما الحضرية سوف نجد أن هذه البلدان تبدو متباينة، بل إنها تتضاد في كثير من جوانبها. وفي نطاق هذا الاهتمام، لا تلقي الصلات الأساسية سوى انتباه ضئيل. ولكن عندما نوسع دائرة الرؤية والاهتمام، بحيث تشمل مثلا الشرق الأقصى، فسوف تبدو لنا أوجه شبه معينة، وأن ثقافة الغرب وثيقة الصلة بثقافة الشرق الأوسط أكثر منها إلى الثقافات البعيدة والمختلفة في وسط وجنوب آسيا أو أفريقيا السوداء.

إن للصلة الثقافية بين الغرب والشرق الأوسط جذورا تاريخية، وبغض النظر عن الصلات التي وجدت تاريخيا – وفيما قبل التاريخ بين المنطقتين – كان الشرق الأوسط في

الأزمنة القديمة خاضعا لسيطرة الإغريق والرومـان لعـدة قرون، وبذلك استوعب كثيرا من هذه التأثيرات الثقافية التي شكلت الثقافة الأوروبية بصورة حاسمة. كما تعرض الغرب بعد هذا مباشرة لتأثيرات دينية قوية انبعثـت مـن الشـرق الأوسط في شكل العقيدة المسيحية الشابة، وفي فترة تاليـة نفذت الثقافة الإسلامية بعمق في الغرب مـن خـلال شـبه جزيرة أيبيريا وحوض نهر الدانوب، مما نجم عنه اتصـال ثقافي، وواكب هذا أيضا وجه آخر للاتصال الثقـافي مـن خلال الحملات الصليبية. وكنتيجة لهذا الاتصال ظهر أيضا تشابه عظيم ذو طبيعـة عامـة بـين ثقافـات المنطقتـين المتجاورتين في نهاية العصور الوسطى.

وقد تضاءلت أوجه الشبه هذه بسرعة عند ظهور الثورة الصناعية وما تلاها من تطورات تكنولوجيـة واقتصـادية واجتماعية في أوروبا. كما زادت المسافة بين الثقافتين فـي القرنين الثامن عشر التاسع عشر؛ نتيجة الثبات النسبي فـي الشرق الأوسط خلال تلك الفتـرة، والتغيـرات السـريعة والمتراكمة التي كانت تحدث في ثقافة الغرب. وفي منتصف القرن التاسع عشر تقريبا دخلت الثقافتان مرحلة جديدة مـن

اتصالهما الذي استمر بصورة متقطعة على مدى أكثر مـن ألفي سنة. وكان الموقف إلى حد ما كما يلي:

عندما ألف الأوروبيون ثقافة الشرق الأوسط، تعرفوا فيها على ملامح تماثل بعض ملامح الثقافة الأوروبية في مرحلة العصور الوسطى، كما لاحظـوا غيـاب كـل التطـورات ومظاهر النمو البارزة لفي ثقافاتهم، والتي ألفوا الإشارة إليها بفخر. ومن هذا المنطلق ظهرت أول خطوة نحو اتهام ثقافة الشرق الأوسط بالتأخر، وضرورة السعي نحـو اسـتكمالها بالإنجازات الغربية التي تنقصها.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، كان لأبنـاء الشـرق الأوسط ثقافة ما زالت تشبه إلى حد كبير – وفـي جوانـب أساسية عديدة – الثقافة التي جاء بها الغربيون إلـيهم، كمـا أدركوا بسهولة أن الغرب يتقدمهم بالتأكيـد فـي مجـالات معينة، حيث ظلوا لقرون طويلة يستخدمون الميـاه للـري، والطمي لصناعة الأواني، والحديد لصناعة أواني الطهـي، والصوف والقطن للملابس، والحجـارة والطـوب للبنـاء، والسفن للنقل البحري .... إلخ. وكان من السهل علـيهم أن يقدروا التقدم الغربي في مثل هذه النشاطات وغيرها، أكثـر

مما كان يمكن أن يفعله حاملو ثقافة تنقصها هذه العناصـر تماما.

قنوات التأثير الغربي

يمكننا القول بصفة عامة: إن قنوات التـأثيرات الغربيـة على ثقافة الشرق الأوسط تتحـدد فـي فئتـين رئيسـيتين: التأثيرات غيـر الشخصـية أو الميكانيكيـة والاتصـالات الشخصية المباشرة. وفي حالة التأثيرات غير الشخصـية لا يكون للفرد أو الجماعة التي تتعرض للتغريب أي اتصـال مباشر بأشخاص يمثلون أي جانـب مـن جوانـب الثقافـة الغربية، ذلك أن مثل هؤلاء الأشخاص يقفون في مكان خلف مسرح الأحداث ولا يشعر بهم أو يـراهم أحـد. وتتمثـل التأثيرات غير الشخصية أو الميكانيكية في:

١- الأجهزة والمؤن والسلع الاستهلاكية.
٢- الجرائد والمجلات والكتب.
٣- الراديو.
٤- الصور المتحركة.
٥- أجهزة التسجيل الصوتية.

أما عن الاتصالات الشخصية، فـيمكن تقسـيمها إلـى مجموعات ثلاث هي المصادر الأولى، والمصـادر الثانيـة والمصادر الثالثة للتغريـب. وتتمثـل المصـادر الأولـى للاتصالات الشخصية المباشرة في هـؤلاء الأفـراد الـذين يأتون إلى الشرق الأوسط من العالم الغربي، وبالتالي فهـم متشبعون تماما بشكل محدد من الثقافة الغربية، كمـا أنهـم ينقلون - عن قصد أو بدون قصد - شيئًا من ثقافتهم إلـى الناس الذين يتصلون بهم. وينضوي تحت لواء هـذه الفئـة أعضاء السلك الدبلوماسي المقيمون في بلدان الشرق الأوسط وأعضاء البعثـات الدينيـة والطبيـة والتعليميـة والفنيـة والاقتصادية وغيرها، وأعضـاء المؤسسـات الاجتماعيـة الغربية، وأيضا الغربيون الذين استقروا في الشرق الأوسط لأغراض تجارية أو للعمل، أو الذين يرسلون إلـى هنـاك فترات مؤقتة للعمل أو لتمثيل شركاتهم الغربيـة، وأخيـرا السياح. بينما تتمثل المصادر الثانية للاتصالات الشخصـية في أبناء منطقة الشرق الأوسط الذين قضوا بعض الوقت في العالم الغربي وبعد عودتهم إلى بلادهم يصبحون – عن قصد أو بدون قصد – ممثلين للثقافة الغربيـة التـي اكتسـبوها.

ويندرج تحت هذه المجموعة المهاجرون العائدون من البلدان الأجنبية، والدارسون العائدون، والدبلوماسـيون العائـدون، وإلى حد ما الحجاج الذين يقومون بقدر من التبادل الثقـافي بين بلدان عديدة في الشرق الأوسط والبلـدان المجـاورة. وتتمثل المصادر الثالثة للاتصالات الشخصية في كل الأفراد أو الجماعات في الشرق الأوسط الـذين يقومـون بغـرس التأثيرات الغربية في بيئتهم الاجتماعية، بعد أن يكونوا قـد استوعبوا هذه التأثيرات خلال اتصالهم بالمصـادر الأولـى والثانية.

وتؤثر المصادر الأولى والثانية علـى أعضـاء الطبقـة العاملة العليا الحضرية مباشرة، فيما عدا المهاجرين العائدين وأعضاء البعثات المختلفة والمؤسسات الاجتماعيـة التـي تشمل اتصالاتها الشخصية أبناء البلد من الفلاحين والطبقات العاملة. كما تتعرض الغالبية العظمى من سـكان الشـرق الأوسط مثل البدو والفلاحون والعمال (إذا لم يعملـوا لـدى شركة غربية مثـل أرامكـو أو شـركة الـنفط الإيرانيـة الإنجليزية السابقة) لتأثيرات التغريب من خـلال المصـادر

الشخصية الثالثة والمصادر غير الشخصـية أو الميكانيكيـة فقط.

ومن المستحيل تقريبا أن نحدد في عبارة مدى درجـات الاختلاف بين البلدان المختلفة بالشرق الأوسط، في اكتساب الثقافة الغربية، وداخل كل بلد بـين الطبقـات الاجتماعيـة المختلفة أو الجامعات الاجتماعية أو المهنية، دون الوقـوع في خطأ التعميم أو غيره؛ ولذا يتعين علينا تقـديم عبـارات توضيحية تخدم الهدف بدلا من العبارات العامـة. ويمكـن دائما توضيح مدى تغلغل التغريب بين بلد وآخر بالإشـارة إلى تركيا من ناحية، واليمن من ناحية أخرى، حيث اتجهت الأولى نحوه إلى مدى بعيد نسبيا، في حين ما زالت الأخرى تتأرجح في مفترق الطرق.

ومرة أخرى يمكننا توضيح الاختلافـات داخـل البلـد الواحد، بأن نقول: إن الطبقة الحاكمة في بلد مثـل مصـر متقدمة أكثر في اكتسابها للثقافة الغربيـة، بينمـا الأغلبيـة القروية تكاد تكون متمسكة بنمط الحياة التقليدية التي كـان يحياها أسلافهم. إن هاتين الملاحظتين تشيران أيضا إلى أنه

من الصعب أن نتكلم عن التغريب في الشرق الأوسط بصفة عامة.

تأثير الغرب

إن التحليل الكامل للطرق المختلفة، التي ظهر من خلالها تأثير الغرب على مظاهر الحياة في الشرق الأوسط، ينبغـي أن يتضمن مناقشة دور المؤسسات الغربيـة العديـدة فـي مواقف الاتصال بين الثقافتين؛ ذلك لأن المؤسسات الغربية، على سبيل المثال، قد لعبت دورا هاما في إعداد الإصلاحات التي أدخلها محمد علي في مصر. كما وجدت مفاهيم سياسية غربية معينة، لا سيما مفهوم القومية، وأيضا مبادئ عديـدة تميز الديمقراطية الغربية (مثل حق تقرير المصير، سـيادة الشعب والالتزامات الاجتماعية للدولة) وجـدت - طريقهـا إلى الشرق الأوسط عبر قنوات تعليمية وإنسـانية، وتـردد صداها في التطورات الأيديولوجية بالشرق الأوسط. ومـن المقترح - على أية حال - أن تقتصر المناقشة الحالية على جانبين رئيسيين آخرين من جوانب التأثير الغربـي علـى الشرق الأوسط، كانا مهملين حتى الآن، وهما: التكنولوجيـا

والمكانة، وتحليل دائرة التغيرات الواسعة والناجمة عن هذه الجوانب الرئيسية للتأثير الغربي.

كما ثَبت الغربيون أنفسهم داخل الشرق الأوسط، وبدءوا في عرض تكنولوجيتهم، ونشر عناصر معينة منها – عمدا أو عرضا – بين أهالي المنطقة؛ ذلك لأن البعد التكنولوجي من الثقافة، يمثل الجانب الذي يمكـن اقتباسـه واسـتعارته بسهولة تامة. وهذا التعميم ينطبـق بطبيعـة الحـال علـى استخدام المعدات التكنولوجية، وليس على إنتاجها؛ لأنه ربما لا يكون من السهل أن نتعلم كيف نصـنع مضـخة تعمـل بمحرك؟ ولكننا نستطيع أن نتعلم - في دقائق قليلة - كيـف نستخدمها، ونتعرف على مميزاتها التي تتفوق بهـا علـى الطريقة القديمة لرفع المياه بالشادوف.

وكان من السهل على أبناء الشرق الأوسط، تقبـل نتـاج التكنولوجيا الغربية؛ وذلك لأن تكنولوجيتهم الخاصـة، لـم تشغل مكانا مرموقا في ثقافتهم، هذا فضلا عما تتميـز بـه التكنولوجيا من سهولة الانتقال بدرجة عالية، وأنها مؤشـر يدل على التقدم؛ ولهذا اعتبر أبناء الشرق الأوسط – مثـل حاملي ثقافات أخرى كثيرة – أن التحـول إلـى اسـتخدام

الأجهزة الغربية، يمثل - مبدئيا - تغيرا قليل الأهمية، وسوف لا يؤثر على قيمهم الأساسية. ولكنهم بدءوا أخيرا – بعد فوات الأوان – يعرفون أن إدخال عنصر واحد من الثقافة الغربية يواكبه حتما عناصر جديدة، وتغيرات كثيرة ينجم عنها اضطرابات خطيرة في البناء الحيوي لثقافتهم التقليدية.

وبينما تفسر البدايات التكنولوجية للتغريب، الكثير من نجاح هذه العملية الثقافية الممتدة إلى أنحاء العالم، فإن هناك عوامل أخرى، قد عضدت وساندت هذه العملية، ومن بين هذه العوامل التي ينبغي ذكرها بداية مكانة الطبقة الجديدة التي تمت بعد ظهور الغربيين على مسرح الحياة المحلية في الشرق الأوسط. فبعد أن حقق الغربيون لأنفسهم - في حالات كثيرة - مكانة الحاكم المهيمن، أو على الأقل حققوا مكانة القيادة والسيطرة في بلدان الشرق الأوسط التي نفذوا إليها، فرضوا أنفسهم على الطبقة الاجتماعية المحلية، وأصبحوا يمثلون طبقة عليا، أو طبقة عليا متفوقة.

وليس من السهل أن نحلل العوامل المختلفة التي تشكل المكانة الغربية، ولا بد أن عنصر القوة كان أهمها في الفترة

الاستعمارية القديمة، ذلك العنصر الذي حل محله – بمرور الزمن – مجموعة متنوعة من العوامل؛ مثل الثروة وامتلاك الأدوات الغربية والأجهزة التي تبعث على الدهشة، والمعرفة المتخصصة في مجالات جديدة ذات أهمية متزايدة (مثل الطب والزراعة)، ومراكز النفوذ والثقة التي كانت تمنح للغربيين من قبل الحكومات المحلية والسماح لهم بالدخول في الشركات الحرة واعتبارهم مساوين للصفوة الممتازة في القيادة المحلية، وقد أدت هالة المكانة التي أحاطت بالإنسان الغربي وثقافته، إلى أن أصبح اكتساب الثقافة الغربية مسألة تطلع اجتماعي، فوق كونه شيئا نافعا معترفا به.

ومهما كانت طبيعة التقسيم الطبقي في أية منطقة، فإن الطبقة العليا المحلية الثرية يكون أمامها فرصة أفضل للاتصال المباشر والوثيق بالغربيين. كما أنها تملك أوفر الوسائل المادية اللازمة للحصول على نتاج وثمار الحضارة الغربية، وهي أيضا أول من يخضع لإغراء الغرب، ومتى بدأت هذه الحركة واستمرت، فإن الطبقات الاجتماعية المحلية الأخرى، والتي يكون ترتيبها في السلم الطبقي أقل

من الطبقة العليا المحلية، ستجد أمامها حافزا لتبني أسـلوب الحياة الغربية، طالما كان هذا ممكنا مـن خـلال وسـائلهم المحدودة: فتلك هي الرغبة في تسـلق السـلم الاجتمـاعي المحلي عن طريق اكتساب بعض الخصائص المميزة للطبقة العليا على الأقل، والتي اكتسبتها حديثا من الغربيين. فمـثلا في مجال الزي الوطني نجـد اختلافـات طبقيـة محـدودة وواضحة: فالأفندي الحضـري، وعضـو الطبقـة الـدنيا الحضرية والفلاح أو البدوي، لكل منهم زيه الخاص والمميز الذي يحدد طبقته بمجرد أن تراه عن بعد، والآن على أيـة حال يرتدي الأفندي البدلة الغربية، وإذا اسـتطاع العامـل الحضري أن يحذو حذوه، فإنه يحقق هدفين في آن واحـد، فهو يظهر مكانته الاجتماعية المتقدمة أمام المواطنين الأدنى منه عن طريق ارتداء ملابس تشبه ملابس الأوروبيين، وهو أيضا يستوعب أسلوب حياة الأفندي الحديث، وبالتالي يقترب في مظهره الخارجي على الأقل من مكانة الطبقة العليا التي ينظر إليها بعين الحسد، ويطمع في الوصول إليها. وبهـذه الطريقة أصبح اكتساب المظاهر الثقافية الغربية رمزا يـدل

على اكتساب هوية الجماعة الحاكمة الأجنبية بالنسبة للطبقة العليا المحلية، والتقدم الاجتماعي لكل الطبقات الأخرى.

التباين الاجتماعي

على أية حال، يمكن القـول بصـفة عامـة: إن تـأثير التغريب على البناء الاجتماعي التقليدي للشرق الأوسط أدى إلى توسيع الهوة بين الطبقات العليا والدنيا فـي المجتمـع. فقبل بدء التغريب، كان أسلوب حياة الطبقة العليا المحليـة. يمثل أعلى قمة يمكن أن تصل إليها الثقافة المحلية. وبعد أن احتكرت الطبقة العليا معظم ثروة المنطقة، كانت قادرة على الاستفادة من أفضل القوى الثقافيـة المتاحـة فـي الـبلاد الإسلامية؛ حيث شيد قصورها ومساجدها ومدارسها أفضلُ المعماريين، وخاط ملابسها أفضل حائكي الملابس، وصـنع أحذيتها أفضل إسكافي، وصنع سـيوفها أفضـل صـانعي السيوف، وزودها أفضل الحرفيين والفنانين بزخارف الملبس والمسكن والأثاث، وبالقطع الفنية الرفيعة، ورفه عنها أفضلُ الشعراء والقصاصين والموسيقيين والراقصات والممثلـين، وبإيجاز بينما كان ما تملكه الطبقات العليا يفوق في درجتـه ما لدى الطبقات الدنيا، فإن ثقافة الطبقة العليا كانـت هـي

نفسها ثقافة الطبقات الدنيا. وهكذا وجد ما يمكـن تسـميته بالمتصل الثقافي Cultural continuum بين الطبقة العليـا والطبقة الدنيا.

ولقد اختل هذا المتصل بتأثير التغريب الذي وقع أولا – وفي معظمه – على الطبقة العليا. وقد توقف أعضاء هـذه الطبقة، وبقدر انجذابهم إلى الثقافة الغربيـة عـن كـونهم مبدعين وملهمين ومستهلكين للمنتجـات الثقافيـة المحليـة، وأصبحت الثقافة المحلية لا وجود لها فـي كـل النـواحي العملية بالنسبة لهم، وأصبحوا مستهلكين نهمـين فـي كـل مجالات الاستيراد من بلدان الغرب.

وكان الانهيار العام في الفنون والحرف المحلية، نتيجـة من نتائج هذا الموقف؛ وذلك لأن عدد العملاء الذين كـانوا يصرون على أن يدفعوا من أجل النوعيـة الممتـازة، قـد تضاءل بسرعة، وبالتالي قلت الجودة. كما ظهـر انحطـاط وابتذال في الفنون والحرف التقليدية، وتلى هذا في الحال أن تبنى أصـحاب المهـارات المحليـة الأسـاليب والنمـاذج المستوردة من الغرب، كمحاولة لمنافسة المنتجات المستوردة نفسها، والتي انتشرت بشكل دائم، وقد نجم عن هذه المنافسة

انتشار سريع للسلع الاستهلاكية الغربية الرخيصة والمتاحـة بنوعيها المستورد والمحلي.

على أية حال، فإن ما كان بمقدور الطبقة الدنيا أن تقدمه كسلع ذات أسلوب غربي صار ضئيلا جدا، إذا مـا قـورن بالتحول الكلي إلى التجارة في كل شـيء أنتجتـه الحيـاة الغربية أو على الأقل حاول إنتاجه أعضاء الطبقـة العليـا، وفي المناطق الريفية بصفة خاصة؛ حيث يعيش ما يقـرب من أربعة أخماس سكان الشرق الأوسط، لم يمكن مسـتوى المعيشة المنخفض بصفة عامة السكان من الحصول إلا على جزء من المنتجات ذات الأسلوب الغربي التي كانت تصـل إليهم عن طريق الأسواق الأسبوعية والباعـة الجـائلين أو المحلات المحلية.

وهكذا بينما كانت الطبقة العليا الجالسة على القمة الضيقة للهرم الاجتماعي في ظـل الظـروف التقليديـة، متصـلة بالطبقات الدنيا التي تشكل قاعدة الهرم العريضة والكبيـرة بواسطة المتصل الثقافي، فإن التغريـب نجـح فـي قطـع الشرايين الثقافية الحيوية الجارية بين القمة والقاعدة، وخلَقَ انفصاما ثقافيا بين الاثنين؛ حيث لم تعد الصـفوة الممتـازة

ممثلة للثقافة، ولنفس الجماهير التي تعتمد عليهـا مكانتهـا كطبقة عليا، ويعتمد عليها استمرار وجودها، كما كانت هذه الطبقة موجهة نحو الغرب، وتوحد - مثل الأوروبيين - بين التغريب والتقدم. وتنظر إلى أعضاء الطبقة الدنيا، الذين ما زالوا يمثلون الصورة الفقيرة للثقافـة التقليديـة باعتبارهـا متأخرين وبدائيين.

لقد ظهرت حالات من التناقض الوجداني، كرد فعل مـن الطبقات الدنيا على الهوة الواسعة بينهـا وبـين الجماعـة الحاكمة المحلية. فمن ناحية زاد إحساس المحتاجين بالضيق بسبب ما يظهر على الأثرياء الكسالى من ثروة وإسـراف، وما اشتملت عليه هذه المظاهر من ملامح غربيـة جديـدة يعترض عليها الفقراء بنظرتهم التقليدية. ومن ناحية أخـرى كانت هناك الجاذبية التي لا يمكن مقاومتها، والتي ظهـرت من خلال بريق المنتجات الثقافية الغربية تلك المنتجات التي ظلت غير متاحة للجماهير الفقيرة المطحونة. ولم يكن مـن النادر أن يتجه الإحباط الناجم عن هذه الأمور إلى قنـوات الحركات القومية المتنوعة في الشرق الأوسط، والتي تمثـل جماعة الإخوان المسلمين أفضل مثال واضح عليها.

خلق بروليتاريا حضرية

وهكذا، فإن أحد النتائج المبكرة للتغريب، هـو إصـابة التوازن الاجتماعي التقليدي بالخلل، واضـطراب التقسـيم الطبقي الاجتماعي القديم والثابت في الشرق الأوسط، وذلك من خلال عزل الطبقة العليا المحلية عـن بقيـة السـكان. وهناك تغيران آخران نتجا عن تأثير التغريب على المجتمع القومي، وكلاهما يعتبران تطورات حضرية، ويتمثلان فـي خلق أول طبقة بروليتاريا حضرية، وطبقة وسطى حضرية.

كانت الطبقة الاجتماعية أو الجماعة المهنية في مجتمـع الشرق الأوسط التقليدي، التي اقتربت كثيرا لما يعرف بصفة عامة، بمصطلح بروليتاريا حضرية، تتمثل فـي مجموعـة الحرفيين، وبالرغم من أن الصانع أو الحرفي يمكن أن يعمل لعدة سنوات كصبي في البداية، ثم كعامـل، فإنـه يعتبـر شخصيا يتنقل في طريقه إلى أن يصـبح صـانعا مـاهرا (أسطى).

وكان هذا الوضع الذي يعد بالمستقبل والعضـوية فـي نقابة الحرفيين يحدد مكانته كشيء مختلف كثيرا عن مكانـة العامل البروليتاري الحضري. هذا فضلا عن أنه في كثيـر

من الحالات، كان الصبي الذي يبدأ مستقبله بالتدريب على حرفة ابنا أو ابن أخ أو ابن عم أو ذا علاقة نسب أخرى بالحرفي – صاحب العمل - الذي يدربه ويشرف عليه ويوجهه ويكسبه مهاراته في الحرفة. وقد وضعت هذه السمة الوراثية أو العائلية للحرف والنقابات الحرفي الحضري في مكانة أعلى وأوضح من مكانة الفلاح، سواء كان الأخير عاملا باليومية أو مستأجرا يشارك في المحصول أو حتى مالكا صغيرا. وحقيقة الأمر أنه في ظل الظروف التقليدية، لم يكن هناك مكانة حضرية تناظر الوضع والمكانة الاجتماعية للبرولتياريا الريفية التي كانت تكون الأغلبية في سكان كل بلد.

وكذلك بدأت البروليتاريا الحضرية في الظهور، باعتبارها نتيجة للتغريب، حيث تطلب البدء في التصنيع قوة عمل تم تعبئتها حينا من المدن نفسها، وحينا آخر من الريف المحيط بها، وكان العمال الصناعيون الجدد يحصلون على أجور زهيدة، ويواجهون ظروف عمل صعبة، ويتزاحمون في ضواح حضرية قذرة، والتي تعد "البيدونفيل" أو "مدن علب الصفيح" في شمال أفريقيا، أسوأ مثال عليها اليوم،

وهكذا توافرت كل الظروف التي أدت إلى ظهـور طبقـة برولتياريا حضرية مطحونة وقليلة الامتيازات. وقد تشكلت طبيعة العمل في التصنيع من خلال كل هذه المساوئ التـي استغرق الغرب الحديث عقودا عديدة لكي يتغلب عليها.

وبمقارنة نمو التصنيع الغربي، بالتصنيع في بلدان الشرق الأوسط، سوف نجد أن الأخير كان مفاجئا وسـريعا رغـم مداه المحدود. هذا فضلا عن أنه لم يتم أساسا مـن خـلال الظروف المحلية، بل فرض عليها أو ورد إليها من الخارج. وكان من المحتمل - نتيجة لذلك - أن يصـاحبه تـوترات خطيرة واضطرابات تلازم كل تحول سريع مـن الأشـكال التقليدية للتفاعل الاجتماعي المميـزة بالعلاقـات العائليـة والشخصية وسيادة المكانات الموروثة والموجهة بعلاقـات القرابة، إلى الأشكال الغربية الحديثة للتفاعـل الاجتمـاعي، بعلاقاتها غير الشخصية، وترجيح المكانات المكتسبة التـي تعتمد على إنجاز الفرد.

وفضلا عن ذلك، فقد زاد من خطورة هـذه الصـعوبات الاختفاء المفاجئ والعام للعديد مـن الإشـباعات العاطفيـة والجمالية والروحية من حياة هذه البروليتاريا الجديدة، تلـك

الإشباعات التي تضفي على هذه الحيـاة لونهـا وفحواهـا وأهميتها، طالما أنها تمر في قنواتها التقليدية القديمة. ففـي ظل الوضعية القديمة كانت هناك صـداقات تكونـت فـي الطفولة، وأعياد بهيجة ومناسبات في حياة الأسرة تصـاحب الميلاد، والختان، والزواج والموت. بالإضافة إلـى أعيـاد المسلمين السنوية، واحتفالات المواسم الزراعيـة، وموالـد الأولياء، والتمتع بالحكاية والرقصـة والأغنيـة وأشـكال الترويح الجمالي التقليدي الأخرى، والثقـة وهـدوء البـال والاتزان، والتي كانت بمثابة مكافآت روحية مقابل الطاعـة والامتثال لشعائر الديانة الإسلامية البسيطة واليسيرة.

وفي هذه الثقافة – التي كانت العائلـة الممتـدة تمثـل الإطار الواقي للحياة، والمحور الرئيسي لكـل النشـاطات العملية – انهارت هذه الإشباعات بشدة، وتمزقت الـروابط الأسرية، وتاه الفرد المنتزع الجذور في الحشود التي عاشت إحباط آمالها في الأحياء الحضرية القذرة.

وعلى أية حال، فهناك عوامل عديدة فرضت نفسها على هذه الملامح السلبية ودعمتها، وساهمت بالتالي فـي النمـو المنتظم للبروليتاريا الحضرية، ويمثل الاختلاف الواضح في

المكانة بين المدينة والريف أحد هذه العوامل؛ ففي المدينـة (وربما باستثناء لبنان) كان هناك شعور كبير باحتقار القرية والقروي، كما هو واضح في المعاني التي تتضمنها كلمـة "فلاح" وتنم عن الاحتقار، وفي الصورة المضحكة والساذجة التي يظهر بها الفلاح دائما في مسرح خيال الظـل، وفـي أشكال التسلية الجماهيرية الأخـرى. وفـي القـرى كـان القرويون يضفون مكانة عالية على المدينة وعلى كل ما فيها ومن فيها. وقد أدى هذا إلى هجرة مستمرة، لم تكن كبيـرة جدا، من القرية إلى المدينة خلال القرون الماضية، وبانتشار التغريب ازدادت هذه الحركة وأصبحت المدينة الآن تعنـي فرصا أعظم للعمل في الصناعة، والتي يضاف إليها بريـق وجاذبية أسلوب الحياة الغربية.

وهناك تغير آخر يعزى، ويتمثل في التحسـن البطـيء والملحوظ للظروف الصحية، ولا سيما فـي القـرى غيـر البعيدة تماما عن المركز الحضرية، وقد أدى هذا إلى زيادة هجرة القرويين إلى المدن، كما قال معدل وفيات الأطفـال، ومكن الأطفال من الوصول إلى مرحلة النضج، ولكنـه لـم يؤثر – في الوقت الحاضر على الأقل – على معدل المواليد

الأجيال السابقة؛ حيث لم تجد بعض هذه الأعـداد السـكانية المتزايدة فرصة لكسب العيش في القرى، مما دفعهـا إلـى الهجرة إلى المدن، وبسبب نقـص المهـارات أو الفـرص الأخرى ارتفعت أعداد البروليتاريا الحضرية.

وهكذا ظهرت في الوجود طبقة اجتماعية، تميزت بعـدم الرضا المتزايد بمكانتها في ظل الظروف التقليدية، أكثر من أي جماعة سكانية أخرى. وقد أوضح توينبي Toynbee أن أحد أسباب استياء البروليتاريا هو وعي الإنسان بخروجـه عن مكانة أسلافه في المجتمع، وهناك سبب آخر يتمثل فـي القرب المكاني من الطبقات الاجتماعية العليا، والتعود على مشاهدة أسلوبها في الحياة. وقد ظهـر التـوتر عنـد هـذه الجماعات مقطوعة الجذور، وقليلة الامتيازات بسبب هـذا القرب المعروف في مناطق أخرى عديدة من العالم، والذي يزداد في بلدان الشرق الأوسط بسبب الهوة الثقافيـة التـي تفصل بينهما. هذا فضلا عن أن مظاهر وأساليب الرفاهيـة والثروة في بلدان الشرق الأوسط، كانت تتمتع بها الطبقـات الاجتماعية العليا، وراء الأبـواب وفـي خلـوة القصـور وحدائقها المسورة، ولا يكاد يشك فيها كل مـن يتصـادف

مروره بالواجهات البسيطة والكئيبة على قارعـة الطريـق. وعلى العكس من هذا كانت الحياة المرفهة في النمط الغربي تزهر أمام الجميع وتواجه حسد الجميع، وكما قال كـارلتون كون Carleton Coon: "لقد مال الغرب إلى زيادة الهـوة الاجتماعية بين الثري والفقير في الشـرق الأوسـط، عـن طريق التلويح في وجه الفقير بالأمتعة ومظـاهر الرفاهيـة التي لم يسمع عنها من قبل، ولا يستطيع الحصول عليهـا، بينما كان الغرب يعطي الأغنيـاء أشـياء جديـدة وغاليـة وتتطلب المزيد من الدخل".

نمو الطبقة الوسطى

كان التطور الحضري الثاني الذي نتج عن التغريب هـو خلق طبقة وسطى جديدة ومتزايدة العدد. وحقيقةً، كان فـي مدن الشرق الأوسط التقليدية - بطبيعة الحال - مجموعـةٌ مستقرة ومتخصصة بدرجة عالية من الحـرفيين والتجـار والمهنيين، الذين تناظر مكانتهم إلى حد ما، مكانـة الطبقـة الوسطى في الغرب الحديثة؛ ولذا فإن ما أحدثـه التغريـب، ليس خلقَ طبقة جديدة بقدر ما هو تغيير لهذا القطاع التقليدي

من السكان بالطبقة الوسطى؛ لكي يشبه نظيره الغربي أكثر وأكثر.

ولما كانت النقابات الحرفية والتجارية والمهنيـة، تضـم فعلا مئات من المهن المتخصصة بدرجة عالية، فإن عمليـة تغييرها أو تحديثها، كانت عملية معقدة ومتشـعبة، وتتميـز باختلافات كبيرة في السرعة والمدى. وقـد نجمـت هـذه الاختلافات أساسا عن الأسباب المؤثرة التي أدت إلى التغير نفسه. فمثلا اتضح أن انهيار النقابات الحرفية، واحتفاءهـا الجزئي أو الكلي، قد حدث بصفة أساسـية نتيجـة تـأثير التكنولوجيا الغربية، أو أنماط الاستهلاك الغربية؛ حيث ساهم تبني الزي الغربي في كل جزء من الشرق الأوسـط إلـى انهيار صناعات الملابس المحلية. كما حـدث فـي بعـض الأحيان أن انهارت حرف محلية واختفت، لا بسبب أسواقها، ولكن بسبب منافسة السلع المنتجـة فـي أوروبـا بأسـعار رخيصة وعلى النمط المحلي.

كانت السلع المستوردة من الغـرب، نتاجـا تكنولوجيـا متفوقا، لم تستطيع المهارة الفنية المحليـة منافسـته. كمـا ظهرت فيما بعد منافسة الأعمال الصـناعية التـي ازدادت

خطورتها هذه الأيام، وأقامها في مدن الشـرق الأوسـط - بدايةً- الأجانب، ثم بعدئذٍ أعضاء الأقليات المحلية، وحـديثا جدا الدولة، وإلى حد ما وبتردد أعضاء الطبقة العليـا مـن المسلمين وفي بعض الحالات كان ما يسمى: "بالصـناعات الجديدة" في الشرق الأوسط أيضا جديدة بمعنى أنها تستخدم أساليب إنتاجية لم تمارس من قبل في المنطقة (مثـال ذلـك استخراج المعادن والكيماويات). وفي هذه الحالة لم تسـاهم هذه الصناعات في انهيار الحرف التقليدية، وفـي حـالات أخرى على أية حال، كانت جديدة بمعنى أنها أدخلت أساليب غربية في الإنتاج فقط، بينما كانـت المنتجـات نفسـها أو مثيلاتها، تصنع وتستهلك محليا في المنطقـة لعـدة أجيـال (مثال ذلك الأطعمة والنسيج، خاصة فـي تركيـا وإيـران ومصر). وفي تلك الحالة نافست هـذه الصـناعات بقـوة الصناعاتِ المحلية القديمة وأدت إلى انهيارها.

كما كان تغير الموضات المرتبطة بالـذوق والتفضـيل، سببا ساهم أيضا في انهيار النقابات الحرفية. بينما لـم يـؤد هذا التغير إلى انهيار النقابات التجارية، بل حدث تحول في طبيعة عمل العديد من المؤسسات التجارية. وقد كـان هـذا

الأمر خطيرا جدا بالنسبة للحرفي؛ إذ كان من المتعين عليه أن يتوقف عن إنتاج نوع معين من السلع، وفي حالات نادرة استطاع أن يتحول إلى إنتاج نفس السلع الأساسية، ولكن بشكل حديث، أي بأسلوب غربي. أما بالنسبة للتاجر فإن هذا الأمر كان لا يعنيه إلا قليلا؛ حيث إنه لا يبالي بنوع السلعة التي يضعها في محلاته، طالما أنه يعرف كيف يتعامل معها. وأنه قادر على أن يحصل على ربحه. ولهذا السبب أصبح المظهر الخارجي للمحلات - في حالات كثيرة – حديثا؛ حيث حلّت الفترينات الزجاجية محل الشيش الخشبي القديم. وبينما كانت محتويات المحلات تعكس مظاهر العصر المتغير، كانت معاناة التاجر من التغريب والمنافسة الغربية أقل من معاناة الحرفي.

ومن ناحية أخرى، حدثت تغيرات عميقة في المهن التقليدية بالشرق الأوسط؛ نتيجة تغير الموضات والذوق العام والتفضيلات، حيث اختفى من مسرح الحياة الحضرية معظم المهنيين التقليديين – إن لم يكن كلهم – مثل حلاقي الصحة، والأطباء الشعبيين، والجراحين، والحلاقين، ومجبري العظام، وقارئي الحظ، والسحرة، والمنجمين،

والمتنبئين بالغيب، والفلكيين ومفسري الأحلام، وكثير مـن المهنيين الآخرين الذين كانوا في ضوء العـرف التقليـدي يقومون برعاية الإنسان وتحسين حالته الجسـدية والعقليـة بأساليب مقبولة ومتخصصة ومنذ فترة – ليست بالطويلة جدا – ذهب أمناء سر ومستشارو الملوك والأمراء ورفقاؤهم إلى تحت الأرض، وهذا لا يعني أنهم اختفوا تماما، ولكن يعنـي أنهم انسحبوا إلى الأحياء القذرة التي يسكن فيها القرويـون المنجذبون حديثا إلى المدن، أو أنهم اختفوا جميعا من المدن الكبيرة، حيث لا يجدون عملاء لهم، أو أنهـم ذهبـوا إلـى المدن الصغيرة نسبيا، والتي لم تمسها الأفكار الجديدة الآتية من الغرب.

إن هذا التطور يعكس تغيرا جذريا في الاتجاهات العقلية السائدة منذ قرن. ولكن حين نستقصي أسبابه، لا نستطيع إلا أن نشك في أن هذا التغير قد حدث مـن خـلال الانتقـال المفاجئ إلى التفكير العقلاني؛ وذلك لأن معجـزات الطـب الغربي الواضحة لها - بطبيعـة الحـال - علاقـة وثيقـة بالتخلي عن الأساليب التقليدية المتبعة في تحسـين الحالـة العضوية للجسم. غير أنه كان من المتعين أيضا أن يسـبق

ذلك ميل إلى تقييم الأمور وتقديم الدليل على الأساليب المتنافسة بشكل عقلاني وغير عاطفي. فمن أين أتى هذا الميل؟ أما بالنسبة لهؤلاء المتخصصين الذين قاموا برعاية الغني والفقير والمتعلم والجاهل، فإن جهودهم قد رفضت أيضا من قبل الغربيين "كخرافات محضة" بدون أن يقدموا شيئا إيجابيا يحل محلها. إذن من أين أتى هذا الميل إلى تبني هذا الاتجاه الغربي بدون تقديم أي دليل أمبيريقي على عدم جدوى الممارسات السحرية، وبدون أي شيء غربي يحل محلها؟

إن الإجابة على هذا التساؤل تكمن في المكانة التي يتمتع بها الغربيون وثقافتهم، والتي أشرنا إليها آنفا. إن هذه المكانة التي كان يتمتع بها كل ما هو غربي في عيون أبناء المنطقة، خلقت فيهم الميل إلى محاكمة كل أساليب الغرب. وفي الحقيقة أن هذا قد أدى إلى وجود رغبة تابعة في الحصول على الأجهزة والمعدات الغربية، واكتساب السلوك والأساليب والاتجاهات الغربية أيضا. وبناء على ذلك وجد الطب الغربي قبولا في المنطقة، ليس فقط لما أظهره من تفوق على الممارسات الطبية التقليدية في الشرق الأوسط،

ولكن أيضا لأنه غربي. كما كان هناك ميلاً إلـى الاتجـاه الغربي الذي يحتقر الممارسات السحرية والكهنوتيـة فـي الشرق الأوسط التقليدي؛ وذلك لمجرد أن الغربيين ينـادون بذلك.

إن الجانب المكمل لانهيار النقابات والمؤسسات التقليديـة في الشرق الأوسط، هو ظهور عناصر مهنية جديدة شـكلت جميعها الطبقة الاجتماعية المتوسطة الجديدة والقوية، تلـك الطبقة التي يتطلع قطاع متزايد مـن سـكان المـدن إلـى الاشتراك في صفوفها، أو هو مضطر لذلك، ومـا زالـت أهمية هذه الطبقة في التنمية الثقافية تنمو وتتزايد بالشـرق الأوسط.

ولم يكن لبعض أعضاء نقابات المهن القديمـة - الـذين اضطروا إلى ترك أعمالهم بسبب التغريب - أي اختيار إلا أن يلتحقوا بصفوف البروليتاريا الصناعية الحضرية، بينمـا نجح آخرون في البقاء والاحتفاظ بأوضاعهم المسـتقلة فـي ظل الظروف المتغيرة، وأخذ مكانهم في النظام الجديد عـن طريق تعديل منتجاتهم بحيث تتناسب والمتطلبـات الجديـدة للمستهلكين. وقد نجحت أيضا نسبة عاليـة مـن أعضـاء

النقابات التجارية القديمة في المحافظة على أوضاعهم – أو حتى تحسينها – كملاك مستقلين لمحلات مختلفة الأحجـام، وذات أعداد مختلفة من الموظفين. وهؤلاء التجار يمثلـون اليوم مجموعة قوية من أعضاء الطبقة المتوسطة في المدن الكبيرة بالشرق الأوسط، والتي يمثل القطاع المهني بالشرق الأوسط أحدث عناصرها. بينما لم ينجح إلا القليل جدا مـن أعضاء المهن القديمة في الاندماج في حياة المدينـة التـي اكتسبت الثقافة الغربية، أو التكيف مع الظروف المتغيـرة. وكقاعدة فإن الطبقة المهنية الجديدة، قد تشـكلت مـن بـين أعضاء الطبقات الأخرى أو قطاعات السكان الحضريين أو من السكان الريفيين ميسوري الحال.

لقد كان ملحوظا – في كثير من البلـدان فـي الشـرق الأوسط، كما في أجزاء أخرى من آسيا مثال ذلـك الهنـد وباكستان – أن هدف الغالبية العظمى مـن الشـباب الـذي يمكنه تحمل تكاليف الدراسة الجامعية أو على الأقل التعلـيم في المدارس الثانوية هو دخول مجال القانون، والسياسـة، والصحافة، والإدارة أو على الأقل في الوظـائف الكتابيـة والدينية والتدريس، وأن يمارسوا هذه المهن فقط. فـالتعليم

في نظرهم يمثل بوابة – افتح يا سمسم – التي تؤدي إلـى حياة المدينة، وإلى معيشة لا يكسبها المرء بعمل يديه.

إن هذه الكراهية للحياة الريفية - ولأي نوع من العمـل الذي يعتبرونه يدويا - موروثة عن العقلية التقليديـة فـي الشرق الأوسط التي كانت تنظر إلى القدرة على الهـروب من العمل اليدوي، على أنها دليـل واضـح علـى التقـدم الاجتماعي. ومن الطريف أن نلاحظ أن هذا التحيـز ضـد حياة القرية والعمل اليدوي ما زال موجودا حتى في الدوائر التي تفتخر بأنها اكتسبت الثقافة الغربية تماما.

وكنتيجة لهذا الاتجاه تبدو الطبقة المتوسطة في الشـرق الأوسط ماثلة على أحد جانبيها، عندما نحكم عليها بالمقاييس الغربية: أن بها زيادة كبيرة مـن العـاملين ذوي الياقـات البيضاء والمثقفين، وكثير منهم لا يجد العمل فـي بعـض الأوقات، أو يعمل في وظيفة أقل من خبراته ويتلقى أجـرا أقل، بينما من ناحية أخرى تعاني هذه الطبقة نقصا في عدد الأطباء، والمهندسين، والمعماريين والكيميـائيين والفنيـين. هذا فضلا عن أن هناك نتيجة أخرى تمثلـت فـي التركـز

الملحوظ للمهنيين في المدن، مما يساهم كثيرا في زيادة ونمو الهوة الثقافية بين المدينة والقرية.

اضطراب الأحكام القيمية

من الملاحظ في الثقافة التقليدية الراسخة، مثل ثقافة الشرق الأوسط أن مكونات الواقع (أي: المكونات المحسوسة) تتفق كثيرا ومكونات القيم – حسب مفهوم كروبر – حيث تدعم كل منهما الأخرى. كما أن اتساع هذا الدعم المتبادل يمنح الثقافة تماسكا توازنا واتساقا داخليا. فلنأخذ على سبيل المثال مسألة الثروة والفقر، حيث نجد أن الوضعية النمطية في الشرق الأوسط، كانت تتمثل لقرون طويلة في تركز الثروات الضخمة في أيدي فئة قليلة، في حين يشترك الكثيرون في الفقر. وقد كانت هذه الوضعية وما زالت متجسدة في الواقع الفعلي، وسائدة في أماكن عديدة. وكان المقابل الفكري لهذه الوضعية هو أن تقسيم الأرزاق في الدنيا يتم حسب إرادة ا ، وأن امتلاك الثروة ليس من الأشياء الواقعية الهامة التي ينبغي على الإنسان أن يسعى إليها. وأن هناك فضيلة دينية محددة في الفقر، تتمثل في أنه من الواجب الديني على الغني أن يتصدق على

الفقير، وبهذه الطريقة أصبحت عدم المسـاواة الاقتصـادية التي بلغت أقصى حدودها عنصرا عضويا في الثقافة لـيس فقط عن طريق قبولها واقعيا، بل أيضا عن طريـق فهمهـا كأيديولوجية.

وفي حالة الاتصال بالآخرين، كما هو الحال في اكتساب الثقافة الغربي يهتز التوازن القديم بين ثقافة الواقـع وثقافـة القيمة، وكما أوضح كروبر Kroeber يمكن لمكونات الواقع في الثقافة، أن تستعار بسهولة وبسرعة أكثر من مكونـات القيمة في الثقافة. ولذلك غالبا ما يتخلف قبول ثقافة القيمـة، بينما تقبل ثقافة الواقع بسرعة (*) ويعـد ارتبـاط المجتمـع عاطفيا بقيمة الثقافية، ومقاومته لدخول أية عناصـر قيميـة أجنبية أو جديدة أحد أسباب هذا التخلف. وعلى أية حال فإذا كانت ثقافة الواقع وثقافة القيمة تترابطان، وتعتمد كل منهما

(*) تتفق هذه المقولة مع نظرية وليم أوجبرن W. Ogburn التي تذهب إلى أن التغير في الثقافة المادية يكون أسرع من التغير في الثقافة اللامادية، وينجم عن ذلك الهوة الثقافية Cultural lag ولذا ينبغي العمل على توجيه التغير بشكل يكفل التوازن النسبي بين التغير في الثقافة المادية والثقافة اللامادية، كما ينبغي علينا أن نضع في اعتبارنا أنه عند استعارة بعض العناصر المادية من ثقافة ما، فلا بد من استعارة العناصر اللامادية معها؛ ذلك لأن الجوانب اللامادية والمعنوية تدعم العناصر المادية. وتؤكد وجودها وكيانها.

على الأخرى، فإنه لا يمكن أن نتوقع لمكونات الواقـع فـي ثقافة ما، أن تؤدي نفس الوظيفة في ثقافة أخرى إذا احتفظت الأخيرة بمكوناتها القيمية الخاصة بها.

ويمكن توضيح هذه الفكرة من خلال أمثلة نستقيها من أي مجال نلمس فيه تأثيرات الغرب في الشرق الأوسط، فلنأخذ على سبيل المثال نظام المصانع الذي جاء من الغرب إلـى الشرق الأوسط؛ حيث نجد أن استخدام كل الأجهزة الفنيـة وتعلم كل المهارات والحيل في الصناعة، لن يضمن عمـل المصنع بالدقة والكفاءة والثقة اللتين وصل إليهما الغـرب، طالما أن الاتجاه المضاد للعمل اليدوي ما زال موجودا ولم يتم الاعتراف بقيمة العمل والعامل. وبعبارة أخرى لا يمكن لمكونات الواقع وحـدها أن تضـمن الأداء السـليم لنظـام يتضمن- في بيئته الأصلية - مكوناتٍ قيمية أيضا.

ولا يعني هذا بطبيعة الحال، أن مكونات الواقع في ثقافة ما، يمكن نقلها وزرعها في ثقافة أخـرى بـدون إحـداث تغييرات في الثقافة الثانية، أو أن قيم ثقافة ما يمكن فرضها على ثقافة أخرى بدون إحداث تغيرات في مكونات الواقـع فيها، بل العكس بالضبط؛ ذلك لأن التنسيق والارتباط الوثيق

والاعتماد المتبادل بين ثقافة الواقع وثقافة القيمة يجعلان من المستحيل إدخال تغيرات في أي منهما دون خلق تغيرات – وربما مع بعض التأخير – في الأخرى. فمثلا عندما أقيمت المصانع وأدخلت مكونات واقع جديد في حياة مدن الشـرق الأوسط، أصبح الأمر مجرد مسألة وقت، ثـم تبـع ذلـك تغيرات في القيم، تلك التغيرات التي بدأت تظهر بوضـوح هنا وهناك؛ ففي شرق المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، حيث توفر شركة البترول العربية الأمريكية ظروف عمل ممتازة للسكان في شـبه الجزيـرة، الـذين مـا زال معظمهم بدويين - تدفق رجال القبائل الذين ظلوا حتى فترة قريبة يحتقرون كل الأعمال اليدوية – باستثناء العمل النبيل المتمثل في تربية الجمال – تدفقوا بأعـداد متزايـدة إلـى محطات التعبئة للشركة، بدون أن يشعروا بفقدان مكانتهم.

وبصفة عامة، كان الأسلوب الذي اتبعـه الغـرب، فـي تناول قضايا الشرق الأوسط، بخاصة في السنوات الأخيرة، يتميز بالحرص الشديد على تجنب القضـايا الأيديولوجيـة، والتركيز بدلا من هذا على عدد من المشكلات العملية، حيث نلاحظ أن البعثات الاقتصادية والفنية التـي أرسـلت فـي

السنوات الأخيرة إلى الشرق الأوسط عـن طريـق الأمـم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وكـذلك المؤسسـات التجارية الخاصة التي تعمل في المنطقة، تبنت مبـدأ عـدم التدخل في الأيديولوجيات والقيم التقليدية، واعتبرت هذا أمرا أساسيا.

ولم يكن ابتعاد الإرساليات الدينية الغربية، عن المؤثرات الأيديولوجية مسألة حرية اختيار، بقدر ما كان فطنة لتجنب عداء المجتمع الإسلامي، ذلك العداء الذي يمكن أن يظهـر كرد فعل للمحاولات الصريحة للخروج من دين إلى ديـن. وبالرغم من أن الإرساليات الدينية عالجت عشـرات الآلاف من المرضى المسلمين، وساعدتهم على الشـفاء، وقـدمت التعليم لعشرات الآلاف غيرهم من أطفال المسلمين، وربمـا تكون قد أثرت بالقدوة والمبدأ على النظرة الأخلاقية لكثيرين غيرهم، فإنها لم تنجح إلا في تنصير عدد قليـل جـدا مـن الأهالي، ويعزى ذلك إلى أن الدين يمثل محور الاهتمام في ثقافة الشرق الأوسط. كما كان ينْظَر إلى التنصير ككفر ينجم عنه انقسام في العائلة والمجتمع، وخروج عن القيم الثقافية؛ ولذا كان كل من ينتقل إلى المسيحية، يلقى الاضطهاد مـن

أقرانه، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان ينظـر إلـى الإسلام باقتناع لا يهتز، على أنه الدين الوحيد الصحيح الذي يعد تركه حمقا مطلقا.

كم أُضيف في الفترة الأخيرة إلى المائة والخمسين عامـا من عمر تأثير العالم الغربي على الشرق الأوسـط، هجـوم جديد آت من الشكل الفرعي النابع من الثقافة الغربيـة، ألا وهو الثقافة الشمولية الروسية التي تختلـف عـن الثقافـة الأوروبية الغربية في أن التأثير السـوفيتي، كـان موجهـا بصفة أساسية إلى الوجه الأيديولوجية للثقافة التقليديـة فـي الشرق الأوسط؛ حيث اتجه الجهد الشيوعي إلى إقناع الشعب الذي كان يسعى إلى كسبه بأن مبادئ الشيوعية، لا تتوافـق فقط مع الإسلام، بل إن الشيوعية بالفعل هي التفسير الحقيقي للصورة الأصلية النقية للإسلام، وكما أوضح برنارد لويس Bernard Lewis: يمكن أن ندرك أوجه تشابه ظاهري بين الأشكال الإسلامية التقليدية في البناء الاجتماعي الأتوقراطي – الثيـوقراطي theocratic – Autocratic والشـكل السوفيتي الشمولي – الدكتاتوري. وبينما لا توجد حاجة إلى المبالغة في خطورة الثورة الشيوعية في أي بلد من بلـدان

الشرق الأوسط، إلا أن الهجوم الشيوعي على الثقافة الوطنية وجذورها الأيديولوجية يمثل تهديدا حقيقا خطيرا، يؤدي إلى خلق اضطرابات خطيرة في الثقافـة التقليديـة، والتـوازن الاجتماعي، يعجز عنه أيضا الانقلاب السياسي.

وفي الوقت الذي ووجه فيه التأثير المباشـر للإرسـالية المسيحية على الحياة الدينية في الشرق الأوسط بالإهمـال، نجم عن التغريب في أغلب الأحيان فتور متزايد نحو الدين بصفة عامة. ولقد أكدنا مرارا أن الدين في الشرق الأوسط، وفي ظل الظروف التقليدية يمثل الصورة الكليـة للحيـاة؛ فالنقابات المهنية على سبيل على سبيل المثال كانت تنظيمات دينية، والزي المحلي المألوف أقره الدين، وكان الطب عملا دينيا شأنه في ذلك شأن التعليم، كما كانت السـلطة أيضـا وظيفة دينية. وبالرغم من عدم وجـود ترتيـب هرمـي أو درجات كهنوتية، كما هو الحال في الكنـائس الكاثوليكيـة والأسقفية، فإن نسبة عالية من سكان المدن، كانوا يشتغلون مباشرة بالمهن الدينية. كما كانت المؤسسات الدينيـة التـي تحتكر في أيديها الجزء الأكبر من ملكية أراضي كل بلـد، تدعم أسرا عديدة في الريف والمدن.

وكانت العائلة الممتدة التقليدية، التي يسود فيهـا النظـام الأبوي والزواج الداخلي، ويستمر فيها النسب عبر الأب هي الأداة الأساسية التي مارس الدين من خلالها سـلطته علـى الفرد في بلدان الشرق الأوسط، كما كان اعتماد الفرد علـى عائلته واندماجه فيها شديدا، بحيث سـميت ثقافـة الشـرق الأوسط بحق ثقافة قرابية Kinship Culture ونظـرا لأن نظام الأسرة نفسه يمثل نظاما دينيا يقره الدين ويدعمه، فقـد قوى الدين والأسرة بعضها بعضا، وكما رأينا أتى التغريب بانهيار السلطة الأبوية وانقسام العائلة الممتدة، والانتقال من القرية إلى المدينة وتغير المدن نفسها، وتحولها من النظـام الاقتصادي الأسري للحرف القديمة إلى النظام الاقتصـادي غير الشخصي للمصنع، الذي يقوم علـى تشـغيل الأفـراد بغض النظر عن العلاقات العائلية، والتغير الكبير في طبيعة العمل، والتقليد الواعي، لا سيما في الطبقات العليا والوسطى للأشكال الاجتماعية والأسرية، ولم ينجم عن كل هذا مجرد التغير الحاسم في شكل الحياة العائلية ذاتها. لكن ظهر أيضا اتجاه يبعد عن الدين ويقترب من العلمانية، وعـادة عنـدما يتخلص الشاب من قبضة عائلته وسيطرتها، فإنه يترك خلفه

جوا دينيا أساسيا، ويعتبر رفضه لهذا الجو - فيما بعد - جزءا من رفضه القديم لنظام العائلة الصارم نفسه.

وفي ظل الظروف التقليدية، كانت الزعامة والثروة والمكانة والقوة والسيطرة – مع بعض استثناءات قليلة – من نصيب أعضاء الديانة الإسلامية الحاكمة، الذين كانوا يتنافسون فيما بينهم على إظهار تقواهم وورعهم للجميع.

هكذا كان التدين علامة من علامات الطبقة العليا التقليدية، وبالتالي لم يكن من الممكن أن يثار في عقل الطبقات الأخرى سؤال عن الطبيعة الإلزامية لرجال الدين وقيمهم وأهميتهم.

كما ظهر الغربي صاحب المكانة على هذا المسرح شاغلا مكانات أعلى، وحاملا ثقافة تثير الرغبة في محاكاتها، ولم يكن هؤلاء الأجانب أصحاب ديانة مختلفة فحسب، بل إن اتجاههم نحو ديانتهم المسيحية كان فاترا بصفة عامة. كما كان تقليد الأساليب الغربية يعني عند أبناء الشرق الأوسط الذين كان موقفهم إزاء التغريب إيجابيا، إظهار نوع من عدم الاهتمام بدينهم، بالإضافة إلى أشياء أخرى، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فلقد بدا عدم التدين

الغربي عند هؤلاء الذين كان ارتباطهم بثقـافتهم التقليديـة المتمركزة حول الدين أقوى من الإغراء الغربـي - سـببا إضافيا لرفض كل ما يقدمه الغرب، واللجوء إلى حركـات "العودة إلى الإسلام".

الفصل الرابع

مقاومة التغريب (*) قضية السيطرة الغربية

(*) ترجم هذا الفصل الدكتور كمال التابعي عن المصدر التالي:

- Raphael Patai, Golden River to Golden Road, Society, culture and change in the Middle East, Third Enlarged Edition, University of Pennsylvania Press, London, ١٩٦٢, pp: ٣٥٠ – ٣٧٠

يرى كثيرون من سكان الشـرق الأوسـط، أن الـدافع الأساسي وراء ما أقامه العالم الغربي من اتصالات بالشرق الأوسط، كان هو السعي إلـى السـيطرة عليـه سياسـيا، واستغلاله اقتصاديا. وتتمثل وجهـة نظـرهم – أي سـكان الشرق الأوسط – في أن القوى الغربية، ظلت لعقود طويلة تتحكم في الشرق الأوسط، بمساعدة الطبقات الحاكمة فيـه، والتي أجبرت أو تلقت الرشاوى كي تخدم المصالح الغربية. ولذلك ظلت شعوب الشرق الأوسط تعاني من الفقر والظلـم الواقع عليها بشكل زاد عن الحد، وعلى أية حال نفد صـبر الشعب أخيرا، عند نهاية الحرب العالمية الثانيـة، وانطلـق الناس في حركات ضد السيطرة الأجنبية والبؤس والفقـر، وضد حكامهم الذين ظلموهم واستغلوهم بمباركة الحكومات الأجنبية وتحت رعايتها. وخرج من بينهم زعماء أقويـاء لا يهابون شيئا. قاموا بتأميم مواردهم الطبيعـة والمؤسسـات الصناعية التجارية الكبيرة، التي يملكها الأجانب، وأعلنوا أن كثيرا من الأجانب المقيمين في بلادهم غير مرغوب فـيهم، وكانوا يرددون بإخلاص ولا يملون: "إننا نفضل الموت على

قبول السيطرة البريطانية أو الروسية، أو أية سيطرة أخرى على وطننا".

وعلى العكس من ذلك، نجد وجهة النظر الغربيـة التـي ترى أنه بدون المبادرة الغربية، تظـل المـوارد الطبيعيـة للشرق الأوسط، غير منتفع بها، وقد دعا حكام بلدان الشرق الأوسط القوى الغربية لكي تكتشـف وتسـتغل مـواردهم الطبيعية، وتقدم التكنولوجيا الغربية للمنطقة، وعندئذ شاركت الشركات الغربية المنشـأة، المـلاك القـانونيين للمـوارد الطبيعية، وهم ملوك وحكومات بلدان الشرق الأوسـط فـي أرباحها.

وعلى أية حال، فإن هؤلاء الحكام بدلا مـن أن ينقلـوا على الأقل جزءا من هذه الأرباح إلـى الشـعوب نفسـها، وضعوا كل الدخل في جيوبهم؛ ولذلك فهم المسئولون عـن الفقر والانحطاط اللذين يعيش فيهما تسعة أعشـار سـكان الشرق الأوسط. وهؤلاء الحكام هم الذين يوجهون ويثيرون كراهية الغرب والأجانب، آملين بهذا أن يجعلـوا الأجانـب مسئولين في أعين الجماهير عن "مستوى المعيشة الأقـرب

إلى حياة الحيوانات. وهم الذين فرضـوه علـى شـعوبهم بجشعهم وفسادهم".

ومن المحتمل في ضوء هذا التعارض بين وجهتي النظر السابقتين، أن يمر القدر البسيط جدا من الاتفاق بينهما بدون ملاحظته، وحقيقة الأمر، على أية حال، هي أن قدرا كبيـرا من المسئولية المباشرة عن الفقر والبؤس اللذين يعاني منهما الناس، يضعه الطرفان على بـاب – أو بـالأحرى علـى البوابات الفاخرة – الطبقات المحلية الحاكمة، سـواء كـان أفعالها واتجاهاتها نابعة مـن تحـريض الأجانـب أو مـن اتجاهاتها الشخصية الأنانية.

ويظل استياء الناس من الأفندية، الباشوات، والأغـوات، والشيوخ، والبكوات، والوجهاء، ومـلاك الأرض ونـبلائهم التقليديين يتزايد، ويشعر به الناس أكثر وأكثر، ويفصح عن نفسه بشكل واضح وصريح من خلال المتعلمين والمتحدثين ذوي اللباقة منهم، كما أصبح دافعا قويـا إلـى الإصـلاح الزراعي والاجتماعي. وبالرغم من أن الاعتراضات ضـد استغلال الملاك الكبار للأرض، ظلت تسير جنبا إلى جنـب مع مشاعر العداء الواضحة للأجانب، إلا أنـه فـي ضـوء

وجهة نظر التطور الأيديولوجي، يتضح أن مفاهيم الإصلاح الزراعي والمشاركة العادلة في الأرباح المادية، قد ولـدت في الغرب، ومنه انتقلت إلى الشرق الأوسط فـي السـنوات الأخيرة. ولقد كانت هناك فكرة تقليدية في الشرق الأوسـط، جعلت الفقر والبؤس أسهل احتمالا بكثير، مؤداها أن مالـك الأرض شأنه شأن رب العائلة، حيث يعتبر كل مسـتأجري أرضه أو أرقائه أفرادا خاضعين له فيمـا يشـبه العائلـة، وبالتالي فإنه ليس من المحتم – بل من الحـق والصـواب مبدئيا – للفلاحين أن يعيشوا في أقل مستوى معيشي يبقـي على حياتهم، بينما يزودون سادتهم بما يكفل لهم الرفاهيـة، وكان مجرد الرغبة في تغيير هذا الموقف، أو الثورة ضـد أحد السادة من ملاك الأرض أو التهديد بقتله – كما حـدث فعلا عدة مرات في إيران في الفتـرة الأخيـرة - شـيئا لا يخطر على البال، مثلما لا يخطر على بـال الابـن - فـي عائلة أبوية تقليدية بالشرق الأوسط - أن يقف ضـد أبيـه. وكان من المتعين أن يحصل الناس على قدر مـن العقليـة الغربية، قبل أن يكونوا مستقبلين لهذه الأفكار الإصـلاحية المتعلقة بهذه المنطقة التقليدية الراسخة.

التكنولوجيا؛ العلم والطب

من بين كل الجوانب المختلفة، للثقافة الغربية التـي يـتم إدخالها في حياة الشرق الأوسط، يواجه اكتساب واسـتخدام المعدات والأساليب الفنية أقل قدر من المقاومـة؛ ذلـك لأن هناك بطبيعة الحال نفورا كافيا من تغيير الأساليب القديمـة الموروثة من الأسلاف، والتي تمت معرفتها فـي الشـباب المبكر. فالفلاح الذي يعود إليه ابنه، بعد قضاء ثلاث سنوات في مدرسة الزراعة، سوف لا يترك الأساليب القديمة التـي يستخدمها في الزراعة، ومكنته من كسب لقمـة عيشـه – وعرضا يدخل ابنه المدرسة – من أجل الأساليب الجديـدة التي يدافع عنها الصغير بحماس.

وتستند مقاومته للتغيير إلى تفضيله للمألوف، وعدم ثقته في كل ما هو جديد، وغير معروف ومجرب، وعلـى أيـة حال، تظهر لنا التجربة، إنه إذا نجح الابـن فـي توضـيح مزايا الأسلوب أو الوسيلة التي ينصح بها أبـاه، فـإن الأب سرعان ما يغير رأيه. لقد لاحظ الأخصائيون الاجتمـاعيون أن الاستعداد للتخلي عن عدم الثقة السابقة، وقبل التحسـين المعروض، كان ملحوظا ومتكررا بين السكان الريفيين فـي

بلدان مختلفة بالشرق الأوسط، حيث إن المميزات الظاهرة في التحسينات التكنولوجية، أدت إلى ترجيح كفة الميزان لصالح قبول الآلات الغربية الفائقة، والتخلي عن الوسائل التقليدية القديمة في فلسطين بين النساج العرب في المجدلية، ومتى تم التغلب على المقاومة السابقة يتحول الاستعداد لقبول التحسينات الواضحة في الحال إلى شوق للاستفادة بها. ويتأكد ذلك بجلاء من خلال الالتماسات العديدة التي يرسلها فلاحون من قرى نائية في تركيا أو سوريا إلى السلطات المركزية، يلحون فيها على طلب إقامة طرق، ومستشفيات، ومضخات ذات محركات وتحسينات فنية أخرى عديدة.

وبالإضافة إلى التوضيح العملي للنتائج الطيبة للتغيير المقترح، ذلك التوضيح الذي يكون أكثر فائدة من شرحها نظريا، فإن هناك مطلبا آخر يتطلبه التغيير الثقافي الناجح في المجال التكنولوجي، مؤداه أنه ينبغي إدخال التجديدات تدريجيا؛ ذلك لأن التغيير الذي يدفع إليه الناس في عجلة، يقابل بمقاومة أكيدة، وهو نفسه يكون مقبولا بدون عواقب إذا امتد إلى عدة سنوات، لقد واجه القانون الذي منع الشعب

التركي من ارتداء الطربوش الأحمر – عند إصداره – استياء ومرارة لا ضرورة لهما.

وفي بلدان أخرى عديدة بالشرق الأوسط، يختفي رداء الرأس العتيق مع الحجاب بالتدريج، وفي غياب الفرض الفجائي للتغيير، ينتشر التخلي عن هذه العناصر التقليدية للزي، من خلال عملية المحاكاة التلقائية والإرادية.

وفي ضوء كل هذه الملاحظات، نخلص إلى أن المعدات المادية من بين كل جوانب الثقافة الغربية تواجه أقل قدر من المقاومة في الشرق الأوسط، كما يمكن تحقيق تغيرات أكثر في هذا المجال، يكون لها أثر طيب من خلال إدخالها تدريجيا وتوضيح مزاياها.

كما أنه في حالة إدخال العلوم الدقيقة والمنهج العلمي، يكون الموقف مماثلا لذلك أيضا. وتؤثر مظاهر الثقافة هذه مباشرة – بطبيعة تكوينها – على حياة الطبقات العليا والوسطى الحضرية الصغيرة وحدها، والتي تكون ذات اتصالات وثيقة ومتعددة بالثقافة الغربية. إن هذه الجماعات تعترف تماما بالتقدم الغربي العظيم في كل فروع العلم، ومع تزايد هذا الاعتراف بدور ووظيفة العلم في حياة الدولة

الحديثة، يوجد استعداد متزايد عن الجماعة المتعلمـة مـن الشباب لدراسة العلوم بدلا من التركيز الأكاديمي التقليـدي على دراسة اللاهوت والقانون.

وفي الواقع، إن السعي للتخاص من التدخل والسـيطرة الغربية يعد عاملا إضافيا يوجه العديد من الشباب إلى المهن الفنية والعلمية التي كانت - حتى فترة قريبة - واقعة تحت سيطرة الغربيين وحدهم.

ويمكن القول في هذا المقام: إن الاتجـاه نحـو الطـب والأساليب الصحية، هو نفـس الاتجـاه إزاء التكنولوجيـا والعلم. فالمزايا الواضحة للطب والأساليب الصحية الحديثة، يواجهان مقاومة ضئيلة، وفي حالات كثيرة، يزداد الطلـب على معجزات الطب الغربي الحديث – حتى فـي القـرى النائية تماما – أكثر من الطلب على مـا تقدمـه الحكومـة المحلية.

التعليم

يعتبر التحول من المناهج والأهداف التعليميـة التقليديـة بالشرق الأوسط، إلى المناهج والأهداف التعليميـة الغربيـة الحديثة، مثالا آخر يوضح أن إدخـال أي تغييـر – حتـى

التغيير بعيد المدى – إذا سبقه توضيح دقيق وكـاف، وتـم إدخاله، تدريجيا، فإنه سيتحقق بسهولة، وقد تم الوفاء بهذين الشرطين خلال البدايات البسيطة والنمو البطيء للمؤسسات التعليمية الحديثة في الشرق الأوسط، وهكذا لم يكـن هنـاك سوى مقاومة منظمة وضئيلة من جانب القوى التقليدية التي كانت تفضل الاحتفاظ "بالكتاتيب" – الكتاب مدرسـة قديمـة لتعليم القرآن – باعتبارها المؤسسة التعليمية الوحيدة. وقـد أنشئت المدارس الحديثة في البداية علـى أيـدي معلمـين غربيين، وتبنت بعـد ذلـك النمـوذج الغربـي (فرنسـي، بريطاني، أمريكي)، وأخيرا أنشئت مدارس إسلامية حديثة، في فترة وجيزة، وفاقت في عددها مدارس القرآن التقليدية.

كما تعد زيادة نسبة الأطفال الذين يذهبون إلى المـدارس - نتيجة من نتائج إدخال التعليم الحديث؛ حيث لم يكن فـي مقدور مدارس القرآن استيعاب نسبة كبيرة مـن الأطفـال الذكور في سن المدرسة، وظلت هذه النسبة تتزايد باستمرار في كل بلد من بلدان الشرق الأوسـط، منـذ إنشـاء هـذه المدارس الحديثة. ونظرا لعدم حدوث زيـادة مماثلـة فـي مدارس القرآن، ازدادت دائما أغلبية الأطفال الذين يـذهبون

إلى المدارس الحديثة في الوقت الذي انخفضت فيـه نسـبة الأطفال الذين يلتحقون بمدارس القرآن. وبـالرغم مـن أن الجهد التعليمي الحديث في الشرق الأوسط، لم يصل بعد إلى هدفه، إلا أن العديد من البلدان أصـدرت قـوانين التعلـيم الابتدائي الإلزامي، وهكذا تبنت رسميا مبدأ إلزاما كل طفل، باكتساب نسق من المعرفة، اختير معظمه من الغرب فقـط وحديثا.

على أية حال، يوجد في نفس الوقت، تركيز شـديد فـي مناهج الدراسة بالمدارس الابتدائية الحديثة بالشرق الأوسط - ما عدا تركيا – علـى القـرآن، والإسـلام، والتـاريخ الإسلامي وتاريخ البلد الذي توجد فيه المدرسة (متضمنا ذلك مرحلة ما قبل الإسلام). وهكذا يخلق التوسع فـي التعلـيم الحديث على الدوام، تقديرا كبيرا ومتزايدا عند العديد مـن الأطفال والشباب لثقافتهم الخاصة، أكثر مما كان يحدث على الإطلاق، في ظل تعليم الكتاب القـديم، هـذا فضـلا عـن استيعابهم لأسس المعرفة الغربية، مع وعي ديني متزايـد، يحمل في طياته بذور مشاعر مضادة للغربيين.

الفنون والآداب

يكون من السهل نسبيا في عالم التكنولوجيا، إثبات تفوق الإنجاز الغربي، على إنجاز الشرق الأوسط التقليدي؛ ذلك لأنه ليس من الصعب أن نقنع نساجا عربيا، بأن النول الواسع ذا المكوك سريع الحركة، أفضل من النول اليدوي الضيق القديم، أو نبين لسكان قرية ما، أن صحتهم سوف تتحسن إذا قاموا بتنظيف مصدر ملوث للمياه. ولهذا كله يواجه إدخال التحسينات الفنية الغربية بأقل مقاومة.

وفي جوانب أخرى من الثقافة مثل الفنون، والموسيقى الآداب، ليس من الممكن إثبات تفوق ثقافة على أخرى. فما يفضله الفرد أو الجماعة في هذه المجالات يكون بالدرجة الأولى مسألة تذوق وتعليم، ونتيجة للخبرة السابقة المتراكمة، ولهذا عندما يفتتن سكان الشرق الأوسط بعظمة بيتهوفن وتشايكوفسكي ويشكون في نفس الوقت من بدائية موسيقاهم فإن حكمهم في هذه الحالة، يكون متأثرا بعوامل تخرج عن التمتع الموسيقى ذاته بشكل واضح. وهناك شك ضئيل في أن التمتع الظاهر بموسيقى الجاز الذي يظهره الشباب التركي في المدن، ينبع من رغبتهم في إظهار المعاصرة ومجاراة الموضة.

وبطبيعة الحال، بعد مرور سنوات قليلة من الاستماع إلى المنوعات الموسيقية الجديدة، قد ينتج عن ذلك في النهاية تفضيل حقيقي لها، ومهما يكن، فالغالبية العظمى من سكان الشرق الأوسط، ما يزالون يستمتعون بموسيقاهم التقليدية وحدها، ويغنون أغانيهم الشعبية القديمة، ويفضلون الاستماع إلى الألحان المألوفة من محاطات الإذاعة، وهم يبدون الاهتمام – وإن كان بدون معرفة – عندما تذاع الأغاني الشرقية الحديثة التي يغنيها المطربون المشهورون – في المدن مثل عبد الوهاب أو أم كلثوم، ولكنهم لا يبدون اهتماما أو فهما للموسيقى الغربية التي يخصص لها مديرو محطات الإذاعة في الشرق الأوسط – الذين تأثروا بالموسيقى الغربية – نصيبا كبيرا من وقت البرنامج.

وينطبق نفس الأمر، على الفنون المرئية، وخاصة تنويعاتها المزخرفة الكثيفة، حيث ما زالت الأذواق التقليدية سائدة بين "الناس البسطاء" هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى بدأت بعض حكومات الشرق الأوسط المستنيرة، تتخذ إجراءات تضمن بها بقاء الحرف الدقيقة التي يجد الفن الزخرفي فيها تعبيرا عن نفسه بشكل تقليدي. كما أصبحت

الأشكال الفنية الأجنبية التي أتت من الغرب مألوفة في المدن وخاصة بين الجماعات الراقية.

قد يقال: إن مقاومة دخول الموسيقى والأشـكال الفنيـة المرئية الغربية، ليس إلا جانبا غير هام، بالنسـبة لمقاومـة التغريب في الشرق الأوسط. وعلى أية حـال، ينبغـي أن نتذكر أن الشخصية الإقليمية والمحلية لأي ثقافة، تعبر عـن نفسها بوضوح وبصورة أكثر تحديدا، من خـلال الفنـون بصفة خاصة، وأن فقدان الطابع التقليـدي لفنـون الشـرق الأوسط، سوف لا يجعل حياة شعوب المنطقة أكثـر فقـرا وكآبة فحسب، بل إن هذا سوف ينتقص أيضا من كـل مـا أنتجته البشرية من إبداع فني.

يعتبر الأدب في الثقافة الشعبية بالشرق الأوسـط، أقـل أهمية من الفنون المرئية والموسيقى؛ حيـث إن الاسـتمتاع بالأدب المكتوب ما زال مقصورا على طبقة متعلمة صغيرة في المدن، كما تعد المشاركة الفعالة فيه امتيازا لا يتمتع بـه إلا أفراد قليلون جدا. وما زال الشعر بصـورتيه - الفنيـة والشعبية - مزدهرا جدا، كما أن التقاليد القديمـة للشـعراء الكبار من العرب والفرس في العصور الوسطى ما زالـت

متبعة، بالرغم من أن ما ينتج من الشعر أقـل فـي قيمتـه بصورة واضحة من الشعر القديم. ولكن الأشـكال الأدبيـة الغربية من رواية وقصة قصيرة لا يستخدمها تقريبا سـوى كُتاب النثر المحدثين بالشرق الأوسط.

كما أن هناك اتفاقا بين أدباء الشرق الأوسط أنفسهم، على أن الأعمال الجديدة لهؤلاء الكتاب المحليين أقل إمتاعا مـن ترجمات النثر الأوروبي والأمريكي، التي يقوم بهـا نفـس الكتاب.

إن الأشخاص الوحيدين الذي يسمح لهم وضعهم بمقاومة كبيرة لهذا الشكل من الغزو الثقافي الغربي، هم علماء الدين والعناصر التي تلقت تعليما تقليديا وترتبط بالتراث، والتـي يقل عددها بسرعة، وهم لا يعترضون على الاطلاع علـى النتاج الأدبي الغربي في حد ذاته سواء في صورته الأصلية أو المترجمة، كما لا يعارضون - مبدئيا - الاتجاه السـائد بين كتاب الجيل الجديد بين الشباب، والذي يتمثـل فـي أن أساليب الكتابة النثرية الأدبية، تحاكي الآداب الغربيـة، بـل إنهم يعترضون على هذه التطورات الحديثة؛ لأن الأشـكال الأدبية الغربية تكون عادة مفعمة بالروح الغربية، ويكـون

أبطال الرواية والقصة القصيرة – كقاعدة – إما غربيين أو يتصرفون ويفكرون ويشعرون كـالغربيين، ولأنهـم بهـذه الطريقـة، يجعلـون مـن الأدب - ككـل - أداة رعايـة للاتجاهات والأعراف والقيم الغربية.

لقد كثر الحديث عن هذه القضية الحساسة، ويبدو أنه من الضروري أولا أن نناقش الاختلاف بين الغـرب والشـرق الأوسط في طبيعة الضبط الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، ذلك الاختلاف الذي يشكل الخلفية التي أمامها يحدث صراع القيم والأعراف.

الضبط الاجتماعي

يتمثل الجانب الآخر من الثقافة الغربيـة، الـذي يقابـل بمقاومة أكثر وضوحا، في الضبط الاجتماعي الذي يشـتمل على التنظيم والإدارة والأشكال الحكومية، ففـي المجتمـع التقليدي بالشرق الأوسط، يقوم الضبط الاجتماعي والتنظـيم السياسي، على العلاقات العائلية – أو على الأقـل يتشـكل بالشكل البنائي الذي تتسم به العائلة – فـرئيس القريـة أو القبيلة، وحتى المالك الذي يمتلك قرى بأسرها، يشغل مكانة تجاه شعبه، تشبه مكانة رب العائلة، وقد حافظ الملـك ابـن

سعود أيضا على هذه التقاليد، طالما كان هذا أمـرا طبيعيـا بالنسبة له، وقد لاحظ الغربيـون - المهتمـون بـالأمر - السهولة التي يستطيع بها أبسط أعضاء القبيلة، أن يدخل في حضرة الملك، والألفة التي يستخدمونها فـي الحـديث مـع الملك الحاكم للجزيرة العربية. وفي "ثقافة القرابة Kingship culture" يستمر التوازي بين البنـاء الاجتمـاعي والبنـاء العائلي إلى أبعد من هذا أيضا. ففي داخل الأسرة ليس للابن حقوق تخصه؛ لأن كل حقوقه تحدد له عن طريق أبيه الذي يدافع عنها أيضا.

وفي ظل النظام الاجتماعي، ليس للفرد حقوق قانونيـة محددة، منفصلة عن الحقوق التي يحددها رئـيس الجماعـة الاجتماعية الكبرى التي ينتمي إليها. وعلى أية حال، فكمـا يستطيع الابن دائما أن يعتمد على حب وحماية أبيـه، فـإن الفرد في ضوء هذه الروح السائدة يثق في الشعور الطيـب والمساعدة من جانب رئيس قبيلته، ورئيسه، ومالك الأرض أو أي شخصية قيادية أخرى، ولقد أصـبح هـذا الموقـف معقدا - نوعا ما - مع ظهور الأتراك في الساحة العربيـة، أي ظهور الحكام والموظفين الأجانب، ولكن العلاقـة بـين

هؤلاء والرعايا العرب، لم تكن أبدا غير شخصية، كما هو الحال في النمط الإداري والحكومي الغربي. وقد يكون من قصر النظر أن نعزو مقاومة التحول من الأشكال التنظيمية والإدارية والحكومية التقليدية، إلى مثيلتها الغربية الحديثة، إلى مصالح الطبقات الحاكمة وحدها؛ فهي تشكل بلا شك عاملا مساهما قويا، بل إن الأمر يتطلب جهدا تعليميا ضخما حتى تتعود الطبقات الحاكمة على التنظيم الغربي غير الشخصي بتركيزه على الحقوق والواجبات المتساوية بالنسبة للجميع، بدلا من الأسلوب الشخصي في الشرق الأوسط بتركيزه على القرابة، والصداقة، والنية الطيبة التي يمكن استمالتها والتأثير عليها بسهولة.

تعتبر الأهمية الكبيرة لأشكال الضبط الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية المألوفة، في نظر سكان الشرق الأوسط ذوي العقلية التقليدية، دافعا لمن لديه بصيرة كافية بينهم؛ كي يدرك العلاقة العِلية بينها وبين مقاومة – حتى – معظم الجوانب الحميدة للتغريب. فهم يلاحظون أن قبول مثل هذه العناصر الحميدة التي لا غبار عليها، من الثقافة الغربية مثل التكنولوجيا، الأساليب الصحية، التصنيع وما

شابه ذلك، يصاحبه حتما أشـكال وأنمـاط مـن السـلوك الاجتماعي الغربي أيضا. فالشاب الذي يرسـله أبـوه إلـى مدرسة حديثة، ليكتسب حرفة أو مهنة، وبالتالي يجد وظيفة في مصنع أو مكتب، وقد يكسب أكثر مما يكسبه أبوه ويعتاد على الحركة في عالم يكون أبوه نفسه فيه غريبا تماما، نادرا ما يظهر الملامح الكاملة للطاعة الأبوية، أو يخضع لـنفس المصالح والاهتمامات المشتركة لأسرته، التي يمثلها أبوه أو حتى جده، التي تعد ذات قيمة ثمينة وغالية فـي الأعـراف التقليدية بالشرق الأوسط، وعندما يشغل الفرد وظيفة جديدة، فإنه في معظم الأحوال يحاول الخروج من الدائرة المغلقـة للعمل العائلي المشترك، وهكذا يؤدي التغير المهنـي إلـى الاستقلال الاقتصادي، وهذا يؤدي بدوره إلى خلـق مسـافة اجتماعية، تلك المسافة التي ما كان يمكن التفكير فيها فـي ظل السياق الاجتماعي التقليدي. وتتمثـل الخطـوة التاليـة بطبيعة الحال في تأكيد الاستقلال من جانب الشاب، وذلـك من خلال اختيار زوجته، وهذا بعكس العادات التقليدية التي بمقتضاها يقوم آباء الشباب بالمبادأة واتخاذ القرار بالنسـبة لزواج أبنائهم، ثم يلي ذلك تكوين أسرة مستقلة فـي منـزل

مستقل، ويختلف هذا عن العـادات التقليديـة التـي كانـت تتطلب، أن يظل الزوجان جزاءا متكاملا من عائلة والـدي الزوج.

وبهذه الطريقة فإن التغييرات التعليمية والمهنية التي تعد في حد ذاتها ملامح - من الثقافة الغربية - مرغوبا فيهـا، تؤدي من وجهة نظر أبناء الشرق الأوسط إلى انهيار حقيقي – أو علـى الأقـل إضـعاف – لنظـام العائلـة الممتـدة Extended Family الذي يعد نظاما من الـنظم التقليديـة الرئيسية الباقية في مجتمع الشرق الأوسط، ويـرى معظـم الناس – خاصة الجيل القديم – أن استبدال ذلـك بـالنموذج العائلي الغربي غير مرغوب فيه بدرجـة عاليـة، ولـذلك يقاومونه.

لم يكن تأثير التغير التعليمي والمهنـي مقصـورا علـى انهيار العائلة الممتدة التقليدية، ففي الشرق الأوسـط، كمـا رأينا تقوم كل الوحدات الاجتماعية الكبرى، سـواء كانـت نقابة مهنية حضرية، أو حزبا سياسيا جديدا – أي أحد مـن هذين الشطرين البارزين – على العائلـة الممتـدة، التـي التزمت كقاعدة، ولعدة أجيال بدعم هذه الوحـدات. ونظـرا

لأن الفرد كان في الماضي عضوا في العائلة الممتدة التي كانت تستمد قوتها ككل من خلال عضويتها في الوحدة الكبرى، فإنه دائما لا يستطيع أن يتخطى المقامات أو يغير الانتماء أو الولاء، وقد نجم عن ذلك استقرار نسبي في شبكة العلاقات الاجتماعية للسكان.

وقد أمكن تشكيل التغيرات التي أتى بها العصر الحديث، داخل هذا النسق الاجتماعي القائم من قبل، بسبب مرونته الكامنة فيه. فمثلا عندما أدخل نظام التصويت والأحزاب السياسية الحديثة، لمحاكاة الأشكال السياسية الغربية، تحولت الجماعات التي تعتمد اقتصاديا على كبار ملاك الأرض، وتعيش في قراهم إلى دوائر سياسية، بدون أن تواجه صعوبات كثيرة، حيث كان من المتعين فقط، توجيه تعليمات إلى هؤلاء الذين اكتسبوا حديثا حق التصويت، بأن يدلوا بأصواتهم إما لصالح مالك الأرض، أو للرجل الذي يدينون له بالولاء.

وبانتشار التعليم، وزيادة استقلال الفرد مهنيا واقتصاديا واجتماعيا عن عائلته الممتدة، بدأ النسق السياسي الذي احتفظ طويلا بمضمونه التقليدي في الشرق الأوسط في

الانهيار تحت تأثير دخول الأشكال الغربية حديثا؛ وذلك لأنه متى ضعفت الرابطة الآلية بين المرء وعائلته، يفقد الـولاء الذي تدين به العائلة ككل للجماعة الكبرى، كما يفقد قادتهـا أيضا الكثير من قوتهم وسطوتهم. ولهذا السبب – إن لم يكن لأي سبب آخر – كان لا بد لرؤساء العائلات، وكل هـؤلاء الذين شغلوا - في ظل النسق التقليدي - مكاناتٍ ومناصـب ذات أهمية ونفوذ مؤثر، أن يعارضوا التحول من الأشـكال الاجتماعية التقليديـة بالشـرق الأوسـط، إلـى الأشـكال الاجتماعية العصرية القادمة من الغرب.

العرف؛ الأخلاق والقيم

قبل أن ندخل دائـرة العـرف والأخـلاق والقـيم، ذات الحساسية الشديدة، ينبغي أن نشير إلى فكرة سـابقة نقابلهـا كثيرا، وتجعل من الصعب – إن لم يكن مـن المسـتحيل – فهم أي مقاومة للتغريب. وتتمثل هذه الفكرة في الاقتناع بأن أساليب الحياة الغربية، والعقلية والسلوك الغربيين، تتفوقـان جميعا على مثيلاتها في الشرق الأوسط. فبالنسـبة للغربـي العادي الذي يزور الشرق الأوسط، أو تكون له معاملات مع تلك المنطقة عن بعد، يكون الموقف واضحا ومحددا فـي:

وجود فرصة أمام أبناء البلـد الأصـليين للاسـتفادة مـن المخزون الضخم للتجربة الغربيـة، حيـث يجـدون فيهـا المحصلة النهائية لتطور حضـاري شـاق وطويـل؛ لـذا يستطيعون أن يتعلموا في وقت قصير، ما استغرق الغـرب قرونا طويلة لإنجازه، كما يكونون قـادرين أيضـا علـى الانطلاق من حياة العصور الوسـطى إلـى حيـاة القـرن العشرين مباشر. أما إذا لم يرغبوا في أن يتعلمـوا ويتلقـوا المساعدة، وظلوا يختارون جزءا من هذا ويرفضـون ذاك، فإن هذا سيكون بمثابة مظهر جديد من مظـاهر رجعيـتهم وعنادهم.

وفي مقابل هذا التفسير السريع لأي مقاومـة للتغريـب، يجدر بنا أن نلاحظ أن ثقافات الشرق الأوسط، مثل ثقافـات أخرى عظيمة بالشرق "أقدم من ثقافـات الغـرب بـآلاف السنين، هذا فضلا عن تفوقها في القيم الجماليـة والدينيـة والاجتماعية من نواح عديدة" ولهذا يمكن "أن تنبع مقاومـة سكان الشرق الأوسط للتغريب، من عقدة الخوف – إذا لـم تكن واضحة – من أن ينجم عن تبنيهم الكامـل للحضـارة الغربية فقدان قيم ثقافية تقليدية، عزيزة جدا عليهم.

وفي ضوء قضية الأصالة والمعاصرة، نجد أن الصراع القيمي والأخلاقي، غالبا ما يحدث داخل سياق ثقافي واحـد بين الجيل القديم والجديد، حيث نجد الجيل القديم يدافع عـن الثقافة التقليدية، بينما يدافع الجيل الجديد عن قـيم ومعـاني أخلاقية سائدة في ثقافة أخرى مختلفة عن الثقافة التقليديـة، وهنا يصبح الصراع بينهما حادا ومريرا جدا.

بالرغم من أنه أصبح واضحا من مواضـع سـابقة- أن هناك اختلافات بين منطقة ثقافيـة وأخـرى فـي الشـرق الأوسط، من حيث مظاهر الأخـلاق والأعـراف التقليديـة الهامة والعديدة، إلا أن تلك المناطق التـي تعرضـت الآن بشدة للتأثير الغربي، تشترك في قيم أساسية محـددة، كمـا خضعت لاستبدال ثقافتها بالثقافة الغربية الحديثة بشكل عام. ويكون هذا التباين بين نسقَي القـيم والأعـراف واضـحا وصارخا في حالات عديدة، بينما يكون ضمنيا وكامنا فـي حالات أخرى، ومع ذلك يظل الشعور بوجوده قائمـا عنـد هؤلاء الذين يدركون بوعيهم وتقديرهم للقيم التقليديـة فـي الشرق الأوسط هذا التباين، حتى في درجة الأهمية. ويمكن

الإشارة في هذا المقام إلى بعض هذه الاختلافات ولو بإيجاز شديد.

فمثلا في الوقت الذي تشدد فيه الأعراف التقليدية بالشرق الأوسط، على ضرورة الفصل بين الجنسين بدرجات متفاوتة، شكل الغرب حياته الاجتماعية كلها على أساس الاختلاط بين الجنسين، حيث يسمح - بل يأمر - بالاتصال الجسدي الوثيق بين أعضاء الجنسين الذين لا يعرف بعضهم البعض، كما هو الحال في الرقصات، وبينما قدم الشرق الأوسط الملابس الطويلة التي لا تكشف عن شكل جسم المرأة أو الرجل، أو حتى عن جنس مرتديها إلا من خلال لونها وأشكال زخرفتها، وليس من خلال تجسيد الشكل الخارجي للجسد. نجد أن الملابس الغربية الحديثة تكشف عن الفروق بين الجنسين من حيث الشكل، أكثر مما تخفي هذا الفرق بينهما. بل إنها في بعض الأحيان تكشف عن كل الجسم تقريبا.

كما يعتبر العمر قيمة في الشرق الأوسط التقليدي؛ حيث إن المرء كلما كان أقدم عمرا، كلما وجد التكريم والمكانة الفضلى. بينما في الغرب، يعتبر العمر عيبا إلا في

استثناءات قليلة؛ فكلما زاد عمر المرء، كلما قلت أهميته في المجتمع، وحتى بالنسبة لأسرته.

ويهدف التعليم والتنشئة الاجتماعية في الشرق الأوسـط، إلى جعل الصغار أعضاء مطيعين لأسرهم. كما يتعين على الجيل الجديد خلال فترة نضوجه - وبعد مرحلة النضـج - أن يتبع توجيهات الكبار، وأن يخضع اهتماماته لاهتمامـات العائلة. أما في الغرب فيتحدد هدف التعليم في جعل الصغار مستقلين في أقرب فترة مبكرة، كما يتوقع لهـم أيضـا "أن يطيروا من العش"، ويتخذوا قراراتهم، ويشـقوا طـريقهم، ويخوضوا معاركهم بأنفسهم. كما أن الترابط الأسرى يكون في أقل صوره، ولا يتوقع عمليا، ولا يؤمنون به نظريا.

في الشرق الأوسط، يكبح الدافع إلى النجـاح المـادي، ويهدأ من خلال نظرة دينية تركز على الحاجة إلى الاستعداد للحياة الآخرة. بينما في الغرب الحديث، فإن معظم النـاس ينغمسون كلية في العمل من أجل النجاح هنا وهناك، ذلـك النجاح الذي يقاس بالدخل والملكية.

إن الفقرات السابقة ليست سوى أمثلة من قائمـة طويلـة للقيم المتباينة، التي تعكس كل مجموعة منها روح كل ثقافة

على حدة. وليس من الصعب أن ندرك اعتـراض سـكان الشرق الأوسط المنغمسين في ثقافتهم التقليدية، على هجـر نسقهم القيمي من أجل النسق القيمي الغربـي الحـديث. إن معظم الناس، ولا سيما حاملو الثقافات التقليدية يميلون إلـى اعتبار قيمهم "صوابا" والقيم الأخرى التي تختلف عن قيمهم "خطأ" ويصبح هذا الاتجاه أكثر حدة في ثقافة يتخللها الـدين إلى حد كبير، كما هو الحال في الشرق الأوسـط. ونظـرا للانغلاق الديني عند سكان الشرق الأوسط، فإنهم يعتبـرون تبني القيم الثقافية الغربية، ليس مجرد استبدال قيم أدنى بقيم ثبتت أهميتها، بل يعتبرونه انحرافا خطيرا عـن "الصـراط المستقيم" (القرآن).

إن مكان البنت في مجتمع الشرق الأوسـط التقليـدي – سواء الحضري أو الريفي- البدوي، أو المستقر هو البيـت، حتى يزوجها أبواها بأمان من رجل يكون على درجة قرابة شديدة للأسرة كلما تيسر ذلك. كمـا أن التعلـيم الرسـمي للفتيات يعد ابتداعا غربيا، ظل متأخرا كثيـرا عـن تعلـيم الذكور. ولكن الفتيات اللاتي يرسلن إلى المدرسة يوضـعن

بهذا الفعل وحده، في مكانة تشبه كثيرا مكانة الفتى المـتعلم بالنسبة لأسرهن.

وخارج نطاق العائلة نفسها، نجد أن التسهيلات التعليمية التي منحت لنسب مختلفة من النساء فـي بلـدان الشـرق الأوسط، أدت إلى نتائج مقلقة بالنسبة للذين تمسكوا بالأشكال والأعراف الاجتماعية التقليدية؛ ففي بلد واحد فقط مثل تركيا أصبحت المساواة السياسية الكاملة بين النساء والرجال قانونا عام ١٩٣٤. وفي بلدان أخرى، ما زالت النساء يطلبن مثـل هذه الحقوق بحماس يختلف في درجاته؛ ففي مصر - على سبيل المثال - توجد حركة نسائية قوية تواجـه بمعارضـة قوية، من جانب علماء الأزهر وغيـرهم مـن المسـلمين المتزمتين الذين يذهبون إلى أن مكان المرأة هو البيت، وأن السلطة العامة تقصر على الرجال طبقا للشريعة الإسلامية. وفي سوريا أصبح للمرأة المتعلمة فقط حق الانتخاب (فـي ١٩٤٩) بينما هذا الحق ممنوح للرجال المتعلمـين وغيـر المتعلمين.

إن أي تغير في الوضع التقليدي للمـرأة فـي الشـرق الأوسط، يعد خطوة في طريق التغريب، كمـا تنـادي بـه

حركات تحرير المرأة، التي ترغب في ضمان مكانة للمرأة تشبه تلك المكانة التي تتمتع بها المرأة في العـالم الغربـي. ومن ناحية أخرى ينبع الاعتراض على هـذه الآمـال مـن الاتجاه الاجتماعي الديني عند العناصر المحافظة، التي ترى في حركة تحرير المرأة خروجا عن القانون الديني التقليدي والعادات.

عالم القانون

يمثل التمسك بالدين أيضا الأساس الفكـري والعـاطفي، الذي تقوم عليه معارضة إدخال أنساق جديدة من القـوانين؛ حيث كان القانون في الشرق الأوسط مجالا خاصا للدين منذ الخمسة آلاف سنة الماضية. وبالرغم من أن أشكال القانون الديني الإسلامي، تعد أحدث الأنساق القانونية المحلية فـي المنطقة، ويقرب عمرها من الألف عام، فإنها لا تغطي كـل التطورات والأحداث التي جاءت فيما بعد. كما أنها منفصلة بصفة خاصة عن المتطلبات القانونية التـي نجمـت عـن التغريب. أما في الحالات التي اكتسبت قدرا كبيرا من الثقافة الغربية، استكملت الشريعة الإسلامية بقانون مـدني حـديث أخذ من الغرب. بينما ظل السكان غيـر الحضـريين فـي

البلدان المتمسكة بالتقاليد، مـرتبطين بالقـانون المحلـي أو القبلي القديم (العرف، العادات، والاتفاقيات).

وقد لوحظ مرارا أن هذه الأنساق القانونية الثلاثة تقـوم بوظائفها بشكل مستقل وبدون تنسيق بينها، وأن أيا منها قـد يتجاوز الأنساق الأخرى.

إن بقاء العرف بعد ثلاثة عشر قرنا من السيطرة القانونية الإسلامية يعد دليلا بالغا على التمسك بالـدين فـي مجـال القانون بالشرق الأوسط، ذلك التمسك الذي يعبر عن نفسـه أيضا في معارضة أي توسع إضافي فـي تحـديث عـالم القانون، ومجال القانون المدني الحديث، على حساب القانون الإسلامي، وفي معظم البلدان تعتبر المرحلة الحاليـة مـن التطور القانوني مرضية، سواء تقدم القانون المدني الحديث كثيرا، كما هو الحال في مصر، أو ظل مستبعدا كلية، كمـا هو الحال في اليمن. ولا شك أن علمنة القانون في كثير من البلدان تواجه بمعارضة، ليس فقط مـن جانـب الأفـراد، والهيئات العامة ذات الاهتمامات الدينية الراسـخة، ولكـن أيضا من جانب أُناس آخرين واعين، ليسوا من ذوي الميول المحافظة.

كما تشعر العناصر المحافظة بعمق، بأن التغريب كمـا قال فـون جرومبـاوم Von Grubaum "ينمـي الميـول العلمانية في التراث الإسلامي، ويضع الشريعة الإسـلامية، كأعظم وأفضل إنجاز للإسلام التقليدي في الخاف، ويقوض الأساس الاجتماعي للمجتمع التقليدي، من خلال تغيير مكانة المرأة، وإدخال العمليات الديمقراطية ونوع جديد من التعليم.

الإسلام و"الكافر"

إن الإسلام هو الديانة الشرقية الخالصة والسـائدة فـي الشرق الأوسط، حيث تسيطر على أفكار ومشاعر الغالبيـة العظمى من السكان، مثلما تفعل الديانات الكبرى في جنوب شرق آسيا. ويختلف هذا بشدة عن مكانة الدين المتواضـعة في العالم الغربي الحديث. وعلى أية حال، تختلـف ديانـة الشرق الأوسط عن الديانات الشرقية الرئيسية فـي ناحيـة جوهرية، بينما تصنف في فئة واحدة مع الديانـة الغربيـة (المسيحية) من حيث الأصـل المشـترك للاثنتـين. هـذا الاختلاف في أن الديانات الرئيسية في جنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا (باستثناء الشنتو Shinto) لا تؤمن بإله واحـد، وتتسامح مع العقائد الأخرى، بينما الإسلام مثل المسـيحية،

ومثل الديانة الأم لكليهما "اليهودية" يؤمن بإله واحد، ويدعو إلى الإيمان به وهدايته، وغالبا ما يكـون متشـددا وغيـر متسامح، كما أن كل الديانات التي تؤمن بإله واحـد تميـل بصفة عامة إلى اعتبار "الأفكار الدينية المخالفة لهـا - آراء وثنية وخاطئة أو أدنى منها" فمثلا نجد أن وجود الأوروبيين ذوي العقائد الدينية المختلفة في جنوب وجنوب شرق آسيا، لم يثر أي استياء أو رفض على أساس ديني. بينمـا أثـار ظهور المسيحيين في العالم الإسلامي رد فعل نافذ الصـبر، ومعهود في الديانة التي تؤمن بإله واحد، ويظهر ذلك حـين يلتقي أعضاؤها بأعضاء عقيدة أخرى.

ولقد ظل اسم "المسيحي" مثل اسم "يهودي" حتى اليـوم" تعبيرا عن الاحتقار في المناطق الأكثر عزلة فـي الشـرق الأوسط. كما اتخذ اتجاه المسلمين التقليدي إلى الكفار، تقريبا نفس الشكل الذي تميز به الحماس الإرسالي عند الإسـبان، بعد وصولهم إلى العالم الجديد؛ حيث كان يتعـين تخلـيص الكافر (في الشرق الأوسط) أو الوثني عابد الأصـنام (فـي إسبانيا الجديدة) من الكفر بتحويله إلى العقيـدة الصـحيحة

الوحيدة، وهي الإسلام في الشرق الأوسط، والكاثوليكية في إسبانية الجديدة، وذلك لمصلحته، ولو بغير إرادته.

ويفسر لنا هذا الاتجاه انفجار أحداث العنف في فتـرات عديدة. والتي سرعان ما تخمد عندما يتم التحويل الرسـمي، ذلك العنف الذي كان يقوم به الدهماء من المسـلمين ضـد المسيحيين واليهود الذين يعيشـون بيـنهم، والـذين كـانوا يعاملون في الأوقات العادية بدرجات متفاوتة من الاحتقـار "كذميين" ورعايا يمكن التسامح معهم. كما كان العنف ضـد الأجانب نادرا في بلدان الشرق الأوسط التي احتفظت بقـدر كبير من عزلتها. ولكن ظل الشعور باحتقار هـؤلاء غيـر المؤمنين قائما. إن ثقة الأجانب بأنفسهم، وبالوظائف التـي يشغلونها، وسلوكهم غير المهذب، وحتى شـوقهم إلـى أن يعلموا ويوجهوا، يختلف عن السلوك المعتاد عنـد الـذميين اليهود والمسيحيين المحليين؛ حيث إن الأجنبي لا يمنع مـن عمل الأشياء التي يمنع منها الذمي مباشرة – حتى ولو حلم بالمحاولة – ولا يلام عليها أيضا، بالرغم من أنـه شـخص غير مؤمن، وينتمي إلى نفس الكنيسة التـي ينتمـي إليهـا المسيحي المحلي، والتي يعتبرها المسلمون أمـاكن لعبـادة

نصف وثنية؛ نظرا لأنها تزين بالصور والتماثيل. هذا فضلا عن أنه لا يتبع النظام المألوف الذي يخضع له الذمي، كما أن أسلوبه وطريقته تكشف عن كبريائه؛ فهو يتوقع من الجميع الاستجابة لكل رغباته واتباع تعاليمه، وبدلا من أن يطلب جميلا، يجد لديه القدرة على منحه، كما أنه لا يضع في اعتباره الفوائد والمميزات الاقتصادية والمادية، بل إن كل ما يعنيه هو وجوده في البلد بصفة عامة، وهكذا ينشأ توتر عاطفي لا يجد مخرجا، سوى انتفاضات عنيفة تحاول السلطات منعها في أغلب الأحيان، وتبدو للغربي كمطالب غير معقولة، ولا تفيد سكان الشرق الأوسط، بل تؤدي إلى إبعاد الأجنبي الذي يمثل حجر عثرة.

وتشكل كل هذه الظواهر المرتبطة بالتغريب، مجموعة متنوعة من المشاعر المضادة للأجانب، والتي ترتكز على أسس دينية، تلك المشاعر التي تكون ميزانا دقيق التدرج من الأكثر حدة على طرف إلى أقل حدة على الطرف الآخر. كما ينبغي ألا ننسى أن سكان أي بلد إسلامي ليسوا متجانسين في اتجاهاتهم نحو الأجانب، بل يمكن أن نجد اختلافات كبيرة بينهم مثال ذلك الاختلافات بين الطبقات

والجماعات المختلفة في المجتمع الحضري، وكذلك اختلاف سكان الحضر عن سكان الريف، وخاصة القـرى النائيـة بشكل أوضح.

التغريب والتحول إلى العلمانية

إن هذا الشعور المضاد للأجانب، يعد ميراثا من القرون الماضية، عندما كان العالم كله في عيون المسلمين مقسـما إلى دار الإسلام أو السلام ودار الحرب، وفي ضوء وجهـة النظر هذه، كان كل بلد أو فرد لا ينتمي إلي دار الإسـلام، عدوا بالضرورة. أما في العصور الحديثـة، فـإن الألفـة المتزايدة مع أولئك الذين كانوا يعتبرون حسـب الوصـف السابق مصادر مباشرة لاكتساب الثقافة الغربية، بالإضـافة إلى صور من صور الاتصال بالعالم الغربي، قد جعلت هذه النظرة أمرا عتيقا. وعلى أية حال، ففي نفس الوقـت، بـدأ دافع جديد يعمل كوقود للنار.

كما لاحظ سكان الشرق الأوسط في الجيلين السابقين، أنه كلما دخل الغربيون - ومعهم ما أنتجته الحضارة الغربية - كلما عانى التدين التقليدي من نكسة، حتى ولو تدخل سـوى أشكال ومظاهر خارجية وميكانيكية من الحضارة الغربيـة،

ولا يرجع هذا إلى أن ذلك يأتي مصحوبا بخطر التحول إلى المسيحية – لم يحدث أن وجدت الإرساليات المسيحية نجاحا أقل مما حدث في بلدان الشرق الأوسط – ولكن لأن تبنـي مظاهر الحضارة الغربية يميل إلـى التقليـل مـن إحكـام السيطرة التقليدية للدين على كل مناحي الحياة، كما يحمـل الناس على إهمال أداء الشعائر الدينية.

ويؤكد سكان الشرق الأوسـط الـذين اكتسـبوا الثقافـة الغربية، أنهم مسلمون في مشاعرهم وتفكيرهم، حتـى وإن كانوا لا يحافظون على الصلاة والصوم، ولا يمتنعون عـن شرب الخمر وأكل لحم الخنزير، وغير ذلك من مخالفـات الطقوس والتعاليم الإسلامية، وعلى أية حال، فإن المسـلمين ذوي النزعة التقليدية يعلقون أهمية قليلة علـى مثـل هـذه الأمور، وأقل ما يفعل الكاثوليك في ممارستهم لديانتهم. أما بالنسبة للمواطن المعتدل في الشرق الأوسط، الذي مـا زال الدين عنده يمثل دافعا أساسيا في حياته لا يمكن أن يعتقد في وجود الدين بدون المحافظة الشكلية عليه. وبالتـالي نجـد اعتراضات على مكونات الثقافة الغربية غيـر الضـارة أو الحيادية، مثل التحسينات الفنية والتنظيمات؛ وذلك لأن هـذه

الأشياء لا تعد أمورا غير مرغوب فيها في حد ذاتها فحسب، ولكن لأنهم ينطلقون من مفهوم مؤداه: أن هذه الأشياء يتبعها حتما تدهور في المحافظة على الدين ومظاهره، كما أن هناك شعورا بأن انهيار أو حتى مجرد شرخ البناء العاطفي والروحي الديني – بشكل كلي أو جزئي – يعد خسارة للمناخ العقلي التقليدي – وتضييقا للنظرة الواسع، وأن هذا سوف يكون ثمنا غاليا جدا، يدفع مقابل مجرد التطور المادي.

اكتساب سطحي للثقافة الغربية

لاحظ المراقبون في الغرب والشرق الأوسط، أن الأثر الأول للتغريب، يتمثل في تركيز اهتمام أولئك المنغمسين في الثقافة الغربية، على المظاهر الواضحة لهذه الثقافة، مثل المعرفة التكنولوجية والتنظيمية، وأن التمثل الحقيقي للنماذج الثقافية الغربية بمنابعها الفكرية والمثالية الأصلية، لا يحدث إلا نادرا، وأنه في حالات عديدة – مع كل ذلك – يميل الفرد إلى هجر قيمة الثقافية التقليدية، ويصبح سطحيا وبلا جذور، لا سيما الشباب الذين يكونون غالبا عرضة لضرر حقيقي في شخصيتهم؛ وذلك لأنه يعد أن يكتسبوا المظاهر

الخارجية ويجيدوا نماذج ومعايير السلوك الواضحة عند الغربيين، يشعرون بالحرية، ويلقون بالقيود التقليدية لثقافتهم عرض الحائط، دون أن يدركوا – أو حتى يشكوا في – وجود مجموعة متباينة من القيود التي تضبط نماذج السلوك الغربي بصورة غير مرئية، وتوجه الغربيين إلى قنوات أخلاقية متفق عليها.

وقد يبدو أن رفض الأشكال الاجتماعية القديمة في الاتصالات بين الذكور والإناث، الآباء والأبناء، المعلمين والتلاميذ، الكبار والصغار، والرؤساء والمرءوسين، يمثل أمرا ملازما للتغريب، ولا يمكن تجنبه، ويعني غالبا اختفاء كاملا لكل ضبط أو قيد.

إنه ليس من الصعب أن ندرك لماذا يقلق سكان الشرق الأوسط، لهذا التطور، ولماذا يتجه بعضهم إلى المناداة بسياسة العزلة الثقافة، لدرجة تصل إلى رفض العسل خوفا من لدغة النحلة.

تناقض المشاعر

إن الرفض الكامل لكل شيء تقدمه الثقافة الغربية نادر؛ ذلك لأن الموقف يجمع بين طياته الرفض والاستقطاب، كما

أن الاتجاه السائدة في حالات كثيرة هو التناقض الوجـداني الذي يمثل مركبا من العوامل والأبعاد السلبية والإيجابيـة. فمن الناحية الإيجابية، هناك البريق الذي لا يمكن مقاومتـه، لملامح كثيرة يعرضها الغرب أمام أعـين سـكان الشـرق الأوسط، ذلك البريق الذي يتحدد رد فعله في رغبة قوية في اكتساب هذه الملامح البراقة ومحاكاتها وإجادتها والتمتع بها والاستفادة منها. وإلى جانب هذا الجذب والاستقطاب يوجـد الرفض أيضا. وهناك شعور بأن هؤلاء الناس الذين يعلمون ويأتون بهذه الأشياء الجيدة ليسوا فاضلين، وغير مـؤمنين، وأجانب، وإن أي - أو كل - هـذه الاعتراضـات تنطبـق عليهم، كما يرغبون في كسـب – أو الاحتفـاظ أو تجديـد وتقوية – السيطرة على البلـد. وإن هـدفهم النهـائي هـو الاستغلال، كما أن أخلاقهم وأعرافهم غير مرغوب فيهـا. وهناك بإيجاز خوف من أنه إذا ابتلع سكان الشرق الأوسـط الطعم الذي يتمثل في الأشياء الجذابة التي يقدمها الغـرب، فإنهم سوف يتأثرون بالتفكير والنظرة والسلوك الغربي دون أن يشعروا، وسيفقدون خلال ذلك قيمهم وهـويتهم ومـثلهم

ومفاهيمهم التي تجعلهم أبناء حقيقيين لآبائهم، وتمنحهم المجد والمكانة والاحترام.

وهكذا فإن الرغبة في التعلم من الغرب فـي المجـالات المادية وغيرها من الميادين التي تفوق فيها الغرب بقوة وبلا منازع، تجد من يعارضها – أو على الأقل تكبح – بسـبب الخوف من العدوى من الملامح الغربية، التـي يمنـع مـن قبولها محاذير وشكوك تقليدية وأخلاقية ودينيـة وعاطفيـة وفكرية.

وقليلون فقط من سكان الشرق الأوسط، يـدركون هـذا التناقض الوجداني، في اتجاهاتهم نحو القيم الغربية. كما أن عددا أقل منهم هو الذي يكون قادرا على حل هذا الصـراع الذي خلقه هذا التناقض. وفي حالات عديدة يكسب اتجاه من الاتجاهين المتضادين في السيطرة على الوعي، ويدفع الآخر إلى الخلف، حيث يكبح ويدفع إلى ما دون الـوعي، وبهـذا يصبح عاملا مقلقا ومصدرا للإحباط.

نظرة عامة

ينبغي أن نوضح في النهاية أن تطور الشـرق الأوسـط التقليدي، يبدو أنه تأخر لعدة قرون في الوصول إلى بدايـة

الطريق الذي سار فيه تطور المجتمع الإنساني فيمـا قبـل الحضارة – حسب رأي رودفيلـد – وهـو التشـعب إلـى حضارة حضرية ومجتمع شعبي. هذا فضلا عن أنه طبقـا لمقولة رودفيلد العامة، والتي يذهب فيهـا إلـى أن النظـام التكنولوجي هو المحطم للنظام الأخلاقي، نجد أن التشـعب الحديث للنظام التكنولوجي في المدن، قد أدى إلـى تصـدع النظام الأخلاقي في الشرق الأوسط وهدمه.

ولقد رأى العلماء في المجتمع الحضري بالشرق الأوسط انهيار نظامهم الأخلاقي الذي يلقى عظيم التقـدير عنـدهم تحت تأثير الغرب. ولكن بخوف يتسم بالفهم. كما أصـدروا نداءات حميمة من أجل المقاومة، ومن الصعب أن نتنبأ بما ستكون عليه نتائج هذه الجهود، خاصة في ضوء حقيقة نمو الطبقة المثقفة النامية، حيث يذهب توينبي إلى أن أعضـاء المجتمع المحلي الذين تعلموا خُدع وحيل الحضارة الغربيـة الداخلية يمارسون ضغطا نحو التغريب. ولكن تؤيد بعـض المظاهر في تطورات الشرق الأوسـط ملاحظـةَ رودفيلـد الأخرى والتي يذهب فيها إلى أن "تـأثير النظـام الفنـي، يتضمن أيضا خلق نظم أخلاقية جديدة، وهذا كله يعنـي أن

التأثير الخلاق والبناء للنظام الفني، يتلكأ خلفه تأثير مباشـر مدمر، ولكن تصبح مظاهر التأثير البناء أكثر وضوحا كـل يوم. ومن خلال هذه المظاهر نجد تبريرا لضرورة النظـر بثقة إلى المستقبل الثقافي للشرق الأوسط.

أما بالنسبة للعلاقة المستقبلية بين الشرق الأوسط والعالم الغربي، فقد أوضـحت تجربـة العِقـدين الماضـيين، أن المساعدات الاقتصادية والفنية - رغم أهميتها وحتميتهـا – فهي ليست كافية وحدها في تحقيق الفهـم والتعـاون بـين شعوب تنتمي إلى ثقافتين مختلفتين. إن تلك المساعدات تقدم على أساس ما هو هام ومرغوب فيه في الثقافة الغربية؛ ولذا تواجه بالقبول المشروط، أو القبول على مضض، أو حتـى الرفض الصريح من جانب شعب له ثقافة وسلم للقيم يختلف عن الثقافة الغربية، إن الطائرات العملاقـة التـي قـدمتها الولايات المتحدة منذ عدة سنوات مضت، لكي تساعد آلافـا من الحجاج على الوصول إلى مكة في الوقت المناسـب – هكذا حققوا حلما راودهم طيلة حياتهم، أدى - بلا شـك - إلى تقدير لإخلاص أمريكا نحو الشرق الأوسط أكثـر ممـا تفعله ملايين من الدولارات كمساعدات اقتصادية.

ولذا ينبغي أولا أن نفهم - بطريقة صحيحة - ثقافة الشرق الأوسط؛ حتى نقدر ما الذي سوف تقبله هذه الثقافة عن طيب خاطر من المخزون الهائل للحضارة الغربية، كما يعد نفس الشيء ضروريا أيضا، حين نرغب في قياس التأثيرات المحتملة للملامح المدخلة حديثا على السياق الثقافي للشعوب ذات النزعة التقليدية. كما يجب دراسة الطرق والوسائل التي يمكن من خلالها جعل ما تقدمه الثقافة الجديدة مقبولا، وذلك بشكل أدق مما كان يحدث من قبل.

وباختصار، إن الطريق الوحيد الذي نستطيع من خلاله فك عقدة جوردن Gordian لمقاومة التغريب في الشرق الأوسط، هو دراسة الشرق الأوسط وتكوين صورة كاملة عن ثقافته التقليدية والفهم الأفضل لعمليات التغير التي تحدث فيه في الوقت الحاضر، والتعمق في فهم سيكولوجية الجماعات الإنسانية التي نمت في إطار ثقافة الشرق الأوسط، إن هذه المهمة صعبة، ولكن ثمرتها ستحقق الانسجام بين الغرب، ومنطقة ذات أهمية حاسمة تقع إلى جواره، جديرة بهذا الجهد.

التحليل النقـدي: وجد المترجم لزاما عليه، بعد أن انتهى من ترجمة هذين الفصلين (الفصـل الثالـث والرابـع) أن يتناولهما تناولا نقديا، ويتمثل تحليلنا النقـدي فـي النقـاط الموجزة التالية:

١. يتحيز العديد من علماء الغـرب إلـى النمـوذج الغربي في التحديث، ويذهبون إلى أن التغريـب هو المدخل الحقيقي لتحـديث البلـدان الناميـة، والطريقة الفضلى التي ينبغي على هذه البلـدان إتباعها، إلا أننا نرى أن التنمية الحقيقيـة هـي التنمية المتكاملة المستقلة التي تتسق والوضـعية البنائية والثقافية والتاريخية لمجتمعاتنا. ولكن هذا لا يعني الانغلاق والجمود الفكري، بـل يعنـي التواصل الحضاري الفعال، والتفاعل مع سـائر النماذج الثقافية، بشرط أن نوظف كـل صـور التقدم التكنولوجي التي أحرزتها هـذه الثقافـات لخدمة ثقافتنا، وفي ذات الوقت نظل محـافظين على قيمنا الثقافية التي تحكم علاقاتنا الاجتماعية، وتشكل أنماطا السلوكية.

والحقيقة أن هذا الأمر لا يمثل أمرا يوتوبيا؛ ذلك لأننـا نجد في الواقع العديد من النماذج الثقافية التي سـلكت هـذا المسلك؛ فمثلا نجد اليابان على سبيل المثال قد استوعبت كل معطيات النموذج الغربي الماديـة، واحتفظـت بمقومـات الشخصية اليابانية، وحافظت على قيم المجتمع الياباني.

كما نتفق مع د. علي الحوات الذي يؤكد على أن التنمية الحقيقية المستقلة لا يمكن قيامها في العالم الثالـث بزيـادة الإنتاج القومي أو إشباع الحاجات المادية، وإنما هناك شرط أساسي هو وجود الرغبة القومية في إثبات الـذات، وبأنهـا ليست بأقل قدرا من الأمم الأخـرى، ومـن المؤسـف أن الاقتصاديين والاجتماعيين في محاولتهم البحث عن شـرط التنمية الاقتصادية وتعريفها تجاهلوا هـذا العامـل الثقـافي تجاهلا يكاد يكون تاما، وركزوا - بدلا منه - على مظاهره السطحية وآثاره؛ كارتفاع معدل الادخـار والاسـتثمار، أو توفر الكفاءات والمهارات أو تطوير فنون الإنتاج، مـع أن هذه كلها ليست إلا نتائج لتفجير طاقة نفسية وثقافية وقوميـة قد لا يفسرها أي عامل اقتصادي أو مادي.

إن من يتأمل التاريخ الاقتصادي للدول الصـناعية لـن يصادف مثالا واحدا لم تقترن فيه النهضـة الاقتصـادية - وعلى الأخص خلال ما يسمى بمرحلة "الانطلاق" - بشعور قومي عارم، وبالاعتقاد بإمكانية التفوق والنصر ومواجهـة كل الصعاب. إن المجتمع قد ينجح في تحقيق أهداف ماديـة اقتصادية لأسباب ليست اقتصادية على الإطلاق، بل ولا هي بالضرورة علمانية عقلية، وقد يفشل في تحقيقهـا – علـى الرغم من كل ما يتوفر له من أسباب مادية أو اقتصـادية – لأسباب لا علاقة لها بالاقتصاد[١].

لا بد بالطبع من أن يرتفع معدل الادخـار والاسـتثمار، وأن تتطور فنون الإنتاج والإدارة والتنظيم. ولكن هذا لـيس إلا تعريفا لبعض جوانب التنمية وليس بشرط لحـدوثها. إن نهضة عامة كالتي تسعى إليها بلدان العالم الثالث لا يمكـن أن يتصور حدوثها نتيجة لتغيرات ميكانيكية صغيرة منعزلة كتلك التي يمكن أن تحدثها سياسات اقتصادية، بل تحتاج إلى قوة دافعة قادرة على أن تمتد إلى جميـع جوانـب الحيـاة

---

[١] علي الحوات، التغريب الثقافي، طبيعته وبعض مظاهره في المجتمع الإنساني، مجلة الوحدة، العدد ٣٩ المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، ديسمبر ١٩٨٧، ص: ١٣٩.

الاجتماعية، هذه القوة لا بد أن يكون مصدرها غير مـادي، بل في الغالب أن يكون مصدرها ودافعهـا الأول لا يمـت لنماذج الاقتصاد المستوردة في العالم الثالث بِصِلَة[1].

إن المهم أن يشتعل حماس الناس لقضية يعتقدون بعدالتها وسموها، فتهون التضحية ولا يفكر الفرد في نفسه، بل فيمن حوله، وتتعلق الأبصار كلها بالمستقبل وتعود للناس ثقـتهم بقدرتهم على النهوض من جديد، ولا يمكن لمثل هذا الشعور بالثقة وبالذات أن ينشأ أو يستمد في ظل الاستسـلام لثقافـة غربية تعتمد في انتشارها على أفكار أصحاب الثقافة التـي يجري غزوها لثقتهم بأي مزايا خاصة لهـذه الثقافـة، بـل وتعتمد على التحقير المستمر لها.

وفي ظل مناخ ثقافي عام يعتبر فيه هدم الثقافة الوطنيـة هو في ذاته علامة التقدم والتحدي، والخروج علـى اللغـة القومية مدعاة للفخر ويحظى فيه الأجنبي بالتبجيل لمجرد أنه أجنبي، إن الذي نقصده بهذا الشعور هو ما يسميه مالك بـن

(1) المرجع السابق، ص: ١٣٩ – ١٤٠

نبي "الإرادة الحضارية" التي إن فقدها المجتمع، نراه وكأنما نرى جسدا ميتا[1].

٢. هناك حقيقة هامة ينبغي ألا يغرب عنها البال، مفادها أننا إذا كنا نرى ضرورة التمسك بتراثنا القومي وصياغة برامجنا الإنمائية بشكل يتسق معه، فإن ذلك يعني تمثل هذا التراث والاعتزازية به، والاستفادة من جوانبه الإيجابية ورفض جوانبه السلبية، أي أن تكون عودتنا إلى التراث عودة واعية، وبذلك نتفق مع ناجي علوش الذي يؤكد هذا المعنى بقوله: "إن العودة إلى التراث يجب أن تعني تمثل هذا التراث والاعتزازية به باعتباره ثقافة قومية، ولكن لا من أجل الانكفاء إلى الماضي، ولا باعتبار الماضي نموذجا صالحا لكل زمان ومكان، إنما من أجل الانطلاق إلى المستقبل من أجل تمثل الثقافات واستيعابها، كما حدث في العصور الإسلامية العربية الزاهرة في العهد الأموي

---

[1] المرجع السابق، ص: ١٤٠

والعهد العباسي، عندما انطلـق العـرب وهـم يعتزون بثقافاتهم ليستوعبوا ثقافات العالم[1].

كما يؤكد علي عقله عرسان ذلك بقوله: "لكن أنا ما زلت أقول: إن العودة عودة واعية بعقل مفتوح، تكشف لنا عـن الكنوز الكبيرة الموجودة فيه، لا أن تكـون عـودة عميـاء بمعنى الانتماء إلى القرن الأول أو الثاني أو الثالـث. أنـا أقول: إن هناك بذورا وقيما تقدمية رائعة بالمعنى الحضاري الإنساني الأخلاقي القيمي في تراثنا في كل العصور، لكـن كيف نكتشفها؟ كيف نتمسك بها؟ كيف لا نستحي منها؟ هذه قضية أساسية، وكيف نعود عودة الواعي المعتز، المنتخـب لما يجب أن يأخذه، وما يجب أن يتركـه؟ وبالتـالي كيـف تتبلور سمات الشخصية الثقافية؛ لأن المقصود هـو سـمات الشخصية الثقافية العربية؟

وهنا نحاول أن نتذكر تعريف مؤتمر وزراء السياسـات الثقافية في المكسيك للشخصـية الثقافيـة أو للثقافـة بأنهـا مجموع السمات الروحية المادية الفكرية والعاطفية لشعب أو

---

[1] ناجي علوش، الوجود القومي، مجلة الوحدة، العدد ٢، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، ديسمبر ١٩٨٤، ص: ٦٧

لفئة اجتماعية، ويدخل في ذلك العادات، التقاليد، الأعـراف، القيم، الفولكور، الفنون.. كل هذا، ونجـد أن هـذا بالـذات أحيانا نستحي منه، وأحيانا لا نخدمه في كثير من الأحيـان يطمس ونستورد المعلومات عنه من الغرب[1].

ويوضح عمر عبيد حسنه هذا المعنى أيضا بقولـه: "إن معالجة تخلف أي مجتمع مـن المجتمعـات، ونقلـه إلـى المعاصرة المطلوبـة لا تتحقـق بروايـة أمجـاد ماضـيه واستغراقه في نشوة الفخر والاعتزاز، واستسلامه للمـديح الذي قد ينقلب إلى مانع ومعوق حضاري بدلاً من أن يكون دافعا إلى تجديد العمل على ضوء هذا الماضـي، وشـاحذا للفاعلية؛ لأن ظاهرة الإغراق في مدح الماضي ومثاليتـه، والفخر به إذا تجاوزت الحدود المطلوبة للحماية، تنقلب إلى معوق يبتعد بالماضي عن قدرة الأشخاص عن الإفادة منـه حيث نقتصر على تعظيم البطل ونعجز عن محاكاة البطولة؛ ذلك أن النهوض لا يمكن أن يتحقق بالاقتصار على روايـة الماضي والافتخار به كبديل عن ممارسة تغيير الواقع، كما

---

[1] علي عقله عرسان، العودة إلى التراث، مجلة الوحدة، العدد ٣، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، ديسمبر ١٩٨٤، ص: ٦٩

لا يمكن في الوقت نفسه أن يتحقق باستيراده مـن خـارج أفكار الأمة وقيمها[١].

والحقيقة البادهة أن لا معاصرة دون أصالة، ولا أصـالة صادقة دون معاصرة فاعلة، فالماضي بالنسبة للأفراد والأمم هو الذاكرة المصاحبة دائما التي يختزن فيها الإنسان تجاربه وعبره، ويوظف دروسها لحاضره ومستقبله، ويورثها أولاده وأحفاده، ويمكنه حضروها الدائم من الحكم على المستجدات على ضوء تلك التجارب، والبون شاسع بين العاقـل الـذي يعتبر بماضيه، بما فيه من دروس وعظات لحاضره، وبين الأحمق مطموس الذاكرة الذي لا يمكن إلا أن يكون عبـرة لغيره[٢].

كما ينبغي أن يكون واضحا، أن التراث الإسلامي هو ما ورثناه عن آبائنا من عقيدة وثقافـة وقـيم وآداب وفنـون وصناعات وسائر المنجزات الأخرى المعنويـة والماديـة، ومن ثم فلن يقتصـر التـراث علـى المنجـزات الثقافيـة والحضارية والمادية، بل إنه يشتمل على الـوحي الإلهـي

---

[١] أكرم ضياء العمري، التراث والمعاصرة، الطبعة الأولى، كتاب الأمة، قطر، ١٤٠٥ هـ، ص ١٠ – ١١

[٢] أكرم ضياء العمري، المرجع السابق، ص: ١٣

(القرآن والسنة) الذي ورثناه عن أسلافنا، وعندما نتبنى هذا التعريف الشامل للتراث، فإن النظرة إليه والتعامل معه لـن يكون واحدا؛ إذ إن الوحي الإلهي لا يقبل الانتقاء والاختيار منه، أو محاولة تطويعه للواقع، أو التفكير بتوظيفه لتحقيـق مصالح خاصة أو عامة، بل هو إطار يحكم الحياة، ولكنـه يدعها تتطور داخله، فإذا انفلتت خارجه فقد وقع انحراف لا بد من تقويمه. وقد حذر القرآن نفسه من محاولـة الانتقـاء هذه:

﴿ أَفَتُؤْمِنُون بِبعض الْكِتَابِ وتَكْفُرون بِبعضٍ فَما جـزاء من يفْعلُ ذَلِك مِنْكُم إِلا خِزي فِي الْحياةِ الدنْيا ويوم الْقِيامـةِ يردون إِلَى أَشَد الْعذَابِ وما ا ُ بِغَافِلٍ عما تَعملُون﴾ [سورة البقرة الآية ٨٥]

وأما المنجزات البشرية الحضارية والثقافية، فإنها قابلـة للانتخاب والتوظيف وفق الرؤية المعاصرة، وحسب الحاجة والمصلحة(١).

٣. إن المتأمل فيما قدمه Patai سوف يدرك أنـه يتحيز إلى النموذج الغربي في التحديث – شـأنه

(١) المرجع السابق، ص: ٢٧ – ٢٨

في ذلك شأن أغلب العلماء الغربيين – ويعتبر فلسفة الحياة الغربية هي البديل الحضاري أمام المجتمعات النامية. في حين أننا نرى أن مجتمعاتنا لها تراثها الثقافي وفلسفتها الاجتماعية التي لا تقل شأنا عن الثقافات الأوروبية والغربية وغيرها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن للفكر العربي دورا واسع المدى عميق الأثر في تكوين الفكر الأوروبي، شمل العلوم كما شمل الصناعات، ولم يقتصر على الفلسفة والعلوم الطبيعية والفيزيائية والرياضيات، بل امتد كذلك إلى الأدب: الشعر منه والقصص، وإلى الفن: المعمار والموسيقى منه بخاصة.

وتمت عملية الإخصاب بين الفكر العربي البالغ كمال تطوره وبين العقل الأوروبي، وهو بسبيل يقظته وتلمس طريقه في البداية، تمت عملية الإخصاب هذه في منطقتين: الأولى إسبانيا وفي مدينة طليطلة منها بخاصة، والثانية صقلية، وجنوب إيطاليا، خصوصا في عهد ملوك النورمان وأشهرهم رجار الثاني المتوفى سنة ١١٥٧ وفردريك الثاني

المتوفى سنة ١٢٥٠م. فقد كانت هاتان المنطقتان نقطتي التلاقي بين الثقافة العربية الإسلامية الزاهرة وبين العقلية الأوروبية الناشئة؛ لأنهما على الحدود بين دار الإسلام وبين أوروبا[١].

ولا شك أن المؤلفات الأدبية والعلمية زاخرة بالعديد من الأسماء البارزة التي أثرت الفكر الأوروبي، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، مقدم بن معافى القبري، الضرير الذي يعد أول من ابتكر الموشح، وأبا عبد الله محمد بن موسى الخوارزمي وبني موسى بن شاكر، وهما من أشهر الرياضيين العرب الذي عرفتهم أوروبا، وترجمت مؤلفاتهم إلى اللاتينية، وأبا العباس أحمد بن محمد بن كثير الفرغاني، وأبا الوفاء البوزجاني في الفلك، وأبا علي الحسن بن الحسن (أو الحسين) بن الهيثم في الفيزياء، وجابر بن حيان في الكيمياء، ومحمد بن زكريا الرازي، وأبا علي بن سينا، وأبا القاسم الزهراوي في الطب، وابن عباد الرندي والغزالي وابن عربي في التصوف، وابن سينا والفارابي

---

[١] عبد الرحمن بدوي، دور العرب في تكوين الفكر الأوروبي، الطبعة الأولى، دار الآداب، بيروت، ١٩٦٥، ص: ٥ – ١٣٠

وابن رشد في الفلسفة، وابن خلدون في التاريخ وعلم الاجتماع وغيرهم. كما كان للغرب أثر بالغ واسع المدى في أوروبا في كل ما يتصل بالصناعة والزراعة والبناء والموسيقى والمعمار[١].

٤. أشار Patai إلى أن الدافع إلى النجاح المادي في بلدان الشرق الأوسط يكبح ويهدأُ من خلال النظرة الدينية التي تركز على ضرورة الاستعداد للحياة الآخرة، بينما في الغرب ينغمس الناس كلية في العمل من أجل النجاح المادي. إلا أننا نميل إلى أن نلفت نظره في هذا الصدد، إلى أنه كان ينبغي عليه أن يتعمق في فهم البناء الاجتماعي لمجتمعات الشرق الأوسط وطبيعة الدين الإسلامي، قبل إصدار أحكامه الخاطئة هذه.

---

[١] لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع انظر:

عبد الرحمن بدوي، دور العرب في تكوين الفكر الأوروبي، الطبعة الأولى، دار الآداب بيروت، ١٩٦٥ ص: ٥ - ١٣٠

إن الإسلام قدس العمل، وكرم العمال، واعتبـر كسـب الرجل من يده من أجل المكاسب وأفضل الأعمـال، فمـن توجيهات النبوة: "ما أكل أحد طعاما قط خيرا له من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي ا داود كان يأكل من عمـل يـده". "أطيب الكسب عمل الرجل بيده"[1].

ومن اعتناء الإسلام بالعمل أنه أمر - بعد أداء فريضـة الصلاة - بالانتشار في الأرض والتوجه إلى الأعمال؛ ليعلم الناس أن العمل واجب عليهم كوجوب العبادة، ﴿ **فَإِذَا قُضِيتِ الصلاَةُ فَانْتَشِروا فِي الأَرضِ وابتَغُوا مِن فَضلِ ا ِ واذْكُروا ا َ** ﴾ [سورة الجمعة، الآية: ١٠] ... بل نجد في شريعة ا أن الذي يعمل ويسعى وراء العيال، ويحفظ نفسه من المسألة له أجر المجاهد في سبيل ا : ((مر على النبي "صـلى ا عليه وسلم" رجلٌ، فرأى أصحاب رسـول ا " صـلى ا عليه وسلم " من جلَدِه ونشاطه، فقالوا: يا رسول ا ، لو كان هذا في سبيل ا ، فقال الرسول " صلى ا عليه وسلم": إن كان خرج يسعى على ولَدِه صغارا، فهو في سبيل ا ، وإن

---

[1] عبد ا ناصح علوان، التكافل الاجتماعي في الإسلام، الطبعة الرابعة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، حلب، ١٩٨٣، ص: ٣٨

كان خرج يسعى على أبوين شيخين كبيرين، فهو في سـبيل ا ، وإن كان خرج يسعى على نفسه يعفها، فهو في سـبيل ا ، وإن كان خرج يسعى رياء ومفاخرةً؛ فهو فـي سـبيل الشيطان))[1].

وكان الرسول - صلوات ا وسلامه عليه - إذا وجـد إنسانا يسأل الصدقة وهو قادر على العمل، يهيئ له أسـباب العمل ويحذره من أن يسأل وهو يستطيع الكسـب؛ حفاظـًا على رجولته من أن تهان، وعلى كرامته من أن تدنس:

"جاء رجل إلى رسول ا (صلى ا عليه وسلم) يسـأله شيئا من المال وهو قوي معافى، فقال له الرسول (صلى ا عليه وسلم): أما في بيتك شيء؟ قال: بلى، حِلـس (كسـاء غليظ) نلبس بعضه، ونبسط بعضه، وقَعب (وعاء) نشـرب فيه الماء، فقال الرسول (صلى ا عليه وسلم): ائتني بهما، فأتاه بهما، فأخذهما رسول ا (صلى ا عليه وسلم) بيـده وقال: من يشتري هذين؟ قال رجل: أنا آخذهما بدرهم، قال رسول ا (صلى ا عليه وسلم): من يزيد على الـدرهم؟ مرتين أو ثلاثا، قال رجل: أنا آخذهما بدرهمين، فأعطاهمـا

---

[1] عبد ا ناصح علوان، المرجع السابق، ص: ٣٩ .

إياه، وأخذ الدرهمين فأعطاهما الأنصاري، وقال له: اشـتر بأحدهما طعاما فانبذه إلى أهلك، واشتر بالآخر قدوما فائتني، فأتاه فشد فيه رسول ا (صلى ا عليه وسلم) عودا بيـده، ثم قال: اذهب فاحتطب، ولا أرينك خمسة عشر يوما، ففعل، فجاء وقد أصاب عشرة دراهم، فاشـترى ببعضـها ثوبـا، وببعضها طعاما، فقال رسول ا (صلى ا عليه وسـلم): هذا خير من أن تجيء المسألة نكتة (علامة) في وجهك يوم القيامة، إن المسألة لا تصلح إلا لذي ثلاث: لذي فقر مـدقِع (شديد الفقر)، أو لذي غُرمٍ مفظِع (كثير الدين)، أو لـذي دم موجِع"[1].

كما لم يتجاهل الإسلام غريزة حب التملك المفطور عليها الإنسان، بل عمل على تنميتها وإشباعها بالكسب المشروع، وأباح للإنسان أن يتملك ما يشاء فـي حـدود حـددها ا ، وأحكام بينها الإسلام، ولا يجوز لأحد أن يتجاوزها؛ لعـدم الإضرار بمصلحة المجتمع عند التجاوز، وجعل المقياس في ذلك الحلال والحـرام، لا المنفعـة الشخصـية والمصـالح الفردية. كما قرر الإسلام أن التملك وظيفة اجتماعية؛ لهـذا

---

[1] عبد ا ناصح علوان، المرجع السابق، ص: ٣٩ – ٤٠.

يجيز الإسلام أخذ ما زاد عن الحاجة بمقدار الضـرورة إذا واجهت البلاد أزمةٌ، أو وقعت في الأمة شدةٌ؛ تحقيقا لقولـه تعالى: ﴿**وآتُوهم من مال ا ـ الذِي آتَاكُم** ﴾ [سورة النـور، الآية ٣٣] وتنفيذا لقوله - عليه الصلاة والسلام: ((في المال حق سوى الزكاة)).

وقد ورد عن عمر بن الخطاب - رضي ا عنه - أنه قال بعد أن انتهى عام المجاعة التي أصابت المسلمين فـي عهده: "لو أصاب الناس سنةٌ (أي: مجاعة) لأدخلـت علـى أهل كل بيت مثلهم، فإن الناس لا يهلكون علـى أنصـاف بيوتهم"[1].

ومما لا يختلف فيه اثنان أن المال وسيلة مـن وسـائل السعادة إذا أحسنا القيام به والاستفادة منه؛ لأن وجوده مـن أهم العوامل في استقرار الأوضاع الاجتماعية، ومن أعظـم الأسس في تقدم الأمة الحضاري ونبوغها الفكري؛ إذ بالمال يتحقق التكافل الاجتماعي بين أبناء الوطن الواحد، وبسـببه تتوفر أسباب القوة ووسائل الدفاع، للذود عن حياض بلـدنا المسلم من كل اعتداء أجنبي؛ لهذا نجـد أن الإسـلام اهـتم

---

[1]عبد ا ناصح علوان، المرجع السابق، ص: ٢٨ - ٢٩

الاهتمام الأكبر بوضع الحلول الاقتصادية، وسن النظم المالية حتى يعيش الناس في كل زمان ومكان في تكافل العيش وكرامة الحياة، وبدأ علاج المشكلة بتصحيح أفهام الناس ونظرتهم إلى المال؛ فالإسلام لا يرى المال غاية مقصودة، وهدفا منشودا يقبل طلابه على جمعه من أي طريق كان، سواء أكان مشروعا أم غير مشروع، وسواء أضر بالمصلحة العامة أم لم يضر، كما هو الحال في النظام الرأسمالي، ولا يجعله غاية في تحقيق المطالب الجسدية من متعة وشهوة. كما هو الحال في النظام الشيوعي، بل ذهب الإسلام – في نظرته إلى المال – حدا وسطا بين النظامين: فهو يرى أن جمع المال يجب أن يكون منزها من المكاسب المحرمة: كأكل الأموال العامة، والغش، والربا والاحتكار.. وكل ما يلحق الضرر بكيان الفرد، ونظام الأخلاق ومصلحة الجماعة.

ويرى الإسلام أن الغاية في الحياة أجل وأسمى من أن تكون في المتعة والشهوة، والانصراف الكلي إلى زهرة الحياة الدنيا وزينتها، بل يرى أن هذه المتع والطيبات حينما تكون في حدود المباح ودائرة الحلال؛ تكون تقوية للإنسان

على القيام بالواجب، وعصمة له من أن يقع فـي فاحشـة، وعندئذٍ يندفع بإيمان راسخ وعزيمة ماضية إلى تحقيق الغاية التي خُلق من أجلها، ألا وهي عبادة ا عـز وجـل، وقـد جاءت هذه المعاني صريحة في أكثر من آية في كتاب ا :

﴿ و ـ ملك السماواتِ والأرض ...﴾ [سورة النور – الآيـة ٤٢] ... ﴿ **وآتُوهم من مال ا ـ الذِي آتَاكُم** ﴾ [سورة النور، الآية ٣٣]، ﴿ **يا أَيها الذِين آمنُوا لا تأْكُلُوا أَموالَكُم بيـنَكُم بِالْباطِلِ** ﴾ [سورة النساء، الآية ٢٩]، ﴿ **خُذْ مِـن أَمـوالِهِم صدقَةً تُطَهرهم وتُزكيهِم بِها ...**﴾ [سورة التوبـة، الآيـة ١٠٣]، ﴿**لَيس الْبِر أَن تُولـوا وجـوهكُم قِبـلَ الْمشْـرِقِ والْمغْرِبِ ولَكِن الْبِر من آمن بِا ـ والْيومِ الآخِرِ والْملائِكَـةِ والْكِتَابِ والنبِيين وآتَى الْمـالَ علَـى حبـهِ ذَوِي الْقُربـى والْيتَامى والْمساكِين وابن السبِيلِ والسائِلِين وفِي الرقَـابِ وأَقَام الصلاةَ وآتَى الزكَاةَ والْموفُون بِعهـدِهِم إِذَا عاهـدوا والصابِرِين فِي الْبأْساءِ والضراءِ وحِين الْبأْسِ أُولَئِك الذِين صدقُوا وأُولَئِك هم الْمتقُون** ﴾ [سورة البقرة، الآيـة ١٧٧][1].

---

[1] عبد ا الناصح، المرجع السابق، ص: ٣٤ - ٣٧

٥. أشار Patai إلى أن امتلاك الثروة في بلدان الشرق الأوسط، لا يعد أمرا من الأمور الهامة التي ينبغي على الإنسان أن يسعى إليها، وأن هناك فضيلة دينية في الفقر، تتمثل في أنه من الواجب الديني على الغني أن يتصدق على الفقير، وبهذه الطريقة أصبحت عدم المساواة الاقتصادية عنصرا عضويا في ثقافة هذه البلدان. إلا أننا نختلف معه في هذا الصدد، موضحين أن الدين الإسلامي يدعو إلى امتلاك الثروة والمال بشرط توظيف هذا المال لخدمة الصالح العام، كما بينا آنفا، كما أن الإسلام لم ير في الفقر فضيلة دينية، بل حارب الإسلام الفقر، وعالجه من خلال التعاون والتكافل الاجتماعي. قال رسول ا (صلى ا عليه وسلم): ((إنك إن تذر ورثتك أغنياء، خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس.

كما أن الإسلام يبغض الفقر، ويحث المسلم على الإنتاج؛ لأنه الطريق إلى مكافحة الفقر، فالسماء لا تمطر ذهبا ولا

فضة، ولا يرضي الإسلام بمجرد الإنتاج، بل يحث المسلم على إجادته وإتقانه[1].

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن المشكلة الاقتصادية تتصدر اليوم مشكلات الإنسانية المعاصرة، بل وتكاد تكون من أكثر المشاكل الحياتية تأثيرا في حياة الإنسان المادية وأوضاعه الاجتماعية، فالأوضاع الاقتصادية تؤثر تأثيرا في حياة الفرد، والأمة وفي مستوى تقدمها المادي وتطورها المدني، فالوضع الاقتصادي للأمة يؤثر على الأمن والاستقرار، مما يؤثر على التقدم الصحي وعلى التطور العلمي وانتشار العدل الاجتماعي؛ لذلك اعتبر الإسلام استقرار الحياة الاقتصادية أساسا لبناء مجتمع مسلم ملتزم، كما اعتبر توفير الكفاية المعاشية سببا في الاستعانة على تقوى ا ونيل ثواب الآخرة، فربط بهذا الفهم السديد ربطًا محكما بين الدنيا والآخرة، وبين الرفاه الاقتصادي والسمو الروحي والأخلاقي. قال تعالى: ﴿ **وابتَغِ فِيما آتَاك ا ُ الدار الآخِرةَ ولاَ تَنس نَصِيبك مِن الدنْيا** ...﴾. وجاء في

[1] محمد عبد ا العربي، محاضرات في الاقتصاد الإسلامي وسياسة الحكم في الإسلام، الجزء الأول، مطبعة الشرق العربي، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٣٧٨ .

الحديث الشريف: ((ليس منا من ترك دنياه لآخرته، ولا آخرته لدنياه)) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((نِعم العون على تقوى الله: الغنى)). وقال عليه الصلاة والسلام: ((غنى يحجزك عن الظلم، خير من فقر يحملك على الإثم))[1].

ضمن هذه النصوص الإسلامية التي تناولت أهمية الحياة المعاشية، ودور نمو المال والثروة في حياة المسلم وآخرته، نستطيع أن نتفهم - بوضوح تام - عناية الإسلام بالحياة الاقتصادية واهتمامه بعدالة التوزيع وتوفير المستوى المعاشي اللائق لكل فرد من أفراد المجتمع؛ حفظا لدينه واستقرارا لحياته[2].

وكم كان رائعا تلخيص القرآن الحكيم لمفهوم الإسلام عن الحياة المعاشية، وتثبيته لحق الإنسان المعاشي فيها حينما خاطب آدم عليه السلام بقوله: ﴿**إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى**﴾ فحاجته الاقتصادية يجب أن تسد، سواء استطاع هو أن يسد هذه الحاجة أم غيره، وسواء أكان غيره أفرادا أو

---

(1) لجنة التأليف في دار التوحيد، التوزيع الاقتصادي في الإسلام، الطبعة الأولى، دار التوحيد، إيران، ١٩٨٣، ص: ٦ – ٨

(2) لجنة التأليف في دار التوحيد، المرجع السابق، ص: ٨

مجتمعا أو دولة. وقد أغنت الآية القرآنية الكريمة التالية هذا المفهوم: ﴿ **فَلْيعبدوا رب هذَا الْبيتِ. الذِي أَطْعمهم من جوعٍ وآمنَهم من خَوفٍ** ﴾ [سورة قريش، الآية ٤][1].

ويثير بغض المغرضين من أعداء الإسلام شبهة لا مكان لها، وهي أن الزكاة مدعاةٌ للكسل والخمول؛ لأن الفرد يطمح أن يعيش عالة على المجتمع بنظام الزكاة؛ لأنه يتواكل على أخذ مال الزكاة، ويترك العمل، بينمـا لـو اطلـع هـؤلاء الجاهلون على الإسلام كما أمر، لم يجـدوا ذلـك. وكـان الأجدر بهؤلاء وأمثالهم أن يطلعـوا أولا، ويعطـوا رأيهـم واضحا مبنيا على أسس علمية وحجة ظاهرة؛ فالزكـاة لـم تشرع بالأصل للقادر على العمل الواجد له، إنمـا شـرعت للفقير غير القادر على الكسب، أو قادر عليه ولكنه لا يجده، أو المدين الذي أثقلته ديونه فلا يستطيع لها وفاء. قال تعالي: ﴿ **إِنما الصدقَاتُ لِلْفُقَـراءِ والْمسـاكِين والْعـامِلِين علَيهـا والْمؤَلفَةِ قُلُوبهم وفِي الرقَابِ والْغَارِمِين وفِـي سـبِيل ا ـ**

[1] لجنة التأليف في دار التوحيد، المرجع السابق، ص: ٩

وابن السبيل فريضةً من الله والله عليم حكيم. [سورة التوبة، الآية ٦٠][1].

٦. أشار Patai إلى أن عدم المساواة الاقتصادية يعتبر عنصرا عضويا في ثقافة المجتمعات الإسلامية. وهذا يعني أنه ينظر إلى الدين الإسلامي باعتباره دينا يقر الطبقية. في حين أننا نختلف معه في هذه القضية، موضحين أن الإسلام جاء كثورة ضد الطبقية، كما أن حكم الإسلام ليس حكما طبقيا.

لم يحاول الإسلام أن يسوي بين الناس تسوية مطلقة في درجة الغنى والفقر؛ لأن ذلك يكاد يكون أمرا غير طبيعي، فالتفاوت المعقول بين الناس في الغنى والفقر يعود في النهاية إلى قدرات وإمكانيات شخصية وطبيعية فيهم، ولا يمكن محاربة الطبيعة ولو قد سوي بين الناس فيما لديهم من مال لا يلبثون أن يتفاوتوا بعد فترة من الزمن. فهذا عنده غريزة التملك قوية، فتدفعه إلى أن ينمي ما لديه بطريقة ما؛ حتى يزيد دخله على استهلاكه، وذاك عنده طاقة حيوية أكثر

---

[1] عبد الله ناصح علوان، المرجع السابق، ص: ٨٨ – ٩٤

من غيره تجعله ينشط في عمله أو تجارته، فيدر ذلك عليـه ربحا أكثر، وثالث كسول لا يحاول أن ينمي ما لديـه، بـل يظل ينقصه بالإنفاق حتى يأتي عليه. وهكذا لا يمـر وقـت طويل حتى يتفاوت في الغنى أولئك الذين سوينا بينهم مـن قبل. ولهذا قلنا: إن الإسلام لا يحارب التفاوت المعقول بين الناس في الغنى والفقر[1].

أما الذي يحاربه الإسلام فهو التفاوت الضـخم والهـوة السحيقة التي تفصل بين الأغنياء والفقراء، فيصبح الأغنياء طبقة متخمة لا تجد ما تنفق فيه ما لديها من مـال وفيـر، ويصبح الفقراء طبقة معدمة محرومة من ضروريات الحياة. ويترتب على ذلك أن يستعبد الأغنيـاء الفقـراء ويـذلوهم ويحرموهم من كل مقومات الإنسانية؛ حتى يصبحوا أشـبه بالحيوانات الجائعة. ولتضييق الشقة بين الأغنياء والفقـراء، لم يحاول الإسلام أن يهبط فقط بمستوى الأغنياء، بل حاول كذلك أن يرفع من مستوى الفقراء. فقد أوضح لهم أن المال عنصر هام وحيوي في الدنيا والآخرة. وفي الحديث ((اليـد العليا خير من اليد السفلى)). وأن العمل واجب علـى كـل

[1] إبراهيم محمد الشافعي، المرجع السابق، ص: ٣٦٣ - ٣٦٤

قادر، وفرص العمل وكسب الرزق كثيرة، وأن اكتناز المال أمر غير مرغوب فيه[1].

وأما الأغنياء فقد حال الإسلام دون أن يصبح غناهم فاحشا، يوسع الشقة بينهم وبين الفقراء، وذلك بأن قطع عليهم طريق هذا الغنى الفاحش من جهة، وصفى ما قد يكون موجودا من جهة أخرى. ومن وسائل قطع الطريق على الغنى الفاحش: تحريم الربا، والرشوة والاحتكار، والتنفير من كنز المال، وفرض الزكاة، ومساعدة الدولة ومساعدة الفقراء المحتاجين والتوسعة على الفقير، ونظام التوريث الإسلامي وإعادة توزيع الثروة. وبهذا نجح الإسلام في إذابة الفوارق الصارخة بين الطبقات[2].

كما يؤكد الدكتور أحمد شلبي هذه القضية – ثورة الإسلام ضد الطبقية – بقوله: "يقر الإسلام حق الملكية الفردية للمال الذي حصل عليه المسلم بالطرق المشروعة، كما يقر التفاوت في الغنى بقدر الجهد الذي يبذله الشخص، وبقدر ما يصادفه من توفيق. ويستدل على أن الإسلام يقر

---

(1) إبراهيم محمد الشافعي، المرجع السابق، ص: ٣٦٤ – ٣٦٥

(2) إبراهيم محمد الشافعي، المرجع السابق، ص: ٣٦٦ – ٣٦٩.

حق الملكية الفردية بقوله تعالى: ﴿ **إنما أموالكم وأولادكم فتنة** ﴾ [سورة التغابن، الآية ١٥] وقوله ﴿ **الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار**﴾ [سورة البقرة الآية ٢٧٤]. ففي هذه الآيات وما ماثلها نسب القرآن الأموال إلى الناس، مما يؤكد اعتراف الإسلام بالملكية الفردية.

والملكية الفردية عمل طبيعي تدعو له الغريزة السليمة، قال تعالى معبرا عن هذه الغريزة: ﴿**وتحبون المال حبا جما**﴾ [سورة الفجر، الآية ٢٠] ﴿ **قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذًا لأمسكتم خشية الإنفاق** ﴾ [سورة الإسراء، الآية ١٠٠] وقال: ﴿ **زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة**﴾ [سورة آل عمران، الآية ١٤] فالطفل يحس بحاجته للملكية الفردية، والكبير يحس بذلك أيضا، والإسلام دين الفطرة، يحترم الغرائز الطيبة، وينميها، وفي تقدير الملكية الفردية مجال للتنافس الذي يسبب الخير للمجموع"[1].

---

[1] أحمد شلبي، السياسة والاقتصاد في التفكير الإسلامي، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٤، ص: ١٩٠ - ١٩١

كما يستدل على أن الإسلام يقر التفاوت في الملكية الفردية بقوله تعالى: ﴿ **والله فضل بعضكم على بعض في الرزق**﴾ [سورة النحل، الآية ٧١] وقوله: ﴿**يبسط الرزق لمن يشاء** ﴾ [سورة الإسراء، الآية ٣٠] وقوله: ﴿ **الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر** ﴾ [سورة الروم الآية ٣٧] وقوله: ﴿ **نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات** ﴾ [سورة الزخرف، الآية ٣٢][1].

ولا نزاع أن التفاوت في المال طبيعي جدا؛ لأن الناس متفاوتون فيما هو أفضل من المال وأنفس منه، إنهم متفاوتون في الصحة والقوى العقلية والذكاء، ومتفاوتون في مقدار توفيقهم في الزواج أو الجوار أو الصحة، ومتفاوتون في مدى صلاح الأولاد ونجاحهم، ومتفاوتون في الشكل واللون والصوت، ولم يقل أحد بوجوب محاربة هذا التفاوت وضرورة أن يصبح الناس سواسية في صحتهم وعقولهم

---

[1] أحمد شلبي، المرجع السابق، ص: ١٩١ – ١٩٢

وأولادهم عددا أو نوعا وتوفيقا؛ فالنهج الإسلامي في إباحـة التفاوت نهج طبيعي واضح [1].

ثم إن الناس يبذلون جهودا متفاوتة فـي العمـل، فمـن الطبيعي أن يحصلوا على نتائج متفاوتة، وقد حث الإسـلام الناس على العمل، قال تعالى: ﴿ **وقُل اعملُـوا فَسـيرى ا ُ عملكُم ورسولُه**﴾ [سـورة التوبـة، الآيـة ١٠٥] وقـال ﴿**فَامشُوا فِي منَاكِبِها** ﴾ [سورة، الملك، الآيـة ١٥] وقـال ﴿**فَإِذَا قُضِيتِ الصلاةُ فَانْتَشِروا فِي الأَرضِ وابتَغُوا مِن فَضلِ ا ـ** ﴾ [سورة الجمعة، الآية ١٠][2].

ليس معنى التفاوت في الغنى أن يوجد فقير مدقع وغنـي متخم، فالإسلام لا يسمح بالغنى مع وجود الفقر، وإنما يبـدأ الغنى والتفاوت فيه بعد إزالة الفقر والقضاء عليـه نهائيـا لقوله عليه السلام: ((من كان له فضل مال فليعد به على من لا مال له)) وليس معنى التفاوت في الغنى تكديس الأمـوال في أيد قليلة أو ما يسمى بالطبقة الثابتة، فقد نفّر القرآن مـن ذلك بقوله ﴿ **كَي لاَ يكُون دولَةً بين الأَغْنِياءِ مِنْكُم** ﴾ [سورة

[1] أحمد شلبي، المرجع السابق، ص: ١٩٢

[2] أحمد شلبي، المرجع السابق، ص: ١٩٢

الحشر، الآية ٧] ونظم الإسلام تكافؤ الفرص لتنقـل هـذه الملكية من يد إلى يد، كما وضع نظام الميراث لتفتيتها مـن حين إلى حين[١].

كما أن الملكية التي أجازها الإسلام ملكية مقيدة يراعـى في إداراتها وتنميتها خير الناس جميعـا، أو هـي وظيفـة اجتماعية يقوم بها شخص لخير الجماعة، فإذا لم تقم علـى النحو المبين، كان لولي الأمر أن يكل بها سـواه لمخالفتـه تعاليم شرع ا ونظم المالك الحقيقي وهـو ا - سـبحانه وتعالى، ومن هنا جاز الحجز على مـن أسـرف أو أسـاء استعمال ماله[٢].

إلا أنه بالرغم من أن الدين الإسلامي لا يقـر الطبقيـة، ويمثل ثورة ضدها، فإننا نجد أن العديـد مـن المجتمعـات الإسلامية تعاني في واقعها من الطبقية؛ ولذا ينبغي على هذه المجتمعات أن تنهج في هذا الصدد النهج الإسلامي.

٧. يذهب العديد من الكتاب الغربيين وغيرهم، إلـى الادعاء بأن مبادئ الشيوعية لا تتوافق فقط مـع

---

[١] أحمد شلبي، المرجع السابق، ص: ١٩٣

[٢] أحمد شلبي، المرجع السابق، ص: ١٩٩

الإسلام، بل إن الشيوعية بالفعل هـي التفسـير الحقيقي للصورة الأصلية النقية للإسلام. إلا أننا نرى أن هذه الأفكار لا تعكس الحقيقة، حيث إن هناك اختلافا واضحا بين الإسـلام والشـيوعية والرأسمالية والاشتراكية.

إن الإسـلام يختلـف عـن الاشـتراكية والرأسـمالية والشيوعية، وعن غيرها من النظريات والمبادئ في المنطلق الفكري والمبدأ العقَدي؛ فالإسلام رسالة إلهية لهـا نظرتهـا الخاصة إلى الكون والحياة والإنسان، تختلف اختلافا جذريا عن النظرة الاشتراكية والرأسمالية التي هي عبارة عن فهم وضعي مادي لا يجعل فكرة الإيمان با منطلقا ولا غاية.

فالاشتراكية والرأسمالية والشـيوعية وأمثالهـا مفـاهيم مجردة عن القيم الروحية والأخلاقية بشكل يجعـل الفـارق بينها وبين الإسلام واضحا جليا، فالإسـلام وحـدة فكريـة وتشريعية مترابطة، لا فصل فيها بين الأخـلاق والقـانون والعبادة والمفاهيم[1].

---

[1] لجنة التأليف في دار التوحيد، المرجع السابق، ص: ١٤ - ١٥

والمسلم حين يطبق القانون الإسلامي، ويلتـزم بالنظـام الإلهي إنما يؤمن أنه إنسان متعبد، وغايتـه مـن التطبيـق والالتزام هي الثواب ومرضاة ا سبحانه، بعكس الغاية في المجتمع الرأسمالي أو الاشتراكي، فهي غاية ماديـة بحتـة تنحصر في الإشباع المـادي وبأيـة طريقـة كـان هـذا الإشباع[١].

ويختلف الإسلام عن هذين المذهبين الاقتصـاديين فـي الأسلوب والطريقـة التـي ينفـذ بهـا مفاهيمـه وأهدافـه الاقتصادية، على الرغم من التشابه الظاهري فـي بعـض الأفكار والمفاهيم، فمثلا يؤمن الإسـلام بضـرورة العـدل الاقتصادي، فيلجأ إلى عدالة التوزيع وزيادة الإنتـاج. ولـو عدنا إلى الاشتراكية والرأسمالية لوجدناهما أيضـا ينادىـان بنفس المفهوم – لأنه مفهوم عقلي عام – لا يمكن للإنسـان أن يحيد عنه كفكرة ومفهوم.

إلا أننا حينما نتجاوز مرحلة المفهوم، ونحاول نقله إلـى ساحة العمل والتطبيق، نجد أن الخلاف يبدو واضـحا فـي الأسلوب، وفي الكيفية التطبيقية بين الإسلام وبين الرأسمالية

---

[١]لجنة التأليف في دار التوحيد، المرجع السابق، ص: ١٦

والاشتراكية. فالرأسمالية ترى أن الحرية يجـب أن تطلـق للأفراد بلا حد ولا التزام، ليفعوا ما شاءوا، مؤمنة أن هـذا الإطلاق غير المحدود للحرية الاقتصادية، يسبب المنافسـة وزيادة الإنتاج، ويحقق مستوى اقتصاديا لائقا للجميع عـن طريق قوانين صنمية تفرض نفسها على الوضع الاقتصادي؛ كقانون الأجور وقانون العرض والطلب .... إلخ، في حـين تتخذ الاشتراكية أسلوب المصادرة لمصادر الثروة ووسـائل الإنتاج، وجعل الدولة رأسماليا كبيرا يملك كل وسائل الثروة والإنتاج ويحول الأفراد إلى وحدات إنتاج لا تأخذ من ثمـار جهدها إلا ما تسمح لهم الدولة به، وفق خطتهـا ومنهجهـا الاقتصادي المقرر. في حين يتخذ الإسلام أسلوبا يختلف كل الاختلاف عن الأسلوبين السابقين، فلا يتخذ أسلوب الإباحـة للأنانية الفردية كما فعلت الرأسمالية، ولا يصـادر وسـائل الإنتاج والثروة ويحول الأفراد إلى أجهزة منتجـة لصـالح الدولة، كما فعلت الاشتراكية، بل يتخذ أسـلوبا آخـر هـو الإيمان بالملكية والإقرار بحق التملـك للفـرد والمجتمـع والدولة – كما هو مبين في كتب الفقه والحديث وفي القرآن الكريم – مع وضع تحديد قانوني وأخلاقي لكيفيـة التملـك

والاستثمار والاستهلاك؛ لئلا تطغى النزعة الأنانية والدوافع الجشعة، فيطغى الاستغلال والظلم الاقتصادي؛ حماية للإنسان من الاستغلال والحرمان[1].

وهكذا يتخذ الإسلام أسلوب التحرير الاقتصادي من السيطرة الرأسمالية الجشعة سواء التي يفرضها النظام الديمقراطي بإيجاد طبقة من الأفراد المستغلين أو رأسمالية الدولة التي يفرضها النظام الاشتراكي على الأفراد المنتجين باستعمال القهر والقوة التي تملكها السلطة المتنفذة؛ ليكون الفرد في المجتمع الإسلامي حرا ومسئولا وفق خطة اقتصادية منظمة[2].

كما أن الفرق بين الاقتصاد في الإسلام والاقتصاد في النظام الرأسمالية عظيم للغاية؛ فمع أن كلا النظامين يبيح الملكية الفردية والتفاوت فيها، وإرثها، إلا أن الهوة بعد ذلك تبدو واسعة بين النظامين، فالملكية في النظم الرأسمالية مطلقة لا قيود عليها. ولكن الملكية في النظام الإسلامي مقيدة، فلا يجوز للمالك في النظام الإسلامي أن يحتكر، أو

---

[1] لجنة التأليف في دار التوحيد، المرجع السابق، ص: ١٦ – ١٧

[2] لجنة التأليف في دار التوحيد، المرجع السابق، ص: ١٧ - ١٨

يسرف، أو يكنز لأن المالك الحقيقي هو ا ، وقد حدد للمالك المؤقت وهو الإنسان طرق الاستعمال، وهذا بخلاف النظام الرأسمالي، فللمالك فيه أن يحتكر ويكنز ويسرف وغير ذلك مما هو في الحقيقة طبيعة الرأسمالية[1].

ومن طبيعة الرأسمالية كذلك اعتبار الإنسان آلة تتحـرك لتجني الخير لأصـحاب رءوس الأمـوال، فالعامـل عنـد الرأسماليين جهاز يعمل لهـم حتـى إذا سـقط أو مـرض طرحوه، ولم ينل العمال بعض الحقوق من أصحاب رءوس الأموال إلا بعد جهاد طويل وشاق، ولم تعترف الرأسـمالية بهذه الحقوق إلا بعد ضغط شديد[2].

كما يبعد الاقتصاد الإسلامي عن النظم الشـيوعية بعـدا واسعا، حيث إن الإسلام يقر الملكية الفردية ويقر التفـاوت فيها، ويشمل ذلك ملكية الأراضي الزراعية وملكية المتاجر والمصانع، ولا يجيز الإسلام التدخل في هذه الملكيـة إلا إذا تعارضت مع الصالح العام[3]، ويحرس الإسلام هذه الملكية وينقلها لورثة المالك، والإسلام بذلك يعارض الشيوعية التي

---

[1] أحمد شلبي، المرجع السابق، ص: ٢١٥

[2] أحمد شلبي، المرجع السابق، ص: ٢١٥ - ٢١٦

[3] المرجع السابق، ص: ٢١٤

كانت – كما وضعها ماركس وإنجاز – تزعم أن حب التملك ليس أصيلا في النفس الإنسانية وتنكر هذه الغريزة التي يعترف بها الإسلام ويقررها متمشيا مع الطبيعة التي ندركها في أنفسنا وفي الطفل الذي لا يعي. فلما أدركت الشيوعية بعدها عن الطبيعة البشرية بعد ماركس، عادت تعترف بالملكية الشخصية، ولكن في حدود ضيقة[1].

٨. أشار Patai إلى أن مكان البنت في مجتمع الشرق الأوسط التقليدي، سواء الحضري أو الريفي أو البدوي هو البيت؛ حتى يزوجها أبواها بأمان إلى رجل يكون على درجة قرابة شديدة للأسرة. كما أن التعليم الرسمي للفتيات يعد ابتداعا غربيا، ظل متأخرا كبيرا عن تعليم الذكور، إلا أننا نميل إلى أن نوضح لبتاي أن المجتمعات الإسلامية قد أتاحت الفرصة أمام الفتيات؛ لكي يتعلمن وينفتحن على الثقافات المتعددة، ويعملن في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .... إلخ، وأن

---

[1] أحمد شلبي، المرجع السابق، ص: ٢١٤

هناك العديد من المفكرين الإسلاميين الذين كانوا يدعون إلى تعليم المرأة المسلمة، مثل عبد الرحمن الكواكبي.

ولم تكن عناية الكواكبي فقط بالمرأة من زاوية المدارس والتعليم، بل لقد كان يرى في العمل بالنسبة تدعيما لنهضة المجتمع، كما هو جزء أساسي من مهمة التربية والتعليم. وعندما يلمس قضية العمل هذه، نراه يفضل المرأة الريفية، ثم البدوية على الحضرية والمدنية المتبطلة، ويرى في الأخيرة عاملا سلبيا في الحياة والحضارة، ونقطة ضعف في سعي الإنسان نحو التقدم والكمال[1].

٩. يرى Patai أن النموذج الغربي هو البديل الحضاري أمام المجتمعات المتخلفة، وأنه ينبغي عليها أن تحذو حذوه، إلا أننا نكتفي في هذا المقام بأن نرد عليه بما قاله على شريعتي: إن الحضارة والثقافة بضاعة لا تصدر ولا تستورد، ليست الحضارة والثقافة هي الراديو والتليفزيون

(١) محمد عمارة، عبد الرحمن الكواكبي، شهيد الحرية ومجدد الإسلام، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٤، ص: ١٣٨

والثلاجة، تنقل من هناك إلى هنا، ثـم توصـل بالكهرباء فتعمل الحضارة والثقافة.

إن الحضارة التي تصدر وتستورد عبارة عـن تكـرار مستمر لخدعة تستلفت الأنظار لكنها خادعـة وكاذبـة، ولا تصل إلى نتيجة أبدا. هذا مع وجود ما يبدو أنه قطع مائـة سنة في ليلة واحدة، وأولئك الذين يتصورون أنه يمكن فـي الحضارة والثقافة قطع طريق مائة سنة في ليلة واحدة، أمـا إنهم لا يفهمون، وإما أنهم يريدون ألا يفهم الآخرون[1].

إن تصدير الإنتاج في الثقافـة والحضـارة، أي شـراء الحضـارة، أي تصـدير مظـاهر الحضـارة المتقدمـة واستيرادها، هي صفقة دائما وتكرارا لا يعود على المشتري منها إلا أكاذيب متكررة خداعة وكأنه طفل مخدوع، فـيفلس ويكرر هذه اللعبة إلى ما لا نهاية. إنه بهذا الشكل لا يقـرب الأرض التي يجعلها حديقة ثم تبور من أن تكـون حديثـة. ليس هذا فحسب، بل يبعدها من أن تكون كذلك أيضا، مـن

(1) علي شريعتي، الفكر ومسئوليته في المجتمع، مقال في مجلة اليسار الإسلامي – كتابات في النهضة الإسلامية، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨١، ص: ٧٢.

هنا فإن المجتمعات التي تستورد الحضارة من الخارج ثـم تقوم بتجميعها وتركيبها دون جـذور ودون اسـتعداد ودون تغيير للتفكير والفكر، وبدون إرساء هذه الحضـارة علـى أسس وقواعد ثابتة من أعماق ترابها الثقـافي والتـاريخي والقومي، لا تصير ذات حضارة، ليس هذا فحسب، لكنهـا تفرط في فرصة أن تكون يوما ما ذات حضارة[1].

١٠. أشار Patai عند تناولـه للإسـلام، إلـى أن الإسلام مثل المسيحية، ومثل الديانة الأم لكليهما "اليهودية" يؤمن بإله واحـد، وهـذا يعنـي أن الإسلام قد خرج من عناصر يهودية ومسـيحية كما يدعي، وإنما كان دينا قائما بذاته بعيدا عـن التأثر العرقي أو الديني.

١١. أشار Patai إلـى أن القـانون فـي الشـرق الأوسط، كان مجالا خاصا للدين منـذ الخمسـة آلاف سنة الماضية، وبـالرغم مـن أن أشـكال القانون الديني الإسلامي تعد أحـدث الأنسـاق القانونية المحلية في المنطقة، ويقرب عمرها من

---

[1] المرجع السابق، ص: ٧٣.

الألف عام، فإنهـا لا تغطـي كـل التطـورات والأحداث التي جاءت فيما بعد. كما أنها منفصلة بصفة خاصة عن المتطلبات القانونية التي نجمت عن التغريب. أما في الحالات التي اكتسبت قدرا كبيرا من الثقافة الغربية، اسـتكملت الشـريعة الإسلامية بقانون مدني حديث أخذ من الغـرب. إلا أننا نختلف مع Patai فـي هـذا الصـدد، موضحين له أن الدين الإسلامي ديـن متكامـل وشامل ينظم كل مناحي الحياة، ولا يحتاج إلـى أن نستكمله بقوانين غربية. ونحن نتفق مـع د. شكري فيصل الذي يؤكد على عظمة كتـاب ا وشموله واتساعه للإنسانية، وقدرته على ملاءمة الأزمنة والأمكنة والشعوب بقوله "إن كتـاب ا الخالد الذي أنزل على خاتم أنبيائه ليكون خاتمة رسالاته، لا يمكن أن يحصر عظمته وجه واحد من وجه الإعجاز، ولا أرى واحد من الآراء ... شموله واتساعه للإنسانية والناس كلهم، وتوجهه إلى الأفراد والأقوام والجماعات، وانتشاره بـين

العرب وغير العرب. واعتناقه من قبـل الـذين كـانوا مـن أتبـاع الـديانات السـابقة أو الذي لم تكن لهم ديانات سـابقة ... إن هـذه السمات التي يتسم بها كتاب الله تدفعنا دفعا إلـى أن نتقبل جملة من وجوه الإعجاز التي يقع عليها الباحثون ... قد نؤثر منها، ولكننا لا نرفض إلا ما يرفضه المنطق، منطق القرآن نفسه، ونأخـذ منها بما هو أقرب إلى طبيعة الحياة وإلى جوهر الإسلام ذاته.

وإذا كنا نؤمن بأن كتاب الله على حـد تعبيـر الحـديث الشريف: "لا يخلق على كثرة الرد ولا تنقضي عجائبه وأنه فيه نبأ من قبلكم، وخبر من بعدكم، وحكم ما بيـنكم" وأنـه أنزل للناس جميعا ليسع مجتمعاتهم ونظراتهم وتنظيم حياتهم ويؤهلهم لحياة سعيدة في الـدنيا والآخـرة ... أي إذا آمنـا بخلوده الدائم وجدته المتجددة، فإن الذي يتفرع عـن هـذا الإيمان أن وجوه إعجازه دائمة، وإن جدته دائمـة أبـدا ... وإن كل جيل، وكل جماعة تستطيع أن تجد لإعجازه مذاقا لم يعرفه غيرها من قبل ... إن قدرته على ملاءمـة الأزمنـة

والأمكنة والشعوب واتساعه لتطلعات الإنسـانية ومشـاكلها وقضاياها، وتنظيمه لأمور الكون والحيـاة، شـيء يظـل واضحا في الأذهان والعقول ... وبمعنى آخر إن تعدد وجوه الإعجاز وتحددها فرع من إيماننا برسالة القـرآن ودعوتـه العالمية وتشريعاته ونظراته المحكمة ... لأن هذا الإيمـان يستتبع أن تتجدد هذه الوجوه كلما انكشف من الحياة جانب، واستبان من محكم الشريعة وجه، أو اهتدى العالم إلى حقيقة من حقائق الإسلام"[1].

١٢. إن المتأمل فيما قدمه Patai من خلال هـذين الفصلين، سوف يجد أن Patai مثل كل العلماء الغربيين، لم يثر قضية الاستعمار الـذي لعـب دورا أساسيا في استمرارية تخلف بلدان العـالم الثالث، ذلك التخلف الذي يمثل دعمـا لمصـالح الاستعمار، حيث تظل هذه البلدان موردا للمـواد الخام اللازمة لصناعاته، وسوقا رائجة لتسـويق

---

(١) شكري فيصل ، نحو وجهة جديدة في إيضاح إعجاز القرآن، رسالة الجهاد، العدد ٦١، مكتب الإعلام والنشر بجمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس ، ١٩٨٧، ص ص : ٧٤ – ٧٥.

منتجاته ومجالا خصبا لاستثمار أمواله فحسب.
بل إن Patai يعزي هذا التخلف إلى سيطرة الطبقات الحاكمة التي توظف النظام لتحقيق مصالحه الشخصية. إلا أننا نرى أنه في أغلب الأحيان يكون التخلف والفساد الذي يدعمه، إفرازا من إفرازات التفاعل بين القوى الأجنبية والقوى الحاكمة – التي يطوعها الاستعمار لصالحه – التي لا تسعى إلا إلى تحقيق مآربها الشخصية، ولا تعمل من أجل الصالح العام.

١٣. أصاب Patai كبد الحقيقة عندما كشف من خلال دراسته هذه، عن أهمية وضرورة تهيئة أفراد المجتمع للتغيير، وإقناعهم بمزايا التغيير المنشود. وذلك لأننا كلما كسبنا ثقة أفراد المجتمع في التغيير، فإنهم سيغيرون من أفكارهم واتجاهاتهم وسلوكياتهم ويأخذون بكل ما هو جديد، في حين أنه في ظل الخوف وغياب هذه الثقة يتمسك هؤلاء الأفراد بتلابيب الماضي، ويقاومون كل تغيير. ومن هذا المنطلق فإنه

ينبغي العمل على ضرورة توضـيح أبعـاد أي عملية للتغيير الاجتماعي، حتى يقتنع بها أفـراد المجتمع، ويسعون لدعم هذا التغيير بـدلا مـن مقاومته.

١٤. أشار Patai إلى أن هناك مطلبا آخر يتطلبـه التغيير الثقافي الناجح مؤداه: أنه ينبغي إدخـال التغييرات والتجديدات تدريجيا، ذلك لأن التغيير الذي يدفع إليه الناس في عجلة يقابـل بمقاومـة أكيدة. وهذا أمر له وجاهته، ذلك لأن التغيير لا يحدث بين عشـية وضـحاها، ولكنـه يحـدث تدريجيا، وهذا بدوره يسمح بتهيئة المجتمع لقبول التغيير والتهيؤ للانطلاق. ولكن إذا كنا نؤمن بأن التغيير لابد أن يكون تدريجيا، فإنا نـؤمن فـي نفس الوقت، بأن عملية التنمية والتغييـر هـي عملية تغيير حضاري متكاملة وموجهة، تستهدف تغيير البناء الاجتماعي بشكل جذري، ولكن من خلال مراحل محددة تهيئ كل مرحلة للمرحلـة

التي تليها، وتتفق مع ظروف المجتمع وطبيعـة سياقه الاجتماعي والتاريخي.

١٥. أكد Patai علـى أن إهمـال تنميـة الريـف، والتحقير المستمر للقرية والقـرويين، أدى إلـى زيادة هجرة القرويين إلى المدينة سعيا للوصول إلى فرص أفضل للعمل والاستفادة من الخدمات التي تقدم لسكان المدينة، والبحث عـن مكانـة اجتماعية أفضل. وهذه حقيقة ينبغي أن نضـعها في الاعتبار عند وضـع أي برنـامج إنمـائي، بمعنى أنه ينبغي الاهتمام بضرورة تحقيق التنمية على كافة المستويات المحلية والإقليمية والقومية بشكل متوازن، لأن غيـاب التنميـة المتوازنـة سيؤدي حتما إلى هجرة سكان القرى والأقـاليم والتمركز في المراكز الحضرية. وهذا سـيؤدي بدوره إلى ظهور ظاهرة الاستقطاب الحضـري والنمو الحضري المشوه الذي يتجسد في ظاهرة سكنى المقابر في مدينة القاهرة بمصر، والسكن العشوائي فـي مدينـة الخرطـوم بالسـودان،

وانخفـاض مسـتوى الخـدمات والرعايـة الاجتماعية. وهكذا فإننا نـدعو إلـى أن تكـون التنمية متوازنة على كافة المسـتويات المحليـة والإقليمية والقومية، وأن تكون أيضـا متكاملـة شـاملة تمـس كافـة الجوانـب الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية والثقافيـة فـي البنـاء الاجتماعي.

١٦. أكد Patai في نهاية معالجته لقضية التغريـب، على ضرورة فهم ثقافة الشرق الأوسـط فهمـا صحيحا، بقصد تكوين صورة كاملة عـن هـذه الثقافة، وديناميات تغيرها موضحا أن هذا الفهـم سيؤدي إلى معرفة سيكولوجية سـكان الشـرق الأوسط، وما الذي سـتقبله هـذه الثقافـة مـن المخزون الهائل للحضارة الغربية. والواقـع أن هذه القضية على جانب كبيـر مـن الأهميـة، وينبغي على كل المشتغلين بالتغيير والتنميـة أن يدركوها ويتجهوا قبل وضـع وتنفيـذ البـرامج الإنمائية، إلى دراسة طبيعـة المجتمـع المـراد

تنميته وفهم طبيعة العلاقات القائمة بين أفـراده وجماعاته، وطبيعة النسق القيمي الـذي يلعـب دورا في تشـكيل سـلوكيات أفـراد المجتمـع واتجاهاتهم واستجاباتهم، وطبيعة التقسيم الطبقي والقوى الاجتماعية المؤثرة في هذا المجتمع، ولا شك أن كل ذلك يساعد على التوصل إلى مفتاح فهم ثقافة المجتمع المراد التعامل معه.

١٧. إن المتأمل فيما قدمه Patai سوف يدرك أنـه أماط اللثام عن حقيقة هامة تتمثل في أن بعـض القيم يمارس تأثيرا سلبيا في التنميـة، أي أنهـا تقف مع مجموعة مـن التحـديات الاجتماعيـة والثقافية في مواجهـة المشـروعات الإنمائيـة. ولاشك أنه من الحقائق المسلم بهـا عنـد كـل المشتغلين في التنمية، أن هناك مجموعـة مـن التحديات قد تكون نابعة من البنـاء الاجتمـاعي ذاته، أو قد تكون نابعة من النماذج التخطيطيـة للتنمية. ويمثل نسق القيم والاتجاهات السائدة في المجتمع، تحديا ثقافيـا للتنميـة. ولقـد اتفقـت

الدراسات التي عالجت موضوع القيم ودورها في التنمية، على أن القيم الثقافية بالرغم من دورها الفعال والنشط في إنجاح المشروعات الإنمائية، إلا أن بعض هذه القيم التقليدية، تمثل أحيانا تحديا للمشروع الإنمائي. ويتمثل ذلك في مناهضة هذه القيم للبرنامج الإنمائي، تلك المناهضة التي قد تؤدي إلى رفض المشروع أو مقاومته والحيلولة دون تحقيق أهدافه المبتغاة. ومن هنا يكون من الضروري تحليل هذا النسق القيمي والوقوف على طبيعته، ومحاولة صياغة البرنامج الإنمائي بالشكل الذي لا ينفصل عن القيم الاجتماعية السائدة (يقصد هنا القيم الإيجابية). وبالإضافة إلى ذلك، فقد نوه العديد من العلماء بالدور السلبي لبعض القيم الثقافية، والذي يمثل تحديا للمشروع الإنمائي. فمثلا نجد أن نسق القيم التقليدي السائد في المجتمع من أهم العناصر الثقافية التي تصطدم بها مشروعات التنمية. وبخاصة إذا كانت تتصل بأمر أو

عنصر له مكانة خاصة في حياة السكان. وليس أدل على ذلك من "قيمة الأرض" لدى كثير من شعوب وقبائل البلاد الفقيرة. ويضرب لنا هيرسكوفتس مثالا لقيمة الأرض في أفريقيا، وكيف أنها تعتبر من أكبر وأهم العناصر ذات القيمة العالية في الحياة الاجتماعية والسياسية والدينية والاقتصادية في غالبية البلدان الأفريقية، حيث يعتبرها كثير من القبائل "أم القبيلة" The mother of the tribe وعلى حد قولهم فهي مصدر تغذية الطفل عند المولد، ومرضعة الأرواح بعد الموت. ولذلك فقيمة الأرض فوق الجميع، فهي التي تمدهم بالصحة والقوة والرخاء، وإذا فقدوها فقدوا كل شيء في حياتهم. وعلى ذلك فقيمة الأرض هي مزيج من كل هذه النواحي: الثقافية والشعائرية والسياسية، ولا يجب الخلط بين القيمة النقدية للأرض، وبين قيمتها الاجتماعية. ولذلك فقد وقف تعقد القيم الاجتماعية بهذا الشكل في وجه مشروعات

التنمية في كثير من البلاد الأفريقية. فمـثلا قـد يصعب نزع ملكية مساحة من هـذه الأراضـي لإقامة مشروع تنمية عليها، مهما كانت فوائـده نظرا لوقوع هذه الأرض في دائر نسـق القـيم السائد. وقد يصـعب إدخـال مشـروع تنميـة يستهدف تحسين الثروة الحيوانية في كثير مـن البلاد الأفريقية أيضا، نظرا لتعارض ذلك مـع قيمة الماشية داخل البناء الاجتمـاعي السـائد. ويؤكد هذا القول ما تحظى به الماشية من قيمـه عالية ودور أساسـي فـي الأنسـاق القرابيـة والاقتصادية والسياسية والدينية، لأنها تمثل رمزا حيا داخل الكل الاجتماعي، وتتجسـد العلاقـات الاجتماعية في عبارة "الماشية/الثقافة" بمعنى أن الماشية تمثل محور الثقافة عند كثير من قبائـل شرق أفريقيا، وفي مقدمتها القبائل التي قام ببحث ميداني لدراسة أثر الماشية على النسق القرابـي فيها، وهي قبائل الجوجو The Gego بوسط تتزانيا. ويضرب لنا تشارلز اليوت Charles

Elliott مثالا عن كينيا يدور حول مقاومة نسق القـيم، والبنـاء الاجتمـاعي القبلـي عمومـا لمشروعات التنمية بشكل صريح. فقد شـرعت الحكومة الكينية في إدخال مشروعات تنمية فـي مجالات التعليم والصحة الرعاية الاجتماعية إلى المنطقة التي تقطنها قبيلة توركانـا Turkana بشمال كينيا وهي في الأصل قبيلة بدوية، ولـم تكن مشروعات التنمية قد تطرقت إليها من قبل. وحينئذ واجهت الحكومـة تحـديات اجتماعيـة معقدة، تمثلت في صراع نسق القيم السائد نحـو إدخال التعليم فبينما تريد للتعليم أن ينتشر داخـل القبيلة، إلا أنها ترغب في نـوع مـن التعلـيم لا يؤدي إلى تفكك الأسرة كما يتصورون. وفي نفس الاتجاه يرفضون دخول مشروعات تنميـة تتطلب نمطا معينا من العمالة، وبالذات العمالـة الدائمة، حتى لا تصطدم أو تمس النمط البـدوي في حياتهم وأسلوبهم فـي تقسـي العمـل بـين الجنسين أو بين جماعات العمر. وفي الوقت ذاته

يرغبون في فرص عمل لكسب النقود لمواجهـة تكاليف السلع الاستهلاكية الوافدة، وبعبارة أخرى على حد قول تشـارلز اليـوت، هـم يريـدون المحافظة على هويتهم الثقافية المميـزة دون أن تؤثر فيها مشروعات التنمية، وقد وجدت نفـس الاتجاهات المعارضة لمشروعات التنميـة عنـد القبائل التي تقطن شـمال الكـاميرون، عنـدما حاولت الحكومة إدخال التعليم ضمن مشروعات التنمية لهذه القبائل، فعارضت دخوله، وتجنبتـه بإصرار لاعتقادها بأنه سيدمر البناء الاجتماعي السائد بينهم. ويخلص إليوت إلى أن معارضـة نسق القيم والاتجاهات السائدة لمشروعات التنمية لا تقتصر فقط على كثير من البلاد الأفريقيـة، وإنما هي سمة موجودة في غالبية البلاد الفقيـرة في آسيا وأمريكا اللاتينية نظرا للتشابه الكبير في خصائص أبنيتها الاجتماعية[١].

---

[١] محمد صلاح عبد المجيد بسيوني، التحديات الاجتماعية لتخطيط التنمية، (دراسة مقارنة على نماذج من المجتمعات المحلية المخططة في بعض الدول الأفريقية)،

ولكن هناك حقيقة هامة يجب ألا يغـرب عنهـا البـال مؤداها: أنه إذا كانت هناك قيم واتجاهات سائدة تقاوم كثيرا من مشروعات التنمية في البلاد الأفريقية بخاصـة، وفـي البلاد الفقيرة بوجه عام. إلا أنه يجب التنبيه إلى أن ذلـك لا يعني تخاف نسق القيم التقليدية وتحديه المطلق، ومقاومتـه الدائمة لكل محاولات التنمية في تلك الـبلاد. فهنـاك قـيم تقليدية إيجابية تدعم هذه المشروعات الإنمائية، ويمكـن أن تنهض بمتطلباتها بشرط أن يتم اختبـار أنسـب الأسـاليب للتفاعل معها. والتنقيب عن أفضـل المسـارات والمـداخل لمشروعات التنمية دون أن تحتدم في صـراع مـع القـيم والاتجاهات السلبية. وسيظل هذا هو الدور الحيوي الذي يقع على عاتق علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلـم الـنفس، على حد قول ماير وبلدوين G. Meier & Baldwin "إنـه يجب أن يعلم المخططون وخبراء التنمية أن كثيرا من القيم والنظم السائدة في البلاد الفقيرة ليست دائما تحديات للتنمية،

رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، ١٩٧٧، ص ص: ٦٣- ٦٥

وعلى العكس من ذلك فإنه ليست كثير مـن القـيم والـنظم الغربية تصلح كمداخل لتنمية البلاد الفقيرة"[١].

١٨. أكد Patai على أنه في الثقافة التقليدية، مثـل ثقافة الشرق الأوسط تدعم مكونات الواقع – أي المكونات المحسوسة – ومكونات القيم بعضـها البعض، وهذا الدعم المتبادل يمنح الثقافة تماسـا توازنا واتساقا داخليا. وهذه القضية على جانـب كبير من الأهمية، لأنها توضح أن كـل واقـع مادي محسوس لابد أن يواكبه ويتوازى معه بعد أيديولوجي ومعنوي يدعمه. ونذهب إلى أكثر من هذا ونوضح أن الواقع المادي فـي أي ثقافـة – تقليدية كانت أو غير تقليدية – يتضـمن جانبـا فكريا ومعنويا، لأنه – أي الواقع المادي – مـا هو إلا تجسيد للفكر. فمثلا عندما نريـد تنميـة المجتمع اقتصاديا، ونضـع برنامجـا للتنميـة الاقتصادية، فإن ذلك يتطلب في نفس الوقـت أن يكون هناك نسق أيديولوجي يحدد ماهية التنميـة

---

[١] المرجع السابق، ص ص: ٦٥ – ٦٦

ومسارها، والمدخل الذي ينطلق منه المجتمع في تنمية ذاته. وهذا كله يعني أن الواقـع المـادي المحسوس يرتبط وجوديا بالمكونات الاجتماعية الثقافية.

وقد كشفت الدراسات السسيولوجية التي عالجـت القـيم والتنمية، عن أن هناك تأثيرات تبادلية بين القـيم والتنميـة، وتتحدد هذه التأثيرات التبادلية في أن القيم قد يكون لـبعض منها دور سلبي يتمثل في مقاومة التنمية كما أوضحنا آنفـا، ويكون لها دور إيجابي يتمثل في أن القـيم تـدعم التنميـة وتساندها وتعجل بها. كما أن التنمية تؤثر في القـيم وهـذا التأثير قد يكون تأثيرا إيجابيا وأحيانا سلبيا، وتنجم التغيرات والتأثيرات السلبية نتيجة خلل في البرنامج الإنمائي.

في ضوء هذه الحقائق طالب العلماء بحتمية أخـذ نسـق القيم في الاعتبار عنـد صـياغة وتصـميم المشـروعات التنموية، حتى يكتب لها النجاح، كما طالبوا أيضا بضرورة تحقيق الاتساق بين مشروعات التنمية وطبيعة النسق القيمي في المجتمعات المراد تنميتها، فمثلا أكد جان تنبرجن Jan Tinbergn وهو واحد من صفوة خبراء التنمية والتخطـيط

المعاصرين على دور الاتجاهات السائدة في المجتمع نحـو مشروعات التنمية، حيث يتوقف نجاح هذه المشروعات على ما يصفه "بالروح العامة Public Spirit " وتدعيمها لتلـك المشروعات. ويقتضي ذلك من وجهة نظره التوفيـق فـي اختيار مشروعات التنمية، بغض النظر عـن مشـروعات الربحية Profitability التي يمكن أن تحققه، حتى تتسق مع العوامل الاجتماعية الأخرى المترابطة في المجتمـع، لكـي تتمكن هذه المشروعات من تحقيق نجاح ملموس فيما بعـد. كما أدرك جورج فوستر George Foster نتيجة لخبرتـه الطويلة في حقل الانثروبولجيا التطبيقية، واشتراكه في كثير من مشروعات التنمية، أهمية نسق القيم في التـأثير علـى المشروعات التي نفذت في البلاد الفقيرة سواء في أفريقيـا أو أمريكا اللاتينية أو آسيا. ولذلك يوجه نظر المخططين إلى البعد عن التناقض والانفصال عن القيم الاجتماعية السـائدة في المجتمع، لأنه بدون تدعيمها لهذه المشروعات أو علـى الأقل عدم رفضها سوف تنحرف عـن أغراضـها، لأنهـا أغفلت نسق القيم السائد، لأن ذلك يعني قبول الأمر الواقـع دون تغيير. لكن التنمية وبوجه عام تفترض تغيير نسق القيم

السائد بما يلائم الأهداف الواقعية لمشروعات التنمية التي يتم اختيارها بدقة، والتي تتطلب بالتبعية إحلال قـيم اجتماعيـة جديدة بدلا من القيم السائدة تجاه عناصر ثقافية معينة قبـل غيرها. فمثلا لا بد من تغيير قيمة عنصر الوقـت، وتغيـر قيمة العمل الصناعي، وتغير قيمة النقود، وتغير قيمة حوافز العمل، وتغير القيم المرتبطـة بأنمـاط الإنتـاج والنشـاط الاقتصادي التقليدي الذي تسوده قيم مرتبطة باستقرار مورد الرزق الزراعي، والميل إلى العزلة، الاتجاه نحو الاكتفـاء الذاتي، والتسويق المحلي الذي يعتمد على المقايضـة فـي مواضع كثيرة[١].

١٩. كشف Patai من خلال دراسته هذه، عـن أن إدخال أي عنصر من عناصر الثقافة الغربية إلى ثقافة تقليدية غير غربية، يواكبه حتما عناصـر جديدة، وتغيرات كثيرة ينجم عنها اضـطرابات خطيرة في البناء الاجتماعي للمجتمع التقليـدي. وهذه حقيقة على جانب كبيـر مـن الأهميـة، وينبغي على المخططين والمشـتغلين بالتنميـة

---

[١] المرجع السابق، ص ص: ٦٢ – ٦٣

والتحديث أن يعوها بقوة كما أنه في ضوء هـذه الحقيقة، ينبغي علينا عندما نستعير عنصرا ثقافيا من أي ثقافة خارجية أن يكـون هـذا العنصـر متمشيا مع ثقافتنا، وأن نوظفـه لخدمـة ثقافتنـا بشـكل يجنبنـا أي اضـطرابات فـي النسـيج الاجتماعي. هذا من ناحية، ومن ناحية أخـرى فإنه لابد أن نعي أن أي عنصر ثقافي لا يمثـل كلا في ذاته، ولكنه يمثل جزءا مـن مكونـات البناء الاجتماعي للمجتمع، ولذا فإن أي محاولـة لنزعه من سياقه، ستؤدي إلى نتائج سلبية، فمثلا عندما نُقل نظام القطاع العام مـن المجتمعـات الاشتراكية، وطبق في بعض المجتمعات واجـه العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعيـة، لأن هذا النظام انتزع من داخل إطار اجتمـاعي ثقافي، بدون أن ننقل معه العديد من المتطلبـات الاجتماعية والثقافية التي تدعمـه. وهـذا كلـه يجعلنا نضع نصـب أعيننـا دائمـا حقيقـة أن الظـواهر والـنظم الاجتماعيـة والاقتصـادية

والسياسية وغيرها، لا تنشأ في فـراغ، ولكنهـا توجد داخل سياق اجتماعي وثقافي.

٢٠. أشار Patai إلى أن معظم النـاس، ولاسـيما حاملو الثقافات التقليدية يميلون إلى اعتبار قيمهم صوابا والقيم الأخرى التي تختلف عـن قـيمهم خطأ. ويصبح هذا الاتجاه أكثر حدة فـي ثقافـة يتخللها الدين إلى حد كبير، كما هو الحـال فـي الشرق الأوسط. ونظرا للانغلاق الـديني عنـد سكان الشرق الأوسط، فإنهم يعتبرون تبني القيم الغربية، ليس مجرد استبدال قيم أدنى بقيم ثبتت أهميتها، بل يعتبرونـه انحرافـا خطيـرا عـن الصراط المستقيم. وفي الحقيقة أننا نلمس هجوم Patai على ثقافة الشرق الأوسط. لاسيما الثقافة الدينية، وذلك عندما يصف سكان الشرق الأوسط بالانغلاق الـديني. إلا أننـا نـرى أن تمسـك المسلمين بدينهم لا يمثل انغلاقا دينيا كما يـدعى Patai. هذا فضلا عن أن القيم الغربيـة التـي يدعو Patai إلى تبنيها تمثل فعلا انحرافا عـن

الصراط المستقيم، لأن هذه القيم والسلوكيات لا تتفق مع ما أمر به ا سبحانه وتعالى.

٢١. يذهب Patai إلى أن الشعور المضاد للأجانب، يعد ميراثا من القرون الماضية عندما كان العالم كله في عيون المسلمين مقسما إلى دار الإسلام أو السلام ودار الحرب: وفي ضوء وجهة النظر هذه، كان كل بلد أو فرد لا ينتمي إلى دار الإسلام عدوا بالضرورة، إلا أننا نرى أن كثيرا من اليهود والنصارى والمجوس عاشوا بين المسلمين في المجتمع الإسلامي ... الخ. وهؤلاء لم يكونوا داخل المجتمع طبقة متميزة عن المسلمين، وذلك بفضل الإسلام الذي رسم للمسلمين سياسة في معاملتهم قربت الفوارق وأزالت الامتيازات ومنح الإسلام لغير المسلمين حرية العقيدة وحرية إقامة الشعائر، بل سمح لهم بشرب الخمر وأكل لحم الخنزير وغير ذلك مما هو حلال لهم وحرام على المسلمين. ومشى المسلمون معظم الطريق الذي يفصل بينهم وبين

غير المسلمين، فآكلوهم وصاهروهم وشاركوهم في كثير من ألوان النشاط، وفي القرآن الكريم ﴿ **اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب**﴾ [سورة المائدة، الآية ٥]، ﴿ **لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين** ﴾ [سورة الممتحنة الآية ٨] ... وروي أن النبي – عليه السلام – كان يعاملهم ويقترض منهم ويرهن لديهم، حتى إنه توفي ودرعه مرهونة عند أحد يهود المدينة، ونتيجة لهذه المعاملة العادلة كان لغير المسلمين في البلاد الإسلامية تجارة رائجة وصناعة رائجة، بل إن بعضهم صار يملك الثروات الضخمة[1].

---

[1] إبراهيم محمد الشافي، المرجع السابق، ص : ٣٦٢.

٢٢. إن هناك حقيقة هامة، ينبغي أن نضعها في الاعتبار مفادها، أن التعليم يمكن أن تستغله القوى الأجنبية لفرض عملية التغريب على بلدان الشرق الأوسط. ولذا يجب العمل دائما على تطوير العملية التعليمية، وإقامة العديد من المناهج التي تتسق وثقافتنا، والتي تكفل إعداد مواطن يحافظ على هوية وثقافة مجتمعنا الإسلامي.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

١- إبراهيم حلمي عبد الرحمن، دور المجتمعات المحلية في التنمية القومية، مذكرة رقم ٤٨، معهد التخطيط، القاهرة، ١٩٦١.

٢- إبراهيم سعد الدين عبد ا ، ماهية التخطيط، مذكرة رقم ١٣٢، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٦٣.

٣- إبراهيم محمد الشافعي، علم الاجتماع أسسه وتطبيقاته التربوية لطلبة الكليات الطبعة الأولى، المملكة الليبية، ١٩٦٧.

٤- أبو الفتوح رضوان، التخطيط التعليمي في مجالي التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، مذكرة رقم ٢٢، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٦٨.

٥- أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي – مدخل لدراسة المجتمع، الجزء الأول، المفهومات، الطبقة الثانية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٦.

٦- أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي، مـدخل لدراسـة المجتمع، الجزء الثـاني الأنسـاق، دار الكاتـب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧.

٧- أحمد أبو زيد، التنمية عـن طريـق المجتمعـات المستحدثة، ورقة مقدمة إلى مؤتمر علم الاجتمـاع والتنمية في مصر، ٥ – ٨ مايو ١٩٧٣، المركـز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائيـة، القـاهرة، ١٩٧٣.

٨- أحمد أبو زيد، الحركة النقابية والتحرر الأفريقـي، مقال بمجلة السياسة.

٩- أحمد دويدار، التنمية الاقتصادية، مطبعـة لجنـة البيان العربي، القاهرة، ١٩٦٣.

١٠- أحمد الخشاب، اختلاف الطبقات فـي الخصـوبة، (مترجم) مجلة مطالعات في العلـوم الاجتماعيـة العدد الثاني، ١٩٥٩، ص ص ٧١ – ٩٢.

١١- أحمد الخشاب، دراسات في الـنظم الاجتماعيـة، المجتمعات المتخلفة والنظم الدينية، مكتبة القـاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٥٨.

١٢- أحمد الخشاب، في التخطيط الأخلاقي، مستلة من مجلة كلية الآداب، العدد التاسع، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٦.
١٣- أحمد الخشاب، المدخل السوسيوانثروبولوجي للتمييز العنصري، مقال بالمجلة الاجتماعية القومية، المجلة الثامن، العدد الثالث، ١٩٧١ ص ص ٧١ – ٩٢.
١٤- أحمد التكلاوي، التغير والبناء الاجتماعي، دراسة نظرية ميدانية، الطبعة الأولى، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٨.
١٥- أحمد حسين إبراهيم، دور القرية المصرية في خطة التنمية، مقال بمجلة الطليعة، السنة السابعة، إبريل ١٩٧١، ص ص ٤٤ – ٥٠.
١٦- أحمد محمد العسال وآخرون، النظام الاقتصادي في الإسلام – مبادئه وأهدافه، الطبعة الأولى، مكتبة هبة، القاهرة، ١٩٧٧.

١٧- أحمد شلبي، السياسة والاقتصاد في التفكير الإسلامي، الطبعة الثالث، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٤.

١٨- أحمد كمال أبو المجد، حوار لا مواجهة، دراسات حول الإسلام والعصر، العدد السابع من كتاب العربي، مجلة العربي، ١٩٨٥.

١٩- أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري (تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.

٢٠- أحمد مجدي حجازي، البناء الطبقي في القرية المصرية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير مكتبة الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٥.

٢١- أرتورو ريفيرا، الإصلاحات البورجوازية في السياسة الزراعية، مقال بمجلة دراسات اشتراكية، العدد الثالث، مارس ١٩٧٢.

٢٢- آرثر ليفنجستون، السياسة الاجتماعية في البلدان النامية، ترجمة أحمد التكلاوي، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٢.
٢٣- إسماعيل على سعد، نظرية القوة، مبحث في علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٨.
٢٤- أفانسيف، أصول الفلسفة الماركسية، ترجمة أحمد عبد الجواد، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥.
٢٥- السيد أحمد حامد وعليه حسين، القيم والتنمية الاجتماعية، دراسة انثرولوجية للمجتمع النوبي والواحات الخارجة، مقاله بالمجلة الاجتماعية القومية، المجلد التاسع، العدد الثاني، مايو ١٩٧٢.
٢٦- السيد محمد الحسيني، الآثار الاجتماعية للحراك المهين، مع دراسة ميدانية لمجموعة وأسر عمال الصناعة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة القاهرة، ١٩٦٨.
٢٧- السيد محمد الحسيني، عرض سريع لأهم إسهامات لويد وارنر في دراسة التدرج الاجتماعي، مقال

بالمجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثالث، العـدد ٣، ١٩٦٦، ص ص: ٩١ – ١١١.
٢٨- السيد محمد الحسيني، المطامح المهنية المرتبطـة بالحراك المهني، دراسة تجريبية في كتاب لـويس كامل مليكة.
٢٩- السيد محمد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٤.
٣٠- السيد محمد الحسيني، التنمية والتخلف – دراسـة تاريخية بنائية، الطبعة الأولـى، دار المعـارف، القاهرة، ١٩٨٠.
٣١- السيد محمد خيري، الإحصاء في البحوث النفسـية والاجتماعية، الطبعة الثالث، مطبعة دار التـأليف، القاهرة، ١٩٦٣.
٣٢- أكرم ضياء العمري، التراث والمعاصرة، الطبعـة الأولى، كتاب الأمة، دولة قطر، ١٤٥ هـ.
٣٣- أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصـرية، الجزء الأول، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٠.

٣٤- أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصـرية، الجزء الثاني، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٢.
٣٥- الفاروق ذكي يونس، تنمية المجتمع فـي الـدول النامية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٧.
٣٦- أندريه بتيل، السلالة والطبقة المغلقة والمشخصات الذاتية للجماعات الشعوبية، ترجمة أحمد الخشاب، المجلة الدولة للعام الاجتماعية، السنة الثالثة، العدد التاسع، أكتوبر ١٩٧٢.
٣٧- أندريه جوسان، طبقات المجتمع، ترجمـة السـيد محمد بدوي، مراجعة أحمد عزت راجح، القاهرة، دار سعد مصر، ١٩٦٥، (الألف كتاب – ١٠٥).
٣٨- ج. أوسيبوف، قضايا علم الاجتماع، ترجمة سمير نعيم وفرج أحمد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١.
٣٩- إلهام عفيفي عبد الجليـل، أثـر بـرامج التنميـة الاجتماعية والاقتصـادية علـى القـيم، دراسـة أنثروبولجية في القيم القرابية بمجتمع شبه حضري – دراسة دكتوراه غيـر منشـورة، الإسـكندرية، ١٩٧٩.

٤٠- إميل دوركايم، قواعد المنهج في علـم الاجتمـاع، ترجمة محمود قاسم، مراجعة السيد محمد بـدوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٠.

٤١- إميل دوركايم، التربية الأخلاقية، ترجمة د. السـيد محمد بدوي، مراجعة، د. على عبد الوافي، مكتبة مصر، القاهرة، تاريخ النشر غير مبين.

٤٢- إيسيا برلين، كارل ماركس، ترجمة عبـد الكـريم أحمد، مراجعة محمد سامي عاشـور، المؤسسـة المصرية العامة للتـأليف والترجمـة والطباعـة والنشر، القاهرة، تاريخ النشر غير مبين.

٤٣- بنيامين هيجنز، التنميـة الاقتصـادية (المبـادئ، المشاكل والسياسات) العدد ١٢١ من سلسلة اخترنا لك، الدار القومية للطباعة النشر، القـاهرة، غيـر مبين تاريخ النشر.

٤٤- بوتومور، الطبقات في المجتمع الحديث، ترجمـة الدكاترة محمد الجوهري وعلياء شكري ومحمـد علي محمد والسيد الحسيني، الطبعة الثانيـة، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، ١٩٧٩.

٤٥- بولتزيز، أصول الفلسفة الماركسية، ترجمة شعبان بركات، المكتبة العصرية، بيروت، غير وارد سنة النشر.
٤٦- بيرج، دراسات في التاريخ الاجتمـاعي لمصـر الحديثة، ترجمة د. عبد الخـالق لاشـين، مكتبـة الحرية الحديثة، القاهرة، ١٩٧٦.
٤٧- تياغوننتكو وآخرون، التركيـب الطبقـي للبلـدان النامية، ترجمة داود حيدر ومصـطفى الـدباس، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٢.
٤٨- جالسكي. ب- التقسيم الطبقي الاجتماعي للمناطق الريفية في بولندا، ترجمة محمد طلعت عيسى، في مطالعات في العلوم الاجتماعية، العـدد الثـامن، ١٩٥٩.
٤٩- جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة في عبقريـة المكان، كتاب الهلال، يوليو ١٩٦٦.
٥٠- جمال مجدي حسانين، الخصائص العامة للتركيب الطبقي في مصر، مقال بمجلـة الطليعـة، العـدد

الرابع، السنة السابعة، إبريل ١٩٧١، ص ص ٥١ – ٦٩.

٥١- جـورج جيـرفيتش، دراسـات فـي الطبقـات الاجتماعية، ترجمة أحمد رضـا محمـد رضـا مراجعة عز الدين فوده، الهيئة المصـرية العامـة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢.

٥٢- جون إريك نورد سـكوج، التغيـر الاجتمـاعي، ترجمة محمد خيري محمد علي، مراجعة يحيـي حسن درويش، القاهرة، ١٩٦٩.

٥٣- حكمت أبو زيد، دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في أعمال الحلقـة الدوليـة الثالثـة عشرة لعلم الجريمة، التنمية الاقتصادية ومشكلات السلوك الإجرامـي، المركـز القـومي للبحـوث الاجتماعية، والجنائية، القاهرة، ١٩٦٣، ص ص: ٥٣ – ٦٩.

٥٤- رفعت السعيد، الطبقـة الوسـطى ودورهـا فـي المجتمع المصري، مقال بمجلة الطليعـة، العـدد الثالث، السنة الثامنة، ١٩٧٢.

٥٥- رودولف ستهافنهاجن، الطبقات الاجتماعيـة فـي المجتمعات الزراعية، ترجمة ناجي أبو خليل، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٢.

٥٦- زكريا إبراهيم، هيجل أو المثاليـة المطلقـة، دار مصر للطباعة، القاهرة، ١٩٧٠.

٥٧- س. س واجل، فـن التخطـيط للتعجيـل بـالنمو الاقتصادي في البلاد المختلفة، ترجمـة د. راشـد البراوي، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٣.

٥٨- سمير نعيم أحمد، أنساق القيم الاجتماعية: ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر، مقالـه فـي مجلة العلوم الاجتماعية، العـدد الثـاني (السـنة العاشرة) جامعة الكويت، يونيه ١٩٨٢.

٥٩- سعيد خيال، الثورة المصرية والتنمية، مقال بمجلة الطليعة، العدد الثاني، السـنة العاشـرة، فبرايـر ١٩٧٤.

٦٠- سمير أمين، التطـور اللامتكـافئ، دراسـة فـي التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية، ترجمة برهان غليون، بيروت ١٩٧٨.
٦١- سيد عويس، المعوقات الثقافيـة والتنميـة، مقـال بمجلة دراسات اشتراكية، السنة الثانية، أغسـطس ١٩٧٣.
٦٢- شريف حتاته، تحولات عصـرية فـي الطبقـات الاجتماعية، مقال بمجلة الكاتـب العـدد ١١٤ – السنة العاشرة، سبتمبر ١٩٧٠.
٦٣- شارل بتلهـيم، التخطـيط والتنميـة، ترجمـة د. إسماعيل صبري عبد ا ، الطبعـة الثانيـة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦.
٦٤- صلاح العبد، التنميـة الاجتماعيـة للمجتمعـات المستحدثة بالأراضي المستصلحة، ورقة قدمت إلى مؤتمر علم الاجتماع والتنمية في مصر، المركـز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائيـة، القـاهرة ١٩٧٣.

٦٥- صلاح العبد، الاتجاه التكـاملي للتنميـة الريفيـة بأفريقيا، المركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار في العالم العربي، سرس الليان، القاهرة، ١٩٧٤.
٦٦- طه سعد عثمان، مذكرات وثائق في تاريخ الطبقة العاملة، مقال بمجلة الكاتـب العـدد ١٣٠ السـنة الثانية عشرة، يناير ١٩٧٢.
٦٧- عاطف أحمد فؤاد، الطبقات والسلطة في المجتمـع المصري، رسالة دكتوراه غيـر منشـورة، كليـة الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٥.
٦٨- عبد الباسط محمد حسـن، التنميـة الاجتماعيـة، الطبعة الثانية، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٧.
٦٩- عبد الباسط عبد المعطي، التركيب الطبقي وبعض مشكلات التنمية في الريف في أعمال قوائم علـم الاجتماع والتنميـة، المركـز القـومي للبحـوث الاجتماعية والجنائية، مارس ١٩٧٣.
٧٠- عبد الباسط عن المعطى، الصراع الطبقـي فـي القرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥.

٧١- عبد الباسط محمد عبد المعطي، صراع القيم وأثره في بناء الأسرة ووظائفها بالتطبيق على عينتين من أسر الريف والحضر. (رسـالة ماجسـتير غيـر منشورة) جامعة القاهرة، ١٩٦٩.
٧٢- عبد الرحمن تقي الدين، نظام الإسـلام، الطبعـة السابعة، الناشر غير مبين، القاهرة، ١٩٥٣.
٧٣- عبد المنعم شوقي، تنمية المجتمع وتنظيمه، الطبعة الثانية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، غير مبـين تاريخ النشر.
٧٤- عبد الهادي الجوهري، التعليم والتنمية في مصر، ورقة قدمت إلى مؤتمر علم الاجتماع والتنمية في مصر، المركـز القـومي للبحـوث الاجتماعيـة والجنائية، القاهرة، ١٩٧٣.
٧٥- عطية مهدي سليمان، التنمية الاقتصادية ومشـاكل التخلف، الجزء الأول، مذكرة داخليـة رقـم٢٩٧، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٦٢.

٧٦- على عيسى وآخرون، أبحاث في بـرامج تنميـة المجتمع بالبلاد العربية، مركز تنمية المجتمع فـي العالم العربي، سرس الليان، القاهرة، ١٩٦٢.

٧٧- علي لطفي، التنمية الاقتصادية (دراسة تحليليـة)، المطبعة الكمالية، القاهرة، ١٩٧٢.

٧٨- عبد ا ناصح علوان، التكامل الاجتمـاعي فـي الإسلام، الطبعة الرابعـة، دار السـلام للطباعـة والنشر والتوزيع والترجمة، بيروت، ١٩٨٣.

٧٩- علي شريعتي، الفكر ومسئوليته في المجتمع، مقال في مجلة اليسار الإسلامي، كتابات فـي النهضـة الإسلامية، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٦.

٨٠- عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات في مصـر ١٨٣٧ - ١٩٥٢، المؤسسة العربيـة للدراسـات والنشر، بيروت ١٩٧٨.

٨١- عيد غالب أحمد عيسى، آداب المعاملة في الإسلام، دار الفكر، الخرطوم، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.

٨٢- غريب سيد أحمد، التدرج الطبقي، أشكال ووظائف التمايز، عرض كتاب لمالفين تومين، مقال بالمجلة الاجتماعية القومية، المجلد السابع، العـدد الأول، يناير ١٩٧٠.

٨٣- غريب سيد أحمد، الطبقات الاجتماعية، النظريـة والقيـاس، دار الكتـب الجامعيـة، الإسـكندرية، ١٩٧٢.

٨٤- فؤاد زكريا، الاتجاهات الفكرية المختلفة ومشكلات التنمية في مصر، مقال بمجلة دراسات اشـتراكية، السنة الثانية ١٩٧٣.

٨٥- فؤاد مرسي، رأس المال لكارل ماركس، بمناسـبة مرور ١٠٠ عام على إصداره، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، غير مبين تاريخ النشر.

٨٦- فيليب. م. هوزر، السـكان التنميـة الاقتصـادية، ترجمة عمـر القبـاني، دار الكرنـك، القـاهرة، ١٩٦٥.

٨٧- كلير. ي. الطبقات والفئات الاجتماعية في العـالم الثالث، ترجمة جمال مجدي حسنين، مجلة الكاتب، العدد ١٥٢، السنة الثالث عشرة، نوفمبر ١٩٧٣.
٨٨- محمد ثابت الفندي، الطبقات الاجتماعية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٩.
٨٩- ميشيل كامل، حول حركة واتجاهـات الصـراع الطبقي في الريف، تقرير بمجلة الطليعـة، الهـدد التاسع، السنة الثانية، سبتمبر ١٩٦٦، ضمن ملف عن الريف المصري.
٩٠- محمود حسين، الصراع الطبقي في مصر ١٩٤٥ – ١٩٧٠، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٢.
٩١- محمود عبـد الفضـيل، التحـولات الاقتصـادية والاجتماعية في الريف المصـري ٥٢ – ١٩٧٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.
٩٢- محمود عوده، التنمية الاجتماعيـة فـي الريـف المصري، تشخيص لظاهرة التخاف تصور لطريق النمو، أعمال مؤتمر علم الاجتماع والتنميـة فـي مصر مايو ١٩٧٣.

٩٣- محمد أحمد خاف ا ، الأسس القرآنية للتقدم، العدد الثاني، كتاب الأهالي، القاهرة، ١٩٨٤.
٩٤- محمد البهي، الإسلام في حل مشاكل المجتمعـات الإسلامية المعاصرة، الطبعة الثالثة، مكتبة وهبـة، القاهرة، ١٩٨١.
٩٥- محمد عماره، جمال الدين الأفغاني – موقظ الشرق وفيلسوف الإسلام، الطبعة الأولى، المستقبل العرب للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٤.
٩٦- محمد عماره، عبد الرحمن الكواكبي شهيد الحرية ومجدد الإسلام، الطبعـة الأولـى، دار المسـتقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٤.
٩٧- محمد عماره، تيارات الفكر الإسـلامي، الطبعـة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨١.
٩٨- محمد عبد ا العربي، محاضرات في الاقتصـاد الإسلامي وسياسة الحكم فـي الإسـلام، الجـزء الأول، مطبعة الشرق العربي، القاهرة، ١٩٦٧.

٩٩- محمد أركون، لوى غارديه، الإسلام الأمس والغد، ترجمة علي المقلد، الطبعة الأولـى، دار التنـوير للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣.

١٠٠- محمود محمد بابللي، الأسس الفكرية والعمليـة للاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الرفـاعي للنشر والطباعة والتوزيع، الرياض، ١٩٨٣.

١٠١- مالك بن نبي، المسلم في عـالم الاقتصـاد، دار الشروق، بيروت، ١٩٧٦.

١٠٢- محمد رياض الغنيمي، مفهوم التنميـة الريفيـة المتكاملة، مجلة تنمية المجتمع، مؤسسة فريدريش إيبرت، القاهرة، ١٩٧٧.

١٠٣- محمـد صـلاح الـدين بسـيوني، التحـديات الاجتماعية لتخطيط التنمية (دراسة مقارنة علـى نماذج من المجتمعات المحلية المخططة في بعض الدول الأفريقية) رسالة دكتوراه غيـر منشـورة، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٧.

١٠٤- محمد علي الشناوي، ديناميات المجتمع والتغير الاجتماعي، مذكرة رقم ٧٧٥، معهـد التخطـيط القومي، القاهرة، ١٩٦٧.
١٠٥- محمد علي الشناوي، تخطيط التنمية الاجتماعية، الجزء الأول (تنمية المجتمع) مـذكرة رقـم ٢٠، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٦٨.
١٠٦- محمد علي محمد، القيم الثقافية والتنمية، ورقـة قدمت إلى مؤتمر علم الاجتماع والتنمية في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعيـة والجنائيـة، القاهرة، ١٩٧٣.
١٠٧- محمد الجوهري، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد الأول، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.
١٠٨- محمد الجوهري، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد الثالث، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢.
١٠٩- محمد الهادي عفيفي، التربية والتغير الثقـافي، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القـاهرة، ١٩٦٤.

١١٠- محمد محمد الزلباني، القيم الاجتماعية – مدخلا للدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعيـة، الكتـاب الأول، الخلفية النظريـة للقـيم، مكتبـة النهضـة المصرين القاهرة، ١٩٧٣.
١١١- محمود الكردي، التخطيط للتنمية الاجتماعيـة، دراسة لتجربة التخطيط الإقليمي في أسـوان، دار المعارف، القاهرة، غير مبين تاريخ النشر.
١١٢- محيي الدين صابر، التغير الحضـاري وتنميـة المجتمع، مركز تنمية المجتمع في العالم العربـي، سرس الليان، ١٩٦٢.
١١٣- مجلة الوحدة، العدد ٣، السنة الأولى، ديسـمبر ١٩٨٤، المجلس القومي للثقافة العربية، المغرب.
١١٤- مجلة الوحدة، العـدد ٢٣٩، السـنة الرابعـة، ديسمبر ١٩٨٧، المجلس القومي للثقافة العربيـة، المغرب.
١١٥- مجلة الوحدة، العدد ٥، السنة الأولـى، فبرايـر ١٩٨٥، المجلس القومي للثقافة العربية، المغرب.

١١٦- نبيل السمالوطي، بناء القوة والتنمية السياسـية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨.
١١٧- هدى مجاهد، التنميـة الاجتماعيـة والمجتمـع القروي، ورقة قدمت إلى مؤتمر علـم الاجتمـاع والتنمية في مصـر، المركـز القـومي للبحـوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ١٩٧٣.
١١٨- هاملتون جـب – هارولـد بـوون، المجتمـع الإسلامي والغرب، ترجمة د. أحمد عبد الـرحيم مصطفى، مراجعة الدكتور أحمـد عـزت عبـد الكريم، الجزء الأول، دار المعـارف، القـاهرة، ١٩٦٧.
١١٩- وحيد الدين خان، الإسلام يتحدث (مدخل علمي إلى الإيمان)، تعريب ظفر الإسلام خان، مراجعـة وتحقيق د. عبد الصبور شاهين، الطبعة الثانيـة، دار البحوث العلمية، الهند، ١٩٧٣.
١٢٠- وفيـق أشـرف حسـونه، محاضـرات فـي سوسيولوجية التنمية والتخطيط، مذكرة داخلية رقم ٢٩٥، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٧٣.

ثانيا: المراجع الأجنبية

١. Alejandro portes. On the Sociology of National Development American Journal of Sociology, Volume ٨٢, No.: ١.

٢. Arthur Livingston, Social policye in developing Countries. First published, Routhledge Kegan paul, London, ١٩٦٩.

٣. Bailey. F. G. Closed Social stratification in India, in European Journal of Sociology Vol. IV. ١٩٦٣.

٤. Barth. F. The System of social stratification in swat, in Aspects of Caste in south India, Ceylon and Worth west Pakistan ed. E. R. Seach. C. U. P.

٥. Bendix. R. and A.. Lipset (eds) Class. Status and power, ٢ and ed, New Yourk, Free Press, ١٩٦٦.

٦. Beteille. A. (ed) Social Inequalities, penguin, ١٩٦٩.

٧. Bill. J. A. The Military and Modernization in the Middle East, in Comparative. Vol. ٢. ١٩٦٩ – ١٩٧٠ pp: ٤١ – ٦٢.

٨. Buckley, William, Social stratification and the Functional Theory of Social

Differentation, American Sociological Review (١٩٥٢ – XXIII: ٣).
٩. Bujra A. S. political Conflict and Stratification in Hadromaut I and II in: Middle Eastern studies, Vol. III No, ٥ Vol. IV No. ١, ١٩٦٧.
١٠. Davis, Kingsley and W. E. Moore, some principles of stratification, in American Sociological Review, (April ١٩٤٥) Vol. ١٠ pp: ٢٤٢ – ٢٤٩.
١١. Charles, P. Lommis, Social Systes, Essays on their persistenjce and change D. Van Nostrand Company inc, London, ١٩٦٠.
١٢. Colin Bell and Howard Newby, Doing Sociological Research, First published, George Allen & Unwin, London, ١٩٧٧.
١٣. Dalton. E. Mcfarland, Management principles and practices, second Edition, the Macmillan Company, New York, ١٩٦٤.
١٤. Daniel Lerner, The passing of traditional Society, Modernizing the Middle East, Third Edition, The free press, New York, ١٩٦٦.
١٥. David. C. Mcclelland, The Achieveing Society, First Edition Van Nostrand Company inc, united states of America ١٩٦٧.

١٦. Donald Eugene Smith, Religion, politics and social change in the third world, the free press, A Division of Macmillan publish ing Co. – inc, NJew York. ١٩٧١.

١٧. Durganard Sinha. Indian village in transition. (A Motivational Analysis) First published, Associated publishing House, New Delhi, ١٩٦٩.

١٨. Dube. C. S, Indian, village Fifth impression, Routledge, Kegan Roultd, London ١٩٦٥.

١٩. David. L. sills, International Encyclopedia of the social Sciences, Volume ٣, Macmillan company & the free Press, New York, ١٩٦٨.

٢٠. Dutta Ratna and others, Studies in Asian Social Development, institute of Economice Growth, New Delhi, ١٩٧١.

٢١. Dwight Sanderson, Rural Sociology and Rural Social organization, Second printing, Johnwiley & sons inc, New York, ١٩٤٦.

٢٢. E. A. G. Robinson, problems ing Economic Development, Macmillan Co. Ltd, New York, ١٩٦٢.

٢٣. Everett. E. Hagen, On the theory of social change How Economic Grwoth

begin, First published, Tavistock publicatil, London, ١٩٦٢.

٢٤. Everett Rogers & Robel. J. Burdge, Social change in Rural societies Mcgraw – Hill Co. New York, ١٩٧٢.

٢٥. G. Duncan Mitchell, A Dictionary of sociology, First published Routledge & Kegan paul London, ١٩٦٨.

٢٦. Geoffrey Vickers, Value System and Social process, First published penguin Books Ltd, Harmond sworth, England, ١٩٦٨.

٢٧. George Gurvithch and Wilbert E. Moore, Twentieth Century Sociology. Part one. The philosophical library, New York, ١٩٤٥.

٢٨. Harbans Singh Mann, Analysis of some problems of Community Development in India, Ata Ran, New Delhi, ١٩٦٧.

٢٩. Harry. C. Bredemeier and Richard. M. Stephenson, The Analysis of social system, Holt Rinehard and Winston, inc, New York, ١٩٧٢.

٣٠. Henry Bernstein, Underdevelopment and Development, the third world Today, First published, penguin Books Ltd, Harmond sworth, London, ١٩٧٣.

٣١. Holpern, Monfred, the politics of Social change in the Middle East and North Africa, Princeton, N. J. ١٩٦٥.

٣٢. Holpen. M., Egypt and the New Middle Class. Reaffirmations and New Explorations in: Comparative Studies in Society and History, Vol. ١١, ١٩٦٩.

٣٣. Hartley. J. G. The political organization of Arab Tribe of the Hadramaut, unpublished ph. S. thesis. University of London, ١٩٦١.

٣٤. Hurrewitz. J. C. Middle East politics, The Military Dimension, N. Y. ١٩٦٨.

٣٥. Ingrgroms W. H. A. Report on the Social, Economic, and political Conditions of the Hadramaut, H. So. O, London, Colonial No. ١٢٣, ١٩٣٦.

٣٦. Ingroms. F. A survey of Social and Economic conditions in the Aden, protectorate, Asmara, ١٩٤٩.

٣٧. Irving. M. Zeitlin, Ideology and the development of sociological theory prentice & Hall of India, Private limited, New Delhi, ١٩٦٩.

٣٨. Julien Freund, The Socilogy of Max Weber, Translated From the French by Max

ilford, First published, penguin Book, London, ١٩٦٨.
٣٩. Janowitz Morris, The Military in the political development of New Nations, Chicago. London, ١٩٦٤.
٤٠. Johnson, John. J led, The Role, of the Military in Under developed Countries, princetion, N. J, ١٩٦٢.
٤١. Kelsall R. K. and H. M. Kelsall, Stratification An Essa on class and Inequality, Longman and New York, ١٩٧٤.
٤٢. Kimball young and Raymond. W. Mach, principles, of Sociology, A Reader in the theory and Research, American Book Company, New York, ١٩٦٠.
٤٣. Kingsley Davis, Human Society, Twenty Secondprinting. The Macmillan Company, New York, ١٩٦٦.
٤٤. Leach E. R. Aspects of Caste in South India, Ceylon and North West Pakistan. C. U. R, ١٩٦٠.
٤٥. Lipset. S. M. and R. Bendix, Class, Status and powe, A Reader in Social stratification, clencoe, ١٩٥٣.
٤٦. Leonard Broom & Philip Selznich, Sociology. A Text with Adapted Readings,

Fourth Edition, Harper, & Row publishers, New York, ١٩٦٩.
٤٧. L. T. Hobhouse, Social Developent, First published george Allen & Unwin Ltd, London, ١٩٢٤.
٤٨. Mazrui, Ali, From Social Darwinism to current Theories of Modernization, A tradition of Analysis in: World politics, Vol, ٢١ (١٩٦٨ – ١٩٦٩).
٤٩. Millen Bruce. H. The political Role of labor in developing Countries, Washington. D. C., ١٩٦٣.
٥٠. Miller S. M. and pemela Rockey, The Future of inequality, New York, Basic Books, ١٩٧٠.
٥١. isra B. B. The Indian Middle Classes, Their Growth in Modern Times. London, ١٩٦١.
٥٢. Moore. Wilbert E. But some are More Equal than others, American Sociological Review (February ١٩٦٣) XXVIII: ١،١٣ – ٨١.
٥٣. Max Wever, The protestant Ethic and the spiritit of Capitalism, Eleventh impression, George Allen & Unwin Ltd, London, ١٩٧١.

٥٤. Melville. J. Herskovits, Cultural Anthropology, First A brigedand Revised Edition, Oxford & Ibh publishing Compangy, Bombay, ١٩٥٥.
٥٥. Parkin. F. Class. Inequality and political order, Mac Gibbon and Ree, ١٩٧١.
٥٦. Parsons Talcott, An Analytical Approach to the theory of social stratification, American sociological Review (November, ١٩٤٠) XI – V. ٨٤٩ – ٨٦٢.
٥٧. Parsons Talcott, Social classes and class conflict in the light of Recent Sociological Theory, Essays in Sociological theory, Rev. Ed. Glencoe. ١٩٥٤.
٥٨. Peters. E. I, Aspects of Rank and status among Mulisms in alebenese village, in Mediterranean country men, ed by: Julian pillt Rivers, ١٩٦٣.
٥٩. Percy. S. Cohen, Modern Social theory, First published. Heineman, London, ١٩٦٨.
٦٠. Radhakamal Mukerjee, The Dynamics of Morals, A socio – psyd – chological theory of Ethics, Macmillan & Coltd, London, ١٩٥٠.

٦١. Radhakamal Kukerjee, The social structure of values, Second Edition. S. Chand Company, New Delhi, ١٩٦٥.
٦٢. Ramnath sharma, principles of Sociology, Asia publishing House, New Delhi, ١٩٦٨.
٦٣. Raphael patai, Golden River to Golden Road, Society, Culture and change in the Middle East, Third Enlarged Edition, University of penonsylvania press, London, ١٩٦٢.
٦٤. Robert Bierstedt, The Social order, third Edition, Tata Mcgraw – Hill publishing Co. – Ltd, New Delhi, ١٩٧٠.
٦٥. Robert. M. Merton, Social Theory and social structure Enlarged Edition the free press, New York, ١٩٦٨.
٦٦. Salaman. G. (ed) Stratification and social class, London, open university, ١٩٧٢.
٦٧. Schumpeter. J. imperialism and social classes, New York, ١٩٥٥.
٦٨. Sigmund P. E. (ed) The ideologies of Developing Nations, N. X., ١٩٦٧.
٦٩. Stinchcombe, Arthur, L, some Empirical consequences of the Davis – Moore Theory of Stratification, American sociological Review (October ١٩٦٣) XXVIII ٨٠٥ – ٨٠٨.

٧٠. Sami Zubaida, Economic and political Activism in Islam, Economy and Society, Volume ١, NO: ٣, ١٩٧٢.
٧١. Samuel. H. Beer, Marx and Engles, The Communist Manifesto, Appleton Century – Craft, New York, ١٩٥٥.
٧٢. S. N. Eisenstadt, Modernization protest and change, prentice Hall of India private limited, New Delhi, ١٩٦٩.
٧٣. Stephen Enke, Economics for Development, prentice Hall in, Englewood cliffs N. J. ١٩٦٣.
٧٤. Thomas Ford Hoult. Dictionary of Modern Sociology, Little Field. Adams & Co. New Jersey, ١٩٦٩.
٧٥. Wrong, P. The Functional Theory of stratification: some neglegted consideration, in American Sociological Review, Vol. ٢٤, ١٩٥٩.
٧٦. Warren, G. Bennis, Kenneth. D. Benne and Robert chin, The planning of change, Second Edition, Holt Rinehart and Winston inc, New York, ١٩٦٩.
٧٧. Wilbert, E. Moore, Robert. M. Cock, Readings of Social Change, prentice – hall inc, Englewood cliffs, New Jersey, ١٩٦٧.

٧٨. William. I. Thomas and Florian Znaniecki, The polish peasant in Europe and America, Volume one, Alfred, A. Knope, New Yourk, ١٩٢٧.